النظرية اللغوية

في التراث العربي

تأليف

أ. د. محمد عبد العزيز عبد الدايم

أستاذ العربية والدراسات النحوية واللغوية

دار العلوم - جامعة القاهرة

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

الطبعة الأولى

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة
ش.م.م

تأسست الدار عام ١٩٧٣م وحصلت على جائزة أفضل ناشر للتراث لثلاثة أعوام متتالية ١٩٩٩م، ٢٠٠٠م، ٢٠٠١م هي عشر الجائزة تتويجًا لعقد ثالث مضى في صناعة النشر

جمهورية مصر العربية - القاهرة - الإسكندرية
الإدارة : القاهرة : ١٩ شارع عمر لطفي موازٍ لشارع عباس العقاد خلف مكتب مصر للطيران عند الحديقة الدولية وأمام مسجد الشهيد عمرو الشربيني - مدينة نصر
هاتف : ٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٧٤١٥٧٨ (٢٠٢ +) فاكس : ٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع الأزهر : ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف : ٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع مدينة نصر : ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف : ٤٠٥٤٦٤٢ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع الإسكندرية : ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر - الشاطبي بجوار جمعية الشبان المسلمين
هاتف : ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس : ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣ +)
بريديًا : القاهرة : ص.ب ١٦١ الغورية - الرمز البريدي ١١٦٣٩
البريد الإلكتروني : info@dar-alsalam.com
موقعنا على الإنترنت : www.dar-alsalam.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

ينطلق هذا العمل من الإيمان بالتراث اللغوي العربي الذي لا يخفى على المتخصصين قدر ما أسهم به هذا التراث اللغوي الرائد في تاريخ الدرس اللغوي ومسيرته الطويلة ، كما لا تغيب عنهم قيمة ما قَدَّمَه هذا التراث .

وهو ينطلق ، أيضًا ، من الحاجة إلى عَرْض ما في تراثنا اللغوي من أفكار ومفاهيم لغوية رائدة .

وإذا كان ثمة اعتراف بإسهام درسنا اللغوي العربي في الدرس اللغوي العام ، وبكونه يمثل مرحلة بارزة ورائدة في هذا الدرس اللغوي العام ، فإن الوقوف على نظريات هذا الدرس اللغوي هو الذي يجعل هذا التراث اللغوي العظيم ذا إسهام متجدد ؛ إذ يموج الدرس اللغوي المعاصر بكثير من النظريات التي أصبح أكثر المتخصصين عاجزًا عن متابعتها بشكل تفصيلي دقيق .

ولا يمكن الحديث عن إسهام تراث لغوي معين إلا إذا كان ثمة تحديد دقيق لنظرياته ليسهل بيان قيمته ومقارنته بالفكر اللغوي المعاصر .

إن هذا العمل ينطلق من أهمية أن نضع تراثنا اللغوي في الإطار الفكري الواسع ؛ فليس من المناسب أن يظل تراثنا اللغوي محصورًا في تطبيقه على ظواهر العربية فحسب دون أن يوضع في مقابلة النظريات اللغوية المتنافسة التي تعالج الظواهر التي يعالجها هذا التراث العظيم . كما أن الدرس اللغوي المعاصر لم يستفد من تراثنا اللغوي بشكل مباشر مثلما استفاد هذا الدرس اللغوي من تراث لغوي أقدم ، وهو التراث اللغوي الهندي الذي يأخذ عنه علم اللغة الحديث ، مثلًا ، أمر التحقق الصفري للمورفيم [1] الذي يرجع إلى بانيني Panini ورآه علم اللغة الحديث إنجازًا جيدًا ؛ لأنه يحل مشكلة غياب المورفيم في بعض النماذج ، وهو الأمر الذي لم يتحقق لمفاهيمنا اللغوية ذات القيمة والأهمية العظيمتين .

---

(١) يقابل التَّحَقُّق الصفري للمورفيم zero morpheme غياب لعلامة . وقد التفت تراثنا اللغوي إلى أن غياب علامة التأنيث يفيد التذكير ، وغياب علامات التثنية الجمع يُعَدُّ علامة على الإفراد ؛ فالمذكر ما خلا من علامة التأنيث ، والمفرد ما لم تلحقه علامة تثنية ولا جمع ، ولم يكن على وزن من أوزان جموع التكسير .

وبناء على ذلك ، كان الإطار العام لهذا العمل هو الوقوف على النظرية اللغوية التي يقدمها تراثنا اللغوي على اختلاف فروعه من أصوات إلى صرف إلى نحو ... إلخ .

ويرى هذا العمل أن الإضافة الحقيقية التي ينبغي تقديمها لهذا التراث هي إعادة قراءته وتقديمه على النحو المناسب للسياق العلمي الراهن ؛ إذ تمثل النظريات اللغوية المعاصرة تحديًا غير بسيط لتراثنا اللغوي يستلزم أن نراجعه استكشافًا لنظرياته التي لم تحظ بالبلورة ووقوفًا على طرقه المختلفة في معالجة المشكلات اللغوية التي تعالجها النظريات اللغوية الغربية المعاصرة .

ويقوم هذا العمل باستنباط النظرية اللغوية العامة في التراث اللغوي العربي ، ثم تقديم جملة واسعة من النظريات الخاصة بمختلف فروع الدرس اللغوي في التراث العربي .

ويؤكد الحاجة إلى إعادة تراثنا والإضافة إليه أنه لم يحظ بتطوير واضح منذ القرن الرابع حين بلورت النظرية النحوية من خلال فصل الحديث عن العامل عن الحديث عن العلل وعن الحديث عن القواعد النحوية نفسها .

ولا يخفى كذلك ما يحتاجه تراثنا من ربط المفاهيم النحوية المختلفة وبخاصة مفاهيم التنظير اللغوي ووضعها معًا في إطار تنظيرى واحد ، فليس ثمة أكثر من الربط بين ثنائيات المفاهيم نحو : الفصحى واللهجات والضرورة والسعة دون أن تُرْبَطَ هذه الأربعة بعضها ببعض فضلًا عن وضعها مع عشرات المصطلحات الأخرى التي تتصل بها في إطار انتمائها إلى التنظير أو الأصول النحوية بالتعبير التراثي .

وقد كانت النِّيَّةُ تَتَّجِهُ في الحقيقة إلى ثلاثة أمور وهي :

١ - **تقديم مجموعات الظواهر اللغوية** على اختلاف الفروع اللغوية أي تقديم الظواهر الصوتية والظواهر الفونولوجية والظواهر الصرفية والظواهر النحوية والظواهر الدلالية والظواهر الكتابية .

٢ - **تقديم الأنظمة اللغوية** التي توجد في كل مجموعة من الظواهر اللغوية بتقديم مختلف الأنظمة التي تشتمل عليها كل من الظواهر الصوتية والظواهر الفونولوجية والظواهر الصرفية والظواهر النحوية والظواهر الدلالية .

٣ - **تقديم نظريات التراث اللغوي العربى** في ثلاثة أصناف من النظريات اللغوية وهي :

- **النظرية اللغوية العامة للتراث** اللغوي كله .

- **النظرية أو النظريات الأساسية لكل فرع** من فروع هذا الدرس اللغوي العربي من

أصوات إلى صرف إلى نحو .

- **النظريات غير الأساسية لكل فرع** من فروع هذا الدرس اللغوي .

وقد جاء مثل هذا التصور أكبر مما يمكن أن يستوعبه عمل واحد ومن أن يتم في فترة مفردة ، فكان لا بد من الاقتصار على العمل على صورته الراهنة وهي تتمثل في تقديم تصور عام ومبدئي كذلك للنظرية اللغوية العامة في تراثنا اللغوي ثم مجموعة من النظريات غير الأساسية التي ينطوي عليها بعض فروع الدرس اللغوي .

ويعني ذلك أنه قد تأخر بذلك عرض النظرية الأساسية لبعض فروع الدرس اللغوي واستيفاء النظريات غير الأساسية في كل فرع من هذه الفروع .

وقد جاء هذا العمل في خمسة فصول ترد على النحو التالى :

يعرض **الفصل الأول** وهو بعنوان **التنظير اللغوي : دراسات تنظيرية لغوية** لأربعة أمور تتكفل بها أربعة مباحث وهي :

١ - **المفاهيم العامة الأساسية للتنظير** ، وهي مفاهيم الحالة ، والظاهرة ، والنظام ، والنظرية ، والمنهج .

٢ - **المفاهيم الخاصة بالتنظير اللغوى** ، وهي المفاهيم التي تتصل بكل من شروط النظرية اللغوية وموضوعها ومجالها وإجراءاتها والبناء العام لهذه الإجراءات .

٣ - **واقع درسنا اللغوى** ، وهو يرصد واقعه بصفة عامة وموقفه من التنظير اللغوي للتراث العربي ، وقد جمع هذين الأمرين في معالجته للنظرية اللغوية العربية في لغويات القرن العشرين .

٤ - **واقع الدرس الصرفي العربي المعاصر** .

أما **الفصل الثاني** فيتكفل بمباحثه الثلاث ببيان التصور العام المبدئي للنظرية اللغوية العامة في تراثنا اللغوي من خلال تبيين طبيعة هذه النظرية وبنائها وتقويم هذا البناء .

أما **الفصل الثالث** فيقوم على بيان تصور النظرية الصرفية العربية للظاهرة الصرفية في اللغة العربية .

وهو يُبَيِّنُ أولًا موقف هذه النظرية من الظاهرة الصرفية الكلية من جانبين هما :

- **نطاق هذه الظاهرة** أي ما يندرج فيها وما يخرج منها ؛ إذ يبيِّن في ذلك ما ضمَّنَه اللغويون العرب في الدرس الصرفي للغة العربية وما أخرجوه منه .

- **نوعا الظاهرة الصرفية** الكلية اللذان يتمثلان في الأبنية وحالات الأبنية .

كما يُبَيِّنُ في مبحثه الثاني الظواهر الصرفية الجزئية وفق هذه النظرية فيقف من ذلك على كل من :

١ - **الوحدة الصرفية** في اللغة العربية ويناقش في ذلك سبب اختيارهم الكلمة وحدةً صرفيةً صُغْرَى بدلًا من المورفيم .

٢ - **التركيب الصرفي** ويكشف فيه عن ثلاثة مناهج للنظرية الصرفية العربية هي : الميزان والعلامات والجداول الصرفية الخاصة بالمبنيات .

ويُعيِّن وظائف كل واحد منها . كما يُبَيِّنُ كيف تَفِي هذه المناهج الثلاث بالاحتياجات الصرفية في اللغة العربية ، وكيف أنها مناهج متكاملة تقوم بأمر الوصف الصرفي للغة العربية .

ويقارن البحث بين هذه المناهج والمناهج التي استخدمتها النظرية الصرفية الحديثة التي تسمى بمناهج الوحدة - العملية (التغيير) Item- Process ويختصر بـ « IP » والوحدة - الترتيب Item- Arrangement ويختصر بـ « IA » والكلمة - التصريف « Word Paradigm » ويختصر بـ « WP » .

٣ - **العمليات الصرفية** .

أما **الفصل الرابع** فيقوم على بيان كل من الأنظمة الصرفية للعربية وتجليات النظريات الصرفية العربية المختلفة التي تصف مختلف هذه الأنظمة الصرفية في العربية وتُبَيِّنُها .

وهو في جملته يقدم مختلف نماذج هذه النظرية الصرفية من نظرية صرفية أساسية إلى نظريات صرفية مكملة إلى نظريات صرفية بديلة .

وهو يرى أن النظرية الصرفية الأساسية هي **نظرية التعدد** التي يعبر عنه الصرفيون بتعبير الأصالة الفرعية .

وقد سماها البحث **بنظرية التعدد** لكي يشمل مع نظرية الأصالة والفرعية بعض الفروض العلمية المتصلة بالأصالة والفرعية على نحو شديد .

ويرى أن الأصالة والفرعية تعالج الصورة الرئيسية من وجود صيغة أصلية وأخرى فرعية أما التعدد فيمكن أن يكون بين صيغ متقابلة وأخرى متشابهة وليس مجرد الصيغ التي ترتبط فيما بينها بكون بعضها أصولًا وبقيتها فروعًا .

وهو يُبَيِّنُ أولًا موقف هذه النظرية الصرفية العربية من ظاهرة التعدد بالحديث عن أمرين هما : إثبات ظاهرة الأصالة والفرعية ونفيها وبيان تحققات هذه الظاهرة في العربية .

ثم يتناول ثانيا أنظمة ظاهرة التعدد المختلفة التي تتمثل في أنظمة التفرع والتقابل والتشابه ويعالج تصنيف هذه الأنظمة .

ويتناول هذا الفصل في مبحثه الثالث أيضًا النظريات التي تعالج التعدد في العربية من خلال بيان النظرية الأساسية للصرف ثم النظريات المُكَمِّلَة لهذه النظرية الأساسية ، وأخيرًا النظريات البديلة عن النظرية الأساسية .

ويقف **الفصل الخامس** مع النظرية النحوية فيبين أولًا الظاهرة النحوية ووحدتها وتصنيف هذه الوحدة ثم الأنظمة النحوية للعربية ، ويقف مع تجليات النظرية النحوية الأساسية وغير الأساسية مكملة أو بديلة .

أما الفصل السادس فيقف على الجهات المختلفة للنظرية المعجمية في التراث العربي فيُبَيِّنُ نظريات الجمع والتصنيف المعجمِيَّيْنِ ونظريات التحليل الدلالي والبناء المعجمي العام .

وهو يُقَدِّمُ ذلك من خلال جملة مداخل تقف مع طبيعة المعجم ومشكلته والظاهرة المعجمية وصعوبات دراستها .

ويتناول المبحث الأول منه المفاهيم الأولية المتصلة بنطاق النظرية المعجمية ، ونواة النظرية التركيبية للمعجم والنظام ، وتركيب المعجم ، وبعض نماذج النظرية التصنيفية للمعجم .

كما يتناول في مبحثه الثاني نظريات الجمع والتصنيف المعجمِيَّيْنِ والتحليل الدلالي ، كما يقف مبحثه الثالث مع نظريات التركيب المعجمي في النظرية اللغوية الغربية .

أما مبحثه الرابع فيعرض لنظريات التركيب المعجمي العام في النظرية المعجمية العربية ، ومن ذلك **نظرية جذر الاشتقاق الصغير** الذي لا يأخذ بمبدأ التقليبات .

وتقدم **نظرية جذر الاشتقاق الصغير** نموذجين اثنين حيث يَتِمُّ تجميع مفردات اللغة تحت جذورها على نحوين يجمع أحدهما الجذور دون رَبْطٍ دلاليٍّ بينها على حين يحاول النموذج الآخر مَعَ جَمْعِهِ للجذور أن يُظْهِرَ البنية الدلالية لمفردات الجذر المفرد هذا ، أي أن المفردات تُجْمَعُ بسبب مجرد الاتفاق اللفظي في حروف الجذر والثاني يَرْبِطُ بين هذه المفردات دلاليًا ويرى أن الاتفاق في الجذر يعكس اتفاقًا في الدلالة .

ومن ذلك أيضًا **نظرية سلسلة الجذور** ويراد بها فكرة تقليبات الجذور التي تَتَجَمَّعُ بها الجذور في سلاسل .

وتَرِدُ هذه النظرية على نموذجين مشابهين لنموذجين **نظرية جذر الاشتقاق الصغير** ، إذ يفترض نموذج منهما أن بين مفردات السلسلة علاقة دلالية على حين يقتصر النموذج الثاني على جمع مفردات السلسلة على أساس الاتفاق اللفظي في الأصول دون الربط بينها دلاليًا .

أما **الفصل السابع** فيقف مع نظام الأبجدية في اللغة العربية ونظريتها التي استخدمها اللغويون العرب في وضع نظام أبجديٍّ للعربية .

وهو محاولة لإعادة صياغة ما لدينا من قواعد كتابة وَفْقَ الاصطلاح المتعارف عليه فيما يُسَمَّى علم الكتابة Graphology .

وهو في هذا الأمر أشبه بما تَمَّ من قبل لقواعد التجويد وأحكامه المختلفة التي أعاد روادنا اللغويون الأوائل صياغتها وفْقَ قواعد علم الأصوات بصورته الحديثة .

وهو يُحَلِّلُ نظام الأبجدية العربية وفق قواعد النظرية اللغوية المعاصرة لتحديد مختلف جوانبها وصياغتها وفق النظرية اللغوية المعاصرة من خلال مناقشته لعدد من الأمور تَنْتَظِمُهَا مباحثه المختلفة وهي على النحو التالي :

يقوم المبحث الأول ببيان نظام توليد الأبجدية العربية ويقوم في ذلك ببيان أمرين هما :

– **السمات الكتابية المميزة** Distinctive Graphitic features للكتابة العربية أو الرسوم وحالاتها أو أوضاعها وتغييراتها .

– **جرافيمات العربية** Graphemes of Arabic .

ويتم ذلك من خلال بيان نوعَيْ التغييرات الكتابية التي تُنْتِجُ مرة جرافيمات ، وتُنْتِجُ أخرى ألوجرافات وبيان معيار التفريق وأفراد الجرافيمات كذلك .

كما يعالج المبحث الثاني نظام تحقق الأبجدية العربية فيُبَيِّنُ ثلاثة أمور تتصل بذلك وهي :

– **الألوجرافات** Allographs ويُبَيِّنُ أسسها ومناهج معالجتها . فَيُنَاقِشُ في ذلك كلًّا من موقع الجرافات Graphs من الكلمة وموقع الجرافات بعضها من بعض .

ويَقِفُ المبحث كذلك مع تغييرات الألوجرافات وفَرْضَيْ الألوجرافات ومنهجَيْ معالجتها . كما يعرض المبحث لألوجرافات العربية .

أما المبحث الثالث وهو بعنوان **الأبجدية العربية بين نظامي التوليد والتحقق** فيناقش مسألة تداخل الألوجرافات في الجرافيمات عند عَدِّ جرافيمات العربية في أعمال بعض

اللغويين المعاصرين .

وهو يفيد أننا نحتاج في ضبطنا للأبجدية العربية أن نفرق بين جرافيماتها وألوجرافاتها ، أي أن نفرق بين الصور الأصلية أو الصور المجردة لها والصور الفرعية التي تتخذها مختلف هذه الجرافيمات أو الصور المجردة في تحققها .

ويرى أن هذا التفريق بين الجرافيمات والألوجرافات سيجعل الأبجدية العربية ثمانية وعشرين رمزًا فقط ، وأن ما سواها صور فرعية أو ألوجرافات لها .

ويقدم المبحث الرابع دارسة تحليلية لمشكلات الكتابة حيث يبدأ بالإشارة إلى ما تمتاز به الأبحدية العربية من غياب تعدد الرمز الكتابى الذي يكون في :

- **الجرافات الثنائية Digraphs .**

وهي تلك الحروف التي تأخذ رمزين كتابيَّيْنِ في إشارتها إلى موضوعها ، وذلك مثل رمزَيْ sh اللذين يستخدمان لرسم صوت إنجليزي واحد .

- **الجرافات الثلاثية Trigraphs .**

وهي تلك الحروف التي تأخذ ثلاثة رموز كتابية للإشارة إلى موضوعها نحو ch في مثل كلمة (watch) في الإنجليزية .

ويقف الفصل أيضا مع مشاكل عدة وهي : عدم تمايز رموز الأبجدية بعضها عن بعض بشكل تام (مشكلة النقط) والانفصال ، وعدم التزام الاتصال ، وتغير أشكال الحروف ، وغياب الحركات من داخل بنية الكلمة .

ثم يَخْتِمُ بمناقشة مدى كفاءة الكتابة العربية إذ يقف مع تصوير الأبجدية العربية للغة العربية المنطوقة .

ولا يَسَعُنِي وأنا أُقَدِّمُ عملي هذا للقارئ العربي المَعْنِيِّ بقضايا الدرس اللغوي إلا أنْ أرجُوَ مخلصًا أن يكون العمل مفيدًا للحركة اللغوية العربية المعاصرة التي تواجه تحديًا جدُّ ثقيل فتعمل في ميدانَيْنِ واسعَيْنِ إذ تبحث طورًا بإلحاح شديد عن خصوصية يتميز بها تراثنا وتناسب عربيتنا في خصوصيتها الفريدة ، وتسعى طورًا آخر وراء ما يقدمه الدرس اللغوي المعاصر من قضايا ومفاهيم تمثل إضافة للدرس اللغوي تعكس مرحلته الحالية .

محمد عبد العزيز عبد الدايم




النظرية اللغوية
في التراث العربي



التنظير اللغوي : دراسات تنظيرية لغوية

ويشتمل على أربعة مباحث :

المبحث الأول : المفاهيم العامة الأساسية للتنظير .

المبحث الثاني : المفاهيم الخاصة بالتنظير اللغوي .

المبحث الثالث : النظرية اللغوية العربية في لغويات القرن العشرين .

المبحث الرابع : واقع الدرس الصرفي العربي المعاصر .




دراسات تنظيرية لغوية

يتكفل العمل في هذا الفصل التمهيدي ببيان أربعة أمور تتكفل بها أربعة مباحث وهذه النقاط الأربع هي :

أولًا – المفاهيم العامة الأساسية للتنظير :

يعرض تحت هذا المحور أهم مفاهيم التنظير اللغوي من حالة وظاهرة ونظام ونظرية ومنهج .

ثانيًا – المفاهيم الخاصة بالتنظير اللغوي :

يعرض العمل لأبرزها وهي تتصل بخمسة جوانب وهي :

١ – **شروط النظرية اللغوية .**

٢ – **موضوعها .**

٣ – **مجالها .**

٤ – **إجراءاتها .**

٥ – **البناء العام للإجراءات .**

ثالثًا : النظرية اللغوية العربية في لغويات القرن العشرين :

يراد منها الوقوف معها على واقع درسنا اللغوي العربي وموقفه من التنظير اللغوي .

رابعًا – واقع الدرس الصرفي العربي المعاصر :

يعالج التنظير الصرفي في درسنا اللغوي العربي المعاصر .

وفيما يلي عرض لهذه الأمور الأربعة :

المبحث الأول : المفاهيم العامة الأساسية للتنظير

يتصل هذا العمل **بفكرة النظرية اللغوية** التي وردت في تراث اللغويين العرب سواء على مستواها الصوتي أو الصرفي أو النحوي ... إلخ . وهي ، من ثَمَّ ، بحاجة إلى بيان كل من المفاهيم الأساسية اللازمة لتحديد فكرة النظرية وتطبيقاتها في الدرس اللغوي .

وسيقوم العمل في هذا المبحث ببيان خمسة مفاهيم ، وهي : الحالة والظاهرة والنظام والنظرية والمنهج حتى يمكن تفصيل الحديث عن تطبيقات النظرية اللغوية في التراث العربي سواء أكانت نظرية لغوية عامة للتراث أم لفرع من فروعه أم كانت نظريات لغوية خاصة .

وتتردد في الحقيقة هذه المفاهيم في مختلف العلوم ، وتستلزم بيانها بشكل مبسط يخدم فكرة العمل في المقام الأول .

١ - الحالة الفردية :

يتردد كثيرًا في شتى العلوم مصطلح الحالات الفردية أو القليلة أو الاستثنائية . ويستخدم ذلك لما يرد حالة مُفْرَدَةً أو حتى حالات قليلة وبلا نظام حاكم لها ، أي يرد لما لا يخضع لقاعدة وقف عليها العلماء ، بل يخرج عن كل ما قَرَّرَهُ العلماء ، ومن ثَمَّ يقال لها كذلك الشواذ .

ويُمْكِنُ التمثيل للحالة الفردية في نحونا العربي بالاستثناءات التي توصف بالشواهد الشاذة لخروجها عن نظام يمكن أن يكون حاكمًا لها .

كما توصف بعض الشواهد النحوية بالندرة أو القلة لإفادة خروجها عن الكثرة التي تسلتزم البحث عن القاعدة الحاكمة التي وردت وراءها . ومن ذلك ، مثلًا ، حالات تصحيح الواو في مثل : استحوذ واستنوق مما ورد في العربية على جهة الاستثناء والشذوذ .

أي أن الحالة الفردية أو الاستثنائية أو الشاذة هي ما ورد قليلًا وبلا نظام .

ويريد العلماء بوصف حالةٍ ما بكونها استثنائية أو نادرة أو قليلة أو شاذة أن يُعْفُوا أنفسهم من استنباط نظام لها ؛ إذ لا يُطَالَبُ العلماء في أي علم من العلوم إلا برصد الحالات المطردة ، أو على الأقل الكثيرة وتقديم أنظمتها أما ما يرد شاذًا أو قليلًا فلا نظام له حتى يطالب العلماء باستنباطه .

٢ - الظاهرة :

تفيد كتب الاصطلاح بشأن الظاهرة أنها :

(١) ما يمكن إدراكه أو الشعور به ، وما يعرف عن طريق الملاحظة والتجربة . والظواهر طبيعية ونفسية واجتماعية .

(٢) الظاهرة عند كانط موضوع التجربة الممكنة ، وتقابل النومين [(١)] أو الشيء في ذاته [(٢)] .

ويُمْكِنُ فهم الظاهرة بشكل أوضح من خلال علاقتها بالحالات الفردية ؛ إذ تُعَدُّ ، في الحقيقة ، مقابلًا للحالات الفردية أو الاستثنائية أو الشاذة ؛ فهي تتمثل في الحالات المطردة أو الشائعة أو الغالبة أو الكثيرة التي تحكمها قواعد معينة ؛ فلا تقتصر على مجرد حالة أو بعض حالات بلا قاعدة ، وإنما ترد على نحو مُطَّرِدٍ ، كما ترد وفق قاعدة ما . وهي ، في الحقيقة ، نقطة انطلاق العلماء ، فمتى كان ثمة ظاهرة لزم العلماء ضبط هذه الظاهرة وبيان قانونها العام .

ويمكن التمثيل للحالات المُطَّرِدَة التي تُمَثِّلُ ظواهر في العربية بحالات إعلال الواو في استقال واستقام وغير ذلك مما يطرد على قاعدة الإعلال في العربية ، وهي ، كما لا يخفى ، تقابل الحالات الفردية أو الاستثنائية التي يقال لها الشاذة التي تتمثل في حالات تصحيح الواو كاستحوذ واستنوق وغيرهما مما ورد في العربية استثناءً وشذوذًا .

ويلزم في الحقيقة التأكيد على أمرين هما :

أ - أن مجموع الحالات الفردية الاستثنائية أو الشاذة والحالات المطردة يمثل المادة اللغوية موضوع دراسة النظرية اللغوية ؛ ذلك أن « أحد الأجزاء المركزية في علم اللغة هو محاولة الإجابة عن سؤال : ما اللغة » [(٣)] مما يرد مطردًا أو غير مطرد .

ب - أن الفرق بين الحالات الفردية أو الاستثنائية التي يقال لها الحالات الشاذة وبين الحالات المطردة التي تُمَثِّلُ ظاهرة يتمثل في توفر أَمْرَيْنِ في الظاهرة دون الحالات الشاذة ، هما :

- التكرار الكثير الذي يُخْرِجُ هذه الحالات عن أن تكون مُجَرَّدَ حالاتٍ فردية .

(١) يراد بالنومين « عند كانط ما يجاوز نطاق التجربة والإدراك الحسي ؛ فهو حقيقة مجردة من مسلمات العقل العملي . ويقابل الظاهرة » مجمع اللغة العربية بالقاهرة (١٩٧٩م) ، المعجم الفلسفي ، القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ص٢٠٦ .

(٢) السابق ، ص١١٤ .

(٣) Bach, Emmon (1974) Syntactic Theory, U.S.A: University Press of America, p. 5.

- خضوعها لنظام عام يحكمها .

٣ - النظام :

يُمَثِّلُ النظام تلك القاعدة العامة التي تحكم الأفراد التي اطَّرَدَتْ وشَكَّلَتْ ظاهرة ما ؛ فالنظام هو ذلك القانون أو تلك القاعدة العامة التي تحكم أفراد الظاهرة .

وتظهر أهمية النظام بالنسبة للدراسة اللغوية من حقيقة أن اللغة ترد في عمومها نظامًا « من العلامات ، أي نماذج اصطلاحية تشير إلى شيء وراء نفسها مما يجعلها تعنى شيئًا » [(١)] ؛ فهي تشتمل على عدد غير قليل من الأنظمة الداخلية ، مثل قاعدة الإعلال التي تحكم بعض الألفاظ التي وردت بالإعلال في نحو : باع ، وصام ، وقاد ، وقال ... إلخ .

وإذا كانت الأنظمة اللغوية المختلفة ترد متعددة فقد نَصَّ لغويونا الأوائل على أن التَّعَدُّدَ لا يُمَثِّلُ تناقضًا بينها ، يقول الزجاجي عن الخروج عن نظام الإعراب بالحركات الذي يمثل النظام الأصلي للإعراب إلى نظام الإعراب بالحروف ، وهو نظام فرعي : « الشيء يكون له أصل يلزمه ونحو يطرد فيه ، ثم يعرض لبعضه علة تخرجه عن جمهور بابه ، فلا يكون ذلك ناقضًا للباب » [(٢)] .

ومن اهتمام اللغويين بالأنظمة قيام نظريات لغوية تدرس اللغة من خلال رصد الأنظمة اللغوية المختلفة وتسجيلها [(٣)] ، ومن ذلك ما نراه عند فيرث Firth[(٤)] الذي انبنى تصوره للغة على مفهوم النظام الذي استمدَّهُ من العلاقات الرأسية [(٥)] والأفقية التي استنبطها سوسير Saussure ، وأصبحت « السمة المميزة للغويات القرن العشرين » [(٦)] .

---

(١) Allerton, D.J. (1984) "Language as form and pattern: grammar and its categories" in Encyclopedia of Language edited by N.E.Collinge, London and New York: Routledge, p.68.

(٢) الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك ، بيروت : دار النفائس ، ط ١: ١٩٧٤م ، ص٧٢ .

(٣) Halliday, M.A. (1985-[1994]) An Introduction to Functional Grammar, GB: Edward Arnold & Halliday, M.A. (1995) Systemic theory, in History of the Language Sciences from the Sumerians to the Cognitivists, edited by E.F.K.Koerner & R.E.Asher, Cambridge: Cambridge University Press, pp. 272 - 6.

(٤) راجع بعض اللغويين تصور فيرث للنظام مثل :
Palmer, F. R. (1996) Firth and the London School, in Concise Encyclopedia of Syntactic Theories, edited by Keith Brown and Jim Miller, Oxford: Pergamon, p. 83.

(٥) وتسميته الأصلية للعلاقاتِ الرأسيةِ هي العلاقات الاقترانيّة Associative انظر :
Saussure, Ferdinand de (1959) Course in General Linguistics, translated with Introduction and notes by Wade Baskin, New York: McGraw-Hill Book Company, pp. 122f.

(٦) Joseph, John E. (1995) "Saussurean Tradition in Linguistics," in Concise History of the =

ومنه ، أيضًا ، ما نراه عند هاليداي Halliday الذي يشير بخصوص نظريته إلى أن أصلها يرتد إلى التراث الوظيفي الأوروبى ، يقول : « تنشأ النظرية التي ينبني عليها هذا الوصف ، وهي النظرية النظامية ، من التراث الوظيفي الأوروبي »[١] .

٤ - النظرية :

تُوصَفُ في حقيقة الأمر الفروض التي تُقَدَّمُ لبيان النظام الموجود في ظاهرة ما ، أو لوصفه أو تفسيره بالنظرية ؛ فالنظرية إذن ، هي تلك الفروض الذهنية أو العقلية التي يقدمها العلماء في استنباطهم للأنظمة التي يدرسونها . يقول بعض اللغويين في تعريف النظرية العلمية : إنها « مجموعة من الفروض متماسكة بشكل كبير أو قليل يراد به شرح مدى الظواهر »[٢] .

وإذا راجعنا اللفظ معجميًا واصطلاحيًا وجدناه يرد معجميًا كما يلي : « وإذا قلت نظرت في الأمر احتمل أن يكون تفكرًا فيه وتدبرًا بالقلب ... والنظر يقع على الأجسام والمعاني ، فما كان بالأبصار فهو للأجسام ، وما كان بالبصائر كان للمعاني »[٣] . ومن هنا كان النظري عند الجرجاني « هو الذي يتوقف حصوله على نظر وكسب كتصور النفس والعقل والتصديق بأن العالم حادث »[٤] . كما أثبت المجمع في معجمه عن النظرية أنها « طائفة من الآراء تفسر بها بعض الوقائع العلمية أو الفنية »[٥] .

كما يصطلح على أن النظرية هي :

(١) بوجه عام ، ما يُوَضِّح الأشياءَ والظواهرَ توضيحًا لا يُعَوِّل على الواقع .

(٢) فَرْضٌ عِلْمِيٌّ يَرْبطُ عِدَّةَ قوانين بَعْضَها بِبَعْضٍ ويَرُدُّها إلى مبدأ واحد يمكن أن نستنبط منه حتمًا أحكامًا وقواعد »[٦] ، وأنها :

= Language Sciences from the Sumerians to the Cognitivists, edited by E.F.K.Koerner & R.E.Asher, Cambridge: Cambridge University Press, p. 238.

(١) Halliday, (1985-[1994]) An Introduction to Functional Grammar, p. xxvi.

(٢) Bach (1974) Syntactic Theory, P. 15.

(٣) ابن منظور ، لسان العرب ، مج ٥ ، بيروت : دار صادر ودار بيروت ، ١٩٦٨م ، مادة نظر ، ص ٢١٧ ، ٢١٨ .

(٤) الجرجانى ، محمد بن علي ، التعريفات ، ضبطه وفهرسه محمد بن عبد الحكيم القاضي ، القاهرة : دار الكتاب المصري ، بيروت : دار الكتاب اللبناني ، ص ٢٥١ .

(٥) مجمع اللغة العربية بالقاهرة (١٩٧٢) المعجم الوسيط ، جـ ٢ ، القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ط ٢ ، ص ٩٧٠ .

(٦) مجمع اللغة العربية بالقاهرة (١٩٧٩م) المعجم الفلسفي ، ص ٢٠٢ .

« (١) جُمْلَةٌ تصورات مُؤَلَّفَةٌ تأليفًا عقليًا تهدف إلى ربط النتائج بالمقدمات .

(٢) فَرْضٌ عِلْمِيٌّ يُمَثِّلُ الحالة الراهنة للعلم ، ويشير إلى النتيجة التي تنتهي إليها جهود العلماء جميعًا في حقبة زمنية معينة » [١] .

وقد بَيَّنَ آخرُ النظرية بقوله : « النظريات مجموعة من الأحكام أو التقريرات تُعَرَّفُ في إطار كل من الشكل والمحتوى ... مجموعة من الأخبار النظرية التي يمكن أن نستنتج منها البيانات النظرية » [٢] .

على أن النظرية تبدأ من الفرض ، وتنتهي بالقانون إذا ما ثبت على جهة اليقين صحتها بما لا يدع أي مجال للشك . يربط بعضهم بين النظرية والفرض والقانون ، يقول عنها : « النظرية مجموعة من الافتراضات والمبادئ المقبولة علميًا توضع لتحليل بعض الظواهر phenomena ، أو تفسير طبيعتها أو سلوكها ... وإنما تطرح النظرية أول ما تطرح على صورة فرضية أو ظنية hypothesis ، فإن أيدتها الوقائع والتجارب على نحو خال من الثغرات الهامة ارتقت إلى مرتبة النظريات .

أما إذا قام الدليل القطعي على صحتها ، وتعذر تعليل نفس تلك الظواهر بأية نظرية أخرى ، فعندئذ تصبح قانونا law » [٣] .

وتفيد مراجعة المقابل الغربي للفظ النظرية ، وهو لفظ theory ، في المصادر الغربية أن أصول اللفظ ودلالاته تتمثل في أنه : « لاتيني متأخر theoria ، ثم يوناني وفرنسي theoria ثم فرنسي theorein [١٥٩٢] .

١ – تحليل مجموعة حقائق من خلال علاقتها بعضها ببعض .

٢ – فكرة مجرَّدَة : تأمُّل .

٣ – المبادئ العامة أو المجردة لمادة حقيقة أو علم أو فن < **نظرية الموسيقى** music theory > .

٤ – أ. عقيدة أو تعليمات أو إجراء يُقْتَرَحُ أو يُتَّبَعُ بوصفه أساسًا لفعل < يبنى

(١) وهبة مراد وزميلاه (١٩٣٥ [١٩٧١م]) المعجم الفلسفي ، القاهرة : دار الثقافة ، ط٢ مزيدة ومنقحة ، ص ٢٣٩ ووهبة ، مجدي (٣٣١٩٧٤م) معجم مصطلحات الأدب : إنكليزي – فرنسي – عربي بيروت : مكتبة لبنان ، ص ٥٦٩ .

(٢) Wunderlich, Dieter (1974 [1979]) Foundations of Linguistics, translated from German: Grundlagen der Linguistik by Roger Lass, Cambridge: Cambridge University Press, pp. 18-9.

(٣) البعلبكي ، منير (١٩٨٣م) موسوعة المورد : دائرة معارف انكليزية عربية مصورة ، المجلد التاسع ، بيروت : دار العلم للملايين ، ط ١ ، ص ٢٠١ .

منهجها على نظرية أن كل الأطفال يرغبون في التعلم > . ب. مجموعة مثالية أو افتراضية من الافتراضات أو المبادئ أو الظروف التي تستخدم عادة في التعبير « نظريًا – على المستوى النظرى in theory » < نظريًا / على المستوى النظرى تَبَنَّيْنَا دائما الحرية للجميع > .

٥ – مبدأ أو مجموعة من المبادئ معقولة أو مقبولة علميًا تقدم لشرح الظواهر < نظرية الموجة للضوء theory > .

٦ – أ. فرض يُقْتَرَح من أجل برهان أو بحث . ب. فرض غير مُبَرْهَنٍ عليه : حدس : جـ. مجموعة من القضايا تُقَدِّم نظرة منظمة موجزة لموضوع ما < نظرية التعادلات theory of equation > » [1] .

والحقيقة أن النظرية هي الوجه المقابل للنظام ؛ ذلك أن العلماء يستنتجون الأنظمة التي تشتمل عليها الظواهر ، فيقدمون مجموعة من الفروض التي تصف هذه الأنظمة . وقد نَصَّ اللغويون المعاصرون على علاقة النظرية بالنظام وكونها جهدًا ذهنيًا وفكريًا للغويين أنفسهم « يؤكد هيلمسلف Hjelmslev[2] على أن النظرية اللغوية بالضرورة استنتاجية . إنها نظام استنتاجي يستخدم فقط لتقدير الاحتمالات التي تنتج من مقدماتها » [3] .

ولذا يلزم العلماء أن يفترضوا بقدر ما تملك الظاهرة من أنظمةٍ تحكم أفرادها تصوراتٍ تقابل هذه الأنظمة . وهم ، كذلك ، مطالبون في ذلك بأن يطابق فرضُهم النظامَ ما أمكن ، بل لا يكون فرضهم صحيحًا حتى يطابق النظام الذي يقوم في الظاهرة .

ويعني ذلك أيضًا أنه يجب أن تشتمل مختلف العلوم على نظريات بقدر ما تملك ظواهرها من أنظمة .

وقد وقف تراثنا العربي على مختلف الأنظمة التي تقوم في الظاهرة المدروسة نفسها عن النظرية التي تقوم في أذهان العلماء حيث تَتَمَثَّلُ في تصورات العلماء عن هذه الأنظمة ، يقول بعضهم عن الأصول أو الأنظمة أو القواعد الكلية في الصرف التي تحكم أفراد الظاهرة الصرفية : « يعني بها القوانين الكلية المنطبقة على الجزئيات ،

---

(١) Merriam Webster database Staff, Merriam Webster database, Copyright©1994 Merriam Webster, Inc.

(٢) Hjelmslev, Louis (1961) Prolegomena to a Theory of Language, translated by Whitfield, Madison, Wisconsin: the University of Wisconsin Press, pp 11f, 13f.

(٣) Beaugrande, Robert de (1991) Linguistic Theory: The Discourse of Fundamental Works, London: Longman, p. 127.

كقولهم ، مثلًا : « كل واو أو ياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا » ، والحق أن هذه الأصول هي التصريف لا العلم بها » [1] . وهو ، في الحقيقة ، ينص على أن الأصول شيء يوجد في الظاهرة المدروسة كالصرف ، مثلًا ، وأن تصوُّر هذه الأصول يقوم في أذهان الدارسين ، وهو شيء آخر ، وهو ، بتعبير البحث الحالي النظريات التي تقوم في الأذهان والتي تقدم في مقابلة الأنظمة التي توجد في الظواهر نفسها .

٥ - المنهج :

يعني المنهجُ الطريقةَ أو مجموعة الإجراءات التي تُتَخَذُ للوصول إلى شيء مُحَدَّدٍ ، كأن نَتَّخِذَ خطواتٍ نُحَلِّلُ بها الكلمة صرفيًا ، وذلك أن المنهج والمنهاج يرد في العربية على معنى « الطريق الواضح ... والمنهاج الخطة المرسومة (محدثة) . ومنه منهاج الدراسة ومنهاج التعليم ونحوهما ... المَنهج المنهاج . الجمع مناهج » [2] . ويرد « في الاستعمال : الوجه الواضح الذي جرى عليه الاستعمال » [3] . ويسمى الطريق بالمنهج لانتقال اللفظ من استخدامه صفة إلى استخدامه للموصوف الذي كان يرد له صفة ؛ فاللفظ مشتق من نهج التي تفيد الوضوح والاستبانة ، يقول اللسان : « طريق نَهْجٌ : بَيِّنٌ واضح وهو النَّهْجُ ... ومَنْهَجُ الطريق وَضَحُه ... وأَنْهَجَ الطريقُ وَضُحَ واستبان وصار نهْجًا واضحًا بَيِّنا » [4] .

أما اصطلاحًا فهو :

(أ) بوجه عام ، وسيلة محددة تُوَصِّلُ إلى غاية معينة .

(ب) المنهج العلمي خطة منظمة لعدة عمليات ذهنية أو حسية بغية الوصول إلى كشف حقيقة أو البرهنة عليها » [5] .

ويعني المنهج method ، كذلك طريقة الفحص أو البحث عن المعرفة » [6] .

---

(١) الرضي ، محمد بن الحسن شرح شافية ابن الحاجب ، مع شرح شواهده ، القسم الأول ، جـ ١ ، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ط ١٩٧٥م ، ص ص ١ - ٢ .

(٢) مجمع اللغة العربية (١٩٦١م) المعجم الوسيط ، جـ ٢ ، مادة نهج ، ص ٩٥٧ .

(٣) الكفوي ، الكليات : معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، تحقيق د. عدنان درويش ومحمد المصري، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط١ ١٩٩٢م ، ص ٩١٣ .

(٤) ابن منظور لسان العرب ، مج ٢ ، مادة نهج ، ص ٣٨٣ .

(٥) مجمع اللغة العربية (١٩٧٩م) المعجم الفلسفي ، ص ١٩٥ ، ووهبة ، مجدي (١٩٧٤م) معجم المصطلحات الأدبية : إنجليزي - فرنسي - عربي ، بيروت : مكتبة لبنان ، ص ٣١٨ ، ووهبة ، مجدي ، والمهندس ، كامل (١٩٨٤) معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب ، بيروت : مكتبة لبنان ، ص ٣٩٣ .

(٦) وهبة (١٩٧٤م) معجم المصطلحات الأدبية ، ص ٣١٨ .

ويراد « بمناهج البحث الطرق التي يسير عليها العلماء في علاج المسائل ، والتي يصلون بفضلها إلى ما يرمون إليه من أغراض »[١] .

كما قد يُشَارُ اصطلاحيًا بالمناهج إلى « الأصول التي تتبع لدراسة أي جهاز من الأجهزة اللغوية »[٢] .

وتؤكد مراجعة لفظ المنهج في التراث الغربى ما يثبت له في العربية يُبَيِّنُ المعجم الإنجليزى في مقابل لفظ المنهج « method » تاريخ اللفظ ، فَيَنُصُّ على أن اللفظ الإنجليزي يعود إلى اسم « في الفرنسية الوسيطة MF يرجع إلى اللفظ اللاتيني methodus المأخوذ من اللفظ اليوناني methodos المركب من [طريق meta- + hodos] ١٥٤١ »[٣] .

أما دلالته فمما تتمثل فيه :

« ١ – أ. إجراء أو عملية لإحراز موضوع ...

ب – إجراء منظم أو فنية أو حالة يطبقه نظام أو فن خاص أو يناسبهما .

جـ – خطة تتبع في تقديم مادة للتعليم ...

٢ – نظام يعالج مبادئ البحث العلمي وفنياته »[٤] .

وقد قال بعضهم يُبَيِّنُ الدلالة الاصطلاحية له « مصطلح المنهج ، وهو وَفْقًا لكوهين M. R. Cohen ، المتأخر[٥] يشير إلى أي إجراء يطبق نظامًا عقليًا ما أو نموذجًا تنظيميًا على موضوعات متنوعة »[٦] .

ويرى اللغويون أن « المناهج المستخدمة في العلوم يجب أن تُقَيَّمَ من خلال ما إذا كانت تؤدي إلى نتائج تتوافق مع اختبار مدى شرح النظرية التي تستخدم هذه المناهج للحقائق التي تدرسها ، واختبار مدى مناسبة هذه النظرية للنظريات التي تتعامل مع الحقائق الأخرى المتصلة بالحقائق المدروسة »[٧] .

---

(١) وافي ، د. علي عبد الواحد (١٩٧٢م) علم اللغة ، القاهرة : دار نهضة مصر ، ط ٧ ، ص ٣٣ .

(٢) حسان ، د. تمام (١٩٥٨م) اللغة بين المعيارية والوصفية ، القاهرة : الأنجلو المصرية ، ص١٩١ .

(٣) Webster Editorial Staff, (1960) "method" in Webster's Dictionary, pp. 1422-1423.

(٤) Ibid., pp. 1422-1423.

(٥) Cohen, M. R. (1933) "Method Scientific" in Encyclopedia of Social Sciences, New York.

(٦) Buchler, Justus (1961) the Concept of Method, New York and London: Columbia University Press, P. 1.

(٧) Bach (1974) Syntactic Theory, P. 15.

المبحث الثاني : المفاهيم الخاصة بالتنظير اللغوي

يعالج هذا المبحث المفاهيم التي تتصل بخمسة جوانب من جوانب التنظير اللغوي ، وهي كما يلي :

أولا - شروط النظرية اللغوية :

(العموم والتجريد والاكتمال والبساطة والاقتصاد والاتساق العام والكفاية في وصف اللغات وصلاحيتها للتطبيق على أكبر قطاع من اللغات) .

يشير بعض اللغويين إلى بعض شروط النظرية اللغوية المُثْلَى في مقابلته بين النظرية والمعرفة ، فيُبيِّنُ أن « **النظريات عامة ومجردة** ، وأنها تتجاوز الخبرات الفردية لتغطي الخبرات التي يمكن أن تكون عامة في حقل ما . على حين تشتمل المعرفة على خبرات مفردة (حقائق مفردة) . والغرض الرئيسي للنظريات هو تقليل هذه الخبرات إلى تعميمات » (١) .

يضع اللغويون الشروط التي يرون لزوم توافرها في النظرية اللغوية ، ويُقَوِّمُون النظريات اللغوية المختلفة في ضوئها ، وهي خصائص البساطة والكفاية في وصف اللغة والعموم .

يحرص اللغويون على أن تكون النظرية اللغوية المفترضة أبسط النظريات وأكفأها في وصف اللغة التي تقوم عليها ، وأن تكون ، كذلك ، صالحة للتطبيق على أكبر قطاع من اللغات . من هنا يقرر علم اللغة أنه إذا كان هناك أكثر من نظام نحوي يقوم بوصف اللغة فإن أبسط هذين النظامين هو الصحيح » (٢) . كما يمكن أن يقوم التفاوت بين النظريات على أن أصحها هي الأقدر على تقديم أفكار جيدة بشكل أكبر عن تركيب اللغة المدروسة إذا لم تتكفل واحدة وحدها بعبء تمثيل التركيب اللغوي . وكذلك يقوم هذا التفاوت على الصلاحية بشكل واسع لتحليل لغات ذات أنماط مختلفة (٣) . ومن هذا المنطلق حاول « تشومسكي Chomsky أن يقدم نموذجًا للنظرية يصف كل اللغات » (٤) .

ويقرر لغوي آخر أن شروط النظرية اللغوية تتمثل في أنها « **تجمع الحد الأقصى من**

---

(١) Wunderlich (1974 [1979]) Foundations of Linguistics, p. 19.

(٢) Jacobson, P. (1994) "Constituent structure", in The Encyclopedia of Language and Linguistics, edited by R.E.Asher, Oxford: Oxford University Press, Vol. 2, p. 715.

(٣) Atkinson, Martin [et. al.] (1982) Foundations of General Linguistics, London: George & Unwin, p. 163.

(٤) Richards, Jack [et. al.] (1985) Longman Dictionary of Applied Linguistics, England: Longman Group Ltd., p. 119.

الاتساق العام والاقتصاد والاكتمال » [1] .

وإذا أردنا مراجعة الشروط التي تتحقق في النظرية اللغوية العربية احتجنا إلى الوقوف على المبادئ العامة التي وضعتها ، والتي تتمثل فيما اصطلح عليه بقواعد التوجيه وإلى غير قليل من العلل النحوية التي تَنُصُّ عليها هذه النظرية اللغوية العربية .

وتفيد مراجعة هذه المبادئ أن اللغويين العرب قد حققوا لنظريتهم اللغوية الشروط العامة اللازمة للنظرية العلمية الصحيحة [2] . ومن ذلك ، مثلا ما يلي :

١ - ٢ - التجريد والعموم ، وهما خصيصتان لازمتان في النحو العربي يحققهما :

- **حرصهم على القياس** الذي يتخذه اللغويون العرب وسيلة يَخْرُجُونَ بِهَا مِنْ آحاد الشواهد إلى القواعد العامة التي تخضع لها هذه الشواهد . لقد قدموا أقيسة جرَّدوها من الشواهد التي ثبتت في اللغة ، وأنتجت لهم قواعد عامة . يقول اللغويون العرب عن القياس الذي هو تجريد للمادة المسموعة واستنباط قواعدها ، يحكي ابن جني عن أبي عثمان المازني يقول : « ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ، ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول ، وإنما سمعت البعض فَقِسْتَ عليه غيره ، فإذا سمعْتَ قامَ زَيْدٌ أَجَزْتَ ظَرُف بِشْرٌ ، وكَرُمَ خالد » [3] .

- **محاولتهم تقليل الشواهد غير القياسية** والتي لا يتم تجريدها في قاعدة عامة ، إذ تبقى صحيحة في نفسها لا تنتهي بقاعدة عامة هي غاية التقعيد ، يقول ابن السراج في غير المقيس : « كل ما شَذَّ عن بابه فليس لنا أن نتصرف فيه ، ولا نتجاوز ما تكلموا به » [4] ويضيف أيضًا : « الشاذ محكي ، ويخبر بما قصد فيه ، ولا يقاس عليه » [5] .

٣ - **الاكتمال** الذي يعني أن تشمل النظرية مفردات الظاهرة اللغوية كلها ، أي أن

---

(1) Trager, G. L. (1949) "The Field of Linguistics" in Studies in Linguistics (Occasional Papers 1), Okla.: Norman, p. 4. & Hamp, Eric P. (1966) A Glossary of American Technical Linguistic Usage 1925-1950, USA: Spectrum Publishers, p. 26.

(٢) جمعت بعض الأعمال قواعد التوجيه وصَنَّفَتْهَا وَفْقَ طبيعة دراستها ، فأتاحت قواعد التوجيه مجموعةً على نحو ميسر . الخولي د. عبد الله (١٩٩٧م) قواعد التوجيه في النحو العربي ، القاهرة : جامعة القاهرة ، رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم .

(٣) ابن جني ، الخصائص ، جـ١ ، تحقيق محمد علي النجار ، بيروت : دار الكتب المصرية ، ١٩٥٢م - ١٩٥٥م ، ص ٣٥٧ .

(٤) ابن السراج ، الأصول في النحو ، جـ ٢ ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط٣ ١٩٨٨م ، ص ٢٩٨ .

(٥) السابق ، جـ ٢ ، ص ٣٥١ .

يكون ثمة موضع في النظرية لكل مفردات الظاهرة . ويظهر اكتمال النظرية اللغوية العربية وتمامها من أمور ، نحو :

– **تقعيدهم لما خرج عن قاعدة العامل** مثلما قعدوا لما جاء وفقها ، ومن ذلك ، مثلا ، تقعيدهم لورود الحركات وفقًا للمناسبة أو للإتباع أو التخفيف وغير ذلك مما لا يرد وفق نظريتهم الأساسية التي اتخذوا لها مصطلح العامل .

– **إخضاعهم شواذ القراءات للقواعد التي تقدمها النظرية اللغوية العربية** ، كما في كتاب المحتسب الذي جُعِلَ لبيان الأوجه والأنظمة التي يرد عليها كثير من هذه القراءات الشاذة .

٤ – **البساطة** ، وهي تظهر من خلال :

– **حرصهم على تجنب التعقيد** في قواعدهم ، ومن ذلك نَصُّهم على أنه « كلما كان الإضمار أقل كان أولى » (١) ، وأنَّ « حذف شيء واحد أحسن من حذف شيئين بلا شبهة » (٢) ، بل على أن « ما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير » (٣) . وقد صرح الفارسي بالعلاقة بين كثرة التقدير وسهولة القواعد أو بساطتها ، يقول : « كلما كثر الإضمار كان أضعف ومن السهولة أبعد » (٤) .

٥ – **تحقيقهم الاتساق** بين القواعد التي تنتجها نظريتهم من خلال أمور من أبرزها :

– **نصهم على ورود الاتساق في اللغة** كقاعدة « طرد الباب على نسق واحد » التي يُعَبِّرُ عنها ابن جني بالمماثلة والتجانس ، يقول : « ثم قالوا : نُكْرِمُ وتُكْرِمُ ويُكْرِمُ ، فحذفوا الهمزة ، وإن كانوا لو جاءوا بها لما اجتمع همزتان ، ولكنهم **أرادوا المماثلة** وكرهوا أن يختلف المضارع فيكون مرة بهمزة وأخرى بغير همزة **محافظة على التجنيس** في كلامهم . وإذا كانوا قد حذفوا الهمزة الأصلية المفردة في نحو : « خُذْ وكُلْ » فهم

---

(١) ابن الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن ، جـ ١ ، تحقيق د. طه عبد الحميد طه ومراجعة مصطفى السقا ، مصر : الهيئة العامة المصرية للكتاب ، ١٩٦٩ – ١٩٧٠م ، ص ٣١٥ .

(٢) الجرجاني ، المقتصد في شرح الإيضاح ، جـ ١ ، تحقيق د. كاظم بحر المرجان ، بغداد : دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٢م ، ص ٦٥١ .

(٣) ابن الأنباري الإنصاف في مسائل الخلاف ، جـ ١ ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ، ط٤ ١٩٦١م ، ص ٢٤٨ .

(٤) الفارسي ، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، بغداد : مطبعة العاني ، ص ٤٥٢ .

بأن يحذفوا الزائدة إذا كانت معها أخرى زائدة أجدر » (١) .

– **رفضهم التناقض** ، ومن ذلك نَصُّهُمْ على أن « الفعل إذا لم يرفع ظاهرين نحو : « قام عمرو وخالد » كان أن لا يرفع مضمرين أولى » (٢) ، ونصهم على أن « (إلا) إذا أبطلت عمل (ما) وهو الأصل فلأن تبطل عمل ما كان مشبَّهاً كان ذلك أولى » (٣) كما أن منه التفسير الأخير الذي ذكره البحث في النقطة السابقة مباشرة في معالجتهم حذف همزة أفعل في المضارع ، فقد قال ابن جني : « وإذا كانوا قد حذفوا الهمزة الأصلية المفردة في نحو : « خُذْ وكُلْ » فهم بأن يحذفوا الزائدة إذا كانت معها أخرى زائدة أجدر » (٤) .

– **نصهم على اعتماد اللغة المشابهة والتشاكل والتجانس بين القواعد** ، يقولون : « الأفعال المضارعة إنما أعربت ، ولم تكن مستحقة للإعراب ، فإذا جاز لهم حمل الأفعال المضارعة على الأسماء في الإعراب كان حملها على الأفعال الماضية في تسكين أواخرها عند لحاق النون بها أولى وأوجب ؛ لأن مشاكلة الفعل المضارع للماضي أكثر من مشاكلة الاسم » (٥) . ويقول ابن جني : « واعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ما إذا تأملته عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن ، وأنه منها على أقوى بال ، ألا ترى أنهم لما أعربوا بالحروف في التثنية والجمع الذي على حَدِّهِ ، فأعطوا الرفع في التثنية الألف ، والرفع في الجمع الواو ، والجر فيهما الياء ، وبقي النصب لا حرف له ، فَيُمَازُ به جذبوه إلى الجر ، فحملوه عليه دون الرفع لتلك الأسباب المعروفة هناك ؛ فلا حاجة بنا هنا إلى الإطالة بذكرها ، ففعلوا ذلك ضرورة ، ثم لما صاروا إلى جمع التأنيث حملوا النصب أيضا على الجر ، فقالوا : ضربت الهندات كما قالوا : مررت بالهندات ، ولا ضرورة هنا لأنهم قد كانوا قادرين على أن يفتحوا التاء ، فيقولوا : رأيت الهندات ، فلم يفعلوا ذلك مع إمكانه وزوال الضرورة التي عارضت في المذكر عنه ، فدل دخولهم تحت هذا ، مع أن الحال لا تضطر إليه ، على إيثارهم

---

(١) ابن جني ، المنصف شرح كتاب التصريف ، جـ ١ ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، القاهرة : مصطفى البابي الحلبي ، ط١ ١٩٥٤م ، ص ١٩٢ .

(٢) الجرجاني ، المقتصد في شرح الإيضاح ، جـ ١ ، ص ٢٨٠ .

(٣) ابن الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن ، جـ ٢ ، ص ٦٧ .

(٤) ابن جني ، المنصف شرح كتاب التصريف ، جـ ١ ، ص ١٩٢ .

(٥) السيرافي شرح كتاب سيبويه ، جـ ٢ ، تحقيق د. رمضان عبد التواب ، مصر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٠م ، ص ٢٦ .

واستحبابهم حمل الفرع على الأصل وإن عري من ضرورة الأصل ، وهذا جلي كما ترى . ومن ذلك حملهم حروف المضارعة بعضها على حكم بعض في نحو حذفهم الهمزة في نُكْرِمُ وتُكْرِمُ ويُكْرِمُ لحذفهم إياها في أُكْرِمُ لما كان يكون هناك من الاستثقال لاجتماع الهمزتين في نحو أؤكرم وإن عريت بقية حروف المضارعة لو لم تحذف من اجتماع همزتين ، وحذفهم أيضًا الفاء من نحو وعد وورد في يعد ويرد لما كان يلزم لو لم تحذف من وقوع الواو بين ياء وكسرة » (١) . كما قال ابن الأنباري : « إنما حملوا الماضي على المضارع مراعاة لما بنوا عليه كلامهم من اعتبار حكم المشاكلة والمحافظة على أن تجري الأبواب على سنن واحد ، ألا ترى أنهم حملوا المضارع على الماضي إذا اتصل به ضمير جماعة النسوة ، نحو : تضربن وحذفوا الهمزة من أخوات أكرم ، نحو : نُكْرِمُ وتُكْرِمُ ويُكْرِمُ ، والأصل فيه نُؤَكْرِمُ وتُؤَكْرِمُ ويُؤَكْرِمُ ، كما قال : فإنه أهل لأن يؤكرما » (٢) .

– **فرارهم مِمَّا يقلل التجانس بين قواعدهم وعدم ترجيحهم له** ، وهو ما لا نظير له ، ومن ذلك نصهم على أن « المصير إلى ما لا نظير له في كلامهم مردود » (٣) .

٦ – **مراعاة الاقتصاد** ، وتعكسه أمور هي :

– **تقليلهم للأوجه** قدر استطاعتهم ، ومن ذلك قاعدة « المصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير » (٤) .

– **مراعاتهم للظاهر ما كان لذلك سبيل** ، ومن ذلك نصهم على أنه « لا معنى لترك الظاهر إذا لم يمنع منه شيء ، ولم يقم دليل على خلافه » (٥) . ويقول الصيمري : « لا يعدل عن ظاهر الكلام إلى تقدير آخر إلا بدليل » (٦) .

– **تجنبهم التأويل** قَدْرَ الاستطاعة ، فهم لا يسلمون بالتأويل إلا إذا اضطروا إلى ذلك ، كنَصِّهم على أنه « إذا وجد السبيل إلى ترك الكلام على وجهه ونظمه كان أولى من تأويل غير ذلك معه » (٧) .

---

(١) ابن جني ، الخصائص ، جـ ١ ، ص ١١١ .

(٢) ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، جـ ١ ، ص ١١ .

(٣) السابق ، جـ ٢ ، ص ٦٤٧ . (٤) السابق ، جـ ١ ، ص ٢١ .

(٥) الجرجاني ، المقتصد شرح الإيضاح ، جـ ٢ ، ص ١٠٥٣ .

(٦) الصيمري ، التبصرة والتذكرة ، جـ ١ ، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، السعودية : مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، ط١ ١٩٨٢م ، ص ٤٥٨ .

(٧) الفارسي ، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ، ص ٥٧٣ .

- **تجنبهم التفريع** ؛ إذ لا يسلمون بالصور الفرعية أو الثانية غير الأصلية إلا لعدم إمكان التوجيه على الأصل ، ومن ذلك نَصُّهم على أنه « متى أمكن حمل الكلمة على الإطلاق اسمًا كانت أو فعلًا أو حرفًا على الإفراد الذي هو الأصل لم تحمل على التركيب الذي هو فرع وثانٍ » (١) .

- **وعيهم باقتصاد اللغة** الذي يظهر ، مثلا ، في منعها اجتماع حرفين لمعنى واحد ، يقول ابن جني في ذلك : « ليس للغة حرفان لمعنى واحد مجتمعان » (٢) ، ويقول : « لا وجه للجمع بين حرفين لمعنى واحد » (٣) . ويقول ابن السراج : « لا يجوز أن تدخل (إن) على (أن) كما لا يدخل تأنيث على تأنيث ، ولا استفهام على استفهام » (٤) .

ثانيا - موضوعها :

يتمثل الموضوع الذي تعالجه النظرية اللغوية في **ضبط اللغة** ، وهو يحتاج أن تقف النظرية على الصحة اللغوية ، أي ما يكون لغة وما لا يكون لغة . إن « الهدف الأساسي للتحليل النحوي للغة هو فصل السلاسل اللغوية الصحيحة نحويًّا التي تُمَثِّلُ جملًا للغة عن السلاسل اللغوية غير الصحيحة نحويًّا التي لا تُمَثِّلُ جملًا للغة » (٥) ؛ إذ النظرية النحوية مسئولة عن إنتاج الجمل الصحيحة نحويًّا ، ومنع إنتاج التراكيب غير الصحيحة نحويًّا من جهة أخرى ، وإلا كانت كفاءتها غير تامة (٦) . و « يكون الشخص على معرفة بهذه اللغة عندما يملك كفاءة يمكن بها التمييز بين سلاسل الكلمات الصحيحة وغير الصحيحة للغة » (٧) .

---

(١) ابن الخشاب ، المرتجل ، تحقيق د. علي حيدر ، دمشق ، ١٩٧٢م ، ص ٢٠٢ .

(٢) ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، جـ١ ، دراسة وتحقيق د . حسن هنداوي ، دمشق : دار القلم ، ط١ ١٩٨٥م ، ص ٣٧٢ .

(٣) السابق ، جـ ١ ، ص ٣٧٢ . وراجع قواعد توجيه اجتماع حرفين بمعنى واحد في دراسة الخولي (١٩٩٧م) قواعد التوجيه في النحو العربي ، ق ق ٤٢٧ - ٤٣٥ ، فكثير منها يقوم على مبدأ الاقتصاد الذي يتخذه اللغويون العرب مبدأ أساسيًا من مبادئ اللغة .

(٤) ابن السراج ، الأصول في النحو ، جـ ١ ، ص ٢٤٢ .

(٥) Chomsky, Noam (1956 [1968]) Syntactic Structures, the Hague. Paris: Mouton, p. 13.

(٦) Ducrot, Oswald (1972 [1981]) "Norms," in Encyclopedic Dictionary of the Sciences of Language, edited by Oswald Ducrot and Tzvetan Todorov, translated by Catherine Porter, Oxford: Blackwell Reference, p. 127.

(٧) Sells, Peter (1987) Lectures on Contemporary Syntactic Theories: an Introduction to Government Binding Theory, Generalized Phrase Structure Grammar, and Lexical Functional Grammar, USA: Center for the study of Language and Information, p. 4.

وتتحقق هذه الصحة اللغوية بأمرين ، هما :

١ - موافقة المنطوق على المستوى النحوي « كل مقتضيات النحو في لغة معينة » [١] .
وقد صاغ لها تشومسكي Chomsky في نظريته النحوية القواعد التوليدية التي تولد كل الجمل التي للغة ، وتُخْفِقُ في توليد كل التراكيب التي لا تُمَثِّلُ جملًا صحيحة [٢] .

ومما رَصَدَتْهُ النظرية اللغوية المعاصرة من الجهات التي تَتَخَلَّفُ بها الصحة النحوية عن التراكيب **خمس جهات** يجمعها نوعان رئيسيان ، وذلك كما يشير إليه بعضهم ، يقول : « إذن ، الغالبية العظمى من قيود الصحة اللغوية أحد هذين القسمين :

أ - **قيود الاقتضاء** ذات ثلاث فئات ، هي :

- اقتضاء صيغة لصيغة كما في المطابقة [٣] .
- اقتضاء قسم لقسم كما في قيود التوارد [٤] .
- اقتضاء دلالة لدلالة [٥] كما في الانضواء المنطقي [٦] ، أو دلالة المثال : الولد

---

(١) Trask, R. L. (1993) A Dictionary of Grammatical Terms in Linguistics, London and New York: Routledge, pp. 302-3.

(٢) Lyons, John (1970) Introduction, in New Horizons in Linguistics, edited by John Lyons, UK: Penguin Books, p. 24.

(٣) يمكن التمثيل لذلك من العربية بانتفاء اجتماع مبتدأ وخبر أو نعت ومنعوت مختلفي النوع أو العدد ؛ إذ تلزم المطابقة في الصيغة في ذلك نوعًا وعددًا إلا على ضرب من التأويل أو التوجيه تكفل به النحاة العرب للتغلب على ما ورد في العربية مما يخالف ظاهرُه قاعدة الصحة اللغوية هذه . ولا يخفى أن نحاتنا قد تكفلوا بمثل ذلك ، وأوفوه حقه من الدراسة .

(٤) كما في انتفاء الجر عن الأفعال لعدم دخول حروف الجر على الأفعال ، وكما في انتفاء الجزم عن الأسماء ؛ إذ يتنافى الجار والأفعال ، كما يتنافى الجازم والأسماء . ويعني ذلك أن حديث النحاة عن اختصاص الجر بالاسم واختصاص الجزم بالفعل يُعَدُّ من قبيل رصد تنافي الأقسام . ومن ذلك انتفاء نداء الأفعال والحروف ولجوء النحاة إلى تأويل ما ورد ظاهره كما لو كان نداءً للفعل ، نحو : اسلمي أو للحرف ليت في : يا اسلمي ويا ليت .

(٥) من ذلك ، مثلًا : امتناع أن يقال : « تلعب كرةُ القدم الولدَ » ، ولا يصح إلا أن يقال « يلعب الولدُ كرة القدمَ » . وقد أشار النحاة إلى جواز بعض هذا تَرَخُّصاً ، أيَ بأن يُعَاد التركيب وفق الدلالة ، وهو ما يظهر عند نَصِّهم على أن أمن اللبس وظهور المعنى قد يرد معه شيء من التَّرَخُّص ، كما في قولنا « خرق الثوبُ المسمارَ » لعدم صحة فاعلية الثوب للخرق ومفعولية المسمار لهذا الخرق .

(٦) من الأمثلة على ذلك عدم صحة الجملة « الحيوانات أحصنة » ، على حين أن الجملة « الأحصنة حيوانات » صحيحة . يقول بعضهم : « يشتمل المعنى الجوهري للحصان معنى الحيوان ، لكن ، بالطبع ، لا يشتمل معنى الحيوان النسبة الخاصة للحصان . ومن ثُمَّ ينتهك المعاني الجوهرية للكلمتين قولنا « الحيوانات أحصنة » ، و « أي حيوان حصان » Stockwell, Robert P. (1977) Foundations of Syntactic Theory, New Jersey: Prentice-Hall, pp.18 - 9.

انقضى .

ب – **قيود تطبيق القواعد** ، وهي نوعان :

– الإخفاق في التطبيق بسبب **شكل الجملة** [١] التي يُجْرَى عليها أحد التطبيقات .

– الإخفاق في التطبيق بسبب **الشروط الواجبة لكلمة محورية** [٢] **في التركيب** » [٣] .

وتلزم الإشارة إلى أن تَخَلُّف بعض شروط الصحة اللغوية هذه قد لا يؤدي إلى عدم الخطأ اللغوي ، بل قد يكون مُتَعَمَّدًا ، وله غرض فَنِّيٌّ بلاغي وذلك كما في تَخَلُّف القيد .

جـ – **اقتضاء دلالة لدلالة** « وهو ما تناقشه النظرية اللغوية في جانبها البلاغي الذي يناقش المجاز في اللغة الذي جذب » تركيبه وآليته ووظيفته وتأثيره وطبيعته المعرفية طلاب اللغة لأكثر من ألفي عام » [٤] .

– **تحقيق الجمل للتواصل** ، ويلزم النظرية اللغوية النظر في تحقيق المنطوق **للمعنى الاتصالي أو الإفادة** بتعبير التراث الشائع في كثير من مصادر النحو كمغني اللبيب [٥] .

ومن وعيهم بدور اللغة التواصلي اهتمامهم بالألفاظ من جهة أنها أداة توصيل الرسالة اللغوية ، يقول ابن جني : « اعلم أنه لَمَّا كانت الألفاظ للمعاني أَزِمَّة ، وعليها أَدِلَّة ، وإليها مُوَصِّلَة ، وعلى المراد منها مُحَصِّلَة ، عُنِيَتْ العرب بها ، فَأَوْلَتْهَا صَدْراً صالحًا من تَثْقِيفِها وإصلاحها » [٦] . أي أن النظر في التركيب واللفظ يأتي بعد النظر في الجانب الدلالي ، وهو ما يفيده ابن يعيش أيضًا ، يقول : « وأما قولهم : « ضربي زيدا قائمًا »

---

(١) يمكن التمثيل لذلك بامتناع تأخر أداة الاستفهام وعدم تصديرها بامتناع أن يقال ، مثلًا : « نجح الطالب هل ؟ » وقد أشار النحاة إلى لزوم تصدير أدوات الاستفهام والشرط ، كما أشاروا إلى تمام تصدير همزة الاستفهام ، وامتناع أن يتقدم عليها حرف العطف ، فلا يقال ، مثلًا : « وَأَحَضَرَ الطالب » ، بل يقال : « أَوَحَضَرَ الطالب » بتصدير همزة الاستفهام على حرف العطف الواو . وقد جعل النحاة ذلك من قبيل تمام التصدير الذي يعني عدم تقدم أي لفظ مطلقًا . أما التصدير فيعني تَصَدُّر الأداة على الكلمات التي تشغل مواقع في الجملة التي دخلت عليها الأداة فحسب ، ومن هنا يجوز أن تَتَقَدَّمَ ، مثلًا ، حروف العطف على حالة الصدارة .

(٢) يمكن التمثيل لذلك بامتناع الابتداء بالنكرة ما لم تفد ؛ لأن الشرط اللازم للمبتدأ ، وهو التعريف لم يتحقق .

(٣) Stockwell (1977) Foundations of Syntactic Theory, pp. 23-4.

(٤) Radden, Gunter (1992) The cognitive approach to natural language, in Thirty Years of Linguistic Evolution: studies in Honor of Rene Dirven on the Occasion of his Sixtieth Birthday, edited by Martin Putz, Philadelphia/ Amsterdam: John Benjamins Publishing Company, p. 522.

(٥) Gully, Adrian (1995) Grammar and Semantics in Medieval Arabic: a Study of Ibn Hisham's "Mughnil-Labib", England: Curzon Press, p. 242.

(٦) ابن جني ، الخصائص ، جـ ١ ، ص ٣١٣ .

فهي مسألة فيها أدنى إشكال يحتاج إلى كشف ، وذلك أن المعنى ضربت زيدًا قائمًا ، أو أضرب زيدًا قائمًا ، فالكلام تام باعتبار المعنى ، إلا أنه لا بد من النظر في اللفظ وإصلاحه لكون المبتدأ فيه بلا خبر »[1] .

ثالثا - مجالها :

إذا كان موضوع النظرية اللغوية ضبط اللغة أو تحديد الصحة اللغوية ، وكان أحد شرطَي الصحة اللغوية تحقق الإفادة فإن النظرية اللغوية تدور في فلكين اثنين يتحقق من خلالهما الفائدة اللازمة لتحقيق الصحة اللغوية ، ويمثل هذان الفلكان مجالَيْ حركة النظرية اللغوية ، وهما : الاستعمال والنظام ؛ فلا تتحقق الإفادة إلا من خلال :

- **ثبوت استعمال أهل اللغة** وتواضعهم على الألفاظ والتراكيب حتى تكون لها دلالة .
- **قيام وجه أو نظام** ترد عليه المفردات والسلاسل اللغوية المستخدمة حتى يمكن أن يصاغ على شاكلته ، أو يمكن القياس عليها بالاصطلاح النحوي .

وتدور فروض النظرية اللغوية في أحد هذين الأمرين أو المجالين ؛ إذ تتصل الفروض العلمية بضبط الاستعمال أو تحقيق السماع ، ثم تتضاعف ، في الحقيقة ، فروض النظرية اللغوية في استنباط الأنظمة أو الأوجه المختلفة التي ترد عليها مختلف تراكيب اللغة وسلاسلها ؛ إذ تحتاج الأنظمة اللغوية المختلفة فروضًا نظرية مقابلة تضبطها وتصفها وتشرحها وتفسرها .

١ - الاستعمال (السماع)[2] :

لا تقوم فائدة إلا بالاستعمال ؛ فما يستعمله أهل اللغة ويصطلحون عليه هو الذي يكون مفيدًا دون غيره ، أي لا بُدَّ للغة من المواضعة والاصطلاح أو التوقيفية لمن لا يقول بالمواضعة .

ويتضح دور الاستعمال في تحقيق الإفادة في مقابلة الألفاظ المستعملة بالألفاظ المهملة التي لم يستعملها أهل اللغة ؛ إذ تحمل الأولى الدلالات ، وتكون ذات فائدة دون الأخرى التي لا تحمل دلالة ، وليس لها من ثَمَّ فائدة .

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ، جـ١ ، القاهرة : إدارة الطباعة المنيرية ، ص ٩٦ .

(٢) مصطلحا السماع والاستعمال وجهان متقابلان للمادة اللغوية ؛ فهي بالنسبة للناطقين استعمالهم الخاص ، وهي للغويين ما سَمِعُوه من هذا الاستعمال . وقد برز مصطلح السماع عند اللغويين العرب لعنايتهم بالنقل والسماع ضبطا للمادة اللغوية موضوع الاستشهاد ، على حين ركز اللغويون الغربيون على الاستعمال لعنايتهم بقواعد الاستعمال .

وتتضح عناية التراث العربي بتمييز المستعمل من اللغة عن غيره من حرصهم على بيان كل من المفردات والتراكيب المستعملة فهم :

– قد فرقوا بين مطلق اللفظ مستعملًا ومهملًا والكلمة التي تمثل اللفظ المفيد أو المستعمل فقط الذي أطلقوا عليه مصطلح الكلمة تمييزًا له عن مطلق اللفظ .

– قَدَّمُوا جُهُوداً رائدة في التحقق من السماع لكل ما نقل من العربية عن العرب كما سيقف البحث معه عند تفصيل الحديث عن الاستعمال فيما بعد .

وقد قدم اللغويون العرب بخصوص السماع ، الذي يعد الركن الأول لتَحَقُّقِ الإفادة اللازمة للصحة اللغوية ، جهدًا غير قليل على ما سيتم تفصيله بعد قليل .

ولا يخفى أن تحديد المستعمل دون المهمل في الألفاظ يتصل بعمل اللغويين المعجمي الذي ينبني على تسجيل ما ورد من ألفاظ في اللغة ، والمعاني التي ترد عليها هذه الألفاظ المستعملة .

على أنه تجب الإشارة إلى أنه يلزم اللغويين ألا يقتصروا في تحديد المستعمل من اللغة دون المهمل على تحديد المستعمل من الألفاظ في اللغة المعينة فحسب ، بل يلزمهم كذلك أن يحدِّدُوا المستعمل من التراكيب ؛ إذ إن صور التراكيب المحتملة نظريًّا أكثر من صور التراكيب التي تستخدمها اللغة المعينة . وقد أشار بعض اللغويين إلى أن عدم الصحة النحوية لبعض التراكيب يمكن أن ترجع إلى تركُّب صيغتين لا تتركبان معًا ، أو إلى تركب قسمين من أقسام الكلام لا يتركبان معًا ... إلخ [1] .

ويعد تحديد المستعمل من صور التراكيب دون غيرها من عمل اللغويين المتصل بالنحو والتركيب اللغوي .

وقد قَدَّمَ التراث العربي في مجال الاستعمال أو السماع مجموعة من الفروض العلمية ، فمن المقرر علميًا أن اللغويين العرب لم يألوا جهدهم في جمع المادة اللغوية اللازمة والكافية لبحث مختلف ظواهر اللغة ، بل إن موضوع النظر هو إسراف هؤلاء اللغويين العرب في جهودهم التي بذلوها وفروضهم التي وضعوها لتحديد اللغة التي يدرسونها .

والحق أن اللغويين العرب قد رأوا أن الراوي المثالي للغة هو من يملكها فطرة وطبعًا وسليقة . وقد اتخذ اللغويون العرب جملة معايير لضبط الراوي المثالي للغة ولضمان

---

(١) Stockwell (1977) Foundations of Syntactic Theory, pp. 7 - 24.

وجود الفطرة دون تأثُّرٍ بأية عوامل مثلما تضع النظرية اللغوية المعاصرة عدة شروط للراوي للغة .

ولا تَخْرُجُ في الحقيقة المعايير التي اتخذوها للراوي للغة ، أو من يقبل الأخذ عنهم عن فروض علم اللغة الحديث ومسلماته ، ومن أبرزها :

– **التسليم بالتطور اللغوي بالاحتكاك بالناطقين بغير اللغة المدروسة على الناطقين بهذه** اللغة ، بل إن دراستهم للغة لم تصدر إلا عن هذا التسليم ، وهذا ما يكشفه موقفهم من تجنُّب من قامت لديهم بدايات صراع لغوي وهم من كانوا في موضع احتكاك بناطقين بغير العربية . ينقل السيوطي عن الفارابي ، يقول : « وبالجملة ، فإنه لم يُؤْخَذْ عن حضري قط ، ولا عن سكان البراري مِمَّنْ كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم ، فإنه لم يؤخذ لا من لخم ، ولا من جذام ؛ فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط ، ولا من قضاعة ، ولا من غسان ؛ فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام ، وأكثرهم نصارى يقرءون في صلاتهم بغير العربية ، ولا من تغلب ، ولا النمر ؛ فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية ، ولا من بكر ؛ لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفُرْس ، ولا من عبد قيس ؛ لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس ، ولا من أزد عُمَان لمخالطتهم للهند والفرس ، ولا من أهل اليمن أصلا لمخالطتهم للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم ، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ، ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم ، ولا من حاضرة الحجاز ؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدءوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم ، وفسدت ألسنتهم » (١) .

– **التسليم بالتطور اللغوي الداخلي** ، أي دون احتكاك بناطقين بغير لغتهم ، ويظهر هذا التسليم من وقوفهم في جمع اللغة من قبائل البادية التي ليست عرضة للاحتكاك اللغوي الأجنبي عند نهاية القرن الرابع الهجري ، ذلك أنهم أرادوا دراسة لغة القرآن التي نزلت في عصر محدد ، ولا يمكن أن تبقى لغة هذا العصر دون تطور داخلي حتى لو لم تتعرض لتأثير أجنبي .

ويؤكد تسليمهم بالتطور الداخلي الذي لا يخضع لتأثيرٍ خارجيٍّ تَرْكُهم اللغة التي ثبت أن العرب كانوا يستخدمونها من قبل ينقل السيوطي في ذلك : « ومن أمثلة المتروك

(١) السيوطي ، الاقتراح في علم أصول النحو ، تحقيق د. أحمد محمد قاسم ، القاهرة : ١٩٧٦م ، ص ص ٥٦ – ٥٧ ، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها ، جـ ١ ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزميليه ، القاهرة : دار التراث ، ط٣ ، ص ٢١٢ .

قال في الجمهرة : كان أبو عمرو بن العلاء يقول : « مَضَّني » كلام قديم قد تُرِك . قال ابن دريد : وكأنه أراد أَمَضَّني هو المستعمل » [١] . وكأنهم بذلك قد سَلَّمُوا بالتطور وصولًا إلى عصر الاستشهاد ، ثم بالتطور بعد عصر الاستشهاد .

ويشتمل السماع على جملة غير قليلة من الفروض العلمية التي تلزم دراسة اللغة والتي توجد نظائر لها في النظرية اللغوية الحديثة على اختلاف تجلياتها .

ويمكن مراجعة كثير منها في أعمال مستقلة شاملة قد أَوْفَتْهُ بحثًا [٢] .

ولا يحتاج الباحث إلا استنطاق هذه الفروض ، وتوجيهها في ضوء النظرية اللغوية الحديثة بعيدًا عن المبادرة بالنقد غير الموضوعي والرفض المسبق .

٢ - النظام :

تتصل النظرية اللغوية بالنظام بالإضافة إلى اتصالها بالسماع أو الاستعمال ، أي أن الأنظمة اللغوية هي المجال الثاني الذي تتحرك فيه النظرية اللغوية ، وتقدم فيه فروضها العلمية المختلفة .

ويمثل النظام الوجه الذي تستعمل عليه التراكيب ؛ إذ ترد التراكيب على مجموعة محددة من الأوجه والقواعد يلزم تبيُّنها ؛ إذ لا يكفي أن نُحَدِّدَ ما استعمل من التراكيب دون تحديد الوجه الذي استعملت عليه . ومن أمثلة الأنظمة التي ترد عليها تراكيب العربية ، كما يتصورها النحاة العرب ، وجه العمل ؛ إذ يمثل العمل نظامًا ترد وفقًا له أنماط تراكيب دون غيرها . ومنها ، كذلك ، أوجه الإتباع والتخفيف والمناسبة ... إلخ ؛ إذ كل هذه الأنظمة أو الأوجه تحكم تشكيل صور التراكيب المختلفة وتكوينها . والأنظمة هي ما يَحْكُمُ تراكيب اللغة ، ويُلْزِمُ اللغويين أن يضعوا له فروضًا أو نظريات تُطَابِقُه . وكل ما بين الأنظمة والنظريات من فرق إنما هو كون الأنظمة هي تلك الأوجه التي ترد عليها أفراد الظاهرة وتَحْكُمُهَا ، والنظريات هي تلك الفروض الذهنية التي يَضَعُها العلماء في تحديدهم للأنظمة ، أي أن النظريات هي المقابل الذهني الذي يضعه العلماء للأنظمة التي تقوم في الظاهرة نفسها لا في عقول العلماء .

ولا يخفى أن النظام يرد فيما سوى الجانب المعجمي من اللغة ؛ إذ يقتصر الأمر في المعجم على مجرد استعمال كلمات لمختلف الدلالات دون أن يكون وراء هذه

---

(١) السيوطي ، المزهر ، جـ ١ ، ص ٢١٨ .

(٢) راجع ، مثلًا ، عيد د. محمد (١٩٨٨م) الاستشهاد والاحتجاج باللغة : رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث ، القاهرة : عالم الكتب ، ط٣ .

الاستعمالات تعميمات ينبغي أن تتخذ أي دون أن يكون هناك أنظمة لغوية خاصة بالمعجم ، ومن هنا قامت مشكلة ترتيب المعجم التي دارت حولها كثير من الدراسات والبحوث التي تحاول أن تضع بناء للمعجم في ظل غياب نظام حاكم للمفردات في دلالاتها [1] .

ولا يخفى أن الصرف والنحو يشتملان على ما لا يشتمل عليه المعجم من الأنظمة الأمر الذي يدعو إلى مراجعة هذه الأنظمة وتَبَيُّن النظريات اللغوية المختلفة التي قُدِّمَتْ لتفسيرها .

ويتناول البحث النظرية اللغوية العامة التي يشتمل عليها تراثنا اللغوي العربي في أصواته وصرفه ونحوه من خلال تصنيفها إلى نظريات سماع ونظريات نظام ، إذ إن من غايات هذا البحث ، على أية حال ، أن يحدد أمرين :

- مجموعة النظريات أو الفروض العلمية التي وردت في التراث العربي بخصوص جانب السماع الذي يلزم من أجل الصحة اللغوية .

- مجموعة النظريات التي تحكم أنظمة اللغة ، والتي نَصَّ النحاة العرب على أنها تحكم التراكيب الورادة في العربية واستنبطوها من هذه اللغة المسموعة .

وتتجلى نظريات السماع والنظام في مجموعة من الإجراءات ترد في كل منهما ، ويشير إليها البحث فيما يلي :

رابعا - إجراءاتها :

تشتمل النظرية اللغوية على مجموعة محددة من الإجراءات المختلفة للتنظير ، أو بتعبير آخر ، مجموعة محددة من نماذج النظرية اللغوية . وتتمثل هذه الإجراءات ، كما ينتهي إليه البحث ، في ثمانية إجراءات ، هي الجمع والوصف والمقارنة والتصنيف والتعميم والتحليل والشرح والتفسير .

والحقيقة أن غلبة أحد هذه الإجراءات بشكل واضح في نظرية لغوية ما يمكن أن يؤدي إلى وَصْفِ هذه النظرية وفقًا له . بناء على ذلك ، يقال ، مثلا ، للنظرية التي تعتمد بصفة كبيرة على التصنيف : النظرية التصنيفية .

وفيما يلي عرض لهذه الإجراءات المختلفة :

---

(١) ثمة بحوث مختلفة حول نظام المعجم ، انظر : عبد الدايم ، د. محمد عبد العزيز (٢٠٠٢م) « نماذج النظرية العربية للتركيب المعجمي العام » ، حولية الجامعة الإسلامية العالمية ، العدد العاشر ، ص ص ١٣٩ - ١٨٢ .

١ - الجمع :

لا تخفى أولية إجراء الجمع في الدرس اللغوي وغيره ؛ إذ يلزم الوقوف على مادة الدراسة على نحو دقيق وكامل قبل البدء في معالجتها بأي إجراء آخر . والجمع والوصف في أصلهما إجراءان معرفيان لا تنظيريان ، بمعنى أن النظرية اللغوية تبدأ عملها الأكبر بعدهما لا معهما ؛ فما سوى جمع المادة ووصفها من قبيل النظرية اللغوية . وإن كان ذلك لا يمنع من أن تقوم أفكار تنظيرية متصلة بهما ؛ فيجعلهما ذوَي صلة بالنظرية اللغوية وفقًا لهذه الفروض .

٢ - الوصف :

لا يريد البحث الوقوف أمام مسحة الوصف التي صبغت الدرس اللغوي المعاصر بعد نشأة سريعة له [١] أخرجته من دائرة الدرس التاريخي الذي ساد القرن التاسع عشر [٢] وجعلته مقابلًا للدرس اللغوي التراثي الذي اتسم بالنزعة المعيارية ، وإنما يريد هذا البحث الوقوف على الوصف بصفته أحد الإجراءات البارزة في الدرس اللغوي ، إذ « يعني البحث الوصفي بجمع بيانات اللغة المدروسة وينظمها ويُخْبِرُنا بما يتَّبِعُه كل شيء منها » [٣] .

ويُبَيِّنُ الوصفُ الخَصَائِصَ المختلفة لوحدات اللغة من مفردات وتراكيب .

٣ - التحليل

قامت دراسات كاملة عن التحليل [٤] الذي يراه علم اللغة المعاصر « المنهج الرئيسي للدرس اللغوي كله ... وأنه المعايير المركزية للعلم » [٥] .

---

(١) Robins, R. H. (1967) A Short History of Linguistics, Bloomington and London: Indiana University Press, p. 199.

(٢) Joseph, John E. (1995) "Trends in Twentieth- Century Linguistics: An Overview", in Concise History of the Language Sciences, From the Sumerians to the Cognitivists, edited by E. F. K. Koerner & R. E. Asher, Cambridge: Cambridge University Press, p. 222.

(٣) Hartmann (1963) Theorie der Sparachwissenschaft, p. 53. & Beaugrande (1991 [1993]) Linguistic Theory: The discourse of Fundamental Works, p. 337.

(٤) يرجع هذه المصطلح ، في الحقيقة ، إلى الفلسفة ؛ فقد « صاغ كانط مصطلحَي التحليل والتركيب . يُعَرِّفُ القضية التحليلية بأنها القضية التي يتضمن مبتدؤها مضمونَ خبرها » .
Stanosz, Barbara (1986) analytic-synthetic , in Encyclopedic Dictionary of Semiotics, Vol. 1, edited by Thomas Sebeok (g. e.) Berlin. New york. Amsterdam: Moutonde. Gruyter, pp. 28.

(٥) Hartmann (1963) Theorie der Sparachwissenschaft, pp. (15, 17. 1993]) Linguistic Theory: The discourse of Fundamental Works, p. 333.

ويمكن تبيين أهمية التحليل في الدرس اللغوي ببيان قيام النحو على تحليل وحدته الكبرى ، وهي الجملة ، إلى وحدات صغرى تكونها ، وهي الكلمات . وقيام الصرف بتحليل الكلمات إلى الأجزاء الصرفية للكلمات ، أي المورفيمات التي تكون أصغر من الكلمات ، كالعلامات الصرفية في العربية . ولا يخفى أن هذا التحليل يمثل العلم المركزي للدرس اللغوي نحويًّا كان أو صرفيًّا أو غير ذلك [١] . وسوف يُبيِّن البحث كيف عُنِيَ التراث العربي بالتحليل على نحو رائد .

٤ - المقارنة :

يقوم الدرس اللغوي في بعض جوانبه على المقارنة ؛ فهي تمثل « سلوكًا إنسانيًّا نموذجيًّا لا يسأل فيه عن الموضوع فقط ، بل عن المشابهة والمخالفة » [٢] . ومن هنا شاع هذا المنهج أو هذا الإجراء في دراسة اللغات المختلفة ؛ فيتم به « اختبار الوحدات (كالفونيمات والمورفيمات والتراكيب النحوية) من لغتين أو أكثر لتأسيس أسر لغوية وإعادة بناء صيغ ترجع إلى أصول عُلْيا » [٣] .

٥ - التصنيف :

يتصل مفهوم التصنيف بإجراءات الوصف والتحليل والمقارنة ؛ إذ هو ما تنتهي إليه هذه الإجراءات المختلفة ، بل إن المقارنة بين اللغات توصف أحيانًا بأنها تصنيف وفق السلالة Genetic Classification ؛ حيث يشار إليه بأنه : « تصنيف اللغات وفق فرض الأصل المشترك » [٤] .

وسوف يُبيِّنُ البحث الموقع المتميز لإجراء التصنيف في التراث العربي ، وهو ينبني على المقارنة ؛ إذ يتم تصنيف مفردات الظواهر المدروسة وفق أوجه الشبه والاختلاف التي تقدمها المقارنة .

والحق أن إهمال التصنيف يعني عدم تبيين العلاقات القائمة بين مفردات الظاهرة كما

(١) لمراجعة أصول التحليل النحوى لإحدى وثلاثين نظرية نحوية في اللغويات الحديثة في : عبد الدايم د .محمد عبد العزيز (٢٠٠٢) نظرية التحليل النحوى في القرن العشرين القاهرة : مكتبة النهضة المصرية .

(٢) Hartmann (1963) Theorie der Sparachwissenschaft, pp. 71f. Beaugrande (1991 [1993]) Linguistic Theory: The discourse of Fundamental Works, p. 337.

(٣) Michelson, Karin (1992) "Comparative method," in International Encyclopedia of Linguistics, edited by William Bright, New York and Oxford: Oxford University Press, Vol. 1, p. 274.

(٤) Dakubu, M. E. (1992) "Genetic Classification", in International Encyclopedia of Linguistics, edited by William Bright, New York and Oxford: Oxford University Press, Vol, 2. p. 53.

يعني إهماله عدم اتضاح النظام العام الذي يجمع هذه الأفراد ، إذ كل ذلك ينبني على التصنيف الدقيق القائم على أوجه الشبه والاختلاف .

٦ - التعميم :

يلزم أن يقدم الدرس اللغوي تعميمات لما درسه ؛ إذ « يكتشف البحث اللغوي التعميمات التي تشترك فيها الأنماط الأساسية ، أو يؤسس تشابهات حقيقية (كما في علم اللغة العام لسوسير) ، أو يشرح بشكل عام السمات الضرورية » [١] .

وتَتَمثَّلُ التعميمات في القواعد العامة التي تنطبق على كثير من الجزئيات والأفراد . وهي بذلك تختزل المادة اللغوية التي تكون نهائية في مجموعة نهائية وقليلة من القواعد والأنظمة .

ويتحقق التعميم من خلال القياس الذي يمثل : « عملية تاريخية تسقط حكمًا عامًّا لمجموعة من التعبيرات على مجموعة أخرى . ويستخدم مصطلح القياس ، أيضًا ، في الإشارة إلى اكتساب التعميمات النحوية عند المتعلمين الأطفال أو الراشدين ولاستخدام (إنتاج أو فهم) منطوقات جديدة . أسهم هذا الأخير كلية في القياس . يصاغ اليوم القياس أحيانًا كآلية تكميلية » [٢] .

٧ - الشرح :

يقوم الدرس اللغوي بالشرح أيضًا ؛ إذ « ينشد الوقوف على أسبابٍ لما يتحقق فعليًّا في اللغة والنظر فيما إذا كان ينطوي على حالات عرضية » [٣] .

يقول بعض اللغويين عن دور جهة الشرح في النظرية اللغوية : « إن مهام اللغوي هي :

(أ) وصف الصور التي تتحقق فيها اللغة .

(ب) تخصيص المدى الذي تكون فيه هذه الصور فطرية .

(جـ) شرح الطرق التي تستخدم في الكلام والفهم .

---

(١) Hartmann (1963) Theorie der Sparachwissenscha, p. 53. & Beaugrande (1991 [1993]) Linguistic Theory: The discourse of Fundamental Works, p. 337.

(٢) Kiparsky, Paul (1992) "Analogy," in International Encyclopedia of Linguistics, edited by William Bright, New York and Oxford: Oxford University Press, Vol 1. p. 56 .

(٣) Hartmann (1963) Theorie der Sparachwissenscha, p. 80 & Beaugrande (1991 [1993]) Linguistic Theory: The Discourse of Fundamental Works, p. 6.

إن نظرية من هذا النوع هي نظرية للكفاءة اللغوية » [١] .

٨ - التفسير :

يَنُصُّ الدرس اللغوي على أنه في عمله يفسر بحثًا « عن أسباب أعمق أكثر مما يَفْعَلُ التعميم ، وهو مَعْنِيٌّ بشكل رئيسى بأحكام اللغة بصفتها ظاهرة » [٢] . ويستخدم لفظ أعمق للمقارنة بين الأسباب التي يكشفها الشرح ، وتلك التي يكشفها التفسير .

وتشبه العلاقة بين الشرح والتفسير تلك العلاقة التي تكون بين ما يثبته النحو العربي من علل أوائل وعلل ثوان وثوالث ؛ إذ العلل الأوائل أشبه بالأسباب المباشرة للأحكام النحوية ، أما العلل الثواني والثوالث فأقرب إلى الأسباب الأعمق أو الأدق إذا ما سَلَّمْنَا بكثيرٍ منها لكونه جزءا من نظام اللغة .

ويمكن مراجعة ما يقوله ابن السراج بخصوص العلل النحوية المختلفة لتَبَيُّنِ هذا الفرق المشار إليه ، يقول في ذلك : « واعتلالات النحويين على ضربين : ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب ، كقولنا : كل فاعل مرفوع ، وضرب آخر يسمى علة العلة ، مثل أن يقولوا : لم صار الفاعل مرفوعًا والمفعول به منصوبًا ؟ » [٣] . لا يخفى أن علة رفع الاسم بالفاعلية شَرْحٌ مباشر لهذه الحالة الإعرابية ، أما أسباب رفع الفاعل ونصب المفعول بعده فهي تفسيرات أعمق غير مباشرة .

ويعني ذلك مقابلة الشرح والتفسير في التراث العربي لمفهوم التعليل الذي نال أشد ما وُجِّهَ إلى النحو العربي من نقد ابتداءً من ابن مضاء الذي يري ضرورة إسقاط العلل الثواني والثوالث [٤] وانتهاء بغير قليلٍ من المعاصرين .

خامسًا - البناء العام للإجراءات :

يمكن توزيع إجراءات النظرية اللغوية على مجاليها المتمثلَين في جمع المادة اللغوية أو الاستعمال أو السماع ، أو كما يقول هارتمان Hartmann الحصول على مادة لغوية ، وفي النظام الحاكم لهذه المادة المسموعة ، أو معالجة المادة بتعبير هارتمان Hartmann .

---

(١) Sterelny, Kim (1992) "Explanation," in International Encyclopedia of Linguistics, edited by William Bright, New York and Oxford: Oxford University Press, Vol 2, p. 3.

(٢) Hartmann (1963) Theorie der Sparachwissenscha, p. 122. & Beaugrande (1991 [1993]) Linguistic Theory: The Discourse of Fundamental Works, p. 337.

(٣) ابن السراج ، الأصول في النحو ، جـ ١ ، ص ٣٧ .

(٤) ابن مضاء الأندلسي ، الرد على النحاة ، تحقيق د. شوقى ضيف ، القاهرة : ١٩٤٧م ، ص ١٥١ .

وقد قام هارتمان Hartmann بشيء من هذا ، وسوف يحاول البحث الحالي تصويره . ثم تقديم البناء الذي يراه مناسبًا لهذه الإجراءات ، فهو يقرر ستة إجراءات للنظرية اللغوية لا ثمانية كما يرى البحث ، ويرى توزُّعَهَا إلى ما يلي :

- **أربعة إجراءات تتصل بجمع المادة اللغوية أو الحصول عليها وفق تعبيره** ، وهي : نماذج الوصف والتحليل والمقارنة والشرح .

- **إجراءان يتصلان بتقويم المادة اللغوية** ، وهما : التعميم والتفسير أو التعليل .

أي تصنف إجراءات النظرية اللغوية في إطارَيْ جمع المادة اللغوية السماع ، وتقويمها أو معالجتها عند هارتمان Hartmann كما يلي :

ما يتصل بجمع المادة أو الحصول على المادة :

يراد بجمع المادة عند هارتمان Hartmann استقراء ما ورد من نماذجها وضَمُّها بعضها إلى بعض ، كما يمكن الحصول على مادة أخرى من المادة المجموعة من خلال أشكال أخرى للخروج بمادةٍ مما جُمِعَ .

يقرر هارتمان Hartmann بصدد أشكال جمع المادة اللغوية وجود « أربعة أنماط ، هي : الوصف والتحليل والمقارنة والشرح » [1] ، أي يرى أن الحصول على المادة لا يكون بالجمع فقط ، بل يرد بعض آخر من خلال وصف هذا المجموع وتحليله ومقارنته بعضه ببعض وشرحه .

وقد وقف التراث العربي على نمطين من أنماط الحصول على مادة لغوية ؛ إذ يتم ذلك بجمع اللغة من أهلها ، ثم بالحصول على مادة متقدمة من هذه المادة المجموعة كما يرى هارتمان Hartmann . يشير فخر الدين الرازي إلى نوعَيْ تحصيل المادة اللذين يتمثلان في النقل والاستنباط من النقل ، يقول فيما ينقله عنه السيوطي : « الطريق إلى معرفة اللغة إما النقل المحض كأكثر اللغة أو استنباط العقل من النقل ، كما إذا نقل إلينا أن الجمع يدخله الاستثناء ، ونُقِلَ إلينا أن الاستثناء إخراج ما يتناوله اللفظ ، فحينئذ يستدل بهذين النقلَيْنِ على أن صيغ الجمع للعموم » [2] . أي يتم الحصول على المادة من تَتَبُّع قبائل الاستشهاد وجمع ما ورد عنه من مفردات وتراكيب أولًا ، ثم الاستنباط من هذه المادة المجموعة .

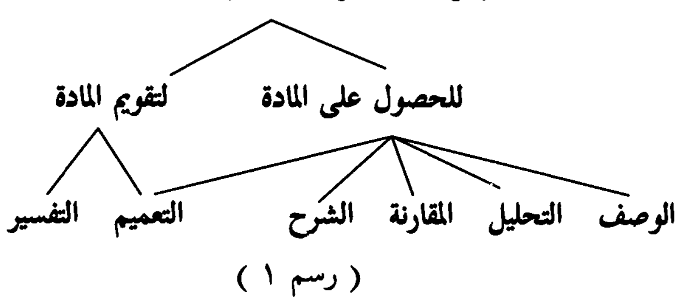
---

(١) Hartmann (1962) Theorie der Sparachwissenscha, p. 59 & Beaugrande (1991 [1993]) Linguistic Theory: The Discourse of Fundamental Works, p. 333.

(٢) السيوطي ، المزهر ، جـ ١ ، ص ٥٧ .

ما يتصل بتقويم المادة :

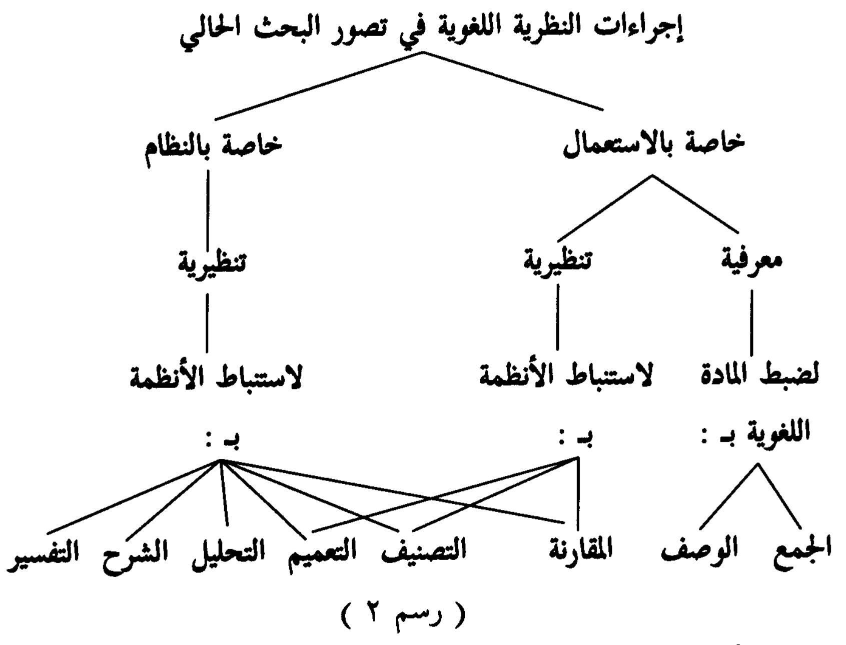
أدرج هارتمان Hartmann الإجراءين الباقيين بعد إجراءات الحصول على المادة تحت تقويم المادة اللغوية ، وهما يتمثلان في التعميم والتفسير كما سبقت الإشارة . ويعني ذلك أن هارتمان Hartmann يجعل إجراءات النظرية اللغوية الخاصة بالحصول على المادة ضِعْفَيِ الإجراءات التي يجعلها لتقويم هذه المادة . ويمكن تقديم مخطط لإجراءات النظرية اللغوية عند هارتمان Hartmann وتوزيعها على جهتَي الحصول على المادة وتقويمها كما يلي :



(رسم ١)

أما ما يراه البحث الحالي من توزيعٍ لإجراءات النظرية اللغوية على كل من جمع المادة اللغوية وتقويمها فهو يختلف عن المخطط السابق على نحو واضح .

ويمكن تمثيل تصور البحث لتوزيع إجراءات النظرية اللغوية على كل من جمع المادة اللغوية وتقويمها على النحو التالي :



(رسم ٢)

ويفيد ذلك أن البحث الحالي يرى :

١ - أن مجموع إجراءات النظرية اللغوية العامة تتمثل في ثمانية إجراءات لا ستة كما عند هارتمان ، وهي : الجمع والوصف والمقارنة والتصنيف والتعميم والتحليل والشرح والتفسير .

٢ - أن الفصل بين هذه الإجراءات مسألة بحث ودراسة فحسب .

٣ - إمكان تصنيف هذه الإجراءات وفق أكثر من معيار ، وذلك كما يلي :

أ - معيار علاقتها بالمعرفة والتنظير إلى :

● إجراءات معرفية تقتصر على تقديم معارف لنا ، كما في حالة جمع المادة اللغوية ووصفها إذا لم يقترنا بفروض ضابطة للجمع أو الوصف .

● إجراءات تنظيرية يوكل بها تصنيف المادة المجموعة واستنباط الأنظمة ، ومن ذلك نظريات المقارنة والتصنيف والتحليل والشرح والتفسير .

ب - معيار علاقتها بالسماع أو الأنظمة إلى :

● إجراءات خاصة بالاستعمال اللغوي ، أو مادة الظاهرة اللغوية « السماع » ، وتتمثل فى : إجراءي الجمع والوصف اللذين يستقلان بالسماع ، وإجراءات المقارنة والتصنيف والتعميم التي ترد بين إجراءات السماع وإجراءات الأنظمة على حدٍّ سواء .

● إجراءات خاصة بالأنظمة اللغوية التي توجد في هذه المادة . وتتمثل في إجراءات التحليل والشرح والتفسير بالإضافة إلى إجراء التصنيف الذي سبقت الإشارة إلى قيامه في إجرءات السماع كذلك .

٤ - أن الإجراءات المعرفية ترد في جانب السماع دون جانب النظام .

٥ - أن الإجراءات التنظيرية ترد في جانب من السماع ، وتستقل بجانب الأنظمة أي يجعل النظريات تتصل مرة بالسماع في التصنيف ، وأخرى بالنظام في التحليل والمقارنة ... إلخ .

٦ - إمكان تقسيم الإجراءات المتصلة بالسماع إلى نوعين : أحدهما معرفي يقوم بضبط المادة اللغوية ، وآخر تنظيري يقوم بتصنيفها .

٧ - إثْبَاتُهُ إجراءَي الجمع والوصف فحسب للنوع المعرفي من إجراءات السماع ، وهو ما عُبِّر عنه في التراث اللغوي العربي بجمع المادة اللغوية . وقد صار هذا الأمر المصدر أو الأصل الأول للتقعيد اللغوي ، وهو أصل السماع .

٨ - أن هذا الإجراء المعرفي ، أي جمع المادة اللغوية ووصفها ، يُقَدِّم المادة الواقعية للظاهرة اللغوية ؛ فهو حصر للنماذج المختلفة التي تمثل ظاهرة اللغة المدروسة ، وقد أريد به ضبط الاستعمال اللغوي المراد التنظير له وتقعيده .

٩ - إثْبَاتُهُ إجراء التصنيف بوصفه إجراءً تنظيريًّا من إجراءات السماع .

١٠ - يرى أن كل إجراءات النظام الموجود في المادة اللغوية إجراءات تنظيرية لا معرفية .

١١ - أن الإجراءات التنظيرية التي تقوم على استنباط الأنظمة تتمثل في التصنيف والتحليل والمقارنة والتعميم والشرح والتفسير ؛ لأن هذه الإجراءات تُقَدِّم مجموعة التصورات التي يفترضها اللغويون بخصوص المادة المسموعة .

١٢ - جعلُهُ إجراء التصنيف من الإجراءات التي ترد للتنظير للمادة اللغوية المسموعة مرة وترد مرة أخرى للتنظير للأنظمة التي تكون للمادة المسموعة .

١٣ - عدم إنكاره أن إجراءات المقارنة والتحليل والشرح التي يثبت هارتمان Hartmann كونها من إجراءات السماع ، أو الحصول على مادة لغوية obtaining data بتعبيره ، تُقَدِّمُ ، بلا شك ، مادة متقدمة تضاف إلى المادة التي يَتِمُّ جمعها من المتكلمين باللغة .

١٤ - تأكيدُهُ على أن طبيعة هذه الإجراءات أقرب ما تكون إلى معالجة المادة اللغوية منها إلى جمع المادة اللغوية ، فهي تقوم على استنباط الأنظمة أكثر مما تقوم على الإضافة إلى المادة ؛ إذ المادة التي تقدمها مادة ذهنية مستنبطة لا واقعية مجموعة ، بل إن إجراء التحليل مثلًا منهج ذهني يفترضه اللغوي في دراسته للظاهرة اللغوية .

إن البحث يرى أن الإجراءات التنظيرية تكشف طبيعة النظرية اللغوية العامة أكثر مما يفعله إجراءا الجمع والوصف المَعْرِفِيّانِ ؛ لأن التفاوت بين النظريات فيما يخص الجمع والوصف قد يكون بسيطًا فضلًا عن النظرية التي تبدأ ، في الحقيقة ، بعد مرحلة الجمع والوصف الأوليّ . على حين يتسع التفاوت بين النظريات اللغوية فيما يخص الإجراءات التي يتم بها استنباط الأنظمة اللغوية المختلفة . ومن ثَمَّ يرى البحث أن تحديد النظرية اللغوية وتقديم خطوطها الرئيسية وتقويمها والمقارنة بين صورها المختلفة ينبغي أن يتم أولًا من خلال هذه الإجراءات التنظيرية المختلفة .

المبحث الثالث : النظرية اللغوية العربية في لغويات القرن العشرين

لا يخفى أن ما أنجزته الدراسات المعاصرة للتراث اللغوي العربي سواء على مستوى الدارسين العرب أم المستشرقين أم اللغويين الغربيين المعنيين بالنظرية اللغوية على اختلاف تجلياتها يتمثل في رصد الاتجاهات والمدارس النحوية مشهورة (١) أو غير مشهورة (٢) وأعلام النحو واللغة والظواهر والأنظمة النحوية المختلفة فضلًا عن تحقيق أمهات مصادر التراث العربي وعيونه .

وقد جاء في هذه الدراسات المعاصرة للتراث اللغوي العربي شيء من استنباط النظرية النحوية ، بصفة خاصة ، على استحياء ، وفي عدة صور ابتدائية لم تبرزها على نحوٍ كافٍ (٣) ؛ فقد ورد التنظير للتراث العربي ، وبخاصة النحو ، على النحو التالي :

(١) وتتَمَثَّل في مدارس البصرة والكوفة وبغداد ومصر والشام والأندلس . ولا يناسب إحصاء هذه الدراسات هذا المقام ، وتكفي الإشارة إلى أبرزها مِمَّا يُعَدُّ علامة في الدرس التاريخي وهي دراسات : ضيف د. شوقي (١٩٦٨ [١٩٨٣]) المدارس النحوية ، مصر : دار المعارف ، ط٥ ، والمخزومي د. مهدي (١٩٥٣ [١٩٥٨]) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، القاهرة : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ط ٢، والسيد ، د. عبد الرحمن (١٩٥٨ [١٩٦٨]) مدرسة البصرة النحوية : نشأتها وتطورها ، مصر : دار المعارف ، ومكرم ، د. عبد العال سالم (١٩٦٢ [١٩٨٠]) المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة ، القاهرة : دار الشروق ، والسيد د. أمين (١٩٦٢) الاتجاهات النحوية في الأندلس وأثرها في تطوير النحو ، دكتوراه بكلية دار العلوم جامعة القاهرة .

(٢) بلغ الدرس المعاصر آخر الشوط ، فحاول إثبات ما احتمل فقط أن يُمَثِّلَ مدرسة نحوية ، وهذا ما تُبْرِزُهُ بحوث عن مدارس قامت بالمدينة ومكة أو بالحجاز مثل :

● بحث رفائيل تالمون Talmon عن « المدرسة النحوية للقرن الثامن الميلادي في المدينة : جمع المادة المتاحة وتقويمها » وهو :

Talmon, Rafael (1985) "An eight century grammatical school in Medina: the collection and evaluation of the available material," in Bulletin of the School of Oriental and African Studies, University of London, Vol. XLVII, Part 2, pp. 224-36.

● بحث ريتشارد مورتل Mortel عن « المدارس في مكة خلال فترة القرون الوسطى : دراسة وصفية في ضوء المصادر الأدبية » وهو :

Mortel, Richard T. (1997) "Madrasas in Mecca during the medieval period: a descriptive study based on literary sources," in Bulletin of the School of Oriental and African Studies, University of London, Vol. 60, Part 2, pp. 236-52.

(٣) ومن هذه الأعمال : فريحة ، أنيس (١٩٨١) نظريات في اللغة ، بيروت : دار الكتاب اللبناني ، ط٢ ، وطحان ، ريمون ، وطحان ، دنيز بيطار ، فنون التقعيد وعلوم الألسنية ، بيروت : دار الكتاب اللبناني ، ط ١ ، والموسى ، د. نهاد (١٩٨٧) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، الأردن : دار البشير ، ط٢ ، ١٩٨٧م ، والملخ ، د. حسن خميس (٢٠٠٠) نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ، عَمّان : دار الشروق .

– الإشارة العابرة إلى النظرية في النحو العربي مع قصر نظريته على نظرية واحدة تمثلت في نظرية العمل أو العامل . وقد تَمَّ ذكرها على جهة النقد لا العرض والتفصيل مما يجعل التعرض للنظرية من قبيل النقد أكثر من كونه تنظيرا للنحو العربي . وقد بدأت الإشارة إلى مفهوم العمل على أنه نظرية مع ثلاثينيات القرن العشرين ؛ إذ لَقَّبَ كتابُ إحياء النحو مفهومَ العمل بالنظرية يقول عن النحاة : « ويطيلون في شرح العامل وشرطه ووجه عمله حتى تكاد نظرية العامل تكون عندهم هي النحو كله » (١) .

وثَمَّة إشارة أخرى إلى نظرية العامل في النحو العربي أعمق كثيرًا مِمَّا سَبَقَ وهي في الحقيقة تَنَبّني على الفرق بين منهج المكونات النهائية ومنهج المكونات المباشرة لفند Wilhelm Wundt (٢) الذي صار « سمة بارزة للبنيوية البلومفيلدية » (٣) « شاع في البنيوية الأمريكية » (٤) . والفرق بينهما يَتَمَثَّلُ في أنَّ منهج المكونات النهائية يحلل الجمل إلى وحداتها النهائية ، أي كلماتها ، دون بيان المُرَكَّبات التي تكون بين الجمل والكلمات ، ودون بيان أجزاء الكلمات ، على حين يُحَلِّلُ منهج المكونات المباشرة الجملة إلى مركبات ، ثم المُرَكَّبات إلى كلمات ، والكلمات إلى أجزاء كلمات إذا كانت هذه الأجزاء ذوات دلالة صرفية . أي أنه يُبَيِّن وحدات التراكيب الوسيطة بين الجمل والكلمات كما يُحَلِّل الكلمات إذا كانت ذوات أجزاء تحمل دلالة ، أي يستمر التحليل اللغوي إلى أن يصل إلى « كل المورفيمات المنفصلة التي تدخل في تركيب

---

(١) مصطفى ، إبراهيم (١٩٣٧ [١٩٩٢]) إحياء النحو القاهرة : دار الكتاب الإسلامي ، ط٢ ، ص ٢٢ .

(٢) يُنْسَبُ إلى فند Wundt لاقتراحه له « في النصف الأول من القرن العشرين » .
McCawley, James D. (1986) "Syntax," in Encyclopedic Dictionary of Semiotics, edited by Thomas A. Sebeok, Berlin, New York, Amsterdam: Bloomfield (1933 [1935]) على أن تاريخه الحقيقي
كما أوضح هاريس « فكرته الجوهرية » في بعض أبحاثه Mouton de Gruyter, Vol. 2, pp. 1061-71. يبدأ مع بلومفيلد
Harris (1946) Language, London: George Allen & Unwin Ltd., pp. 161, 167, 209, 221 Hays, David (1964) "Dependency Theory: a formalism and some observations," Language 40, Number 4, edited by Bernard Bloch, Baltimore: Waverly Press Inc., pp. 511. "From morpheme to utterance," Language 22, edited by Bernard Bloch, Baltimore: Waverly Press Inc., pp. 161-183. & Readings in Linguistics, edited by Martin Joos, Chicago and London: the University of Chicago Press, Nida, Eugene A. (1948), "The analysis of grammatical constituents" Language 24, edited by Bernard Bloch, Baltimore: Waverly Press Inc., pp. 168 - 77. pp. 142-53. وقد « طَبَّقَه
ومن هنا تَمَيَّزَتْ Lyons (1968) An Introduction to Theoretical Linguistics, p. 212. معظم البنيويين «
ثلاث مراحل لهذا المفهوم كما يرى ليونز .

(٣) Crystal, (1985) A Dictionary of Linguistics and Phonetics, UK: Basil Blackwell, p. 153.

(٤) Simpson, J.M.Y. (1979) A First Course in Linguistics, GB: Edinburgh University Press, p. 115.

ولا تقبل تجزئة أخرى » [١] . وترجع تسميته بمنهج المكونات المباشرة إلى أن الانتقال بين الوحدات اللغوية يتم من الوحدة اللغوية المراد تحليلها إلى الوحدة التي تليها مباشرة .

وقد تَمَّتْ ، على أية حال ، الإشارة إلى نظرية العامل في ضوء مناهج تحليل المكونات ؛ فقد بيَّنَ بعض الدارسين أن نظرية العامل في الدرس اللغوي العربي تُبْنَى على تحليل المكونات النهائية الذي سبقت الإشارة إليه ؛ إذ يحلل الجمل إلى الكلمات دون الوقوف على وحدات وسيطة بينهما [٢] ، أو على وحدات أصغر من الكلمات . ويُقَابِلُ تحليل الجملة في العربية بهذا تحليل المكونات المباشرة الذي يُقَدَّمُ في الرسم الشجري . يقول بيستون Beeston في إشارته هذه : « أنجز لغويو القرنين الثامن والتاسع العرب في وصف لغتهم وتحليلها عددًا من الأفكار المُتَقَدِّمَة بشكل عالٍ في علم اللغة العام التي لم تكن معروفةً كُلِّيَّةً في أوروبا إلى أن استنبطها لغويو القرن التاسع عشر بشكل مستقل . كان ، مثلًا ، المبدأ المسمى الآن تحليل المكون النهائي Ultimate Constituent Analysis أساسًا بالنسبة للنحاة العرب » [٣] .

– اتجاه اللغويات العربية المعاصرة في تقويمها للتراث اللغوي العربي اتجاهًا نقديًّا على نَحْوٍ بَارِزٍ بالحديث عَمَّا فيه من معيارية ومنطق وفلسفة بخلاف اتجاهات المستشرقين والمنظرين اللغويين الغربيين الذين يثبتون للتراث اللغوي العربي أوجه تَفَوُّقٍ كبيرةً جدًّا أكثر من انتقاده ، فهم يرون ، مثلًا ، أنه « صياغة سريعة بشكل غير عادي ، أتبعها امتداد ثريّ وسريع على نَحْوٍ مُمَاثِلٍ في كل حقول الدرس اللغوي : الأصوات والصرف والنحو والدلالة وفلسفة اللغة . لقد تَطَوَّرَ الدرس اللغوي عند العرب في ستة قرون في اتجاه أكثر تجانسًا مع اللغويات الغربية فيما بعد النهضة منه مع لغويات القرون الوسطى

---

(١) Pei, Mario (1966) Glossary of Linguistic Terminology, New York: Columbia University Press, p. 284.

(٢) وقف اللغويون العرب ، في الحقيقة ، على مركبات الإضافة والنعت والعطف والبدل ... التي تتوسط بين الجملة والكلمة كما تم بيانه في بحث عبد الدايم ، د. محمد عبد العزيز (١٩٩٨) أنماط الوحدة التركيبية في العربية القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ولكن هذه الوحدات لم تمثل وحدة تحليل ؛ إذ لم يقف النحاة في إعرابهم للجملة على هذه المركبات بوصفها المكونات التي تتكون منها الجملة ، أو كما عَبَّرَ بَعْضُ الدارسين : « لم تُبْنَ بوصفها وحدة وظيفية تامة ترد في مستوى تحليل بين الجملة والكلمة أُحْسِنَ تَعَهُّدُهُ » انظر : Suleiman, Yasir (1995) "Arabic linguistic tradition," in The Encyclopedia of Language and Linguistics, edited by R.E. Asher, Oxford: Pergamon Press, Vol. 1, pp. 194 - 02 & in Concise History of the Language Sciences from the Sumerians to the Cognitivists, edited by E. F.K.Koerner and R. E. Asher, UK: Pergamon, p.34.

(٣) Beeston, A. F. L. (1982) "Arabic language," in Dictionary of The Middle Ages, New York: Charles Scribner's Sons, Vol. 1, p.377.

في الغرب »[١] .

– ورود بعض المحاولات لاستنباط نظريات نحوية أخرى من التراث العربي ، وبخاصة في أعمال المستشرقين ، وممن قام بذلك كيس فرستيغ Kees Versteegh في كتابه عن « Greek Elements in Arabic Linguistic Thinking العناصر اليونانية في الفكر اللغوي العربي »[٢] الذي تحدث فيه عن « The theory of grammatical categories نظرية الأجناس النحوية »[٣] ، و « Stoic Component in the theory of meaning العنصر المشَّائي في نظرية المعنى »[٤] ، ثم في ترجمته وتعليقه على كتاب « الإيضاح في علل النحو » للزجاجي حيث جعل عنوانه « The Explanation of Linguistic Causes: Az-Zaǧǧāǧi's Theory of Grammar£ Introduction, Translation, Commentary شرح العلل اللغوية : نظرية الزجاجي النحوية مقدمة وترجمة وتعليق »[٥] . وقد أدرج في كثير من فصول هذا الكتاب عنوان نظرية[٦] . كما عرض جهود الزجاجي في التعليل بصفتها مرحلة في تطور النظرية اللغوية في بحثه عن « تطور النظرية اللغوية : جهود الزجاجي في التعليل اللغوي The development of linguistic theory: Aẑ-Zajjj on linguistic explanation »[٧] .

وقد تناولت دراسات تالمون Talmon الجانب التنظيري للنحو العربي أيضًا كما يظهر في كتاب « Arabic Grammar in Its Formative Age النحو العربي في طور التكوين »[٨] ؛ حيث يتحدث ، مثلًا ، عن « كتاب العين والنظرية النحوية المبكرة للعراق القديم »[٩] .

---

(١) Law, Vivien (1985) "Language and its Students: the History of Linguistics," in An Encyclopedia of Language, edited by N.E.Collinge, London and New York: Routledge, p. 825.

(٢) Versteegh, Kees (1977) Greek Elements in Arabic Linguistic Thinking, Leiden: E.J.Brill.

(٣) Ibid., pp. 38 - 89.

(٤) Ibid, pp. 178 - 95.

(٥) Versteegh, Kees (1984) The Explanation of Linguistic Causes: Azzaǧǧāǧi's Theory of Grammar, Introduction, Translation, Commentary, Amsterdam/ Philadelphia: John Benjamins Publishing Company.

(٦) Ibid., pp. 72, 87, 95, 101, 109, 118, 121, 135, 139, 157, 216, 224, 231.

(٧) Versteegh, Kees (1997) "The development of linguistic theory: Aẑ-Zajjj on linguistic explanation," in The Arabic Linguistic Tradition, Series of Landmarks in Linguistic Thought III, London and New York: Routledge, pp. 64 - 75.

(٨) Talmon, Rafael (1997) Arabic Grammar in Its Formative Age, Leiden. New York, Kcln: Brill.

(٩) Ibid, pp. 278 - 83.

أما جوناثان أوينز Jonathan Owens فقد وقف في كثير من أعماله على نظريات التراث العربي إذ تكلم في كتابه « Foundations of Grammar أسس النحو » (١) عن مفهوم « التعليم [الوسم أو التمييز أو زيادة العلامة] في النظرية العربية Markedness in Arabic theory » (٢) كما كتب ، على سبيل المثال ، عن « Themes in the development of Arabic Grammatical theory موضوعات في تطور النظرية النحوية العربية » (٣) وعن « The structure of Arabic grammatical theory بناء النظرية النحوية العربية » (٤) .

كما تَعَرَّضَتْ دراسة « 'I 'rāb and Binā' from linguistic reality to grammatical theory الإعراب والبناء من الحقيقة اللغوية إلى النظرية النحوية » (٥) للنظرية النحوية في التراث العربي . وقامت دراسة « Universal History of Linguistics: India, China, Arabia, Europe التاريخ العام لعلم اللغة : الهند والصين والجزيرة العربية وأوروبا » بعرض بعض جوانب هذا النظرية بعنوان « General Characteristics of the Arab Syntactic Theory سمات عامة عن النظرية النحوية العربية » (٦) .

وجاءت دراسات عن جوانب خاصة في النظرية النحوية العربية ، كما في بحث « Elements Pragmatique dans la Theorie Grammatical Arab Post- Classique » عناصر تداولية في النظرية النحوية العربية المتأخرة » (٧) .

---

(١) Owens, Jonathan (1988) Foundations of Grammar, Amsterdam/ Philadelphia: John Benjamins Publishing Company.

(٢) Ibid, pp. 199 - 226.

(٣) Owens, Jonathan (1990) "Themes in the development of Arabic grammatical theory," in Studies in the History of Arabic Grammar II, Proceedings of the 2nd Symposium on the History of Arabic Grammar, Nijmegen, 27 April - May 1987, edited by Kees Versteegh and Michael G. Carter, Amsterdam/ Philadelphia: John Benjamins Publishing Company, pp. 253 - 63.

(٤) Owens, Jonathan (2000) "The structure of Arabic grammatical theory," in History of the Language Sciences, Edited by Herausgegeben Von , Vol. 1, pp. 286 - 300.

(٥) Baalbaki, Ramzi (1990) 'I'rāb and Binā' from linguistic reality to grammatical theory," in Studies in the History of Arabic Grammar II, Proceedings of the 2nd Symposium on the History of Arabic Grammar, Nijmegen, 27 April- 1 May 1987, edited by Kees Versteegh and Michael G. Carter, Amsterdam/ Philadelphia: John Benjamins Publishing Company, pp. 17 - 33.

(٦) Itkonen, Esa (1991) Universal History of Linguistics: India, China, Arabia, Europe, Amsterdam/ Philadelphia: John Benjamins Publishing Company, pp. 132 - 45.

(٧) Larcher, Pierre (1987) "Elements Pragmatique dans la Thorie Grammatical Arab Post- =

وقد عَرَضَتْ « النظرية الصرفية في النحو العربي : دراسة في المفهوم والمنهج »[(١)] نماذج النظرية الصرفية مع مقارنتها بما يُقَارِبُهَا من نظريات الصرف في اللغويات الغربية المعاصرة .

ملامح دراسة النظرية اللغوية العربية في لغويات القرن العشرين :

يمكن أن تُلَخَّصَ أبرز الملامح في دراسة النظرية اللغوية العربية في لغويات القرن العشرين في عدد من الأمور على النحو التالي :

أ - ورود إشارات نقدية سريعة عن النظرية النحوية في اللغويات العربية في القرن العشرين .

ب - اقتصار هذه الإشارات في لغويات القرن العشرين العربية على نظرية العامل دون غيرها مما تنطوى عليه النظرية التراثية للنحو العربي .

وقد كان ، في الحقيقة ، وصف مفهوم العامل بأنه نظرية شرًّا على النحو لا لأن مفهوم العمل لا يمثل نظرية ، ولكن لأنه حَرَمَ ما سواه من أن يوصف بكونه نظرية ، فحرم غيره من المفاهيم التي تستحق الوصف بالنظرية من أن تُلَقَّبَ بلقب النظرية . لقد صار كل حديث أو إشارة إلى نظرية النحو العربي ينصرف مباشرة إلى نظرية العمل .

جـ - أن الوقوف على نظريات أخرى غير نظرية العامل في النحو العربي كان أبرز ما قدمته لغويات المستشرقين المعنيين بالتراث العربي .

د - أن رصد نظريات التراث العربي النظرية لم يحظ في عناية المستشرقين الذين عالجوها بتقديمها في إطار عام ، بل لم ترد دراسة لنظريات النحو أو الصرف الكاملة .

هـ - أنه لم يتم التأصيل لما يمكن أن يُعَدَّ نظرية ، وما لا يُعَدُّ ، كما لم يوضع إطار عام لنظرية من النظريات التي تَمَّ التَّعَرّضُ لها ؛ الأمر الذي جعل الباب مفتوحًا لمن أراد أن يضفي على عمله بعض الجدة بوصف ما يدرسه بالنظرية .

و - أن النظريات لم تأخذ في الأعم الأغلب عنوانًا بارزًا في دراساتهم ، بل جاءت في أثناء عرضهم لمفاهيم العلوم العربية وتصوراتها المختلفة .

= Classique," in Studies in the History of Arabic Grammar II, edited by Versteegh and M. G. Carter, Amsterdam: John Benjamins Publishing Company, pp. 195 - 14.

(١) عبد الدايم ، د. محمد عبد العزيز (٢٠٠٠ - ٢٠٠١) نظرية الصرف العربي : دراسة في المفهوم والمنهج ، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة الكويت ، الحولية الحادية والعشرون ، الرسالة ، ١٥٨ .

ز - أن نظريات التراث اللغوي جديرة بدراسات جادة تستوفى ثلاثة شروط ، هي :

- أن تكون « نظريات التراث اللغوي صوتيًا أو صرفيًا أو نحويًا ... إلخ » هي العنوان العام الذي يقدم التراث النحوي من خلاله ، وذلك لإعادة تقديم التراث اللغوي العربي في صورة نظريات لغوية مثلما سبق تقديمه في صورة اتجاهات ومدارس لغوية .

- أن تستوفي النظريات اللغوية المختلفة لكل علم من العلوم العربية على نحو جامع .

- أن تقدم هذه النظريات في إطار عام يُبَيِّنُ علاقتها بعضها ببعض .

المبحث الرابع : واقع الدرس الصرفي العربي المعاصر

من أبرز ما يمكن تسجيله على واقع الدرس الصرفي العربي ما يلي :

– أن الدرس الصرفي العربي لم يلق ما لقيه النحو العربي من عناية من الدرس المعاصر ؛ فبينما يَتَوَزَّعُ الدَّرْسُ اللُّغَوِيُّ الْعَرَبِيُّ القائمُ على المفاهيم اللغويةِ المُعَاصِرَةِ في تطبيقاتٍ للنظرية النحوية في طورها التحويلي التوليدي ، وفى بحوثٍ في لُغَوِيَّاتِ النَّصِّ والخِطَابِ ، يَقِفُ الصَّرْفُ بمنأى عن ذلك .

وبحسبنا أن ننتبه إلى أن الجانب الصرفي من نظرية النحو التحويلي التوليدي ، على تضخم ما قُدِّم في جانبها النحوى من البحوث والدارسات ، لم يجد له صدى في التطبيق العربي المعاصر يواكب ما قُدِّم منه في الدرس اللغوي الغربى المعاصر الذي لا ننفي تأخره قليلًا عن الجانب النحوى من النظرية ؛ فقد أهملت النظرية التحويلية التوليدية الجانب الصرفي في أول أمرها ، ولم يتضح الجانب الصرفي للغة في معالجات النظرية إلا في طورها الثاني الذي تأخرت إليه بدايات معالجة الصرف في إطار النظرية التحويلية التوليدية ، يشير بعض اللغويين إلى تأخر بدايات إدراج الصرف ومعالجته في إطار النظرية التوليدية ، يقول : « على أنه إلى الآن ليس ثمة معالجة شاملة للصرف داخل الإطار التوليدي إلا ما كان من ماتيوس Matthews نفسه في عدد من النشرات الحديثة . ينضوي الفصل الحالي [(١)] على تقرير مختصر وغير فَنِّيٍّ لِجُزْءٍ من اقتراحاته » [(٢)] .

– استنزاف التفصيلات والأحكام لهذا الدرس الصرفي في جانب كبير منه على الأقل ؛ فجاء بعيدًا عن معالجة المنهج والنظرية الصرفية التي تَأْتِي خَلْفَ هذه الأحكام وتلك التفصيلات ، بل إن بعض الدراسات ، وهي « مناهج الصرفيين في القرنين الثالث والرابع من الهجرة » تُقَدِّم فصولًا عن كلٍّ من السماع والقياس والعلل الصرفية والإجماع [(٣)] بوصفها مناهج صرفية .

– تَأَثُّر درسنا الصرفي المعاصر بالدرس النحوي ؛ فالكتابة عن المدارس الصرفية لا تخرج

---

(١) يريد دراسة « تطورات حديثة في الدراسات الصرفية » لماتيوس التي يقدمها جون ليونز في كتابه آفاق جديدة في علم اللغة .

Matthews, P. H. (1970) Recent Developments in Morphology, New Horizons in Linguistics, Edited by John Lyons. GB: Penguin Books.

(٢) Ibid., p. 96.

(٣) هنداوي ، د. حسن (١٩٨٩) مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة ، دمشق : دار القلم ، ط١ ، الباب الأول .

عن الكتابة عن المدارس النحوية . وأصول الصرف مقيدة بأصول النحو ، أو هي فرع عليها . من ذلك الحديث عن مذاهب الصرفيين من بصريين إلى كوفيين إلى بغداديين ، والحديث عن مسائل الخلاف الصرفية بين أعلام الدرس اللغوي على نحو ما يجري في الدرس النحوي [١] .

وينبغي علينا درءًا لمجيء التنظير الصرفي نسخة صرفية للتنظير النحوي أن نَتَفَهَّمَ اختلاف الظاهرتين الصرفية والنحوية قبل تقديم نظريتيهما ، أي يجب علينا الاجتهاد في تنظيرٍ للظاهرة الصرفية بعيدٍ عن التنظير النحوي . فإذا كان للنحو نظرية العامل التي تحلل تركيب الجمل ، فينبغي أن يكون للصرف نظريته الخاصة التي تحلل تركيب الكلمات .

وفي إطار البحث عن النظريات الصرفية لتحليل الكلمات التي تقابل نظريات النحو التي تحلل تراكيب الجمل يرد حديثنا عن ثلاثة نماذج من النظرية الصرفية نتناولها في بحثنا .

وتلزمنا ابتداء المبادرة إلى الإشارة إلى وجود جملة من الدراسات التي تنبني على المفاهيم اللغوية المعاصرة في صرفنا المعاصر ، نحو :

- « دور الوحدات الصرفية في بناء الكلمة العربية » .

وتقوم على معالجة بنية الكلمة العربية برصد مجموعة الوحدات الصرفية التي تقوم على تشكيلها [٢] .

- « اللغة العربية : معناها ومبناها » .

وتتكفل بتصور متكامل للنظام الصرفي في العربية [٣] .

- « التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث » .

« ويُمَثِّل محاولة أولية للكشف عن بعض خصائص النظام الصرفي العربي » [٤] .

- « المنهج الصوتي للبنية العربية : رؤية جديدة في الصرف العربي » .

ويُمَثِّل هذا العمل دراسة لِبِنْيَةَ الكلمات العربية صوتيًا ، وهي ترى أن التجديد لم يَتِمَّ

---

(١) السابق ، الباب الثاني .

(٢) عبد الغني ، د. أحمد عبد العظيم (١٩٧٠) دور الوحدات اللغوية في بناء الكلمة ، رسالة ماجستير بجامعة القاهرة : مخطوطة رقم ٣٣٦ بكلية دار العلوم .

(٣) حسان ، د. تمام (١٩٧٣) اللغة العربية : معناها ومبناها ، مصر : الهيئة المصرية العامة للكتاب .

(٤) البكوش ، د. الطيب (١٩٧٣) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، تونس : الشركة التونسية لفنون الرسم ، ص ٢٢ .

على النحو التام ؛ إذ لا ينبغي أن يَقْتَصِرَ على تقديم « بضعة أمثلة أو بضعة مصطلحات أو تعديلات لطائفة أو أكثر من المسائل النحوية ... المنهج المتكامل الذي يتعرض لكل مسائل العلم ويتصدى لحلها على الأساس الجديد المقترح » [1] .

- « دور الصرف في منهجي النحو والمعجم » .

وهي دراسة ترصد توظيف القيم الصرفية في النحو والمعجم [2] .

(١) شاهين ، د. عبد الصبور (١٩٧٧) المنهج الصوتي للبنية العربية : رؤية جديدة في الصرف العربي ، القاهرة : مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي ، ط١ ، ص ٢١٦ .

(٢) الدناع ، د. يوسف خليفة (١٩٨١) دور الصرف في منهجي النحو والمعجم ، ليبيا : منشورات جامعة قار يونس .




النظرية اللغوية في التراث العربي



الفصل الثاني

النظرية اللغوية العامة في التراث العربي

ويشتمل على مدخل وثلاثة مباحث :

المبحث الأول : طبيعتها .

المبحث الثاني : بناء النظرية اللغوية العامة في التراث العربي .

المبحث الثالث : تقويم بناء النظرية اللغوية العامة .




مدخل

يَنْبَنِي هذا العمل على تصنيف النظريات اللغوية في تراثنا العربي إلى صنفين رئيسين، هما :

١ - النظرية اللغوية العامة :

نقصد بها تلك النظريات التي ترد في مختلف فروع الدرس اللغوي ، والتي لا يستقل بها درس لغوي واحد ، وهي تلك النظريات التي يتكفل بها هذا الفصل .

٢ - النظريات اللغوية الخاصة :

نقصد بها تلك النظريات التي تتوزع على فروع الدرس اللغوي ، فتخص كل مجموعة منها فرعًا من فروع الدرس اللغوي ، وذلك كمجموعة النظريات التي تخص الدرس الصوتي ، وتلك التي تخص الدرس الفونولوجي ... إلخ ، ويمكن تسميتها بفرع الدرس اللغوي الذي تخصه كالنظريات الصوتية والفونولوجية والصرفية والنحوية والدلالية والمعجمية ... إلخ .

وليس أَدَلَّ على ضرورة اختلاف النظرية الصرفية عن النظرية النحوية ، مثلًا ، من عدم صلاحية نظرية العامل التي تُبَيِّنُ العلاقات النحوية التي تكون بين كلمات الجملة لدراسة تركيب الكلمة إذ لا يوجد ابتداءً بين أجزاء الكلمات شيء يتصل بفكرة العامل والمعمول .

وسوف يَتَكَفَّلُ كل فصل من الفصول التالية بمجموعة من مجموعات النظريات الخاصة .

كما تَنْقَسِمُ النظريات الخاصة إلى صنفين فرعيين ، هما :

أ - النظرية أو النظريات الأساسية :

نقصد بها تلك النظرية التي تعالج فرعًا من فروع الدرس اللغوي بشكل أساسي ، والتي تخضع لها معظم قواعد فرع الدرس اللغوي الذي تخصُّه .

ب - النظريات غير الأساسية :

ونقصد بها تلك النظريات الأخرى التي ترد تكميلًا للنظريات الأساسية ، أو بديلًا منها ، وذلك على ما سوف نُبَيِّنُهُ فيما يلي .

ويَعْنِي وجود نظرية لغوية عامة ونظريات لغوية خاصة أن هناك قَدْراً مُشْتَرَكاً بين نظريات فروع الدرس اللغوي ، أي أن النظريات اللغوية تتفق في جانب ، وهو الجانب الذي تعكسه النظرية اللغوية العامة ، وتختلف في آخر ، وهو الذي تعكسه النظريات الخاصة لكل فرع من فروع الدرس اللغوي .

ويتمثل ، في الحقيقة ، الجانب الذي تشترك فيه النظريات اللغوية المختلفة فيما يتصل بمعالجة اللغويين للمادة اللغوية المسموعة ؛ إذ تتم معالجة أية مادة لغوية مروية تحت مفاهيم تتصل بِرَدِّ بعضها تحت ما يُعْرَفُ باللحن والخطأ والتصحيف والتحريف والوهم ... إلخ كما يتم إخراج بعض المسموع المقبول من دائرة العربية المشتركة وقصره على العربية المقبولة الخاصة ، وذلك من خلال وصف بعض المسموع بأنه خاص بقبيلة « لهجة » ، ووصف بعض آخر بأنه خاص بلغة الشعر « ضرورة » . وأخيرًا يتم القول بالشذوذ أو السماعية لِمَا لَمْ يستنبطوا له قاعدة مُطَّرِدَة . ويُؤَكِّدُ ذلك على أن مفاهيم اللحن والخطأ والتصحيف والتحريف والوهم واللهجة والضرورة وغير ذلك لا تقتصر على الدرس النحوي ؛ إذ تَتَرَدَّدُ ، أيضًا ، في الدرس اللغوي صوتيًا وفونولوجيًا وصرفيًا ومعجميًا ودلاليًا .

كما يَتَمَثَّلُ ما تَخْتَلِفُ فيه النظريات اللغوية المختلفة فيما يبقى بعد هذه المعالجة المشتركة التي تتردد في مختلف فروع الدرس اللغوي من أصوات إلى صرف إلى نحو... إلخ ، وهي تلك المعالجة اللغوية التي تقوم باستنباط الأنظمة اللغوية .

ويلزم أن تختلف هذه المعالجة اللغوية من مستوى من مستويات الدرس اللغوي إلى غيره لضرورة اختلاف الأنظمة الصوتية عن الصرفية عن النحوية ... إلخ .

يَتِمّ في هذه المعالجة اللغوية الخاصة بالنسبة للنحو ، مثلًا ، بيان ما يلي :

- **النظام الأساسي** للتفسير النحوي ، وهو نظام العمل .
- **الأنظمة المُكَمِّلَة** التي تأتي لتطويع المادة المروية لنظام العمل ، وهو ما يراه الباحث أنظمةً مُكَمِّلَةً لنظام العمل ، كالحذف والتقدير والإضمار والاستتار والتضمين والنيابة والحمل على المعنى ؛ إذ لولا هذه الأنظمة أو المفاهيم لما جَرَتْ المادة المرويَّةُ على نظام العمل .

- **الأنظمة البديلة** التي تَرِدُ بدلًا من نظام العمل ، ومن ثَمَّ تُعَدُّ أنظمةً بديلةً عن العمل لا تُطَوِّعُ المادة المروية لنظام العمل كما تفعل الأنظمة المُكَمِّلَة ، وإنما تَسْتَبْدِلُ بنظام العمل والعلاقات النحوية نظامًا صوتيًا يَحْكُمُ التركيب أو يَحْكُمُ ما ورد فيه من حركة على الحرف الأخير لبعض الكلمات ، كما هو الأمر مع أنظمة الإتباع والتخفيف والمناسبة ؛ إذ مثل هذه الأنظمة لا تقوم بإخضاع المادة المروية لقواعد نظام العمل وتفصيلاته وإنما تقترح التفسير الصوتي بديلًا حاكمًا للظاهرة اللغوية في التركيب .

ولا يخفى أن هذه المفاهيم ، التي يمكن أن نجدها في النحو وتظهر في مختلف معالجاته ، لا نجدها في الصرف أو في الأصوات . وهذا الذي جعل الباحث يرى ذلك من قبيل الجزء الخاص من النظريات اللغوية التي ترد في مستويات اللغة المختلفة .

وصفوة القول أن النظرية اللغوية في تراثنا اللغوي قد عَرَفَتْ أَمْرَيْنِ هما :

أ - **الجزء المشترك** الذي يرد في مختلف فروعها ، وهو ما نجده تحت ما أخذ عنوان الأصول النحوية من سماع إلى قياس إلى علل مع أننا نجدها تتردد في مختلف فروع الدرس اللغوي .

ب - **الجزء الخاص** بكل مستوى لغوي ، وهو ما يظهر في النظرية النحوية بعينها ، أو في النظرية الصرفية فقط ... إلخ .

ويريد العمل الحالي بيان كُلٍّ من النظرية اللغوية العامة والنظريات اللغوية الخاصة .

ويقوم الفصل الحالي بمباحثه الثلاثة على رصد الجوانب المختلفة للنظرية اللغوية العامة في تراثنا العربي ، ويتمثل ذلك في بيان أهم جوانب هذه النظرية اللغوية العامة في التراث العربي ؛ إذ يناقش كلًّا من طبيعتها وبنائها ، ثم يعقب ذلك بتقويم هذه النظرية اللغوية .

ويُمَثِّل هذا الأمر مساهمة أولية في عرض تراثنا اللغوي من خلال النظريات التي ينبني عليها . وقد وضع نصب عينيه النظرية اللغوية العامة لأهمية البدء بالنظرية العامة قبل الحديث عن النظريات الخاصة المختلفة التي تندرج كل مجموعة منها تحت فرع خاص بها من فروع الدرس اللغوي .

ويرى العمل الحالي أن النظرية اللغوية العامة هي المدخل الطبيعي لفهم التنظير اللغوي العربي ، كما تُمَثِّلُ الإطار العام الذي تَحَرَّكَ فيه الدرس اللغوي في التراث العربي على اختلاف فروعه من درس صوتي إلى صرفي إلى نحوي إلى دلالي إلى معجمي ... إلخ .

وتتأكد أهمية استنباط التنظير النحوي في تراثنا من أن بلورة الجانب التنظيري

سيسهم في فهم ما ورد لدينا من نظريات لغوية واستكمالها .

إن تراثنا اللغوي بحاجة إلى تمييز ما يتصل بالتعليم عما يتصل بالتنظير ؛ فهو بحاجة إلى إعادة تصنيف ونقل من مجرد فن يهدف إلى تعليم الناس اللغة إلى علم تنظيري يقف على قدم المساواة مع علوم الطبيعيات والرياضيات ، مثلما حدث « لمفهوم النحو في الدرس اللغوي الغربي فيما بين منتصفَي القرنين الثاني عشر والثالث عشر » [1] .

ويرجع التفكير في إعداد هذا البحث إلى مراجعة واقع دراسة التراث اللغوي العربي في القرن العشرين وتحديد ما يحتاج إليه من بحوث ودراسات .

وقد رأى البحث بناء على ذلك أن درسنا المعاصر يحتاج أن تضاف إليه دراسات تكمّل ما تم إنجازه على نحو مختلف ، لا على محاكاة الأبحاث التي تم إنجازها من قبل ، وهو ما يراه البحث يتمثل في تقديم تراثنا اللغوي في صورة نظريات على النحو الذي يتم به تقديم النظريات في درسنا المعاصر .

وقد انطلق هذا العمل الحالي من واقع دراسة التراث العربي لحرصه على أن يكون إضافة وخطوة تالية لما تم إنجازه بدراسة شيء تالٍ لدراسة الاتجاهات والمدارس النحوية واللغوية في التراث العربي ، وهو النظرية اللغوية الحاكمة لهذا التراث العربي . وهو ما يراه البحث الحالي مسئولية الباحثين المعاصرين بعد أن تم بلورة التراث على النحو الذي يوضحه البحث فيما يلي :

---

(١) Covington, Michel A (1984) Syntactic Theory in the High Middle Ages: Modistic Models of Sentence Structure, Cambridge: Cambridge University Press, p. 19.

المبحث الأول : طبيعة النظرية اللغوية العامة في التراث العربي

لا تُمَثِّلُ النظرية العامة نظرية خاصة بفرع واحد من فروع اللغة كالنحو أو الصرف ، بل تستخدم على حدٍّ سواء لكل من الأصوات والصرف والنحو ... إلخ .

وتكتسب النظرية اللغوية العامة طبيعتها من الإجراء التنظيري الأبرز فيها .

ويرى البحث أن في النظرية اللغوية العامة في التراث العربي إجراءين بارزين على نحو خاص ، هما : التصنيف والتحليل ؛ مما يُسَوِّغ وصف البحث لهذه النظرية اللغوية العربية بأنها تصنيفية تحليلية .

وسوف يقف البحث مع إجراءَيِ التصنيف والتحليل هذين تفصيليًا بعد أن يتعرض لإجراء الوصف الذي نفاه بعض الدارسين عن تراثنا اللغوي العربي ، ولإجراء المقارنة التي تُعَدّ مقدمة ضرورية للتصنيف ، كما سيناقش البحث حقيقة النزعة الفلسفية في التراث اللغوي العربي ؛ إذ دار جدل طويل حول أثر هذه النزعة في تشكيل طبيعة النظرية اللغوية في التراث العربي .

ويعني ذلك أن البحث سيعالج خمس خصائص للنظرية اللغوية العامة في تراثنا اللغوي ، هي النزعة الفلسفية والوصف والمقارنة والتصنيف والتحليل ، وهي خصائص لم يُفَصَّل الحديث فيه بشكل كبير حتى خارج إطار علاقتها بالنظرية اللغوية .

وسيحرص البحث على تفصيل الحديث فيها من خلال تطبيقات هذه الإجراءات في مختلف فروع اللغة كالأصوات والصرف والنحو .

أولا - النزعة الفلسفية :

لا يخفى ما اتُّهِمَ به درسنا اللغوي من ميلٍ إلى الفلسفة والمنطق مما لا يَتَّصِلُ فيما يرى الباحثون المعاصرون بدراسة اللغة ؛ إذ يرونه غير لغوي .

ويرى البحث بهذا الصدد أن النزعة الفلسفية التي اتُّهِمَ به درسنا اللغوي ضرورة علمية محضة وذلك بناء على كون النظرية هي الفرضَ أو الفروضَ التي يقدمها العلماء لوصف النظام الذي يدرسونه .

إن خُلُوَّ العلوم من الافتراض الذي عِيْبَ على اللغويين العرب مستحيل وغير وارد ؛ إذ تصبح مجرد معارف سطحية ، تقتصر على الظاهر دون استكناهٍ لما وراءه من أنظمة وقوانين .

كما يستلزم ببساطة خلو العلوم من الافتراض خلوها ، من ثَمَّ ، من النظريات ،

فليست النظريات أكثر من الفروض النظرية التي يضعها العلماء لوصف الأنظمة وبيانها أو تفسيرها .

وإذا كان البحث قد انتهى إلى ضرورة الافتراض في الدرس اللغوي وغيره بناء على أن النظرية تمثل المقابل الذهني التجريدي الذي يقدمه العلماء للأنظمة التي ترد في ظواهر اللغة ، فإن بعض الباحثين الكبار قد عَبَّرَ عن ضرورة هذا الافتراض في الدرس اللغوي ، وفي الدرس العلمي ، بصفة عامة ، قال في ذلك :

« فما ضيقنا بالنحو ؟ وإنما هو قانون اللغة التي قُدِّرَ علينا أن نَتَكَلَّمَ به . وما جريرة النحاة فيه ؟ وما إساءتهم إلينا به ؟ وهو إنما أَخَذُوهُ من العربية ، كما أَلِفُوا أصحابها يتكلمون . أنضيق بفلسفته ؟ وكيف وكل شيء من الثقافة اللغوية والدينية قد دخلته الفلسفة ، وأثرت فيه وصبغته بصبغتها ، وما كان ممكنًا أن يسلم منها النحو وحده وإلا كان عجبًا من العجب أو تلفيقًا من التلفيق يراد به إخفاء طابع الثقافة وسمة العصور في النحو خاصة » (١) .

ولا يلزم العلماء إلا الحرص على مطابقة فروضهم للأنظمة ما أمكن .

ويمكن التَّحَقُّقُ من موافقة النظام من خلال إمكان تفسير أفراد الظاهرة وَفْقَ الفَرْضِ المُقْتَرَحِ ، أي إذا انطبق الفرض على جميع الأفراد كان فرضًا صحيحًا مقابلًا للنظام .

كما لا يلزم تفسير الظاهرة بنظرية واحدة ؛ إذ يمكن أن تشتمل على أكثر من نظام مما يستلزم تقديم نظريات بقدر ما فيها من أنظمة .

ويمكن التمثيل للنظرية في النحو العربي بنظرية العمل ؛ إذ تم الاتفاق في الدراسات المعاصرة على أن فرض العمل يُمَثِّل نظرية في النحو العربي .

وتشير بعض الدراسات إلى كون نظرية النحو تكاد تنحصر في نظرية العمل تذكر الدراسة أن « بين النحو ونظرية العامل شيئًا من الترادف » (٢) .

ويُمَثِّل هذا الفرض فعليًا نظرية لكونه فرضا وضعه النحاة العرب لتفسير تركيب الجملة الذي يشتمل على كلمات معينة ترد على ترتيب معين إذ افترض النحاة أن الكلمات ترد في الجملة وفق قانون العمل فبعض الكلمات تأتي عاملة بمعنى أنها مقتضية لغيرها ، وبعض آخر يرد وفقا لهذا العمل أو الاقتضاء بورودها معمولة .

ولا يخفى أن هذا الفرض الذي وضعه النحاة يعكس النظام ، أو القانون الذي يحكم

---

(١) ناصف ، علي النجدي (١٩٧٩) سيبويه إمام النحاة ، القاهرة : عالم الكتب ، ص ٤٤ .

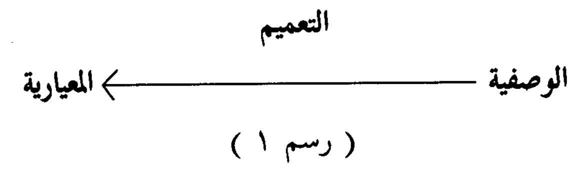
(٢) الملخ ، (٢٠٠٠) نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ، ص ١٤٦ .

تركيب الجملة ، ولم تخرج عليه إلا حالات عُولِجَتْ في ضوء فروض أخرى مكملة لهذا الفرض أو بديلة عنه كالاشتغال والتنازع والحذف والإضمار والتضمين ... إلخ .

ثانيا - النزعة المعيارية

يوصف التراث اللغوي العربي بقيامه على المعيارية وتخلف النزعة الوصفية عنه .**ولا يتصور البحث تدافع المعيارية والوصفية** ؛ إذ لا ترد المعايير أو القوانين والقواعد العامة في دراسة اللغة أو غيرها من العلوم إلا بعد وصْفٍ دقيق ومُنَظَّم لها ، وأية معايير لا تنبني على وصف صحيح تكون خطأ أو تكون ، على الأقل ، عُرْضَةً لذلك على نحو كبير ، كما أن الوصف الذي لا ينتهي بمعايير يُبْقي الظاهرة بلا دراسة حقيقية ؛ إذ ستخلو الدراسة من الكليات أو القواعد العامة والتفصيلية .

إن الاكتفاء بالوصف دون الانتهاء إلى معايير يُبْقي الدرس مجموعة أولية من الأوصاف دونما تقديم تعميم بينها . ويمكن تمثيل العلاقة بين الوصف والمعيارية بالرسم التالي :



(رسم ١)

ويفيد البحث أن الوصفية والمعيارية إجراءان للبحث ينتقل من أولهما إلى الثاني من خلال ثالث هو التعميم الذي يعد أحد الإجراءات التنظيرية .

وقد رفض بعض المستشرقين وصف التراث اللغوي العربي بالمعيارية ، ورأى أنه يُقَدِّمُ نَمُوذَجاً ثالثا للدرس اللغوي ، هو النموذج التفسيري . يقول عن وظيفة النحوي في تراثنا :

« المهمة النهائية للنحوي هي أن يشرح للمؤمنين لماذا يتكلمون بالكيفية التي يتكلمون بها . من الواضح أنه لا يمكن أن يخضع مفهوم مهمة النحوي هذا للوصفية ، بل يمكن أن يكون من الخطأ عَدُّ النحاة معياريين أيضًا . المصطلح الوحيد الذي يغطي مفهومهم لوظيفة الدرس اللغوي هو التفسيرية » [1] .

وهو بذلك يجعل الدرس اللغوي ذا ثلاثة أصناف ، هي المعيارية والوصفية والتفسيرية ، وليس مجرد صنفين ، وهما المعيارية والوصفية بتصنيف دو سوسير الذي

(١) Versteegh (1984) The Explanation of Linguistic Causes: AzZağğāği's Theory of Grammar," p. 7 - 8.

دَأَبَ معظم اللغويين « بشكل شائع على أن يعدُّوا كتابه « Cours de Linguistique Gnrale محاضرات في علم اللغة العام الحدَّ الفاصل » [1] الذي بدأت معه النزعة الوصفية في اللغويات المعاصرة .

أما ما يراه البحث الحالي فهو كون التراث اللغوي العربي ثنائيًا في طبيعته ؛ حيث يراه تصنيفيًّا تحليليًّا على حد سواء ، بمعنى أنه قام بالتصنيف والتحليل معًا . على أن التحليل قد استلزم في الوقت نفسه قدرًا غير قليل من التفسير الذي سيطر بشكل بارز ، أيضًا ، على درسنا اللغوي .

ويقوم هذا التصور على أساس :

– قيام التراث اللغوي العربي في معالجته للمسموع بتصنيف هذا المسموع إلى عدة أصناف ، منها الضرورة واللهجة والسماعي والشاذ ، فضلًا عن حكمه على بعض المسموع بأنه من قبيل المصنوع . كما أن من أصناف المادة المسموعة المطرد والغالب والكثير والقليل والنادر .

– قيامه في الوقت نفسه باستنباط عدد كبير من أنظمة المادة اللغوية المختلفة على ما سيبين البحث في جهة التحليل . وقد قدم مع الأنظمة التي قدمها تفسيرًا على نحو عالٍ .

ولا يعني ذلك تَخَلُّفَ جهات الدراسة الأخرى بل لقد وردت فيه بشكل غير خافٍ أيضًا . ومن وجود إجراءات البحث المختلفة لديه ما قدمه من تعميم وتجريد لم تبلغه النظرية اللغوية حتى الآن كما في الميزان الصرفى الذي يبنى على فكرة الأصول الثلاثية للأفعال وزيادة حروف بعينها . يقول بعض الدارسين عن منهج الميزان الصرفي « واجه هذا وحده الأوروبيين لأول مرة بمفهومٍ صرفي ذي مستوى من التجريد أعلى بكثير جدًّا من نموذجهم التراثي الخاص « الكلمة – التصريف » الذي تَصَوَّرُوه إلى الآن » [2] .

ثالثًا - نزعة المقارنة

قَدَّمَ الدرس المقارن تطويرًا مهمًّا في « لغويات القرن التاسع عشر » [3] . وهو لا يخرج

---

(١) Schogt, Henry G. (1986) "Sructuralism," in Encyclopedic Dictionary of Semiotics, Vol. 2, by Thomas A. Sebeok (General Editor) Berlin: Mouton de Gruyter, p. 980.

(٢) Robins, R. H. (1988) "Appendix in History of Linguistics," in Linguistics: Cambridge Survey, edited by Frederick J. Newmeyer, Cambridge: Cambridge University Press, p. 475.

(٣) Chalker, Sylvia and Weiner, Edmund (1994) The Oxford Dictionary of English Grammar, Oxford: Oxford University Press, p. 74.

في اللغويات عما يكون له في غيرها ، إذ يدرس « التشابهات والفروق بين اللغات المختلفة ... وهو يُسْتَخْدَمُ للصلات التاريخية بين اللغات المختلفة » [١] . وتُسَمَّى اللغويات التي تُعْنَى « ببحث التشابهات والفروق بين اللغات باللغويات المقارنة » [٢] . ويعنى الدرس المقارن ، مع دراسته للصلات التاريخية بين اللغات ، بالعلاقات التي بين اللغات والعلاقات التي بين اللهجات كذلك ، وذلك أن الدرس المقارن لا يقتصر على مقارنة اللغات بعضها ببعض ، وإنما يرد ، أيضًا ، للمقارنة بين لهجتين أو أكثر للغة ، أي يرد لوظيفتي المقارنة بين اللغات ، والمقارنة بين اللهجات [٣] .

ويقتصر هذا الفصل ، بالنسبة للمقارنة في النظرية اللغوية العامة للتراث العربي ، على ما قدَّمه هذا التراث من مقارنات بين اللهجات وأصناف المادة المروية وذلك كما يلي :

المقارنة بين صور اللغة (اللغة المشتركة واللهجات والضرورة) :

لم يقتصر اللغويون العرب على دراسة اللغة المشتركة ، وإنما تَعَرَّضُوا للهجاتِ فَضْلًا لها عن العربية المشتركة أن تختلط بها ، أي أنهم درسوا ما عرضوا من لهجات في أثناء دراستهم للعربية المشتركة . وقد أفاد بعضهم كتابة عدد من اللغويين القدماء « كتبًا تحمل عنوان « اللغات » أو عنوانًا قريبًا منه » [٤] .

ويُعْنَى هذا البحثُ من دراسة اللهجات في التراث العربي بتفسير ما صنعه اللغويون العرب بشواهد اللهجات من خلال النقاط التالية :

أ - لم تقتصر دراسة اللغويين العرب للشواهد على وصف شواهد اللهجات والضرورة بذلك ، بل دار للنحاة حديث غير قصير حول الشواهد كلها سواء أكانت قد صُنِّفَتْ ضمن شواهد اللغة الخاصة ضرورةً كانت أو لهجةً أم صُنِّفَتْ ضمن شواهد اللغة المشتركة ؛ فهم يُحَلِّلُونَ شاهد اللهجة أو الضرورة مثلما يفعلون مع شاهد اللغة المشتركة ؛ فيستنبطون نظامه أو القاعدة العامة له .

ب - أن تصنيف اللغويين العرب للشاهد بكونه لغة خاصة لهجة أو ضرورة كان

---

(١) Ibid., p. 74.

(٢) Herndon, Jeanne (1985) "Comparative and Historical Linguistics," in Language: an Introductory Readings, edited by Virginia P. Clark [et. al.], New York: St. Martin's Press, 4th edition, p. 582.

(٣) Anttila, Raimo (1972) An Introduction to Historical and Comparative Linguistics, New York: the Macmillan Company, p. 229.

(٤) رابين ، تشيم (٢٠٠٢) اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية ، ترجمه وقدم له وعلق عليه د. عبد الكريم مجاهد ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط١ ، ص ص ٤١ - ٢ .

يكفي لدراسة اللغة المشتركة التي هي موضوع دراستهم واهتمامهم ؛ إذ ذلك يفصل الشاهد أيا كان الحكم اللغوي أو القاعدة التي يشتمل عليها عن اللغة المشتركة . أي كان يقتضي ، في الحقيقة ، تصنيف اللغويين العرب للشواهد اللغوية أن يتركوا ما عدا شواهد اللغة المشتركة من الأصناف لاقتصار عنايتهم على اللغة المشتركة لكونها اللغة التي يلزم دراستها وتعليمها حفاظًا على معاني القرآن الكريم .

ج - أن بعض توجيهاتهم لشواهد اللهجات ترجع إلى عدم استقرارهم على تصنيفها باللهجة ؛ فهم يترددون بين كونه من قبيل اللهجة ومن قبيل الضرورة .

من ذلك عَدُّ سيبويه لإسكان وسط الثلاثي المكسور والمضموم من اللهجات ؛ إذ « رآها لغة بكر بن وائل وأناس كثير من تميم [١] ، وعَدُّ المرزباني له ضرورة [٢] . أي احتمل الشاهد كونه من اللهجة والضرورة اللتين هما صورتا اللغة الخاصة غير المشتركة .

ومنه ، أيضًا ، توجيه شاهد حذف ياء المنقوص غير المنون على وجهَي اللغة الخاصة اللهجة والضرورة معًا ، كما في قول خفاف بن ندبة :

كَنَوَاحِ رِيْشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحْتِ باللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الإِثْمِدِ

يوجهه سيبويه على الضرورة ، فيجعله مما يحتمله الشعر [٣] ، ويرى الجوهري أن هذا : « لغة لبعض العرب يحذفون الياء من الأصل مع الألف واللام ، فيقولون في المهتدي المهتدِ كما يحذفونها مع الإضافة » [٤] .

أ. أن بعض توجيهاتهم لشواهد اللهجات يرجع إلى عدم الاستقرار على كونه لهجة وليس من قبيل اللغة المشتركة ، وأن الحكم عليه باللهجة ليس إلا وجهًا من الأوجه المحتملة لوروده بالحكم اللغوي الوارد فيه ، وأنه يلزم توجيه الشاهد على الأوجه الأخرى ؛ إذ يجب تحديد النظام أو القاعدة العامة التي وردت في الشاهد حتى يتسنى إذا ما سقطت حقيقة كونه لغة خاصة لهجة أو ضرورة أن يكون ثَمَّةَ وَجْهٌ يُحْمَلُ عليه .

ومن ذلك حذف التنوين لالتقاء الساكنين الذي يَعُدُّه سيبويه ضرورة ، ويذكر النظام الذي يجيء عليه ، كما لا يقتصر الأعلم على تصنيفه بالضرورة ، بل يُوَجِّهُهُ كذلك .

---

(١) سيبويه ، الكتاب ، جـ ٤ ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥م ، ص ١١٣ .

(٢) المرزباني ، أبو عبد الله محمد ، الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء ، تحقيق علي محمد البجاوي ، القاهرة : دار نهضة مصر ، ١٩٦٥م ، ص ١٤٧ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ، جـ ، ١ ص ص ٢٦ - ٢٧ .

(٤) ابن منظور ، لسان العرب ، مادة هـ د ى ، مجلد ٢٠ ، ص ٣٠٣ .

يقول سيبويه : « وزعم عيسى أن بعض العرب ينشد هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي :

فَأَلْفَيْتُه غَيْرَ مُسْتَعْتِبِ   ولا ذاكِرِ اللَّهِ إلا قليلا

لم يحذف التنوين استخفافًا ليعاقب المجرور ، ولكنه حذفه لالتقاء الساكنين ، كما قال رمى القوم . وهذا اضطرار » (١) .

ويقول الأعلم : « وفي حذف تنوينه لالتقاء الساكنين وجهان : أحدهما أن يشبه بحذف النون الخفيفة إذا لقيها ساكن ، كقولك : اضرب الرجل تريد : اضربن . والوجه الثاني : أن يشبه بما حذف تنوينه من الأسماء الأعلام إذا وصف بابن مضاف إلى علم ، كقولك : رأيت زيدَ بنَ عمرو . وأحسن ما يكون حذف التنوين للضرورة في مثل قولك : هذا زيد الطويل ؛ لأن النعت والمنعوت كالشيء الواحد فيشبه بالمضاف والمضاف إليه » (٢) .

هـ - أن دراستهم لشواهد اللغة الخاصة بالقبائل « لهجات » ترجع إلى نوع من المقارنة بين مختلف اللهجات في العربية . وهذه إحدى خيارات اللغوي . يشير بعض اللغويين المعاصرين إلى أن اللغوي مُخَيَّرٌ مع اللهجات بين أن يترك ما سوى ما يدرسه من اللهجات وبين أن يقارن بينها يقول :

« إن للغة عددًا من اللهجات . يجب على الوصف أن يُعَيِّنَ اللهجة التي يدرسها ، لكن يمكن أن توجد فروق أقل عمقًا ، ولا تؤثر في الوضوح المشترك ، كالفروق التي بين فرنسية أهل تولوز Toulouse وفرنسية أهل باريس Parisian . الفرنسي الجنوبي ، إجمالًا ، لا يفرق بين piqu وpiquait . سيكون هنا أيضًا للغوي الذي يصف الفرنسية المعاصرة أن يختار . يمكن أن يستبعد الاستعمال الجنوبي من وصفه ، أو أن يلاحظ أن الفرق بين ع / و / ع/ ليس عامًا .

إن أي مجتمع لغوي كبير الحجم لا يكون متجانسًا ، لكن يلزم الواصف إذا ما حدد ميدانه على هواه أن يقدم الفروق التي يسجلها بوصفها صورًا مختلفة لنفس الاستعمال ، إنه لا يستطيع أن يتكلم عن استعمالين مختلفين » (٣) .

---

(١) سيبويه ، الكتاب ، جـ ١ ، ص ١٦٩ .

(٢) الأعلم الشنتمري ، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ، بهامش كتاب سيبويه ، جـ ١ ، القاهرة : طبعة بولاق ، ١٣١٦هـ ، ص ٨٦ .

(٣) Martinet, André (1960 [1964]) Elements of General Linguistics, with a forward by L. R. Palmer, translated by Elisabeth Palmer, London: Faber and Faber Ltd., pp. 38 - 9.

رابعًا - النزعة التصنيفية :

يرد النموذج التصنيفي ، كما أشار البحث من قبل ، في كل من السماع الذي يتصل بالمستعمل من اللغة ، وفي النظام الذي تَتَضَمَّنُه المادة اللغوية المستعملة .

وسوف يَقِفُ البحث مع النموذج الأكثر بروزًا في تراثنا اللغوي للتصنيف ، وهو النموذج المتمثل في تصنيف التراث للمادة اللغوية المسموعة ، أو للشواهد اللغوية المختلفة .

ولا يقتصر التصنيف في التراث اللغوي العربي على تصنيف الشواهد ، وإنما يرد على امتداد الدرس اللغوي كله ، ولكن البحث سيقتصر على تصنيف هذا التراث للشواهد بوصفه نموذجًا للتصنيف المتميز في هذا التراث اللغوي الفريد .

كما لا يستقل التصنيف ، في الحقيقة ، بمعالجة المادة المروية ، بل يشترك معه كل من الوصف والمقارنة ، ولكن تسميته بالتصنيف ترجع إلى أن التصنيف هو النتيجة المتحققة والأبرز .

تصنيف الشواهد اللغوية :

يُمَثِّل النموذجُ التصنيفي النموذجَ الأكثر بروزًا فيما يتصل بجانب السماع عند اللغويين العرب ؛ إذ عالج اللغويون اضطراب المادة المجموعة بافتراض وجود أصناف متعددة في المادة اللغوية ، ورفض كون هذه المادة من باب واحد . وقد نَصَّ اللغويون العرب على أن غرض التصنيف معالجة التناقضات التي تبدو في ظاهر اللغة ، ينقل السيوطي ، يقول : « قال ابن نوفل : سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء : أخبرني عما وضعت مما سميت عربية أيدخل فيه كلام العرب كله ، قال لا . فقلت : كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب ، وهم حجة ؟ فقال : أحمل على الأكثر وأُسَمِّي ما خالفني لغات » [1] .

والحقيقة أن منطلق أبي عمرو منطلق لغوي سليم يَنُصُّ عليه علم اللغة الحديث الذي يفيد نحو ما قاله أبو عمرو يقول :

« ليست اللغات كما نعرف متطابقة بالضرورة على جميع الأراضي التي تتكلم عليها . إن الفروق التي توجد يمكن أن تكون عظيمة جدًّا مما يعرض جهود التواصل للخطر . نقول في هذه الحالة : إن للغة عددًا من اللهجات ، وإن الوصف يجب أن يُعَيِّنَ اللهجة التي يعالجها ، لكن يمكن أن توجد فروق أقل عمقًا ، وهي لا تؤثر في الوضوح المشترك ، كالفروق التي بين فرنسية أهل تولوز Toulouse وفرنسية أهل باريس Parisian الفرنسي الجنوبي إجمالًا لا يفرق بين piqu وpiquait . سيكون هنا أيضًا

(١) السيوطي ، المزهر ، جـ ١ ، ص ص ١٨٤ - ١٨٥ .

للغوي الذي يصف الفرنسية المعاصرة أن يختار . يمكن أن يستبعد الاستعمال الجنوبي من وصفه أو أن يلاحظ أن الفرق بين / ɛ- / و/ e-/ ليس عامًّا . إنَّ أيَّ مُجْتَمَعٍ لغويٍّ كبير الحجم لا يكون متجانسًا ، لكن الواصف إذا ما حَدَّدَ مَيْدَانَهُ على هواه عليه أن يُقَدِّمَ الفروق التي يؤسسها بوصفها صورًا مختلفة لنفس الاستعمال ، إنه لا يستطيع أن يتكلم عن استعمالين مختلفين » [1] .

ويظهر تصنيف النحاة للشواهد من أحكامهم المختلفة على الشواهد اللغوية صوتية أو صرفية أو نحوية أو معجمية .

وقبل استعراض تصنيف التراث العربي للشواهد اللغوية المختلفة نُؤَكِّد على أن تصنيفهم للشواهد لا يقتصر على الشواهد الصرفية والنحوية فحسب ، بل يرد ، كذلك ، في الشواهد الصوتية وغيرها ، ومن ذلك تصنيف الأصوات في التراث اللغوي .

يفيد ابن جني أن الأصوات العربية لا تَرِدُ على بابٍ واحدٍ ، بل على مستويات من الفصاحة والحسن والرداءة والفرعية ، يقول : « واعلم أن هذه الحروف التسعة والعشرين قد تلحقها ستة أحرف تتفرع عنها حتى تكون خمسة وثلاثين حرفًا . وهذه الستة حسنة يُؤْخَذُ بها في القرآن وفصيح الكلام ، وهي النون الخفيفة ، ويقال الخَفِيَة والهمزة المخففة وألف التفخيم وألف الإمالة والشين التي كالجيم والصاد التي كالزاي . وقد تلحق بعد ذلك ثمانية أحرف ، وهي فروع غير مستحسنة ، ولا يُؤْخَذُ بها في القرآن ولا في الشعر ، ولا تكاد توجد إلا في لغة ضعيفة مرذولة غير متقبلة ، وهي الكاف التي بين الجيم والكاف ، والجيم التي كالكاف ، والجيم التي كالشين ، والضاد الضعيفة ، والصاد التي كالسين ، والطاء التي كالتاء ، والظاء التي كالثاء ، والباء التي كالميم » [2] . ولا يَهُمُّنا في هذا المقام توجيه [3] ما صنعه ابن جني ، بل القصد بيان ورود شواهد الأصوات على أصناف مختلفة وليست ذات صنف واحد .

والحقيقة أن تصنيف الشواهد في التراث العربي يُعَدُّ تصنيفًا فريدًا ، وهو ، مِنْ ثَمَّ ، بحاجة إلى بيان تميّزه الخاص وإبداعه . ويُؤَكِّدُ على الحاجة إلى تفسير تصنيفهم الشواهد في التراث العربي وبيان النظام الحاكم له تضاعف الأصناف التي يقدمها والتي يريد

---

(١) Martinet (1960 [1964]) Elements of General Linguistics, pp. 38 - 9.

(٢) ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، جـ ١ ، ص ٤٦ .

(٣) راجع توجيه ذلك في : عبد الدايم ، د. محمد عبد العزيز (١٩٩٨) المفاهيم النحوية بين الدرسين العربي التراثي والغربي المعاصر ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية .

الدارسون المعاصرون تحديدها على نحو قطعي ، يشير بعض الدارسين المعاصرين إلى ورود مصطلحات ومفاهيم كثيرة لأصناف الشواهد اللغوية في التراث اللغوي العربي بحاجة إلى تحديد ومعظمها من مصطلحات تصنيف الشواهد ومفاهيمه ، يقول : « في النحو العربي تتردد ألفاظ (القياس - المطرد - الغالب - الشائع - النادر - الشاذ - السماع ... إلخ) ، ومن المفيد قطعًا أن يكون عرف النحاة عن معناها محددًا ومتفقًا عليه ، فلا يترك ما تطلق عليه عرضة للارتجال والاجتهاد الشخصي » [1] .

وقد تَمَثَّلَ تصنيفُ الدرس اللغوي المعاصر للمصطلحات التراثية للشواهد اللغوية في تصنيفَي [2] « الفُصْحَى واللهجات » و « النثر والشعر » ، أو بتعبير آخر « السعة والضرورة » دون بيان موقع هذه المصطلحات بعضها من بعض فضلًا عن موقع غيرها من المصطلحات منها ، أي لم يتم حتى الآن وضع منظومة شاملة تُبَيِّنُ موقع مصطلحات الاستشهاد بعضها من بعض .

معايير التصنيف :

يرى البحث أن المصطلحات المشار إليها لا تقوم على معيار تصنيف واحد ، بل ترجع إلى ثلاثة معايير في التصنيف ؛ فهي تنقسم إلى ثلاث فئات مختلفة من المصطلحات وفقًا لهذه المعايير وهي كما يلي :

الأول - معيار اللغة التي يمثلها الشاهد :

يقوم هذا المعيار على صنف المروي : هل يُمَثِّل شاهدًا وجزءًا من العربية ، أم لا تثبت عربيته بشكل قطعي ؟ وإذا كان يُمَثِّل جزءًا من العربية فهل يرد من قبيل اللغة المشتركة أم يرد من قبيل اللغة الخاصة ؟ أي أن النحاة قد رأوا وجود اللغة المردودة وتقابلها اللغة المقبولة ، ثم صَنَّفُوا اللغة المقبولة إلى اللغة الخاصة سواء أكانت خاصة بالشعر أم باللهجات واللغة المشتركة .

ويعني ذلك أن المرويَّات تَنْقَسِمُ وَفْقَ هذا المعيار إلى :

١ - **اللغة المردودة** ، وهي ما لا يُمَثِّلُ العربية ، ولا يَنْدَرِجُ فيها يقينًا ، أو هي ما وُضِعَ خارج دائرة العربية ، ويشمل الشواهد التي وُصِفَتْ باللحن أو الغلط أو الوهم أو الخطأ أو الصنعة أو التحريف أو التصحيف وغير ذلك من المصطلحات التي تفيد خروج المروي

---

(١) عيد (١٩٨٨م) ، الاستشهاد والاحتجاج باللغة ، ص ٢٦١ .

(٢) راجع عيد ، د. محمد (١٩٨١م) المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللنثر والشعر ، القاهرة : عالم الكتب .

عن دائرة العربية بكمالها . ومنه المتروك من اللغة ، يقول السيوطي : « ومن أمثلة المتروك قال في الجمهرة : كان أبو عمرو بن العلاء يقول : « مَضَّني » كلام قديم قد تُرِكَ . قال ابن دريد : وكأنه أراد أَمَضَّني هو المستعمل » (١) .

٢ - **العربية الخاصة** ، وهي ما يرد في دائرة العربية الخاصة بالشعر « الضرورة » أو الخاصة بالقبائل « اللهجة » ولا يرد في اللغة المشتركة .

٣ - **العربية المشتركة** ، وهو ما ثبتت عربيته من الشواهد ، وتَحَقَّقَ كونه من اللغة المشتركة ، أي ليس لهجة ، ولا يرد خاصًا بالشعر .

ويعني ذلك أن النحاة قد وضعوا في قلب دائرة المرويات عن العرب ما جعلوه من قبيل اللغة المشتركة ، وجعلوا حولها هامشًا قصروه على اللغة الخاصة بالشعر أو باللهجات . ثم جَعَلُوا من وراء ذلك ما ليس من العربية بشكل من الأشكال ، أو على الأقل لم تثبت عربيته فأخرجوه من دائرة العربية .

كما يعني ذلك أنهم جعلوا للعربية دائرة أخرجوا منها ما كان لحنًا وغلطًا ووهمًا وخطأً وتصحيفًا ... إلخ ، وجعلوا هامش هذه الدائرة لما كان من قبيل اللغة الخاصة ، أما قلب الدائرة ومركزها فقد وضعوا فيه ما كان من قبيل العربية المشتركة .

وقد أفاد تصنيفهم هذا في معالجة الاضطراب اللاتي تكون عليه العربية لو جعلت كلها ضربًا واحدًا من الكلام . كما أن تصنيف فصحى ولهجات لا ينتقص مما هو لهجة ، بل لولا حجيته لما احتيج إلى تصنيفه ، وهذا ما ينص عليه أبو عمرو بن العلاء . ينقل السيوطي ، يقول : قال ابن نوفل : سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء : أَخْبِرْني عما وَضَعْتَ مما سَمَّيْتَ عربية أيدخل فيه كلام العرب كله ؟ قال : لا . فقلت : كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة ؟ فقال : أَحْمِلُ على الأكثر ، وأسمي ما خالفني لغات » (٢) . وهذا النصُّ يُفِيدُ ما أفاده علم اللغة المعاصر الذي يبدو كما لو كان ترجمة للنص العربي يقول بعضهم :

« إن للغة عددًا من اللهجات وإن الوصف يجب أن يُعَيِّنَ اللهجة التي يعالجها لكن يمكن أن توجد فروق أقل عمقًا ، وهي لا تؤثر في الوضوح المشترك . هذه هي الفروق التي بين فرنسية أهل تولوز Toulouse وفرنسية أهل باريس Parisian . الفرنسي الجنوبي ، إجمالًا ، لا يُفَرِّق بين piqu و piquait .

(١) السيوطي ، المزهر ، جـ ١ ، ص ٢١٨ .

(٢) السابق ، جـ ١ ، ص ١٨٤ - ١٨٥ .

سيكون هنا ، أيضًا ، للغوي الذي يصف الفرنسية المعاصرة أن يختار . يمكن أن يستبعد الاستعمال الجنوبي من وصفه ، أو أنْ يلاحظ أن الفرق بين /ẽ-/ و/ẽ-/ ليس عامًّا . إن أي مجتمع لغوي كبير الحجم لا يكون متجانسًا ، لكن الواصف إذا ما حَدَّد ميدانه على هواه عليه أن يُقَدِّمَ الفروق التي يؤسسها بوصفها صورًا مختلفة لنفس الاستعمال إنه لا يستطيع أن يتكلم عن استخدامين مختلفين » [1] .

الثاني - معيار نسبة الشاهد بالنسبة للمادة المروية (يعكس علاقة الشواهد بالقاعدة) :

وصف اللغويون الشواهد بالاطراد والغلبة والشيوع والكثرة والقلة والندرة ... إلخ ، وهي أوصاف ترجع إلى مدى شيوع الشاهد فيما روي عن العرب ويعكس في الوقت نفسه ما إذا كان الشاهد يرد بدون خلاف ، أو تنازعه شواهد أخرى نادرة أو قليلة أو كثيرة أو شائعة أو غالبة .

يشير السيوطي إلى المراد من هذه المصطلحات المتعددة للشواهد ، فينقل لنا عن بعضهم . يقول : « قال ابن هشام : اعلم أنهم يستعملون « غالبًا وكثيرًا ونادرًا وقليلًا ومطردًا » ، فالمطرد لا يَتَخَلَّفُ ، والغالب أكثر الأشياء ، ولكنه يتخلف ، والكثير دونه ، والقليل دون الكثير ، والنادر أقل من القليل ، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبها ، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب ، والثلاثة قليل ، والواحد نادر ، فعُلِمَ بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك » [2] .

الثالث - معيار وجود نظام وقاعدة في الشاهد وعدم وجود ذلك :

لم يقف التراث النحوي على مجرد تصنيف الشواهد وفق ما تُمَثِّلُهُ من لغة عربية مشتركة أو خاصة أو عدم تمثيلها لأي من ذلك ، ووفق نسبة شيوعها ، بل زاد فقدم أصنافًا وفق اشتمال الشواهد على أنظمة وقواعد عامة وعدم اشتمالها . وتُصَنَّفُ الشواهد وفق هذا المعيار إلى ما يلي :

١ - **قياسي** ، وهو ما استنبط النحاة له نظامًا ووضعوا له قاعدة عامة منتجة ، أي يمكن القياس عليها .

٢ - **مسموع** ، وهو مقابل القياسي . ويتم وصفه مرة بأنه :

---

(١) Martinet (1960 [1964]) Elements of General Linguistics, pp. 38 - 9.

(٢) السيوطي ، المزهر ، جـ ١ ، ص ٢٣٤ .

أ - **سماعي** ، وهو ما استنبط النحاة له نظامًا ، ووضعوا له قاعدة غير منتجة ، أي لا يمكن القياس عليها .

ب - **شاذ** ، وهو ما لم يقدر النحاة على استنباط نظام له ، أو وضع قاعدة سواء أكانت منتجة أو غير منتجة .

٣ - **ضعيف** ، وهو ما كان به نظام يمكن أن يقاس عليه على نحو ضعيف . أي يتصل الضعف بجانب النظام الموجود في الشاهد بمعنى وجوده مع إمكان القياس عليه .

تَكْفِي هذه الإشارة لِبَيَانِ أَنَّ ثَمَّةَ مصطلحات توضع لأصناف الشواهد ذات صلة بوجود نظام منتج « قياسي » أو غير منتج « سماعي » أو عدم وجود نظام ألبتة . والحقيقة أن هذا التصنيف ينبني ، كما لا يخفى ، على استنباط الأنظمة من المادة المروية وعدم استنباط أنظمة منها ، ولذلك يُفَصِّلُ البحث فيما بعد الحديث عن هذه الأصناف .

ولا يخفى أن هذا التصنيف يُجِيبُ عَمَّا إذا كان الشاهد ذا نظام وقاعدة أم لا يخضع إلى نظام ما ، ولا إلى قاعدة معينة ، وعما إذا كان ما له نظام يقاس عليه بقوةٍ أو بضعْفٍ أم لا نظام له .

وتَرِدُ الأصناف التي تقوم على هذا المعيار ، في الأعم الأغلب ، في شواهد اللغة المشتركة ، أي ترد تصنيفًا متقدمًا للشواهد يتم بعد تصنيفها أولًا إلى شواهد لغة خاصة وشواهد لغة مشتركة .

وتلزم الإشارة إلى أن بين المعيارين الثاني والثالث علاقة ، إذ تصنيف الشواهد إلى سماعية وأخرى قياسية يرتبط إلى حد بعيد بنسبة شيوعه فما كان مطردًا وغالبًا وكثيرًا كانت قواعده قياسية ، أما ما كان من الشواهد نادرًا أو قليلًا ونحو ذلك كانت أحكامه سماعية أو كان شاذًّا ، أي بلا قاعدة عامة . وهي علاقة تحتاج إلى مزيد من الدراسات لتحقيق فرضية التوزيع هذه .

خامسًا - النزعة التحليلية :

يَرِدُ النموذج التحليلي ، كالنموذج التصنيفي ، من النماذج الأبرز في تراثنا اللغوي ؛ حيث قَدَّمَ التراث اللغوي العربي نموذجًا مُتَقَدِّماً جدًّا للتحليل اللغوي بعد أن قام بتصنيف المادة اللغوية ؛ فقد حلل المادة اللغوية التي تمثل اللغة المشتركة لاستنباط ما فيها من أنظمة لغوية ترد وفقًا لها .

وتَتَّصِلُ مُهِمَّة التحليل بتجزئة التركيب إلى وحداته الصغرى لتحديد ما يتكون منه هذا

التركيب من وحدات صغرى وعلاقات تحكم هذه الوحدات الصغرى لتكوين التركيب .

ويمكن تسجيل الملاحظات التالية على تحليل التراث اللغوي العربي :

١ - **أن التحليل اللغوي في التراث العربي قد قَدَّمَ أصنافًا مختلفة للغة المشتركة القياسية**، أي قد تداخل تحليله وتصنيفه ، أو كان تحليله مقدمةً لتصنيفه . وهذا تأكيد على عدم انفصال إجراءات الدرس اللغوي بعضها عن بعض ، وعلى قوة اتصال التحليل بالتصنيف تلك القوة تجعل بعض اللغويين يجعلونهما عملًا واحد ، ويربطونهما في الوقت نفسه بالوصف ، يقول عن أول الإجراءات الخمسة لجمع المادة ومعالجتها : « التجزئة والتصنيف أهم إجراءين في البنيوية الأمريكية ... الهدف هو وصف متماسك لأقسام الكلام واحتمالات تركيبها معًا في جمل للغة معينة » [1] .

٢ - **أن التراث العربي قد حَلَّلَ المادة اللغوية التي تعكس اللغة المشتركة وفق ثلاثة معايير** ترد كما يلي :

المعيار الأول - وجود أنظمة أو عدم وجود أنظمة :

صَنَّفَ اللغويون العرب المادة اللغوية التي ترد بنظام لغوي معين إلى صنفين ، هما :

- **السماعي** ، وهو خاص بالمادة اللغوية التي تشتمل على قاعدة أو نظام لا يقاس عليه . وهي تُمَثِّلُ مِنْ ثَمَّ نِظَامًا غَيْرَ مُنْتِجٍ .
- **القياسي** ، وهو خاص بالمادة اللغوية التي ترد وفق نظام لغوي يقاس عليه .

وقد قَدَّمَ تحليله وفق المعيار الأول الخاص بوجود أنظمة وعدم وجود أنظمة في صنفَي المسموع اللذين سبقت الإشارة إليهما [2] ، وهما :

- **الشاذ** ، ويختص بالمادة اللغوية التي لا ترد وفق نظام لغوي معين .
- **السماعي** ، ويخص المادة اللغوية التي ترد وفق نظام لغوي لا يقاس عليه .

المعيار الثاني - كون هذه الأنظمة قياسية منتجة أو عقيمة غير قياسية :

ويقابل السماعي بهذا الشاذ باشتماله على نظام بخلاف الشاذ الذي لا يتبع نظامًا لغويًّا معينًا ، كما يقابل القياسي بعدم قياسية نظامه بخلاف القياسي الذي يتبع نظامًا يمكن القياس عليه .

---

(١) Wunderlich, (1974 [1979]) Foundations of Linguistics, pp. 18 - 9.

(٢) يُمَثِّل هذان الصنفان جُزْءًا من تصنيف التراث اللغوي العربي للمادة اللغوية ، كما أنهما يمثلان نتيجة لتحليله المادة اللغوية ، ومن هنا كانت ضرورة الوقوف عليهما في الحديث عن كل من التصنيف والتحليل .

المعيار الثالث - نوع الأنظمة القياسية :

كشف التراث اللغوي في تحليله للمادة اللغوية عن عددٍ غير قليل من الأنظمة اللغوية التي ترد العربية وفقًا لها . والحق أن تراثنا اللغوي قد اشتمل في مختلف فروعه على مجموعة واسعة من النظريات ، ولم يقم أي فرع على مجرد نظرية لغوية واحدة . وبيان هذه الأنظمة المختلفة في النقطة التالية .

٣ - أن التراث اللغوي قد وقف في تحليله للعربية على أربعة أنماط مختلفة من الأنظمة قدم لها أربعة أنماط من النظريات ؛ حيث يقوم بتحديد نظام أساسي للمستوى الذي يدرسه صوتيًا أو صرفيًا أو نحويًا ... إلخ ، ثم يُبَيِّنُ ما يحوطه من الأنظمة المكملة له ، والتي تغطي مشكلات خاصة بتطبيق النظام الأساسي ، ثم يبَيِّنُ مجموعة ثالثة من الأنظمة لا تكمل النظام الأساسي ، وإنما ترد بديلة لهذا النظام الأساسي ؛ إذ مثل هذه الأنظمة لا تتصل بالنظام الأساسي ، كما لا يمكن أن يعالج خروجها عن النظام الأساسي ومخالفتها له بنظام مكمل ، كما في الحالة السابقة عليها ، وإنما يلزم البحث عن نظام يحكمها مغاير للنظام الأساسي كلية . وأخيرًا يقف التراث اللغوي العربي مع مجموعة رابعة من الأنظمة ليست أساسية ولا مُكَمِّلَة للأنظمة الأساسية ولا بديلة منها ، وإنما تُمَثِّل تداخلًا من الأنظمة المقررة .

يعني ذلك باختصار أن النظريات اللغوية على اختلاف فروع الدرس اللغوي تنقسم إلى قسمين عريضين ؛ إذ تتمَثَّل نظريات كل فرع من فروع الدرس اللغوي في نظرية أساسية أو أكثر وجملة نظريات غير أساسية يمكن أن تُصَنَّف بدورها إلى ثلاثة أصناف هي : النظريات التكميلية للنظرية الأساسية ، والنظريات البديلة منها ، والنظريات التي تتصل بتداخل الأنظمة اللغوية .

ويمكن استيضاح هذه الأنماط المختلفة من النظريات اللغوية من مراجعة أنماط النظريات الصرفية والنحوية والمعجمية فيما يلي من فصول .

المبحث الثاني : بناء النظرية اللغوية العامة في التراث العربي

وقف البحث مع أمرين بارزين شكّلا النظرية اللغوية في التراث العربي ، ودارت فيهما مختلف النظريات أو الفروض التي قدمها اللغويون العرب ، وهما التصنيف والتحليل . ويمكن تقديم البنية العامة للنظرية اللغوية في التراث العربي من خلال مُخَطَّطٍ يُلَخِّصُ ما تمّ بيَانُه من فروضٍ أو نظريات يشتمل عليها هذان الإجراءان ، وسوف يبدأ البحث بفروض التحليل ، ثم يُتْبِعُه بفروض التصنيف ؛ لأنه يريد البدء من قلب النظرية اللغوية ومركزها لينتهي بمحيطها الخارجي وذلك على النحو التالي :

- مخطط لبناء نظريات التحليل اللغوي :

يمكن جَمْع مختلف الفروض والنظريات التي استخدمها التراث اللغوي العربي في تحليله للغة استنباطًا للأنظمة اللغوية وتصويرها في مجموعة متداخلة من الدوائر تُمَثِّل البناء العام للنظرية اللغوية ؛ إذ تحدد مختلف الفروض وتُصَوِّرُ موقعها بعضها من بعض . على أية حال يتَمَثَّل هذا المخطط فيما يلي :

١ - **دائرة صغرى** في قلب المخطط تُمَثِّل النظرية أو النظريات الأساس للغة .

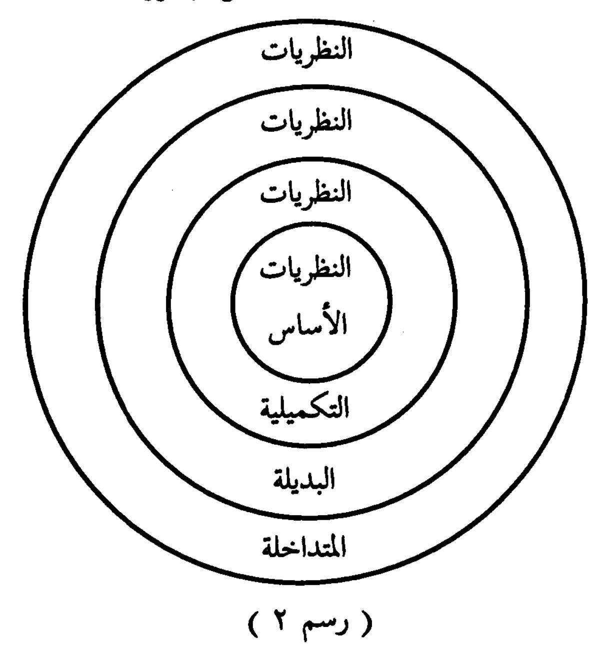
٢ - **هامش أول** يحيط بها ، وهو يُمَثِّلُ النظريات التي تكمل النظرية الأساس ، وتعالج الخروج عنه ، وتُمَثِّلُ الدائرة الصغرى والهامش الذي حولها دائرة أكبر من السابقة ، ويحيط بها :

٣ - **هامش ثانٍ** ، وهو يُمَثِّلُ النظريات البديلة للنظرية الأساس . ويُمَثِّلُ هذا الهامش مع الدائرة التي تسبقه دائرة يحيط بها :

٤ - **هامش ثالث** ، وهو يُمَثِّلُ النظريات المتداخلة .

إن الدائرة الصغرى تَخُصُّ النظرية أو النظريات الأساس ، أما الهامش الذي حولها مباشرة ، فيخص النظريات التكميلية أو المعاونة ، ثم يَخُصُّ التالي لذلك النظريات البديلة ، وأخيرًا يرد الهامش الخاص بالنظريات المتداخلة .

مخطط لبناء نظريات التحليل أو فروضه



(رسم ٢)

- مخطط لبناء نظريات التصنيف اللغوي :

يمكن جمع مختلف الفروض والنظريات التي استخدمها التراث اللغوي العربي في تصنيفه للغة ، وتصويرها في مجموعة متداخلة من الدوائر تُمَثِّل البناء العام لنظرية التصنيف اللغوية ؛ إذ تحدد مختلف الفروض وتُصَوِّرُ موقعها بعضها من بعض . ويتُمَثِّل هذا المخطط على أية حال فيما يلي :

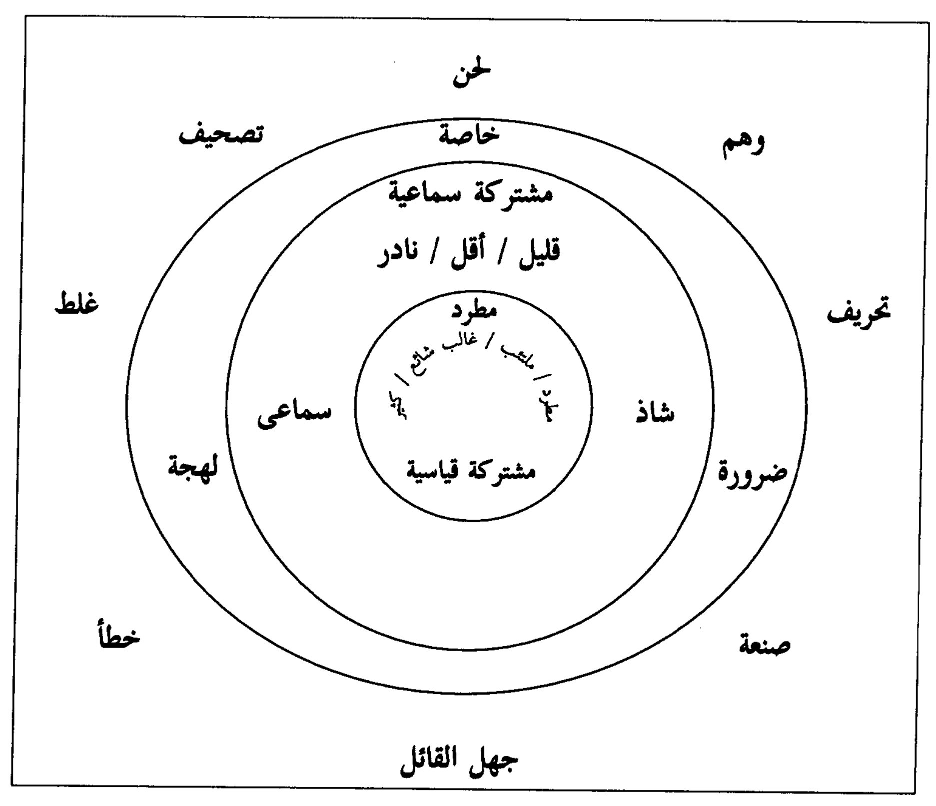
١ - **دائرة صغرى** تُمَثِّلُ اللغة القياسية التي تَمَّ تحليلها وتصنيفها داخليًا إلى نظريات أساس وتكميلية وبديلة ومتداخلة على النحو السابق ، ولكنها بالنسبة للتصنيف تُمَثِّلُ مجرد دائرة واحدة قياسية .

٢ - **هامش أول** حولها يُمَثِّلُ اللغة غير القياسية سماعية أو شاذة ، ويحيط بها :

٣ - **هامش ثانٍ** يُمَثِّلُ اللغة الخاصة سواء أكانت خاصة بالشعر « ضرورة » أم خاصة بالقبائل « لهجة » .

وتنتهي بهامش اللغة الخاصة هذا دائرة العربية ، ولا يبقى إلا ما يحيط بالعربية مما ورد على غير جهة اليقين .

ويمكن تصويره في مجموعة الدوائر المتتابعة التالية :



(رسم ٣)

- مخطط لبناء النظرية اللغوية العامة في التراث العربي :

إذا تمَّ جَمْعُ نظريات التحليل والتصنيف معًا وتصويرها في مخطط بياني واحد مَثَّلَ ذلك البنية الكلية للنظرية اللغوية العامة في تراث العرب . وتلزم الإشارة إلى ما يلي :

– أن هذه الدوائر المتداخلة من تصور البحث وفهمه لترتيب النحاة لمختلف مفاهيمهم اللغوية التي يعتمدونها في دراستهم للغة .

– أن دوائر النظريات الأساس والتكميلية والبديلة ونظريات تداخل تُمَثِّل اللغة القياسية .

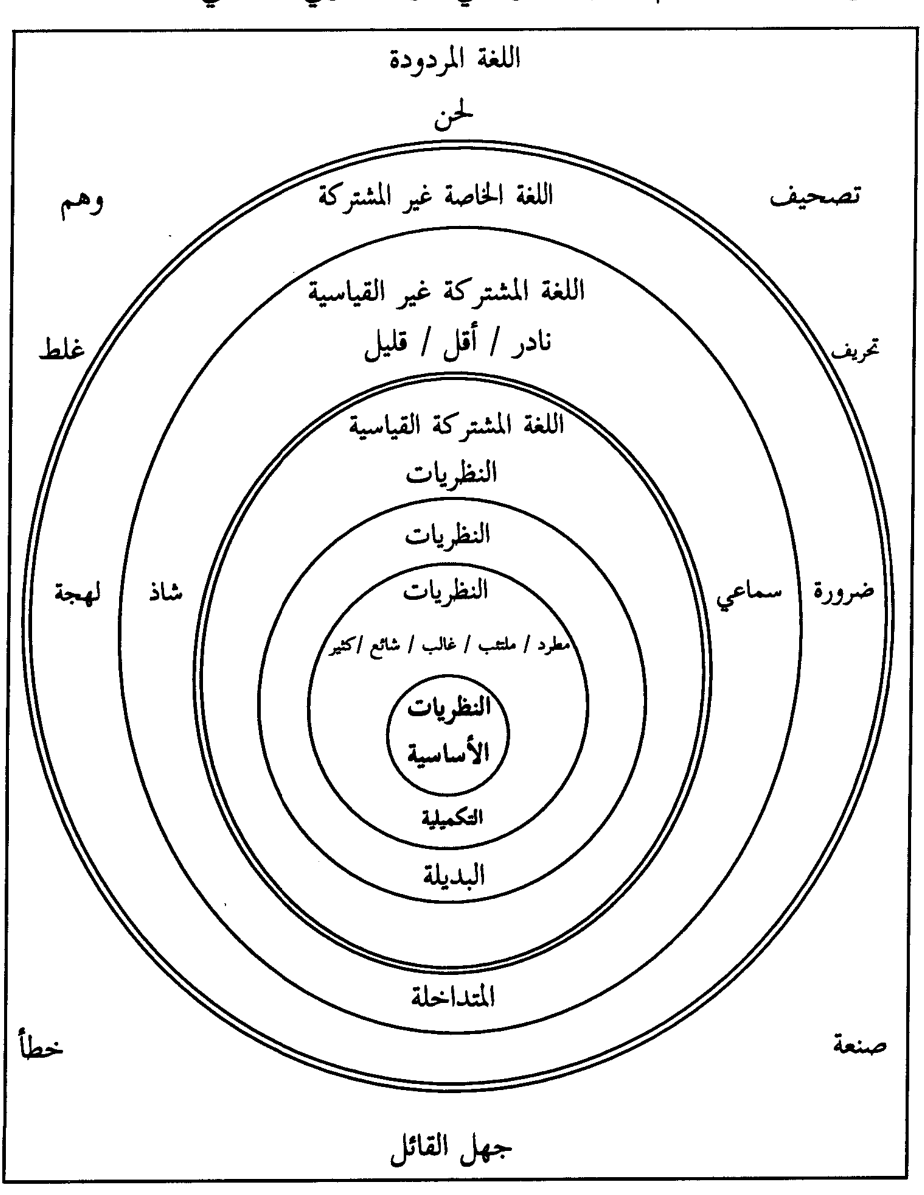
– أن أحكام الأقل والقليل والنادر يرتبط في الأعم الأغلب باللغة غير القياسية .

– ورود أحكام المطرد والشائع والغالب في الأعم الأغلب في اللغة القياسية .

– أن اللغويين قد عالجوا اضطراب المادة المروية لهم من خلال التصنيف والتحليل ؛ إذ أخرجوا ما لم يتيقنوا من عربيته ، وجعلوه خارج دائرة العربية لِيُمَثِّلَ اللغة المردودة ، وتقوم بإخراج هذه اللغة المردودة دائرة العربية المقبولة ، ثم جعلوا هامشًا لدائرة العربية المقبولة لما كان لغة خاصة بالشعر « ضرورة » أو بالقبائل « لهجة » ، وتقوم بإخراج هذا

الهامش دائرة العربية المشتركة التي جعلوا لها هامشًا لما كان غير قياسي سواء أكان سماعيًا أم شاذًا ، وترد معه أحكام أقل وقليل ونادر ، وبإخراج هذا الهامش تبقى دائرة العربية القياسية التي ترد وفق الأنظمة الأساس أو غير الأساس والتي تكون تكميلية أو بديلة أو متداخلة ، وترد أحكام مطرد ومُتْلَئِبّ وغالب وشائع وكثير مع هذه اللغة القياسية .

ويمكن تصوير البناء العام للنظرية اللغوية في التراث العربي كما يلي :



(رسم ٤)

المبحث الثالث : تقويم بناء النظرية اللغوية العامة

يرجع بناء هذه الدائرة ، في الحقيقة ، إلى حاجة الدرس اللغوي إلى وضع المنظومة العامة التي تجمع مختلف مفاهيمه الكلية التي سُجِّلَتْ في هذا الرسم التخطيطي ، وهي : اللحن والخطأ والصنعة والجهل والتحريف والتصحيف والضرورة واللهجة واللغة الخاصة واللغة المشتركة من جهة ، والمطرد والمُتْلَئِبّ والشائع والغالب والكثير والقليل والنادر من جهة أخرى ، فضلًا عن مصطلحات أخرى كالشذوذ والسماعي والقياسي التي ترجع إلى المعيار الثالث الخاص بوجود أنظمة وقواعد عامة في الشواهد وعدم ورود ذلك .

والحقيقة أن تصور البحث بخصوص المنظومة العامة للمفاهيم النحوية يَتَمَثَّل في النقاط التالية :

١ - أن التحليل والتصنيف قد وردا على نحو متميز في تراثنا اللغوي ، وهما مع غيرهما من إجراءات النظرية اللغوية بحاجة إلى دراسات متتابعة تربط بين عمل اللغويين العرب وبين طبيعة النظرية المعاصرة على اختلاف تحققاتها .

٢ - أنه إذا أريد وصف النظرية العامة للتراث اللغوي العربي بشيء ، فإنما يمكن أن توصف بأنها تقوم التصنيف والتحليل . وهو ما قصد هذا البحث الوقوف أمامه على نحو مُفَصَّل ، ويأمل أن يعاود النظر فيه استجلاء لجوانبه المتعددة التي لا يناسبها بحث واحد مفرد .

٣ - أن النحاة قدموا في دراستهم للشواهد نموذجَ تصنيفٍ متقدمًا ؛ حيث لم يجعلوا الشواهد متفقة في المستوى ، ولم يجعلوا شواهد المستوى الواحد على ضرب واحد ، وإنما جعلوها أصنافًا عدة .

٤ - أن هذا التصنيف يضع منظومة عامة جامعة للمفاهيم النحوية المختلفة التي لم تجمع معًا في إطار واحد ، وحسبنا أن تراجع ما قيل حول السماع أو الرواية في النحو العربي من مصطلحات نحو : المطرد والمتلئب والغالب والشائع والكثير والقليل والنادر والسماعي والشاذ والقياسي ... إلخ .

٥ - أن ما يُقَدِّمُه هذا التصنيف من أصناف لا ترتد إلى معيار واحد ، بل إلى عدة معايير هي :

- معيار اللغة التي يمثلها الشاهد .
- نسبة شيوع الشاهد .

● ورود نظام وقاعدة عامة في الشاهد وعدم ورود ذلك .

٦ - أن المستويات المتداخلة المختلفة التي وضعها النحاة العرب للمادة اللغوية تتمَثَّل فيما يلي :

● **مستوى اللغة المردودة :**

- هو المستوى الخارجي الذي يُمَثِّلُ الهامش الخارجي للمادة اللغوية المجموعة كلها .

- يشتمل على ما ليس من العربية لكونه من قبيل اللحن أو الوهم أو الغلط أو الخطأ أو الصنعة أو التحريف أو التصحيف ، أو على الأقل لم تثبت عربيته على جهة القطع لكونه مجهول القائل .

- يدخل ما سواه في دائرة العربية .

● **مستوى العربية المقبولة :**

- يندرج تحت هذا المستوى مستويان فرعيان هما :

● **مستوى العربية الخاصة :**

- هو المستوى الخارجى للمادة اللغوية التي ثبت أنها من العربية .

- يشتمل على صنفين هما :

الضرورة التي تُعَدُّ لغة خاصة بالشعر .

اللهجة التي تعد لغة خاصة بالقبائل التي لا يستشهد بها النحاة ، أو يستشهدون بها في غير ما وردت به اللهجة من ظواهر غير مشتركة .

- يدخل ما سواها في دائرة العربية المشتركة التي تُمَثِّل المستوى الثاني من مستويَيْ العربية .

● **العربية المشتركة**

- هو المستوى الذي يحيط به مستوى اللغة الخاصة بالشعر « ضرورة » أو بالقبائل « لهجة » ؛ فقد أريد القول بالضرورة تقليل التناقض الظاهر في اللغة ، فتم نفي هامش ما لم تثبت عربيته ، ثم أتبع بنفي هامش ما كان لغة خاصة غير مشتركة .

- يشتمل مستوى العربية المشتركة على مستويين فرعيين له ، هما :

● **السماعية :**

- توصف شواهده بالقلة والندرة .

- يندرج تحت هذا المستوى صنفان ، هما :

السماعي الذي وضعت له قاعدة لا يقاس عليها .

الشاذ الذي ضبطت قاعدته ، ولكنها كالسماعي لا يمكن القياس عليه .

● **القياسية :**

- توصف شواهده بالاطراد والغلبة والشيوع والكثرة .

- هي التي ضبطت قواعدها ويقاس عليها .

- يصنفها البحث بشكل أكثر تفصيلًا في حديثه عن معالجة النحاة العرب للنظام .

٧ - أن ترتيب المستويات في هذا التصنيف يتمَثّل في ورود مستوى اللغة القياسية في مركز الدائرة ، يحيط به مستوى اللغة السماعية بنوعيها الشاذ والمسموع ، ويشكل كل من مستوى اللغة القياسية واللغة السماعية مستوى اللغة المشتركة ، ويحيط بهذين المستويين مستوى اللغة الخاصة بالشعر « الضرورة » أو بالقبائل « اللهجة » .

٨ - أن كلًّا من الضرورة واللهجة في هذا التصنيف من باب واحد ، هو اللغة الخاصة لا المشتركة .

٩ - أن موقفهم من لغة الشعر « الضرورة » يتمَثّل في :

- عدها نوعًا خاصًّا من اللغة .

- رفضهم إخضاعها للقواعد والأحكام العامة للغة المشتركة .

- تقديم أحكام وقواعد عامة لها بشكل مستقل عن أحكام اللغة المشتركة وقواعدها .

١٠ - أن موقفهم من لغات القبائل « اللهجات » يتمثل في :

- كونها قسمًا خاصًّا من العربية .

- كونها النوع الثاني من اللغة الخاصة ، وتصبح به لغات العربية ثلاثًا : لغة مشتركة وثانية خاصة بالشعر « ضرورة » ، ثم ثالثة خاصة بالقبائل « لهجة » .

- عدم صلاحيتها للإخضاع لقواعد اللغة المشتركة .

- احتياجها إلى دراسة مستقلة لأحكامها وقواعدها تضع لها النظام اللغوي الذي تتبعه هذه اللغة .

- أن وصف ظواهر هذه اللغة الخاصة بالقبائل « اللهجة » ، وكذلك اللغة الخاصة بالشعر « الضرورة » في ضوء اللغة المشتركة فيه غير قليل من التحكم لاختلافها ؛ فهذا أشبه ما

يكون بأن تدرس لغة ما في ضوء قواعد لغة أخرى وأحكامها كدراسة الحبشية مثلًا في ضوء العربية مع الفارق بطبيعة الحال .

١١ - أن هذا التصنيف لغوي خالص ؛ فقد حقق للنحاة ما أرادوه منه ؛ إذ إنهم أرادوا به ، في الحقيقة ، معالجة التناقض الظاهر أو الاضطراب الوارد في المادة اللغوية المجموعة أو المروية من خلال عمليات تصفية متتالية لا متوازية ، أولها وضع هامش خارجي للمادة المروية يجمع ما ليس من العربية من لحن وخطأ وصنعة وتصحيف وتحريف . ولما لم تستقم المادة الباقية عمدوا إلى تصفية تالية بوضع هامش خارجي لما بقي بعد بإخراج ما كان من قبيل اللغة الخاصة بشعر أو نثر . ولما لم تستقم المادة الباقية التي تُمَثِّل اللغة المشتركة عمدوا إلى وضع هامش خارجي لها يتضمن ما كان سماعيًّا منها سواء : كان شاذًّا أم سماعيًّا لا يقاس عليه . ولما لم تستقم لهم المادة الباقية ، والتي أصبحت تُمَثِّل اللغة القياسية بعد إخراج السماعي منها ، جعلوا قلب هذه المادة القياسية لما كان على نظام العمل الذي افترضوه للتركيب النحوي ، ثم وضعوا هامشًا حول مركز الدائرة لما كان قياسيًّا على غير العامل نحو النيابة والتقارض .

١٢ - أنه يمكن تسمية هذه التصنيفات **بمنهج الهوامش المتتابعة** ؛ نظرًا لأنهم عالجوا اضطراب المادة المروية من خلال صنع هامش بعد هامش حتى استقامت لهم القواعد على ما وضعوه من نظرية أساسية للتركيب النحوي ، مثلًا .

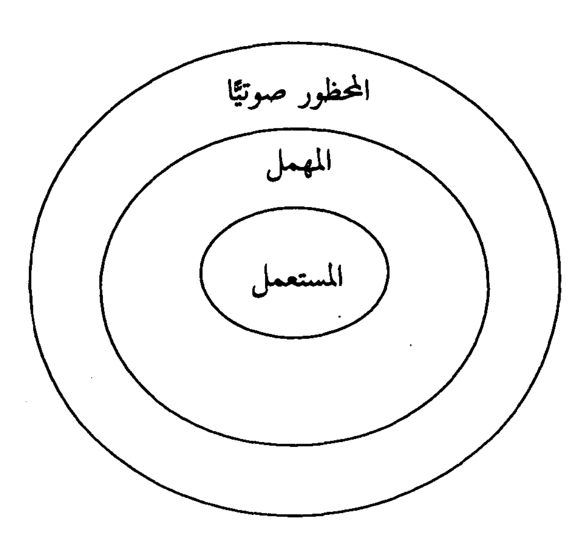
١٣ - أنه يمكن أيضًا تسمية هذه التصنيفات بمنهج التصفيات المتتابعة ؛ إذ تمت معالجتهم لتناقض المادة المروية بعمل عدة عمليات تصفية متتابعة .

أن إنكار هذا المنهج الذي اتخذه اللغويون العرب يؤدي إلى قبول متناقضات غير قليلة في اللغة لا يستقيم معها تقعيد ، بل إن عدم التسليم بهذا المنهج يؤدي بنا إلى تضييع التقعيد وجعل اللغة على جهة السماع ؛ إذ لا تكاد تنخرم قاعدة في اللغة ، ومن ذلك قاعدتا رفع الفاعل ونصب المفعول اللتان تبدوان أبسط القواعد وأثبتها في اللغة ؛ حيث ورد نصب الفاعل ورفع المفعول حالَ أمن اللبس كما في قولهم : خرق الثوبُ المسمارَ .

١٤ - أن هذا التصنيف ليس معياريًّا بقدر ما هو تصنيفي ؛ إذ وصف بعض الشواهد بالضرورة لا يَعْني أن لغة الشعر دون اللغة المشتركة ، بل هذا الوصف لبيان المخالفة بين قواعد اللغة المشتركة وقوانينها ، وهو نَصٌّ على عدم جواز معالجة لغة في ضوء لغة أخرى . كأنه ، في الحقيقة ، يُعْلي تقعيديًّا لغة الشعر عن إخضاعها للغة المشتركة قَسْرًا ويُعْلي تقعيديًّا كذلك ، لغات القبائل عن أن تحاكم بقواعد اللغة المشتركة وفي ضوء نظامها الخاص .

١٥ – أن درسنا العربي يحتاج إلى إعادة تقويم ووصف بأنه تصنيفي أكثر من كونه درسًا معياريًّا .

١٦ – أن مثل هذا التصنيف يرد في مختلف فروع الدرس اللغوي التي درسها اللغويون العرب من أصوات وصرف ونحو ... إلخ . ويمكن التمثيل له بمثال من الدراسة المعجمية في التراث العربي يُبَيِّن استعمالهم لمنهج الهوامش أو التصفيات المتتابعة في بناء المعجم اللغوي للعربية . ويظهر مثل هذا التصنيف في تصنيف الخليل للمادة المعجمية إلى المسموع ثم المهمل ثم المحظور صوتيًّا . ويمكن رسم تصنيفهم هذا [1] على النحو التالي :



(رسم ٥)

١٧ – أنه قد تداخل التصنيف مع التحليل ، أو بتعبير آخر اسْتُعْمِلَ التحليلُ مقدمةً نتج عنها تصنيف ؛ فقد تم تصنيف المادة المروية إلى مادة قياسية وغير قياسية سماعية أو شاذة بناء على تحليلها في ضوء وجود أنظمة أو عدم وجود أنظمة . والحقيقة أنه لا يستقل إجراء مفرد بالمعالجة اللغوية ، بل تتداخل الإجراءات في أثناء المعالجة ، ومن ذلك أن يشترك مع التصنيف ، في الحقيقة ، كل من الوصف والمقارنة ؛ إذ يحتاج التصنيف بيان الصفات والخصائص فيما يَتِـمُّ تصنيفه كما يحتاج ، كذلك ، إلى المقارنة بينها لتحديد أوجه الاتفاق والاختلاف التي يتم التصنيف في ضوئها . وترجع ، بالتالي ، تسميته

(١) تم تفصيل الحديث حول هذا التصنيف في : عبد الدايم ، د. محمد عبد العزيز (٢٠٠٢) « نماذج النظرية العربية للتركيب المعجمي العام » ، حولية الجامعة الإسلامية العالمية ، العدد العاشر ، ص ١٣٩ – ١٨٢ .

بالتصنيف إلى التغليب ، أي بسبب أن التصنيف هو النتيجة المتحققة والأكثر بروزًا .

١٨ – أن إجراءَي التحليل والتصنيف قد عملا بمبدأ الانحراف المتدرج Gradience الذي يسلم بعدم تجانس أفراد ظاهرة ما ، ويقرر تفاوت هذه الأفراد في امتلاكها لمختلف صفات الظاهرة . وقد قَدَّمَ علم اللغة المعاصر لهذا الانحراف تطبيقات متعددة كتفاوت الصفات في الإنجليزية في قبول خصائص الصفات [(١)] ، وكتفاوت أفراد الحقل الدلالي الواحد في تَحَمُّل خصائص هذا الحقل [(٢)] مما جعل أفراد الحقل الدلالي الواحد ذوي عضوية متدرجة .

ويشبه هذه التطبيقات في تراثنا اللغوي تفاوت أقسام الكلم المختلفة في حمل خصائص الأقسام المختلفة وعلاماتها . لا تقبل ، على سبيل المثال ، كل الأسماء جميع علامات الأسماء من نداء وتنوين ودخول أل ... إلخ ، بل يقتصر الأمر ، كما يقرر تراثنا اللغوي ، على أن مجرد قبول اللفظ لعلامة واحدة كفيل بِعَدِّه من الأسماء .

---

(١) من اختلاف الصفات adjectives في الإنجليزية اختلاف الصفات happy, old, top, two, asleep في قبول خصائص الصفات مثل ورود هذه الصفات بعد فعل الكينونة be وورودها بين أداة التعيين a أو the والاسم الذي تنعته ، وورودها بعد لفظ very ، وقبولها للاحقة ly- لعمل الحال منها ؛ تقبل الصفة الأولى happy الخصائص الأربع المذكورة ، وتقبل الصفة التي بعدها old الخصائص الثلاث الأولى فحسب ، أما الثالثة فلا تقبل إلا الخصيصتين الأوليين ، وتقتصر الرابعة على قبول أولى الخصائص فقط .

الخصيصة الصفة	ورودها بعد فعل الكينونة b	ورودها بين أداة التعين والاسم الذي تنعته	ورودها بعد لفظ very -	قبولها اللاحقة iy- لصياغة الحال
happy				
old				
top				
asleep				

انظر: Crystal, David (1987) The Cambridge Encyclopedia of Language, Cambridge: Cambridge University Press, p. 92.

(٢) مَثَّلَ بعضهم بحقل الطيور التي رَتَّبَهَا في مُسْتَوَيَاتٍ مُتَدَرِّجَة أو دوائر متتابعة وفقًا لتحملها خصائص الطير ابتداء من العصفور في مركز الدائرة ، ومرورًا بالحمام والصقور في الدائرة الثانية ، ثم الذباب واللقالق في الدائرة الثالثة ، وانتهاء على محيط الدائرة الخارجي بالنعامة والبطريق اللذين لا يحملان صفات الطير بنفس درجة حمل العصفور لها . انظر: O'Grady, William (1987 [1997]) Semantics: the analysis of meaning, Contemporary Linguistics: An Introduction, edited by O'Grady, William [et. al.], London and New York: Longman, 3rd edition, pp. 277 - 9.

إن فروض التحليل والتصنيف تحتاج إلى دراستها في مختلف فروع الدرس اللغوي في ضوء مبدأ الانحراف Gradience الذي اعتمد عليه هذا البحث ، وذلك للوصول إلى مجموعة النظريات التي يشتمل عليها كل فرع من هذه الفروع اللغوية .






الظاهرة الصرفية وأنظمتها

ويشتمل على مدخل ومبحثين :

المبحث الأول : الظواهر الصرفية .

المبحث الثانى : الأنظمة الصرفية .




مدخل

يدور هذا الفصل حول أبعاد الظاهرة الصرفية وأنظمتها كما ترد في تراثنا الصرفي العربي . وهو ينطلق من أن الصرف العربي لم يرد على ظاهرة واحدة ، بل على جملةٍ كبيرةٍ منها تحرص النظرية الصرفية على دراستها واستنباط أنظمتها .

ويَقِفُ العمل في هذا الفصل على كلٍّ مِنْ :

- **الظاهرة الصرفية الكلية في التصور العربي في مقابلة التصور الغربي .**

وسوف يُبَيِّنُ موضوعها العام الذي يتمثل في ظاهرة التعدد التي سيقوم هذا الفصل بدراستها على المستوى الصرفي بشكل خاص مع إشارة سريعة إلى بعض تطبيقات ظاهرة التعدد على المستوى النحوي إذ تظهر للتعدد تطبيقات في الصرف أكثر مما تظهر به في النحو ، وقد رآها البحث الحالي أصيلة في الصرف وفرعية في النحو .

كما سيناقش موقف اللغويين العرب من بعض بِنَى الكلمات مثل بِنَى الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة ، وموقفهم من الجانب الفونولوجي للتراكيب الصرفية ، وكذلك ما يُعْرَفُ بِمَسَائِلِ التمرين .

- **الظواهر الصرفية الفرعية من وحدات وتراكيب وعمليات وعلاقات صرفية .**

ويقف البحث ، كذلك ، عند أنظمة الظاهرة الصرفية التي انتهى إلى أنها تتمثل في أنظمة **التفرع والتشابه والتقابل** على الرغم من أنها جميعًا تجتمع تحت ظاهرة التعدد وتُعَالَجُ من خلال نماذج الأصل والفرع المختلفة .

المبحث الأول : الظواهر الصرفية

أولًا - الظاهرة الصرفية الكلية :

نريد بالظاهرة الصرفية الكلية الصرفَ كُلَّه بوصفه مستوى لغويًا مقابلًا للمستويات اللغوية الأخرى .

وسوف ندرس من الظاهرة الصرفية الكُلِّيَّة كُلاًّ من موضوعها وأساسها ، ونطاقها ونَمَطَيْهَا ، وذلك كما يلي :

١ - موضوعها العام وأساسها (التعدد) :

إذا كان من المقرر قيام الصرف على دراسة الاشتقاق والتصريف والتركيب مزجيًا أو عدديًا فإن ذلك يعني ما يلي :

أ - أنه يقوم بدراسة **تغيير الكلمات صرفيًا** ، وهو التغيير الذي يقوم في صياغتها ، وأنه يخالف بذلك النحو الذي يقوم بدراسة تركيب الكلمات نحويًا .

ب - أن العلاقات التي يدرسها الصرف تتمثل في علاقات تغيير الصياغة وهي كما لا يخفى ، تختلف عن العلاقات التي يدرسها النحو ، والتي تتمثل في علاقات تركيب الكلمات نحويًا .

ج - أن أطراف العلاقة الصرفية تُمَثِّلُ الأطراف المتقابلة لعملية التغيير الصرفي ، وهي تختلف عن أطراف العلاقة النحوية التي تتمثل في أطراف علاقة التركيب النحوية ، والتي يتشكل منها التركيب النحوي .

د - أن تقابل أطراف عميلة التغيير الصرفي ينتج ظاهرة التعدد ؛ إذ نجد صيغًا صرفية قبل التغيير الصرفي تقابلها صيغ صرفية أخرى بعد التغيير الصرفي كصيغة المصدر في مقابلة صيغ الفعل ، والمشتقات التي تؤخذ بالاشتقاق من المصدر ، وكصيغة المفرد في مقابلة صيغ المثنى والجموع التي تؤخذ من المفرد بالتصريف . وهذا بخلاف النحو الذي يهتم بظاهرة التركيب النحوي الذي ينتجه علاقات التركيب النحوية التي تقوم بين المفردات .

هـ - أن التعدد يُفَسَّرُ بِجَعْلِ بعض الصيغ أصولًا وأخرى فروعًا ؛ مما يعني قيام التعدد متى قام تفسير الأصالة والفرعية ، وكأن التعدد والأصالة والفرعية وجهان لعملة واحدة ؛ فالتعدد هو الظاهرة التي تقع في اللغة ، والأصالة والفرعية هي التفسير الذي يقدمه الصرفيون لهذه الظاهرة . ومِنْ ثَمَّ يلزمنا الانتباه إلى قيام التعدد كلما ورد ذكر للأصالة والفرعية .

نريد مما سبق أن نُؤَكِّدَ على عدة أمور ، وهي :

– أنَّ الدرس الصرفي يقوم بدراسة العلاقات الصرفية بين كلمات أُخِذَ بعضها عن بعض ، على حين يقوم الدرس النحوي في المقابل بدراسة العلاقات النحوية التي تكون بين الكلمات التي تُشَكِّلُ تركيبًا نحويًّا صحيحًا .

– أن الفرق الأساسي بين العلاقات الصرفية والعلاقات النحوية يَتَمَثَّلُ في أن الأولى علاقات تغيير الصياغة تُسَجِّلُ الثابت والمتغير في صياغة الكلمات ، وتكون بين كلمات أخذ بعضها من بعض بالاشتقاق أو التصريف ، أما الثانية فهي علاقات تركيبية تربط عناصر التركيب بعضها ببعض لتكوين المركب النحوي الصحيح ؛ إذ تكون العلاقات النحوية بين عناصر تركيب نحوي واحد وتربطها لِتُكَوِّنَ منها تركيبًا نحويًّا صحيحًا .

– أن ظاهرة التعدد هي الظاهرة الأساسية التي تشكل موضوع الدرس الصرفي ؛ فإن أخذ صيغة من أخرى اشتقاقًا أو تصريفًا يستلزم صِيَغًا متعددة تنشأ بسبب هذا الأخذ .

إن القول بالتعدد يحتاج إلى جَمْعِ أكثر من وحدة لغوية أو حتى أكثر من صورة للوحدة اللغوية معًا وافتراض علاقةٍ بينها .

إن ظاهرة التعدد في اللغة تُمَثِّل الظاهرةَ التي تقوم بدراستها بشكل رئيسي النظريةُ الصرفية نظرًا لكون الصرف يقوم على دراسة الاشتقاق والتصريف اللذين ينتجان صيغًا بينها علاقات . وهو الأمر الذي سنفصل فيه القول في الحديث عن هذه النظرية الصرفية .

وتتجلى ظاهرة التعدد في اللغة في عدد من وحدات اللغة ، وهي تحتاج إلى تفسير حين لا يعكس التعدد اختلافًا في المعنى ، يقول بعض اللغويين في ذلك : « ولسنا ندهش حين نجد تعدد الصيغة يقترن باختلاف المعنى ، أو حين تنتمي كل صيغة من تلك الصيغ المتعددة إلى بيئة معينة من بيئات العرب القدماء إلا أن هذا التعدد قد نجده في الصيغة رغم اتحاد المعنى » [1] .

ويتم تفسير التعدد بفرضية الأصل والفرع كما سنفصل القول فيه فيما بعد ، ومِنْ ثَمَّ يلزم أن نلتفت إلى وجود التعدد متى ما ذُكِرَ الأصل والفرع .

وإذا كان التعدد يمثل ظاهرة الصرف الأساسية ، فإنه يرد أيضًا في مستويات لغوية أخرى . وفيما يلي بعض ما يَرِدُ في اللغة من تَعَدُّدٍ يخضع للتفسير الذي يتلمَّسه العمل

---

(١) أنيس ، د. إبراهيم (١٩٦١م) « صيغ جموع التكسير » ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، جـ١٣ ، ص ١٦٠ .

الحالي :

أ - السمة اللغوية :

يرد التعدد على مستوى السمات اللغوية ، كسمتي التفخيم والإمالة ، وكسمتي الفك والإدغام إذ يُعَدُّ كُلٌّ زَوْجينِ سِمَتَيْنِ مُتَقَابِلَتَيْنِ . وبيان ذلك كما يلي :

- التفخيم والإمالة :

تُعَدُّ الإمالة فرعًا على التفخيم ، يقول ابن الأنباري : « باب الإمالة : إن قال قائل ما الإمالة ؟ قيل : أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة ، وبالألف نحو الياء . فإن قيل : فلم أدخلت الإمالة الكلام ؟ قيل : طلبًا للتشاكل ؛ لئلا تختلف الأصوات فتتنافر . وهي تختص بلغة أهل الحجاز ومن جاورهم من بني تميم وغيرهم . وهي فرع على التفخيم ، والتفخيم هو الأصل بدليل أن الإمالة تفتقر إلى أسباب توجبها ، وليس التفخيم كذلك . فإن قيل : فما الأسباب التي توجب الإمالة ؟ قيل : هي الكسرة في اللفظ ، أو كسرة تعرض للحرف في بعض المواضع ، أو الياء الموجودة في اللفظ ، أو لأن الألف منقلبة عن الياء ، أو لأن الألف تنزل منزلة المنقلبة عن الياء ، أو إمالة لإمالة ، فهذه ستة أسباب توجب الإمالة » (١) .

- الفك والإدغام :

يقرر اللغويون العرب أن الإدغام صورةٌ لأخرى يفترضونها ، وهي صورة الفك ، إذ الفك هو صورة الأصل ، والإدغام هو الصورة الفرعية ، يقول ابن جني : « وإذا أوجِب عليهم نحو قوله : وإن ضَنِنُوا ، ولَحِحَتْ عينُه ، وضَبِبَ البلدُ ، وأَلِلَ السقاء ، قالوا : خرج هذا شاذًّا ليدل على أن أصل قَرَّتْ عينُه قَرِرَتْ ، وأنْ أصلَ حلَّ الحبلَ ونحوه حَلَلَ » (٢) .

ب - الوحدة اللغوية :

يرد التعدد في الوحدات اللغوية على اختلافها من صوتية إلى صرفية إلى نحوية ومن ذلك ما يلي :

- الوحدة الصوتية :

وردت للصوت الواحد عدة صور مختلفة ولم يقتصر الأمر على صورة واحدة ومن ذلك ورود صور فرعية لبعض الأصوات العربية ، نحو صور النون المختلفة ، إذ ترد على

(١) الأنباري ، أسرار العربية ، جـ١ ، تحقيق د. فخر صالح قدارة ، بيروت : دار الجيل ، ط١ (١٩٩٥م) ، ص ٣٤٨ .
(٢) ابن جني ، الخصائص ، جـ ١ ، ص ١٦٢ .

أربع حالات ، يقول بعضهم عن النون : « ولها أربع أحوال إحداها الإدغام ... والثانية البيان مع الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء ... إلا في لغة قوم أَخْفَوْهَا مع الغين والخاء فقالوا منخل ومنغل والثالثة القلب إلى الميم قبل الباء ... والرابعة الإخفاء مع سائر الحروف وهي خمسة عشر حرفًا » [١] .

ومنها ، أيضًا ، ما يفيده ابن جني في نَصِّه عن أصوات العربية ، يقول : « واعلم أن هذه الحروف التسعة والعشرين قد تلحقها ستة أحرف تَتَفَرَّعُ عنها حتى تكون خمسة وثلاثين حرفًا . وهذه الستة حسنة يؤخذ بها في القرآن وفصيح الكلام ، وهي النون الخفيفة ، ويقال الخفيَّة والهمزة المُخَفَّفَة وألف التفخيم وألف الإمالة والشين التي كالجيم والصاد التي كالزاى . وقد تلحق بعد ذلك ثمانية أحرف ، وهي فروع غير مستحسنة ، ولا يؤخذ بها في القرآن ولا في الشعر ، ولا تكاد توجد إلا في لغة ضعيفة مرذولة غير متقبلة ، وهي الكاف التي بين الجيم والكاف والجيم التي كالكاف ، والجيم التي كالشين والضاد الضعيفة والصاد التي كالسين والطاء التي كالتاء ، والظاء التي كالثاء ، والباء التي كالميم » [٢] .

- الوحدة المعجمية :

يمكن الوقوف على صور مختلفة للجذر المعجمي الواحد في صورتين بارزتين ، وتنتج الصور المختلفة للجذر عن أحد أمرين ، وهما : اختلاف موضع حروف الجذر بعضها من بعض ؛ إذ يمكن أن يَتَقَدَّمَ أصل على آخر بالقلب المكاني ، أو أن يتردد أحد الأصول بين عدد من الأصوات بالإعلال . وبيان هاتين الحاليتن كما يلي :

*** تغير مواضع الأصول بعضها من بعض (تغير ترتيب الأصول : القلب المكاني) :**

ومن ذلك ما نراه في جذر « ي أ س » ؛ إذ يرد الجذر على هذا الترتيب مرة ، ويرد مرة أخرى بترتيب « أ ي س » ، وذلك كما نراه في الكلمتين « يَئِسَ وأَيِسَ » اللتين يقرر الصرفيون لهما جذرًا واحدًا ، ويجعلونهما من أصل واحد لعدة أسباب يرونها .

*** ورود اختلاف في جنس أحد الأصول (تغير أحد الأصول : الإعلال) :**

كما في الجذر « ق و ل » الذي يرد عينه أو أصله الثانى على أكثر من صورة صوتية فترد :

---

(١) الزمخشري ، المفصل في صنعة الإعراب ، جـ ١ ، تحقيق د. علي بو ملحم ، بيروت : دار ومكتبة الهلال ط١ ١٩٩٣م ، ص ٥٥٣ .

(٢) ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، جـ ١ ، ص ٤٦ .

– واوًا ، كما في المصدر وجمعه والمضارع « قوْل – أَقْوَال – يَقُولُ » .
– ألفًا في الماضي والمبني للمجهول من المضارع « قال – يقال » .
– همزة ، كما في اسم الفاعل « قائل » .
– ياء ، وذلك في المبني للمجهول « قِيْلَ » .

أي أن وسط هذا الجذر أو عينه تتردد بين أربعة احتمالات ، هي الواو والألف والهمزة والياء .

ولا يخفى أن المعجميين العرب يجعلون لمثل هذه الكلمات جذرًا واحدًا أصليًا ، هو « ق و ل » ، ويجعل ما سواه ، وهو ما كان بالألف أو الهمزة أو الياء ، صورًا فرعية لهذه الصور الأربعة المختلفة ؛ فهم يَنْفُونَ أن يكون ثمة أكثر من جذر لمثل هذه الكلمات التي تشترك في دلالة معجمية واحدة .

ويعني ذلك أن وحدة الجذر قد تَعَدَّدَتْ صورها ، ولم ترد على صورة واحدة .

- الكلمات الوظيفية (الأدوات) :

ترد الأصالة والفرعية في الأدوات كذلك ؛ إذ تعد بعض الأدوات فروعًا على بعض ، يقول بعض اللغويين العرب : « لا إنما عملت النصب لأنها نقيضة إنَّ ، لأن لا للنفي ، وإنَّ للإثبات ... إلا أن لا لما كانت فرعًا على إن في العمل ، وإن تنصب مع التنوين نصبت لا من غير تنوين لينحط الفرع عن درجة الأصل » [1] .

- الوحدة الصرفية :

يرد التعدد في الوحدات الصرفية سواء أكانت حروف زيادة أم صيغًا صرفية ، وذلك على ما يلي :

– **حرف الزيادة بالحروف** ، وذلك كما في تغير حرف الزيادة ، وهو التاء في نحو قولنا : افتقد وازدهر واصطبر ... إلخ ، إذ ورد الزائد تاءً ودالًا وطاءً على الترتيب . يتردد حرف الزيادة بين التاء والدال والطاء ... إلخ على الرغم من أن الصرفيين يرونه حرفًا زائدًا واحدًا قد أخذ صورًا مختلفة ، ولا يجعلون الزائد دالًا مرة ، وطاء ثانية اعتمادًا على كون الدال والطاء لا تَرِدَان على نحو مطلق ، وإنما تَرِدَان في سياقات صوتية مُحَدَّدَة .

– **حرف الزيادة بالتضعيف** ؛ حيث يتغير حرف الزيادة تغيرًا واسعًا يجوز فيه كل

(١) ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، جـ ١ ، ص ٣٦٧ .

أصوات اللغة ، وهو ما نلاحظه في نحو قولنا : فهَّم وقدَّم وكلَّم ... إلخ ؛ إذ تَتَمَثَّلُ حروف الزيادة التي وردت بالتضعيف في الهاء والدال واللام على الترتيب . ولا يَمْتَنِعُ حرفٌ في اللغة من أن يرد زائدًا بالتضعيف حين يكون عينًا للكلمة أو لامًا .

- الصيغة الصرفية :

وذلك كما عد النحاة بعض الألفاظ فروعًا عن بعض كعدِّ المصدر أصلًا والفعل فرعًا عليه ، وعدهم المشتقات فروعًا على الفعل ... يقول النحاة في ذلك : « الفعل فرع على المصدر ومأخوذ منه » [١] . ويقولون : « اسم الفاعل فرع على الفعل » [٢] .

- الوحدة النحوية :

يقرر النحاة أن التراكيب التي تُعَدُّ وحدات نحوية ترد أصلية وفرعية . ومن ذلك حديثهم عن أصالة الجملة الإخبارية وفرعية جملة الاستفهام ، وعن أصالة الجملة المثبتة وفرعية الجملة المنفية .

يقول بعضهم في ذلك : « قالوا : ويدل على صحة ما ذكرناه أن حركات الإعراب تتفق مع اختلاف المعنى ، وتختلف مع اتفاق المعنى ، ألا ترى أن قولك : هل زيد نائم ، مثل قولك : زيد نائم في اللفظ مع اختلاف المعنى ، وقولك : زيد قائم مثل قولك : إن زيدًا قائم في المعنى ؛ إذ كلاهما إثبات ، والإعراب مختلف ، والجواب : أما إعراب الفعل المضارع ففيه جوابان : أحدهما أن إعرابه يفرق بين المعاني ، أيضًا ، كما ذكرنا في المسألة قبلها ، والثاني أن إعراب الفعل استحسان لشبهه بالأسماء على ما ذكرناه هنالك . وأما اختلاف الإعراب واتفاق المعنى وعكس ذلك ، فلا يلزم ؛ لأن هذه الأشياء فروع عارضة حملت على الأصول المعللة لضرب من الشبه » [٣] .

- إفراد الخبر :

يرد الخبر في الجمل الاسمية في العربية على أكثر من صورة ، وقد صَنَّفَ اللغويون العرب ذلك ، يقول بعضهم في أصالة إفراد الخبر وفرعية كونه جملة : « الأصل في الخبر أن يكون مفردًا » [٤] .

---

(١) السابق ، جـ١ ، ص ٢٣٨ . (٢) السابق ، جـ ١ ، ص ٥٩ .

(٣) العكبري ، مسائل خلافية في النحو ، جـ ١ تحقيق محمد خير الحلواني ، بيروت : دار الشرق العربي ، ط ١ ١٩٩٢م ، ص ٩٦ - ٩٧ .

(٤) العكبري ، اللباب ، جـ١ ، تحقيق د. عبد الإله نبهان ، دمشق : دار الفكر ، ١٩٩٥م ، ص ١٤٠ .

- الإضافة والإفراد :

يعد التركيب النحوي فرعًا على الإفراد في تصور اللغويين العرب ، يقول ابن جني : « كانت الإضافة فرعًا على الإفراد » (١) .

جـ - الحكم النحوي :

توصف بعض الأحكام النحوية بأنها فروع على أخرى ، وذلك كما في الصور التالية :

- تَحَمُّل اسم الفاعل للضمير .

يقول ابن الأنباري في الإنصاف : « أجمعنا على أن اسم الفاعل فرع على الفعل في تحمل الضمير ؛ إذ كانت الأسماء لا أصل لها في تحمُّل الضمير ، وإنما يضمر فيما شابه منها الفعل كاسم الفاعل نحو : ضارب وقاتل والصفة المشبهة به ، نحو : حسن وشديد وما أشبه ذلك » (٢) .

- عمل إنَّ :

ينقل ابن الأنباري رأي الكوفيين عن إن وأخواتها ، يقول : « أجمعنا على أن الأصل في هذه الأحرف أن لا تنصب الاسم ، وإنما نصبته لأنها أشبهت الفعل ، فإذا كانت إنما عَمِلَتْ لأنَّها أَشْبَهَتْ الفعل ، فهي فرع عليه » (٣) .

- عمل الحروف المشبهة بليس .

يقول ابن هشام : « فصل في ما ولا ولات وإن المُعْمَلات عمل ليس تشبيهًا بها » (٤) .

والحق أن تحققات ظاهرة التعدد ونماذجها التطبيقية أكثر كثيرًا من أن يمكن لمثل هذا العمل أن يقف عليها إلا أنه سوف يقتصر على هذه الأنماط لكونها تتصل بمناهج معالجة خاصة يقدمها التراث اللغوي العربي والدرس اللغوي المعاصر .

٢. نطاقها :

نعالج بخصوص نطاق الظاهرة الصرفية الكلية أمرين ، هما : ما يقع ضمنها ، وما لا يندرج فيها ، وذلك كما يلي :

---

(١) ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، جـ ٢ ، ص ٤٧٤ .
(٢) ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، جـ ١ ، ص ٥٩ .
(٣) السابق ، جـ ١ ، ص ١٧٦ .
(٤) ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، جـ ١ ، ص ٢٧٣ .

أ - ما يندرج فيها :

لا تختلف حدود الظاهرة الصرفية في الصرف العربي عنها في نظيره الغربي ؛ إذ تقوم الظاهرة الصرفية في الدرس الصرفي العربي في تغييرات الكلمة التي تؤدي إلى تغيير المعنى ، كصياغة المشتقات والتثنية والجمع والتصغير ونحوها ، والتي لا تؤدي إلى تغيير المعنى ، كالإعلال والإبدال والقلب ونحوها .

ويشمل الصنف الأول تغييرات الاشتقاق والتصريف وتركيب المزج أو العدد ، وهذا عين نطاقها في الدرس الغربي حيث « يُقَسَّمُ الصرف تراثيًا إلى ثلاث مناطق متمايزة : التصريف والاشتقاق والتركيب » (١) .

ب - ما لا يندرج فيها :

مما يتصل بنطاق الظاهرة الصرفية التغييرات الفونولوجية والمبنيات ومسائل التمرين ، وهو من القضايا التي انْتُقِدَ بها الصرف العربي ، ومِنْ ثَمَّ يحتاج موقفهم إلى تحقيقٍ وتَفْسِيرٍ علميٍّ مقبول .

ويؤكد على ضرورة تفسير موقفهم الذي يتمثل في إخراج المبنيات من الصرف حقيقتان ، هما :

- أن المبنيات كالضمائر ونحوها تشتمل على تعدد ؛ إذ ثَمَّةَ ، في حالة ضمير الرفع فقط ، أكثر من ضمير للمتكلم : أنا - نحن ، وأكثر من ضمير للمخاطب : أنتَ - أنتِ - أنتما - أنتم - أَنْتُنَّ ، وأكثر من ضمير للغائب : هو - هي - هما - هم - هن . وكذلك الأمر في أسماء مبنية أخرى كأسماء الإشارة والموصول .

- أن التقابل بين أطراف العلاقة الصرفية في المبنيات كتقابل أنا ونحن ، مثلًا ، لا يختلف عن التقابل بين أطراف العلاقة الصرفية في غير المبنيات ، كتقابل رجل ورجال من حيث الدلالة .

وفيما يلي الحديث عن كل واحدة من ذلك :

---

(١) Anderson, Stephen R. (1988) Morphological Theory, in Linguistic Theory: Foundations, vol. 1, Linguistics: The Cambridge Survey, edited by Frederick J. Newmeyer, p. 164. & Merriam Webster Editorial Staff (1960) "Morphology" In Websters' Third New International Dictionary of the English Language, Vol. II, Chicago: William Benton, Publisher, p. 1471.

★ التغييرات الفنونولوجية :

لقد اتخذت التغييرات الفونولوجية من الظاهرة الصرفية موقعين :

– **أحدهما تداخلت معها فيه لكونها ذات صلة بها** ، كالإعلال والإبدال والقلب والإدغام لاتصالها بتركيب الكلمات .

ولقد قَدَّمَها الصَّرْفِيُّونَ على الاشتقاق والتصريف بل قُصِرَ الصرف اصطلاحًا في بعض المراحل على هذه التغييرات الفونولوجية دون تغيير الاشتقاق والتصريف ، كما « جرت عادة النحويين بذكره قبل علم التصريف وإن كان منه » [1] .

يشير بعضهم إلى هذا الأمر في حديثه عن حَدِّ التصريف ، يقول : « وأما في الاصطلاح فيطلق على شيئين : الأول تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني ، كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول ، وهذا القسم جرت عادة المُصَنِّفِين بذكره قبل التصريف كما فعل الناظم [2] وهو ، في الحقيقة ، من التصريف ، والآخر تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها ، لكن لغرض آخر . وينحصر في الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام . وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم التصريف » [3] .

ولم يَعْقِدْ بعض الصرفيين كالمازني أبوابًا للمشتقات ، ولا للتكسير أو التصغير أو غير ذلك من التغييرات ذات الدلالة الصرفية ، بل جمع في صرفه أبواب أبنية الأسماء والأفعال ومسائل القلب والتضعيف في بنات الياء والواو ... إلخ [4] . ولم يخرج ابن جني في شرحه لتصريف المازني عن تسجيل التغييرات الفونولوجية مع أنه نَصَّ في مُقَدِّمَتِه عن علم التصريف والحاجة إليه على اشتمال التصريف على تغييرات الاشتقاق والتصريف ، يقول : « التصريف يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة ، وبهم إليه أشد فاقة ؛ لأنه ميزان العربية ، وبه تُعْرَفُ أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها ، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به » [5] . وقد جرى الميداني على هذه السُّنَّةِ في كتابه

---

(١) السيوطي ، همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، جـ ٣ ، تحقيق أحمد شمس الدين ، بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر ، ص ٤٠٧ .

(٢) هو ابن مالك .

(٣) الصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ومعه شرح الشواهد للعيني ، جـ٤ ، القاهرة : مطبعة مصطفى البابى الحلبى ، ط٢ ١٩٣٨م ، ص ٢٣٦ .

(٤) المازني ، التصريف بشرح ابن جني المنصف تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، القاهرة : مكتبة مصطفى البابى الحلبى ، ط١ ١٩٥٤م .

(٥) ابن جني ، المنصف في التصريف .

« نزهة الطرف في فن الصرف »[1] وابن عصفور في كتابه « الممتع في التصريف »[2] وكثيرون . أما ابن الحاجب فقد خرج عن ذلك ، فجمع بين نوعَيْ ، التغيير في صرفه ، إذ تتردد أبواب شافيته في الصرف بين تغييرات الاشتقاق والتصريف والتغييرات الفونولوجية ، فهو يسجل ، مثلًا ، في كتابه مباحث « أنواع الأبنية وحصر المزيد فيها والتصغير والمنسوب وجمع التكسير والابتداء (همزة الوصل) والوقف ... إلخ[3] .

وقد كان رصدهم لهذه التغييرات الفونولوجية لِحِفْظِ القوانين الصرفية العامة التي أثبتوها للأوزان الصرفية ، أي بهدف اطِّرَاد القوانين الصرفية ، ومَدِّ مظلتها لتشمل الجانب الصرفي من الظاهرة اللغوية كلها ، ويمكن أن نَتَبَيَّن كيف حفظتْ قواعد التغيير الفونولوجي قواعد الصرف من تأمل المثالين التاليين :

أ - **حَفِظَ الإعلال قانون اطراد الجذر المعجمي** مع المعنى المنوط به ، فلولا القول بالإعلال لكان المعنى المعجمي الذي يثبت للجذر ق و ل يثبت معه ومع ق ا ل ومع ق ي ل ، وفي هذا تشتيت آخر ؛ حيث يثبت المعنى المعجمي الواحد لثلاثة جذور في وقت واحد بدلًا من أن يثبت لجذر واحد يثبت له شيء من التغيير الفونولوجي المضبوط بقواعد أخر .

ب - **حَفِظَ الإبدال المعنى الصرفي لصيغة الافتعال للتاء** بدلًا من إثباتها مرة للتاء ، كما في ارتحل ، وللطاء مرة ، كما في اصطبر ، وثالثة للدال ، كما في ازدهر . لقد جعل مفهوم الإبدال الصيغة ثابتة مع التاء ، أي في افتعل وجعل الصور الأخرى فروعًا عليها ، ولولا ذلك لتشتت المعاني الصرفية التي تثبت لصيغة افتعل ، وأُثْبِتَتْ لكل من التاء والصور الأخرى على حد سواء . وفي هذا ما فيه من افتقاد التنظيم الواجب لقواعد العلم .

ولو تَأَمَّلْنَا قواعد التغييرات الفونولوجية قاعدة قاعدة لوجدنا أن كل قاعدة فونولوجية تمنع خرق قاعدة صرفية عامة محفوظة لدى الصرفيين العرب .

ولعل في هذا ما يدعو إلى ضرورة إجراء دراسة عن تردد التغييرات الفونولوجية في العربية بين القواعد الصرفية والقواعد الفونولوجية .

وقد جاء ذَمُّ الصرفيين بسببٍ من هذه القواعد الخاصة من حيث استحقوا المدح

(١) الميداني ، نزهة الطرف في فن الصرف ، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي ، بيروت : دار الآفاق الجديدة ، ط١ ١٩٨١م .

(٢) ابن عصفور ، الممتع في التصريف ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، بيروت : دار الآفاق الجديدة ، ط٤ ١٩٧٩م .

(٣) ابن الحاجب ، الشافية بشرح الرضي مع شرح شواهده ، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٧٥م .

والثناء ، إذ أرادوا طرد القواعد ، ومنع خرقها حفاظًا منهم على النظام ، ولو أهملوا هذه القواعد التي تعالج التغييرات الفونولوجية ، وجعلوها على ما يريده بعض المعاصرين لكانت الصورة أشد قلقًا ، والأمر أكثر نُبُوًّا ، إذ القانون الصحيح لظاهرة ما هو ذلك القانون الذي يعالج الحالات الاستثنائية التي تمثل شذوذًا عنه مثلما يعالج المطرد المستقيم .

الثاني – خروج هذه التغييرات عن آلة ضبط الظاهرة الصرفية ، وهي الميزان الصرفي الذي لم يعرض هذه التغييرات الفونولوجية فيه . ويمثل صنيع الصرفيين هذا وعيًا بكونه خاصًّا بالتغييرات الصرفية فحسب . وما كان أولاهم بالخلط بين النمطين المختلفين من القواعد ، فقد كانوا يجمعون بين دفتَيْ كتابٍ واحد قواعد علوم شتى .

★ المبنيات :

تمَّ فَصْلُ المبنيات ، كالضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة عن التنظير للظاهرة الصرفية . يقول الصرفيون في ذلك : « لم يتعرض النحاة لأبنية الحروف لندور تصرفها ، وكذا الأسماء العريقة في البناء كمَنْ ومَا »[1] . ويفصل بعضهم ما يتعلق به التصريف وما لا يتعلق ، يقول : « ومتعلق التصريف من أنواع الكلمة الاسم المعرب والفعل المتصرف ، فلا مدخل له في الحروف ، ولا في الأسماء المبنية ، ولا الأفعال الجامدة نحو ليس وعسى »[2] .

ويرجع هذا الفصل في نظر البحث إلى :

أ – **تسجيلهم في الصرف التغيير الذي يقوم بالطريق الصرفي فقط** ، كأن يكون من خلال تغيير الوزن أو بزيادة العلامة .

ولا يخفى أن الاختلافات بين أفراد المبنيات لا يتم عن طريق صرفي ؛ إذ لا تختلف أسماء الإشارة ، مثلًا ، على أساس تغيير الوزن أو وجود علامة وغيابها .

ب – **اقتصارهم على تسجيل ما له قاعدة مما يُخْرِجُ تغيير المبنيات** كالضمير التي لا قاعدة لصياغة أفرادها .

ولا يُخْرِجُ الصرفيون هذه التغييرات لكونها تغييرات كبيرة أو كلية كما في « أنا – نحن » ، إذ يرد بعض تغييرات المبنيات أصغر حجمًا من تغييرات الأوزان كتغيير الفتح إلى الكسر لبيان الجنس في « أنتَ – أنتِ » .

---

(١) السابق ، جـ ١ ، ص ٨ .
(٢) السيوطي ، همع الهوامع ، جـ ٣ ، ص ٤٠٧ .

جـ - **رصدهم في مباحث نحوية تغييرات** المبنيات التي لا ترد في الدرس الصرفي المستقل ، فأفراد الضمائر وأسماء الإشارة والموصولات ترد في المقدمة النحوية التعريف والتنكير .

ويرى البحث ضرورة نقل معالجتهم لتغيير المبنيات إلى الدرس الصرفي المستقل إذ إنها تغييرات صرفية خالصة لكونها تقوم وفقًا للأجناس الصرفية التي تتمثل في الجهة والإعراب والجنس والعدد والشخص والزمن والصيغة [١] فتغييرات الضمير تأتي للشخص والجنس والعدد والحالة الإعرابية . فإذا خرجت من الصرف لكون طريقها غير صرفي وعدم انطوائها على قانون صرفي تخضع له فإنها تدخل فيه من جهة أن المعاني التي تؤديها هذه التغييرات معان صرفية خالصة . ولا يقدح في تغييرات المبنيات أنه لا قانون لها يضبطها ، إذ يكفى هذه المبنيات أن تُدْرَجَ في جداول تصريفية تُبَيِّنُ التغييرات التي تقوم وتُخَصِّص لكل فرد منها المعاني الصرفية التي تثبت له .

★ مسائل التمرين :

جاءت مسائل التمرين عندهم التماسًا للرياضة بالميزان الصرفي والتدريب عليه . وهي « أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى ، مثال ذلك أن تأتي إلى ضَرَبَ فتبني منه مثل جَعْفَر ، فتقول : ضَرْبَب ، ومثل قِمَطْر فتقول : ضِرَبٌّ ، ومثل دِرْهَم فتقول : ضِرْبَب » [٢] .

وتقوم مسائل التمرين بطلب الإتيان بكلمات على أوزان لم ترد عليها كطلب أسماء على وزن أفعال ، وطلب أفعال على وزن أسماء .

ويرجع ذلك لضرورة الاعتماد على التطبيق الدقيق لقواعد الميزان ولأحكام الإعلال والإبدال وغيرها من التغييرات الفونولوجية ، لأن مسائل التمرين بخروجها عن الوارد في اللغة تمنع المتعلم من الارتكاز على حصيلته اللغوية في تصريف المادة ، وتلزمه أن يجري على قوانين التصريف التي يراد تدريبه عليها .

ثانيا - نوعاها (وينعكسان في نوعَي القواعد التي تدرسها) :

تَرِدُ الظاهرة الصرفية على نوعين مختلفين من الظواهر ؛ إذ يرد جانب من الظاهرة الصرفية متصلًا بصيغ الكلمات وآخر بصور هذه الصيغ . وقد جعل الصرفيون لهذين

---

(١) Crystal (1987) The Cambridge Encyclopedia of Language, p. 93.

(٢) ابن جني ، المنصف شرح تصريف المازني ، ص ص ٣ - ٤ .

النوعين من الظاهرة نوعين من القواعد يضبطانهما أحدهما قواعد أبنية الكلم والآخر قواعد حالات الأبنية .

والفرق بين قواعد الأبنية وقواعد أحوال الأبنية كالفرق بين نمطي القواعد المعروفين عند تشومسكي Chomsky في نظريته التوليدية بقواعد تركيب العبارة والقواعد التحويلية ، فجاءت القواعد الصرفية متصلة بذلك بأحد أمرين ، وهما :

أ - الأبنية (وقواعدها قواعد توليدية)

هي تلك القواعد التي نستطيع من خلالها صياغة الكلمات . ويُعَبَّرُ عنها بقواعد الأبنية ، كما ينص الصرفيون . يقول الرضي عن الأبنية وقواعدها : « العلم بالقانون الذي تعرف به أبنية الماضي من الثلاثي والرباعي والمزيد فيه وأبنية المضارع منها ، وأبنية الأمر ، وأبنية الفاعل والمفعول تصريف بلا خلاف ، مع أنه علم بأصول تُعْرَفُ بها أبنية الكلم ، لا أحوال أبنيتها » [١] .

والحقيقة أن ابن الحاجب يرفض القول بهذا النوع من القواعد ، ويرى أن الصرف كله قواعد لحالات الأبنية أو صورها المختلفة ، أي يرى أنه ما من بنية إلا وهي صورة لغيرها . يقول في تعريف الصرف : « التصريف علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب » [٢] .

ب - حالات الأبنية (وقواعدها قواعد تحويلية) :

يتمثل الجزء الثاني من الظاهرة الصرفية في أحوال الأبنية ، وهي التي تَتَمَثَّل ، كما يقرر الصرفيون ، في الحذف والتقاء الساكنين والإعلال وغير ذلك . يقول الصرفيون في ذلك : « وإنما يدخل في أحوال الأبنية الابتداء والإمالة وتخفيف الهمزة والإعلال والإبدال والحذف وبعض الإدغام ، وهو إدغام بعض حروف الكلمة في بعض ، وأما نحو « قل له » فالإدغام فيه ليس من أحوال البناء ؛ لأن البناء على ما فَسَّرْنَاهُ لم يتغير به ، وكذا بعض التقاء الساكنين وهو إذا كان الساكنان من كلمة ، كما في « قُلْ » من « قُوْل » [٣] . ويظهر بذلك أن الأحوال نوعان : أحدهما أحوال أبنية والآخر أحوال ليست أبنية ولا أحوال أبنية « وتتمثل هذه الأخيرة في « الوقف والتقاء الساكنين في

---

(١) الرضي شرح شافية ابن الحاجب ، جـ ١ ، ص ص ٤ - ٥ .

(٢) ابن الحاجب ، الشافية بشرح الرضي مع شرح شواهده ، جـ ١ ، ص ١ .

(٣) السابق ، جـ ١ ، ص ٥ .

كلمتين والإدغام فيهما ؛ فإن هذه الثلاثة [1] لا أبنية ولا أحوال أبنية » [2] .

وثمة مناقشة حامية بين الصرفيين حول وجود النوع الأول من الظاهرة ، وهو الأبنية وقواعدها في الصرف العربي ؛ إذ يقرر ابن الحاجب أن الصرف كله قواعد لأحوال الأبنية على حين يرى الرضي ككثير من الصرفيين أن الصرف يشمل الأبنية وأحوالها . وسَيُفَصِّلُ العمل هذه المسألة عند مناقشته لنظرية الصرف الأساسية .

ثانيا - الظواهر الصرفية الجزئية :

يتناول هذا المبحث ثلاثة تصورات أساسية تتصل بالظواهر الصرفية الجزئية ، وتَتَمَثَّل في تصورات النظرية الصرفية لكل من الوحدة والتركيب والعملية ، وذلك على ما يلي :

١ - الوحدة :

أ - في الدرس الصرفي الغربي :

تَرَدَّدَتْ الوحدة الصرفية في الفكر اللغوي الغربي بين الكلمة والمورفيم [3] morpheme (١٩٢٦) الذي يرجع إلى اللفظ اليوناني morph الذي يعني صيغة [4] ؛ فلقد أصبح « لدى معظم الناس إجابات جاهزة إذا ما سُئِلُوا : ما وحدات اللغة الدلالية الصغرى ؟ هي الكلمات » [5] . وشاع بذلك أن « الكلمات هي وسائل المعنى وعناصر

---

(١) يكشف إخراجهم لتغييرات الوقف والتقاء الساكنين في كلمتين والإدغام فيهما عن إخراجهم ما يتصل بالفونولوجي من الصرف ؛ إذ لم يدرسوا التقاء الساكنين والإدغام إلا عندما كانا في كلمة واحدة مِمَّا يَجْعَلُهُمَا مُؤَثِّرَيْنِ على بنية الكلمة الصرفية .

(٢) الرضي ، شرح الشافية ، جـ ١ ، ص ٤ .

(٣) جاء المورفيم في اللسانيات الأوروبية قسيما للكلمة بأن وقع على اللواصق ذات المعاني الوظيفية التي تدخل على الكلمة ؛ فلم يشمل الكلمة ذات المعنى المعجمي التي قيل لها semanteme . أما اللسانيات الأمريكية فقد شمل المورفيم ما كان له معنى وظيفي وما كان له معنى معجمي ، أي كلا من اللواصق والكلمات التي لا تقبل أن تحلل إلى أجزاء ذات دلالات وظيفية ، انظر :

Greenberg, Joseph H. (1957) "The Definition of Linguistic Units," in Essays in Linguistics, Chicago: The University of Chicago Press, note 1 p. 18, Hamp (1966) A Glossary of American Technical Linguistics Usage, 1925 - 50, p. 31, Martinet, (1960 [1964]) Elements of General Linguistics, p. 110.

(٤) Merriam Websters' Dictionary (1960) "Morphology," Vol. II, p. 1471 & West, Fred (1975) The Way of the Language: An Introduction, New York: Harcourt Brace Jovanovich, Inc.

(٥) Guzman, Videa [et. al.] "Morphology: The Study of Word Structure," In O'Grady, William, Contemporary Linguistics: an Introduction, New York: St. Martin's Press, p. 112.

النماذج الدلالية » [١] . أما اللغويون فقد جرَوا في بداية الأمر على ما كان من غيرهم ؛ حيث « اتفق معظم اللغويين الغربيين ضمنيًا إلى نهاية القرن التاسع عشر على أن الكلمة هي الوحدة اللغوية التي تحمل المعنى وهي الحاضرة ماديًا في سلسلة الحديث » [٢] . أما في القرن العشرين فقد تغير الأمر « فبينما يميل كثير من الناس متأثرين بالكتابة إلى الاعتقاد بأن الكلمات هي وحدات التركيب النحوي الأساسية . فإن اللغويين يميزون وحدة أصغر هي المورفيم » [٣] .

وقد ورد المورفيم وحدة اللغة الدلالية الصغرى بعد الكلمة مع الفكر اللغوي الأمريكي فلقد « شَكَّلَ المورفيم في اللغويات الأمريكية مع الفونيم وحدة التحليل الأساسية » [٤] . وقد قام « في الأربعينيات والخمسينيات جدل ساخن بشكل كبير بسبب ما المورفيمات ؟ وكيف تُعَرَّفُ أحسن تعريف ؟ وما المعاني التي يمكن أن تستنتج من المورفيمات فيما يخص الجهات الأخرى للنظرية اللغوية وهلم جرًا » [٥] .

وقد جاء تطور هذا المفهوم في الدرس اللغوي بأن : « تَوَصَّلَ لغويون كثيرون ، وبصفة خاصة في أمريكا ، إلى أن الكلمة لم تكن ، أو على الأقل ليست بالضرورة ، الوحدة الأساسية للنحو ؛ بل يجب أن نبحث عن شيء آخر أصغر من الكلمة [٦] . » ... أن عناصرَ اللغةِ الدالةَ حقيقةً هي كل من الكلمات وأجزاء الكلمات ومجموعات الكلمات ، واقترح أكثر من ذلك ، وهو أنه ينبغي أن تحلل الكلمات sings و singer ... على أنها وحدات زوجية مركبة من جزئين [٧] . ويصوغ ليونارد بلومقليد الفكرة بصورة أوضح ... فيشير إلى أنه توجد صيغ لغوية لم تسمع من قبل (ولذلك لم تكن كلمات)

---

(١) Young, David J. (1984) Introducing English Grammar, London: Hutchinson, p. 15.

(٢) Ducrot, Oswald (1972 [1981]) "signigficatre units", in Encyclopedic Dictionary of the Sciences of Language, Translated by Catherine Porter, Oxford: Blackwell Reference, p. 199.

(٣) Comrie, Bernard (1996) "Language", Microsoft®Encarta®97 Encyclopedia©1993 - 1996. Microsoft Corporation.

(٤) Greenberg (1957) "The Definition of Linguistic Units", p.18.

(٥) Crystal, David (1971) Linguistics, England: Penguin Books Ltd., p. 187.

(٦) – لا يلزم أن يكون المورفيم أصغر من الكلمة ، بل يمكن أن تكون الكلمة مورفيما مفردًا ، فلا يكون جزءًا منها ؛ إذ قد تتكون الكلمة من مورفيم أو أكثر Kolln, Martha (1982) Understanding English Grammar, New York: Macmillan, Inc., p. 71, Richards, Jack [et. al.] (1985) Longman Dictionary of Applied Linguistics, p. 184 & Owens, Robert E. (1988) Language and Development: An Introduction, 2nd edition, Columbus: Merrill Publishing Company, p. 15.

(٧) Sapir (1921) Language, New York: Harcourt, Brace & World., p. 25.

سماها الصيغ المقيدة bound forms... وقد عَرَّفَ الصيغ التي من هذا النوع بوصفها مورفيمات [١] . وتعريف المورفيم الدقيق هو « صيغة لغوية لا تحمل شبهًا صوتيًا دلاليًا جزئيًا بأى صيغة أخرى » [٢] .

وقد عالج علم اللغة الحديث تَحَقُّقَ المورفيمات الذي يتم فيما يعرف بالمورفات والألومورفات التي تعد أشكالًا مختلفة للمورفيم لا يقوم معها اختلاف في المعنى [٣] ، وقد أخذ ذلك عدة تصورات ، فقد عبَّر بعضهم عن الفرق بين المورفيم والألومورف بأن جعل المورفيمات تجريدات [٤] أو أقسامًا تنتمي إليها مجموعة من الأفراد « المورفيمات أقسام كالفونيمات ، أفراد قسم المورفيم هي ألومورفات في توزيع تكاملي كما أن أفراد قسم الفونيم هي ألوفوناتٌ في توزيع تكاملي » [٥] . كما عَبَّرَ بعض اللغويين عن الفرق بينهما بأنه كالفرق بين الجوهر والشكل ، يقول : « يمكن أن يُعَبَّرَ عن الفرق الذي حدد بين المورفات والألومورفات بتعبير الجوهر والشكل » [٦] . وقد قَدَّمَ ، بناء على ذلك ، تصوره المتمثل في كون الكلمة تتكون من المورفات التي هي الجوهر أو المادة لا من المورفيمات التي تمثل الشكل لا الجوهر . يقول : « المورفيم ليس جزءًا من الكلمة بالمرة ، ليس له موضع في الكلمة . حين يمكن أن تُجَزَّأَ الكلمة إلى أجزاء فإن هذه الأجزاء يشار إليها على أنها مورفات morphs » [٧] .

كما عالج علم اللغة الحديث أمر التحقق الصفري للمورفيم وهو « وسيلة وصف

---

(١) فصَّلَ بعض اللغويين الحديث عن السمات التي تتميز بها المورفيمات دلاليًا وتركيبيًا وتنفصل بها عن غيرها من الوحدات اللغوية كالمقطع والفونيم وغيرهما انظر في سمات المورفيم Gleason (1961) An Introduction to Descriptive Linguistics.

(٢) Palmer (1971) Grammar, GB: Penguin Books, pp.110 -1 Bloomfield (1925) Language, London: George Allen & Unwin Ltd., P. 161.

(٣) Nasr (1980) Morphemics, in The Essentials of Linguistic Science: Selected and Simplified Readings, GB: Longman Group Ltd., p. 54 & Richards, Jack [et. al.] (1985) Longman Dictionary of Applied Linguistics, p. 9.

(٤) Chalker, Sylvia & Weiner, Edmond (1994) The Oxford Dictionary of English Grammar, Oxford University Press, p. 248.

(٥) Traugott, Elizabeth and Pratt, Mary Louise (1980) Linguistics for the Students of Literature, San Diego: Harcourt Brace Jovanovich, Publishers, p. 92 & Dinneen, Francis P. (1967) An Introduction to General Linguistics, New York: Holt, Rinehart and Winston, Inc., p. 53.

(٦) Lyons, John (1968) An Introduction to Theoretical Linguistics, Cambridge: Cambridge University Press, p. 180.

(٧) Ibid., P.180.

مألوفة لدى اللغويين ، هي التمثيل الصفري لعنصر ما أو قسم ما [١] تدين مباشرة إلى بانيني Panini » [٢] . وقد رآه إنجازًا جيدًا لأنه يحل مشكلة غياب المورفيم في بعض النماذج . فلقد « اخترع بالنسبة لهذه المشكلة الأخيرة النحاة الهنادكة وسيلة تسمى العنصر الصفري » [٣] . وقد أقر علم اللغة هذا الاختراع فاستخدمه سوسير Saussure[٤] ، كما كان موضع إطراء بلومفيلد للنحاة الهنادكة [٥] ، كما يقرر بعض اللغويين أنهم « سعداء تمامًا بوضع المورفيم الصفري بالنسبة للجمع المضاف في الروسية ... » [٦] . ولا يُسْتَثْنَى من اللغويين الغربيين المعجبين بمفهوم المورفيم الصفري هذا إلا نفر قليل حيث « انتقده مباشرة بصورة فعالة نايدا Nida (١٩٤٨) [٧] ، وهاس Hass فيما بعد في دراسة شاملة (١٩٥٧) [٨] لسوء استخدامات الصفر في الأدبيات اللغوية » [٩] .

ب - في الدرس الصرفي العربي :

دار حديث اللغويين العرب عن الوحدة اللغوية الصرفية حول الكلمة ، فلم يتحدثوا عن وحدة دلالية أصغر من الكلمة ، وغاية ما هنالك أن لهم حديثا عما يُعْرَف في درسنا اللغوي بالعلامات وهو يكشف عن وعيهم بقيام العلامة بزيادة دلالةٍ على دلالة الكلمة وبأن الكلمة أصبح لها جزآن دلاليان . ويلزم أن نشير إلى جملة الأمور التالية :

الأول – عدم غَفْلَةِ اللغويين العرب عن عناصر الكلمة وأجزائها التي يقوم كل واحد منها بمعنى ، فقد التفتوا إلى تركُّبِ بعض الكلمات من جزأين وإن لم يجعلوهما على حد سواء ، فهم يرون أن كلمات مثل : حمامة ورجلان وبصرى والرجل ويضرب كل واحدة منها « كلمتان صارتا من شدة الامتزاج ككلمة واحدة ، فأعرب المركب إعراب

(١) يقوم التحقق الصفري في عدد من الوحدات اللغوية كالفونيم والمورف والأداة وغير ذلك انظر Crystal, (1985) A Dictionary of Linguistics and Phonetics, p. 339.

(٢) Robins, (1968) A Short History of Linguistics, p. 148.

(٣) Dinneen (1967) An Introduction to General Linguistics, p. 268.

(٤) Saussure, Ferdinand de (1959) Course in General Linguistics, McGraw-Hill p. 186.

(٥) Bloomfield, L. (1935) Language, P. 209.

(٦) Allerton, D. J. (1979) Essentials of Grammatical Theory: A Consensus View of Syntax and Morphology, London: Routledge & Kegan Paul, p. 222.

(٧) نشر هذا المقال مرتين : Nida (1948) "The Identification of Morpheme", Language, Vol. 24, pp. 414 - 41 & In Joos (ed.) (1958) Readings in Linguistics, New York: American Council of Learned Societies.

(٨) Hass, W. (1957) "Zero in Linguistic Description", in Studies in Linguistic Analysis, Oxford: Blackwell.

(٩) Matthews (1970) Recent Developments in Morphology, p 100.

الكلمة ؛ وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة ، وكذلك الحركات الإعرابية » [١] . كما يقول بعضهم عن تاء التأنيث : « تاء التأنيث بمنزلة اسم ضُمَّ إلى اسم » [٢] . لقد رأوا أن علامتَي التأنيث والتثنية وياء النسب وأداة التعريف وياء المضارعة ليست من أصول الكلمات الداخلة عليها ، ولا من الزيادات الصرفية التي تُغَيِّر الوزن ، وأنها قد أضافت إلى ما دخلت عليه معنى ، فصار معنى اللفظ مركبًا لا مفردًا ، فلم يكن أمامهم إلا عَدُّها كلمات غير مستقلة لا إعراب لها . ويعني ذلك أن الصرفيين العرب لم يغفلوا عن تركب اللفظة المفردة من دلالتين إحداهما من الكلمة الأساس ، والأخرى مما دخل عليها مما لم يَرَوْهُ كلمة لعدم استقلاله ولانتفاء الإعراب عنه .

الثاني – وعيهم بطبيعة العربية التي تَتَمَثَّلُ في افتراق اللفظ عن المعنى في جهة التركب والإفراد ؛ حيث يمكن أن يرد اللفظ مفردًا على الرغم من تركب معناه ، ينقل الرضي ما يقرره بعضهم ، يقول : « والمشهور في اصطلاح أهل المنطق جعل المفرد والمركب صفة اللفظ ، فيقال : اللفظ الفرد ، واللفظ المركب ، ولا ينبغي أن يخترع في الحدود ألفاظ ، بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها ؛ لأن الحد للتبيين ، وليس له أن يقول : إني أريد بالمعنى المفرد الذي لا تركيب فيه ؛ لأن جميع الأفعال إذن يخرج عن حد الكلمة » [٣] . وقد خطَّأ الرازي ، بناء على ذلك ، وصف الزمخشري المعنى بالإفراد ، قال : « قال الزمخشري في أول المفصل : الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع . وهذا التعريف ليس بجيد ؛ لأن صيغة الماضي كلمة مع أنها لا تدل على معنى مفرد بالوضع ، فهذا التعريف غلط ؛ لأنها دالة على أمرين حدث وزمان ... وسبب الغلط أنه كان يجب عليه جعل المفرد صفة للفظ ، فَغَلَطَ وجعله صفة للمعنى » [٤] .

ويعني ذلك أن للعربية خصيصةً مَنَعَتْ اللغويين العرب من أن ينسبوا كل دلالة في اللفظ إلى جزء من أجزاء هذا اللفظ وهي تَرَكُّب المعاني دون تَرَكُّبٍ في الألفاظ . ويؤكد ذلك أن الوزن الصرفي يفيد معنى ينضاف إلى المعنى الذي يستفاد من الجذر

(١) الرضي ، شرح كافية ابن الحاجب ، جـ ١ ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ص ٥ .

(٢) ابن الأنباري ، أسرار العربية ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، دمشق : مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ، ١٩٥٧م ، ص ٣٧١ .

(٣) الرضي ، شرح الكافية ، جـ ١ ، ص ٤ .

(٤) فخر الدين الرازي ، مفاتيح الغيب المشتهر بالتفسير الكبير ، وبهامشه تفسير أبي السعود ، جـ ١ ، مصر : دار الطباعة العامرة ، ص ١١ .

المعجمي ، وهو ، كما لا يخفى ، لا ينفصل عن الكلمة التي يعد قالبًا لها ؛ فليس ، مِنْ ثَمَّ ، شيئًا مستقلًّا فضلًا عن أن يكون هذا الوزن وحده كلمة . كما أن أسماء الأفعال التي لا أوزان لها نحو : صه ومه ... إلخ تتركب من دلالتيَ الحدث والزمن مع عدم وجود أجزاء صرفية يمكن تمييزها بعضها عن بعض . لقد فَرَّقَ اللغويون العرب بين تركيب اللفظ وتركيب الدلالة ، وقد جاء المركب لديهم منحصرًا في خمسة أنواع ، يقولون : « المركب هو ما أريد بجزء لفظه الدلالة على جزء معناه ، وهو خمسة : مركب إسنادي كقام زيد ، ومركب إضافي كغلام زيد ، ومركب تعدادي كخمسة عشر ، ومركب مزجي كبعلبك ، ومركب صوتي كسيبويه »[1] .

الثالث – رجوع إهمالهم الحديث عن وحدة أصغر من الكلمة يمكن أن تُعَالج باستقلال إلى أن بعض أجزاء الكلمة التي تفيد دلالة يمتنع فصل بعضها عن بعض ؛ فوزن الكلمة ، مثلًا ، لا يمكن فَصْلُه عن جذر الكلمة مع أن كلًّا منهما يُعَدُّ عنصرًا من عنصرَيْ الدلالة الثابتة للكلمة . ويفيد ذلك أن الحديث عن وحدات دلالية أصغر من الكلمة يستلزم فصل الوزن عن الكلمة ، كما يرجع إلى ورود معاني مركبة لا تركيب في ألفاظها ، كما في حالة أسماء الأفعال التي لا وزن لها ، وليس لها أجزاء صرفية ترجع إليها دلالاتُها . إن كل اسم فعل يُعَدُّ وحدة لفظية واحدة لا تقبل التجزئة لفظيًّا ، وإنْ تَعَدَّدَ دلالةً ، كهيهات وشتان اللذين يفيدان الحدث والزمن معًا .

الرابع – رجوع اتخاذهم الكلمة الوحدة الصرفية إلى أنهم أرادوا اطراد الوحدة الصرفية ؛ إذ يلزم اعتماد الكلمة أو جُزْئِها وحدةً صرفية . وقد اعتمدوا الكلمة وحدة صرفية لَمَّا رأوا أن جزء الكلمة لا يَطَّرِدُ وحدة صرفية ؛ إذ ليس لعناصر الدلالة في الكلمة أجزاء تقابلها في اللفظ دائمًا .

الخامس – عدم صلاحية مفهوم المورفيم ولا منهج التحليل الهرمي[2] للعربية لكونها لغة اشتقاقية لا إلصاقية ؛ ومِنْ ثَمَّ لا يُمَثِّلُ غياب المفهوم عن الدرس العربي جهة انتقاص أو عجز .

تعتمد العربية على القالب لاشتقاق كلماتها دون توظيف اللاصقة (الزيادة الصرفية)

---

(١) الجرجاني ، التعريفات ، ص ٢٢٣ .

(٢) سوف يرد حديث عن منهج التحليل الهرمي في هذا البحث عند معالجة المنهج الصرفي .

لاشتقاق الكلمات [1] فترد الأفعال والمشتقات عاملة وغير عاملة عن طريق الوزن لا اللاصقة الصرفية ، ويستخدم تصريف الأسماء اللاصقة (العلامة) ، وذلك على ما يظهر من تأمل حالات التثنية وجمعَي التصحيح ، ويرد بعضٌ من تصريف الأسماء من خلال الوزن كذلك ، كما في جموع التكسير . ويعني ذلك أن لاصقة الاشتقاق لا ترد في العربية مثلما ترد في الإنجليزية التي تجمع بين لاصقة الاشتقاق ولاصقة التصريف مثل ورود er- للاشتقاق (اشتقاق لفظ دال على فاعل الحدث) وورود لاصقة s- للتصريف (بيان لحالة الجمع) [2] .

ويُفَسِّرُ غيابُ لاصقة الاشتقاق في العربية عدمَ حديث اللغويين العرب عن اللواصق ؛ إذ رجع هذا الغياب إلى عدم صلاحية المفهوم للغة العربية التي تتميز بأنها اشتقاقية لا تصريفية . وهذا ما يقرره علم اللغة الحديث من أن مفهوم المورفيم لا يناسب إلا اللغات الإلصاقية ؛ إذ من المنتقد « أن النظرية النحوية الحديثة ، وبخاصة مدرسة لُغَوِيِّي ما بعد بلومفيلد Post- Bloomfieldian ، التي كانت فيها بدايات النحو التوليدي قد وُجِّهَتْ إلى لغات ما يُسَمَّى بالنموذج الإلصاقي agglutinating : تلك اللغات التي يُمَيَّز تصريفها من خلال اللواصق التي يمكن أن تُدْخَلِ مع المورفيمات في علاقة واحد إلى واحد » [3] . وقد تساءل بعض اللغويين تَشَكُّكًا عن مدى صلاحية مفهوم المورفيم والتحليل الهرمي الذي يطرح في إطاره للغات الإلصاقية [4] .

السادس – اتخاذ الصرف العربي مصطلح العلامة للزوائد الصرفية الداخلة على الكلمة ، ولم يتخذ مصطلح اللواصق ؛ لأنه ليس فيها ما يخرج عن طبيعة التعليم (زيادة العلامة) هذه ؛ إذ ليس منها ما يأتي مثلًا للاشتقاق كما في نموذج اللغات الإلصاقية . ويعني ذلك أن مصطلح العلامة يراعي طبيعتها ولا يمثل مخالفة لما وردت عليه الزوائد

---

(١) تغيب لاصقة الاشتقاق عن اللغة العربية بانتفاء ورود جزء من الكلمة باستثناء العلامة التي للتصريف في سياقات مختلفة مع ثبات المعنى تقريبًا . انظر في كيفية تحديد المورفيمات : Hockett, Charles F. (1958) A Course in Modern Linguistics, New York: The Macmillan Company, pp. 123 - 124.

(٢) يمكن مراجعة حديث اللغويين عن لواصق الاشتقاق والتصريف الرئيسية في الإنجليزية وعن موقع لواصق التصريف من لواصق الاشتقاق في :

Nasr (1980) "The Major Grammatical Morphemes of English", In The Essentials of Linguistic Science, pp. 67 - 73 & Akmajian [et. al.] (1990) An Introduction to Language and Communication, 3rd edition, Massachusetts Institute of Technology, p.36.

(٣) Matthews (1970) Recent Developments in Morphology, p. 96.

(٤) Palmer (1971) Grammar, p. 112.

الصرفية في اللغة العربية ، وأن العلامة كافية في العربية للقيام بالدور المنوط باللاصقة ؛ إذ ترصد زوائد التصريف التي تدخل على كلمات العربية ، وليس ثمة زوائد صرفية تخرج عن العلامة .

ولا مشاحة في المصطلح لوقوعه على مدلوله بلا زيادة ولا نقصان .

السابع – تسجيل تَحَقُّقِ العلامة في الصرف العربي بوصفه صورًا للعلامة مثلما سُجِّلَتْ تحققات المورفيمات بوصفها ألومورفات لها أو أشكالًا مختلفة منها . ويظهر هذا الأمر من أنهم يذكرون أداة تعريف واحدة مع أنها تتخذ شكلين مختلفين : القمرية التي تنطق فيها اللام ، والشمسية التي تدغم لامها في الحرف التالي لها ؛ مما يفيد أنهم لم يخرجوا عن الحس اللغوي الصحيح الذي يراعي الفرق بين القسم وأفراده التي يتحقق فيها أو بين الجوهر وبين الشكل كما يفيد بعض اللغويين .

الثامن – تفريقهم بين غياب العلامة الذي يمثل علامة وغيابها الذي لا يكون علامة على شيء فهم يرون غياب النون في الأفعال الخمسة علامة على جزم المضارع أو نصبه ؛ لأن ثبوتها يرد مقابلًا لهذا الغياب في حالة الرفع ، وكذلك يرون غياب علامة التأنيث عن الكلمة علامةً على التذكير ، ثم يذكرون أن غياب العلامة قد لا يكون علامة حين يتحدثون عن استواء الطرفين بغياب العلامة فيهما على السواء ، كما في حديثهم عما يستوي فيه المذكر والمؤنث يقول : « من ذلك قولهم : بعير ناحز ؛ إذا سعل فاشتد سعاله ، وناقة ناحز وبعير ضامر وناقة ضامر » [(١)] . وكما في حديثهم عن عدم دخول علامة التأنيث لبعض الصفات ، يقول بعضهم : « اعلم أن فاعلًا إذا اشترك فيه الرجال والنساء دخلته هاء التأنيث كقيلك : رجل قائم وامراة قائمة ، وإذا انفرد به النساء دون الرجال لم تدخله هاء التأنيث كقيلك : امرأة حائض وطالق وطامث وطاهر » [(٢)] . وقد ذكروا كل الصفات التي لا تلحقها تاء التأنيث يروي صاحب اللسان عن اللحياني قوله : « ما كان على مفعال فإن كلام العرب والمجتمع عليه بغيرها في المذكر والمؤنث إلا أحرفًا جاءت نوادر قيل فيها بالهاء » [(٣)] نحو : رجل معطاء وامرأة معطاء . وهم بذلك

---

(١) الأنباري ، أبو بكر محمد . كتاب المذكر والمؤنث ، تحقيق د. طارق عبد عون الجنابي ، بغداد : مطبعة العاني ، ط١ ١٩٧٨م ، ص ١٦٤ .

(٢) السابق ، ص ١٣٩ .

(٣) ابن منظور ، لسان العرب ، مج ٤ ، ص ٥٨٢ ، وانظر في ذلك ، أيضًا ، الجوهري ، الصحاح : تاج اللغة وصحاح العربية ، جـ ٦ ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، القاهرة : دار الكتاب العربي ، ط٢ ١٩٧٩م ، ص ٢٤٣٠ .

لا يُسَجِّلُونَ مجرد غياب العلامة بوصفها مورفيما صفريًّا فحسب ، بل يفرقون بين نوعَيْ غيابها : الدالّ وغير الدالّ . مثلما يقرر علم اللغة الحديث الذي يُؤَكِّدُ على أن « الفرق بين الصفر واللا شيء هو بدقة مسألة أننا يمكن أن نرى الغياب سمة إيجابية » [١] . إن تطبيق مفهوم نظام العلامات الذي يقدمه علم اللغة يفيد أن الصفر يكون فردًا ذا دلالة إذا ما ورد في إطار نظام من العلامات [٢] وذلك بشرط الأخذ بنظام التقابلات التي قدمها دو سوسير لا مجرد نظام الوحدات الدلالية [٣] الذي تَوَفَّرَ عليه بايك Pike .

ومما يلفت النظر بصدد غياب العلامة الدالّ أو ما يسمى بالمورفيم الصفري أنه بينما استقبلت اللغويات البنيوية مفهوم المورفيم الصفري بهذه الحفاوة والتكريم ، كما أشرنا سابقًا ، لقي ما يقابله لدينا وهو العلامة السلبية أو غياب العلامة الدالّ ، وكذلك الاستتار والتقدير في النحو العربي انتقادًا عنيفًا واتهامات غير قليلة ؛ إذ العلامة السلبية في الصرف والاستتار والتقدير في النحو عند كثير من اللغويين العرب المعاصرين ليس إلا نوعًا من الافتراض والتعسف الذي ينبغي أن يخلو منه الدرس اللغوي الحديث . لقد رأى معظم اللغويين أن مفهوم المورفيم الصفري فنية تسمح بِمَدِّ مظلة القواعد الصرفية التي يقدمها مفهوم المورفيم ليصبح مفهوم المورفيم صالحًا لمعالجة الكلمات ذات المورفيمات المتمايزة والكلمات التي لا تنماز فيها المورفيمات بعضها عن بعض ، فقرروا ، بصدد ذلك ، أن على منهج الوحدة – الترتيب IA[٤] الذي ينبني في معالجته الصرفية على مفهوم المورفيم أن يعتمد مفهوم المورفيم الصفري فقد « اقترح بلوخ Bloch في مقال نَيِّرٍ ومُحْكَمٍ (١٩٤٧) [٥] أن الحل الأمثل لمنهج الوحدة – الترتيب IA أن تعالج الكلمة الكاملة sank بوصفها رمزًا للعنصر المعجمي sink وحده ، ومِنْ ثَمَّ يمكن أن يحقق الزمن الماضي بالصفر zero أو بالمورف الصفري zero morph في نهاية الكلمة » [٦] .

---

(١) Beaugrande (1991) Linguistic Theory: The Discourse of Fundamental Works, Note 3, p. 85.

(٢) Saussure (1959) Course in General Linguistics, pp. 120 - 122.

(٣) Pike, Kenneth (1967) Language in Relation to a Unified Theory of the Structure of Human Behavior, The Hague: Mouton, p. 345.

(٤) سوف يأتي عرض هذا المنهج ضمن الحديث عن المنهج عند الحديث عن مناهج التحليل الصرفي مع بيان طبيعته المتمثلة في اعتماده في الوصف الصرفي للوحدات الصرفية على بيان الوحدات الصرفية (المورفيمات) وتسلسلها .

(٥) Bloch, J. (1947) "English Verb Infliction," Language, Vol. 23, pp. 399 - 418 & In Joos, m. (ed.) (1958) Readings in Linguistics.

(٦) Matthews (1970) Recent Developments in Morphology, New Horizons in Linguistics, GB: Penguin Books, pp. 99 - 100.

أما اللغويون العرب المعاصرون فلم يروا في العلامة السلبية والاستتار والتقدير نوعًا من الفنيات التي تتخذ لطرد القواعد على أساس أن شمول القواعد وتغطيتها لأكبر قدر من الموضوع شرط ضروري في أي مجموعة من القواعد تطرح لمعالجة ظاهرة ما . وقد فاتهم بذلك أن عدم القول بهذه الفنيات يورث الدرس اللغوي العربي اضطرابًا وتشوشًا عظيمين .

٢. التركيب :

تتمثل أنماط تركيب الكلمات في اللغة العربية في ثلاثة أنماط وهي ترد على النحو التالي :

أ - تركيب بالعلامات :

يظهر ذلك في كلمة مثل : « **الطالبتان** » تَرَكَّبَتْ من مجموعة من العلامات الصرفية ، وهي عبارة عن أداة التعريف « أل » وتاء التأنيث وألف ونون التثنية أضيفت على جذع الكلمة ، وهو لفظ « طالب » . ويرد هذا النمط من التركيب الصرفي في العربية في أكثر حالات تصريف الأسماء الذي يكون بالتأنيث والتثنية وجمعي التصحيح والنسب .

ب - تركيب بالعمليات (بالتغيير الصرفي) :

يظهر تركيب الكلمات صرفيًا بالعمليات في كلمة مثل : « قاضٍ » ؛ إذ وردت فيها جملة من العمليات الأولى الزيادة ، وتمثلت في زيادة الألف ثانية ، والثانية إعادة تحريك أصول الكلمة ، وتمثلت في فتحة للفاء وكسرة العين ، والعملية الثالثة هي الحذف ، وتمثلت في حذف لام الكلمة .

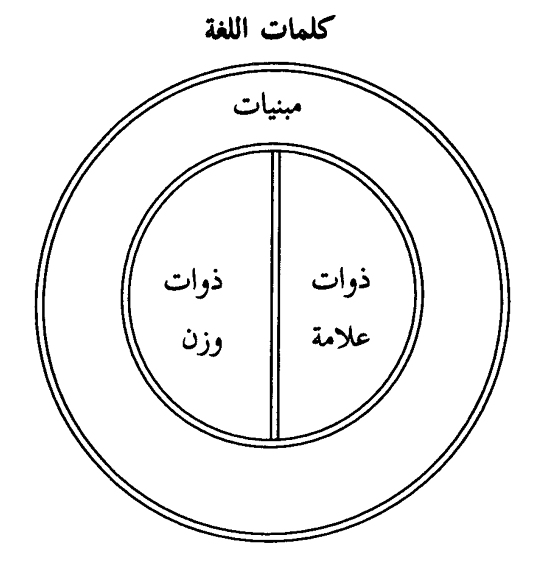
ويرد هذا التركيب في اللغة العربية مع المشتقات بالإضافة إلى بعض حالات تصريف الأسماء وهي جمع التكسير والتصغير .

جـ - تركيب مطلق غير قياسي :

يظهر تركيب الكلمات بشكل مطلق في كلمة مثل أنا التي تتحول إلى نحن ، فلا نجد سلوكًا محددًا لتركيب أي منهما .

ويمكن أن يستفاد من إخراجهم للمبنيات من الصرف ، وجعلها على محيط دائرة الصرف ، وجعلهم في قلب دائرة الصرف الكلم ذوات العلامات أو ذوات الأوزان أن تصورهم للتركيب الصرفي للعربية يرد على النحو التالي :

كلمات اللغة



(رسم ١)

يعني هذا المخطط أن التركيب الصرفي للعربية قد جاء كما تفيد النظرية الصرفية العربية على صور متعددة حيث ورد :

- التركيب الصرفي السماعي :

وهو ما يعكسه فصلهم للمبنيات والألفاظ غير المتصرفة وإخراجها من الصرف العربي . وموضع هذا من الصرف هامش الدائرة الصرفية ، أو خارج دائرة الصرف القياسي الذي يرد وفق قانون معين يمكن القياس عليه .

- التركيب الصرفي القياسي :

وهو ذلك التركيب الصرفي الذي تم ضبط قواعده وجاء مطردًا .

٣ - العمليات الصرفية

ترد جملة من التغييرات الصرفية التي يلزم الدرس الصرفي رصدها وبيان قواعدها وذلك من خلال مناهج التحليل المناسبة لرصدها ، ويلزمنا أن نرصد هذه التغييرات قبل الحديث لاحقًا عن مناهج تحليلها .

يذكر بعضهم أنماط التغيير الصرفي ، يقول عن حد الصرف : « تغيير حروف الكلمة الأصول بزيادة أو نقصان أو إبدال للمعاني المطلوبة منها » [1] . ويقول ثان : « إنما سُمِّيَ

(١) العكبري ، اللباب ، جـ ٢ ، ص ٢١٩ .

تصريفًا لتصريف الكلمة الواحدة بأبنية مختلفة ، وخَصُّوا به ما عرض في أصول الكلام وذواتها من التغيير ، وهو ينقسم خمسة أقسام زيادة وإبدال وحذف وتغيير بالحركة والسكون وإدغام وله حد يعرف به » [١] . ويعرض بعضهم للتغييرات التي تتم في الاشتقاق ، يقول : « المشتق إما بزيادة حرف أو حركة أو حركة وحرف وإما بنقصان حرف أو حركة أو حركة وحرف . فهذه ستة مع إفراد الزيادة وإفراد النقصان ، ثم ينضم إليها زيادة حرف مع نقصان حركة » [٢] .

ويشير آخر إلى اجتماع أكثر من تغيير في الكلمة الواحدة ، يقول : « خطاياكم هو جمع خطيئة ، وأصله عند الخليل خطائئ بهمزتين الأولى منهما مكسورة ، وهي المنقلبة عن الياء الزائدة في خطيئة ، فهو مثل صحيفة وصحائف ، فاستثقل الجمع بين الهمزتين ، فنقلوا الهمزة الأولى إلى موضع الثانية ، فصار وزنه فعالى ، وإنما فعلوا ذلك لتصير المكسورة طرفًا ، فتنقلب ياء ، فتصير فعالى ، ثم أبدلوا من كسرة الهمزة الأولى فتحة ، فانقلبت الياء بعدها ألفًا ، كما قالوا في يا لهفي ويا أسفي ، فصارت الهمزة بين ألفين ، فأبدل منها ياء ؛ لأن الهمزة قريبة من الألف ، فاستكرهوا اجتماع ثلاث ألفات ، فخطايا فعالى ، ففيها على هذا خمس تغييرات تقديم اللام عن موضعها وإبدال الكسرة فتحة ، وإبدال الهمزة الأخيرة ياء ، ثم إبدالها ألفًا ، ثم إبدال الهمزة التي هي لام ياء . وقال سيبويه : أصلها خطائئ كقول الخليل إلا أنه أبدل الهمزة الثانية ياء لانكسار ما قبلها ، ثم أبدل من الكسرة فتحة ، فانقلبت الياء ألفًا ، ثم أبدل الهمزة ياء ، فلا تحويل على مذهبه ، وقال الفراء : الواحدة خطية بتخفيف الهمزة والإدغام ، فهو مثل : مطية ومطايا » [٣] .

إن المراد بلفظ العملية الصرفية أو التغيير الصرفي تلك العمليات الصرفية التي تقوم في مختلف أنواع الكلمات ، وهي بحسب ما يرد في التركيب الصرفي العربي على النحو التالي :

- عمليات تَتَوَلَّدُ منها أقسام الكلم المختلفة رئيسية أو فرعية ، كما في حالة الاشتقاق الذي يولد الأفعال والمشتقات المختلفة .

- عمليات تَتَعَدَّدُ بها صورة الكلمة ، كما في حالة التصريفات التي تنتقل به الكلمة

---

(١) ابن السراج ، الأصول في النحو ، جـ ٣ ، ص ٢٣١ .

(٢) ابن مالك ، مسألة في الاشتقاق ، تقديم وتحقيق محمد وجيه تكريتي ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، السنة ١٤ (١٩٩٠) ، عدد ٣٨ ، ص ١٢٧ .

(٣) العكبري ، التبيان في إعراب القرآن ، جـ ١ ، ص ٣٨ .

من وجه التذكير إلى وجه التأنيث ومن وجه الإفراد إلى وجه التثنية أو الجمع ... إلخ .

– عمليات تَتَكَيَّفُ بها الكلمات صرفيًا ، كما في حالة الإعلال والإبدال ونحوهما . وهي ما يمكن تسميتها بالتغييرات الفونولوجية الصرفية .

– عمليات تَتَطَوَّرُ بها الكلمة فَتَتَغَيَّرُ صورتها ، وذلك كما في نماذج التطور التاريخي للكلمات ، وليس ثمة معالجة شاملة لها في الدرس اللغوي العربي إلا ما نجده في كتب لحن العامة . وسبب إهمال اللغويين العرب لهذه التغييرات الطبيعية المعيارية لدراستهم ودراستهم لمستوى العربية الفصحى صيانة له من اللحن ؛ فلم يكن من المطلوب لديهم بحسب نظرتهم عناية منهم باللحن .

وبيان هذه التغييرات الصرفية المختلفة كما يلي :

١ – **تغييرات تقوم في المبنيات** ، كالضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة ونحوها ، وهي تغييرات لا يُوصَدُ لها طريق صرفي معين تسلكه ، ولا قانون تخضع له ، فليس ثَمَّةَ علاقة تغيير صرفي قياسي بين أنا ونحن أو هو وهما وهم ... إلخ .

٢ – **تغييرات بزيادة علامة** ، وذلك كما في التأنيث والتثنية وجمعي التصحيح ونحوها ؛ إذ يكون المؤنث والمثنى وجمعا التصحيح بزيادة علامة للنوع أو العدد على الأصل ، نحو طالب – طالبة ، وفاهم – فاهمان – فاهمون ، وفاضلة – فاضلات .

٣ – **تغييرات لهجية أو تاريخية** ، كالقلب المكاني ، نحو : أيس وجبذ وناء ونحوها .

٤ – **تغييرات بالحذف** ، وهي تتمثل في سقوط حروف المفردات عند تصريفها ؛ كسقوط الألف من كتاب عند جمعه .

٥ – **تغييرات التعويض** وهي تابعة لتغيير الحذف حيث يعوض في بعض الحالات عن الحرف المحذوف ، كما في المصدر عِدَة الذي سقط منه فاؤه وعوض عنها بالتاء ، وكما في المصدر الأجوف غير الثلاثي إذا لزمته ألف في مصدره ، إذ لا يُجْمَعُ بين ألفين فتحذف عينه ، ويعوض عنها بتاء ، نحو : إقالة واستقامة .

٦ – **تغييرات بالتضعيف** مثل فَهَّمَ وتَفَهَّمَ واحْمَرَّ ونحوها .

٧ – **تغييرات النقل** [1] أو إعادة الضبط وفق باب آخر ، وهي أن ينقل الفعل من باب

(١) يراد بتغييرات النقل ما تنتقل به الكلمة من وزن إلى آخر ، كما في انتقال فَقِه إلى فَقُه وفَقَه لإفادة صيرروة الفقة ملكة أقرب إلى السجية مع ضم العين ، وزيادة معنى المغالبة مع الفتح . ولا يراد في هذا السياق نقل الكلمة بوزنها المخصوص من دلالة صرفية إلى أخرى ، كالنقل من المصادر والأفعال والمشتقات وغيرها إلى العلمية كما في : محمد ومحمود ونحو ذلك ، كما لا يراد به في هذا السياق النقل الخاص بنقل الحركة في الإعلال .

إلى آخر لإفادة الدلالة التي لهذا الباب الذي نقل إليه الفعل ، يقول الصرفيون العرب عن ذلك في باب فَعَلَ يَفْعُلُ : « ومما يختص بهذا الباب بضم مضارعه باب المغالبة ، ونعني بها أن يغلب أحد الأمرين الآخر في معنى المصدر ... وقد يكون الفعل من غير هذا الباب كغلَب وخصَم وكرُم فإذا قصدت هذا المعنى نقلته إلى هذا الباب » [1] .

٨ - **تغييرات الزيادة** ، وهي واسعة جدًّا وتصاحبها في أغلب الحالات تغييرات أخرى كإعادة الضبط . ولا نستطيع عد الزيادة من باب العلامات الصرفية لعدم انضباط الزيادة بشكل قياسي ، وعدم اقتصار التغيير الصرفي على هذه الزيادة .

---

(١) الرضي ، شرح الشافية ، جـ ١ ، ص ٧٠ .

المبحث الثاني : الأنظمة الصرفية

يلزمنا في بَيَانِنَا لظاهرة التعدد التي تعد الظاهرة الصرفية العامة أن نُحَدِّدَ الأنظمة المختلفة التي تشتمل عليها هذه الظاهرة إتمامًا لهذا البيان ، وتمهيدًا لدراسة النماذج التي قدمتها النظرية الصرفية في معالجتها لهذه الظاهرة على اختلاف الأنظمة التي تشتمل عليها ؛ فقد عالج اللغويون العرب ظاهرة التعدد في العربية من خلال نظرية صرفية شاملة عُرِفَتْ في درسنا اللغوي ، كما أشرنا من قبل ، بنظرية الأصالة والفرعية ، واشتملت على نموذج أساسي ، ونماذج أخرى تكميلية للنموذج الأساسي ، أو بديلة عنه . وقد كان السبب في تعدد النماذج التي اشتملت عليها نظرية الأصالة والفرعية وجود أنظمة مختلفة لظاهرة التعدد التي تتكفل بها هذه النظرية .

وإذا وَقَفْنَا مع تَصَوُّرِ الصرفيين العرب لأنظمة التعدد في العربية وجدناهم يصرحون بنوعين من الأنظمة ، هما نظامًا الاشتقاق والتصريف ؛ إذ الاشتقاق يُوَلِّدُ تعددًا في الصيغ بأن يُوْجِدَ مثلا صيغًا للأفعال والمشتقات في مقابلة صيغة المصدر ، كما أن التصريف يُوجِدُ ، مثلا ، صيغًا للمثنى والجمع في مقابلة المفرد .

وقد نَصُّوا على علاقة الاشتقاق والتصريف بالأصل والفرع ، يحكي بعضهم عن علاقة الاشتقاق بالأصل والفرع ، يقول : « وقد قال الرماني ، الاشتقاق اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه الأصل ، وهذا يحصل منه معنى الاشتقاق » [1] . كما لا يخفى نَصُّهُم على أن صور التصريف المختلفة فرع أصولها ، يقول بعضهم عن صورة التأنيث : « هذا باب التأنيث لما كان التأنيث فرع التذكير احتاج لعلامة » [2] . ويقول بعضهم عن الجمع : « فإن قيل أَوَلَسْتَ تعلم أن الواحد أقدم في الرتبة من الجمع ، وأن الجمع فرع على الواحد ، فكيف جاز للأصل ، وهو عظاءة ، أن يبنى على الفرع ، وهو عظاء ؟ وهل هذا إلا كما عابه أصحابك على الفراء من قوله إن الفعل الماضي إنما بني على الفتح لأنه حمل على ألف التثنية ؟ » [3] .

والحقيقة أن الاشتقاق والتصريف يرجعان إلى نظام واحد للتعدد ؛ إذ كلاهما يُمَثِّلُ تعددًا بين وحدات لغوية متقابلة ؛ فالتعدد في الاشتقاق لوجود مصدر بإزاء فعل أو مشتق عامل ، والتعدد في التصريف لوجود مفرد بإزاء مثنى أو جمع . والحقيقة أننا في هذا

(١) العكبري ، اللباب ، ، جـ ٢ ، ص ٢١٩ .
(٢) ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، جـ ٤ ، ص ٢٨٦ .
(٣) ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، جـ ١ ، ص ٩٤ .

العمل نريد أن نثبت التعدد بثلاث صور تَتَمَثَّلُ في التقابل الذي يرد في الاشتقاق ، والتصريف ، والتفرع الذي يُجْعَلُ لِوِحْدَةٍ واحدة ، وليس لوحدتين مختلفتين ، أكثر من صورة فرعية لها ، والتشابه الذي يجمع بين أكثر من وحدة لاشتراك بينها في أمر أو حكم . إننا لا نريد مجرد هذين الأمرين البارزين في الأصالة والفرعية ، وإنما أن نقف مع كل صور التعدد الصرفي ، بصفة خاصة ، لنستنبط الأنظمة الثلاثة التي تحكمه .

إن مراجعة صنيع اللغويين العرب لظاهرة التعدد ، بصفة عامة ، يعكس أنظمة لغوية لها أكثر من مجرد الاشتقاق والتصريف المذكورين ، فظاهرة التعدد ليست من قبيل واحد ، ولا يحكمها نظام مفرد ، كما لا تقتصر على الاشتقاق والتصريف ، وهذا ما تظهره معالجتهم لها من خلال الأصالة والفرعية التي تقابل التعدد ؛ إذ يعالجون تحت التعدد ما يلي :

١ - الصور المتعددة للوحدة الواحدة .

٢ - تعدد الوحدات ، كالمفرد والتثنية والجمع التي يجمعونها معًا فيقوم التعدد ، وكالتأنيث والتذكير اللذين يجمعونهما معا كذلك .

٣ - تعدد أدوات الباب الواحد ؛ إذ يرد في الباب الواحد عدد من الأدوات يجعلون إحداها أم الباب بتعبير اللغويين العرب .

وتلزم الإشارة إلى أن أول ما يتبادر إلى الذهن عند ذكر التعدد هو النوع الأول ، وهو ورود أكثر من صورة لوحدة لغوية معينة ، وهو الأمر الذي يمثل التعدد الحقيقي والمادي في اللغة الذي يرد بسبب وجود صور متعددة لبعض الوحدات . أما أن ينظر إلى الوحدات اللغوية المختلفة تمامًا فتجعل من قبيل التعدد ، فهو ، في الحقيقة ، أمر ليس بوضوح النوع الأول ، أو هو بحاجة إلى صرف النظر عن تعدد صور الوحدة الواحدة إلى نوع آخر من التعدد ، وكذلك النوع الثالث من التعدد يحتاج إلى زاوية نظر جديدة ؛ إذ أدوات الباب ليست فروعًا لأداة واحدة واحدة مثلما تكون صور الوحدة الواحدة .

إن نظرية الأصالة والفرعية في التراث العربي تعكس أنظمة التعدد ، فتستخدم مصطلح فرع الذي يقابل مصطلح أصل في حالة الصور المتعددة للوحدة الواحدة ، وفي حالة التقابل بين وحدتين مستقلتين ؛ إذ يجمعون هذه الوحدات المتقابلة معًا ؛ فيقوم التعدد بها ، وفي حالة تشابه بعض الوحدات اللغوية ؛ إذ يجمعون الوحدات المتشابهة ، فيقوم التعدد بذلك .

إن نظرية الأصالة والفرعية في التراث العربي تعالج :

- التفرع الذي يتحقق في الصور المختلفة للصوت الواحد ، كصور النون المختلفة وفقًا

للإظهار والإخفاء والإدغام والقلب ، وكالتعدد الذي يوجد في نحو : « الشين - الشين التي كالجيم » وفي نحو : « الصاد - الصاد التي كالزاي » .

يقول ابن جني عن أصوات العربية : « واعلم أن هذه الحروف التسعة والعشرين قد تلحقها ستة أحرف تتفرع عنها ... وهذه الستة حسنة يُؤْخَذُ بها في القرآن وفصيح الكلام ، وهي النون الخفيفة ، ويقال الخفيَّة ، والهمزة المُخَفَّفَة ، وألف التفخيم ، وألف الإمالة ، والشين التي كالجيم والصاد التي كالزاي . وقد تلحق بعد ذلك ثمانية أحرف وهي فروع غير مستحسنة ولا يُؤْخَذُ بها في القرآن ولا في الشعر ، ولا تكاد توجد إلا في لغة ضعيفة مرذولة غير متقبلة ، وهي الكاف التي بين الجيم والكاف ، والجيم التي كالكاف والجيم التي كالشين ، والضاد الضعيفة ، والصاد التي كالسين ، والطاء التي كالتاء ، والظاء التي كالثاء ، والباء التي كالميم » [1]

- التقابل الذي يتحقق في التعدد الموجود في نحو : « فاهم - فاهمان وفاهمون » وفي نحو : « فاهم - فاهمة » . أي تعالج أصالة المفرد وفرعية كل من المثنى والجمع عليه ، وأصالة المذكر وفرعية المؤنث .

ولا يخفى أن هذا التعدد يرد بملاحظة اشتراك الصيغتين في جزء منهما ، وافتراقهما في آخر ، إذ يتفق فاهم ، مثلًا ، مع كل من فاهمان وفاهمون في الجذع « فاهم » ، ويختلف عنهما بتخلف الزيادتين الواردتين فيهما ، وهما علامتا التثنية والجمع ، إذ ورد أولها بدون أية زيادة للعدد مطلقًا .

- التشابه الذي يتحقق في التعدد الموجود في نحو الأدوات التي ترفع الاسم « كان وأخواتها » ، والأدوات التي تنصب الاسم وترفع الخبر « إن وأخواتها » ؛ إذ اجتمعت على كل حكم من الحكمين المشار إليهما أكثر من أداة كما هو مقرر .

وفيما يلي بيان الأنظمة اللغوية الثلاثة التي ترد عليها ظاهرة التعدد في اللغة :

١ - تعدد صيغ الوحدة لا الوحدة نفسها :

يُمَثِّلُ هذا النوع تعددًا لصور الوحدات ، لا تعددًا للوحدات نفسها ، وهو يُمَثِّل :

أ - تعدد التفرع : (ينتج فروعَ وحدةٍ واحدة) :

يُمَثِّلُ تعدد صيغ الوحدة الواحدة صورة من صور التعدد اللغوي ، وهي تتمثل في وجود « صيغ متعددة تجمعها وحدة واحدة » ؛ فهي فروع للوحدة اللغوية ، ومِنْ ثَمَّ

---

(١) ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، جـ ١ ، ص ٤٦ .

يسميه البحث تَعَدُّد التفرُّع . ويكون ذلك في التَّحَقُّقَات المختلفة التي ترد عليها الوحدة اللغوية الواحدة نحو :

– علامة الرفع التي تتحقق في أكثر من صورة تتمثل ، كما هو مقرر ، في الضمة والواو والألف وثبوت النون .

– صور النون المختلفة التي ينتجها كل من الإظهار والإخفاء والإدغام والقلب .

– **ورود تاء الافتعال** تاء مرة ، ودالًا أخرى ، وطاء ثالثة ... إلخ .

– **ورود الفعل الواحد** على أكثر من صورة بالواو والألف والياء والهمزة ، مثلًا ، كما في إعلال فعل القول الذي ترد عينه بهذه الأصوات الأربعة ، وذلك كما يتضح من تصاريفه المختلفة التالية : « يقول وقال وقيل وقائل » .

ويعني ذلك أن اللغويين يجمعون تحت الوحدة الواحدة مجموعة الصيغ المختلفة التي يمكن أن ترتد إلى هذه الوحدة . وهي ، في الحقيقة ، تُمَثِّلُ فروع الوحدة الواحدة ، وهي تُمَثِّلُ كذلك تَعَدُّد صورٍ فحسب ، أي لا يرد التعدد في أصل الوحدات ، بل تبقى الوحدةُ معه واحدةً .

والحقيقة أن هذا الجانب من ظاهرة التعدد ذو صلة بخصيصة الاقتصاد التي ينبغي أن تتوفر في اللغة ، وذلك حين تستخدم اللغة أكثر من صورة للوحدة الواحدة دون أن يكون بينها فرق دلالي يُقْصَدُ إليه ؛ إذ يُذْهِبُ ذلك ، إنْ لم يَتِمّ تفسيره على نحو ما ، بأمر الاقتصاد على ما سيتم بيانه في تفصيل هذا العمل .

وتفسر نظرية الأصالة والفرعية في مثل هذا النوع تعدد الصور مع اتفاق الوحدة دلالةً ووظيفةً . كما يفسر الدرس اللغوي الغربي هذا التعدد من خلال التفريق بين كل من الفونيم phoneme والألوفون allophone أو بين المورفيم morpheme والألومورف allomorph ونحو ذلك مِمَّا سَيُوَضِّحُهُ البحث في بيانه لطرق معالجة التعدد في النظرية اللغوية الغربية .

٢ - تعدد الوحدات نفسها لا صورها (ينتج تقابلًا أو تشابهًا) :

يُمَثِّلُ تعدد الوحدات نفسها صورة أخرى من صور التعدد في اللغة ، وهو يشتمل على صورتين فرعيتين ، وهما :

ب - تعدد التقابل (ينتج فروع علاقة)

يَتَمَثَّلُ تعدد التقابل في وجود « **وحدات مختلفة تجمعها علاقة واحدة** » ، كأن تتقابل

صيغ على طرفيَ علاقة الاشتقاق أو التصريف ، مثل : ورود المصدر أصلًا يقابله على طرف الاشتقاق الآخر الفعل ، ومثل : ورود المفرد أصلًا يقابله على الطرف الآخر من علاقة التصريف المثنى والجمع . وكأن الفروع هنا فروع للعلاقة أحدها أصل ، والباقي فروع مقابلة لهذا الأصل ، وليست الفروع في هذه الحالة فروعًا لوحدة ، كما في النون التي ترد على فروع مختلفة من إظهار إلى إخفاء إلى إدغام إلى قلب ، كما سبقت الإشارة إليه .

ولا يقوم التعدد هنا بورود صيغ مختلفة للوحدة الواحدة ، كما في النوع الأول السابق ، وإنما يرد التعدد في الوحدات نفسها ، إذ ترد الوحدات متعددة ، ويكون ذلك في الوحدات التي أخذ بعضها من بعض بالاشتقاق ، كالفعل والمشتقات ؛ إذ يعد الأول أصلًا للثاني الذي يُعَدُّ فرعًا عليه ، أو في الوحدات التي يمثل بعضها حالة صرفية لبعض ، أي الوحدات التي تجمعها علاقة تصريف ، كالمفرد والمثنى والجمع ، إذ يُعَدُّ المفرد أصلًا ، على حين يعد الأخيران فرعين عليه ، وكالمذكر والمؤنث ، إذ يُعَدُّ الثاني فرعًا على الأول .

ويعني هذا أن دراسة اللغويين للمصدر والفعل وجمعهما معًا على طَرَفيَ علاقة الاشتقاق يراد به بيان ما بينهما من علاقة أخذ بالاشتقاق كالتي بين : « كتابة – كَتَبَ » ، كما يُفِيْدُ جمع اللغويين للمثنى والجمع مع المفرد معًا ، والحديث عن تعدد هذه الحالات الثلاث للوحدة الواحدة بيان علاقة التصريف التي تقوم بينها والتي تظهر بين « فاهم – فاهمة » أو بين « فاهم – فاهمان – فاهمون » .

ويتصل بهذا النوع من التعدد (التقابل بين طرفَيْ علاقة صرفية ما كعلاقة الاشتقاق) ما يناقشه اللغويون العرب من مفهوم الأصل الافتراضي الذي يكون في الإعلال والإبدال والإدغام ، مثلًا .

ويَتَبَيَّنُ ذلك في الحقيقة ، من وجود علاقتين أو عمليتين :

– إحداهما صرفية يقف على طرفيها المتقابلين المصدر « قَوْل » أصلًا ، والصورة الافتراضية التي تقضي بها قواعد الاشتقاق للفعل الماضي المجرد الثلاثي ، وهي صورة « قَوَلَ » .

– الثانية فونولوجية يقف على طرفيها المتقابلين صورة « قَوَلَ » أصلًا مفترضًا أنتجته قواعد الاشتقاق وصورة « قال » المستخدمة في واقع العربية .

ويعني ذلك أن لدينا علاقتين فقط وثلاث صور ؛ إذ تعد صورة « قَوَلَ » الطرف الثاني لعلاقة قواعد الاشتقاق الصرفية ، كما تعد صورة الأصل الافتراضي للعلاقة الفونولوجية التي ينتج منها الصورة الواردة في الاستعمال أي أن صورة « قَوَلَ » قد تكررت في العلاقتين ، أو بتعبير آخر كان الحد الأوسط بين ما يشتق منه « قال » وبين

« قال » نفسه .

ويمكن تصوير العلاقة بين هذه الثلاثية بالرسم التالي :

المصدر قَولَ ——— يشتق منه وفق قواعد الاشتقاق ———> الماضي قَولَ ——— تُحَوِّلُهُ القواعد الفونولوجية إلى ———> قال

رسم ٢

على أية حال ، يعني تعدد التقابل أن اللغويين لا يقتصرون على جمع الصورة المختلفة للوحدة الواحدة ، وإنما يجمعون ، كما في هذه الحالة ، الوحدات اللغوية التي تجمعها علاقة لغوية ما كالتصريف أو الاشتقاق ، كما ذكر البحث آنفًا ، ولا يرون انفصالها أو استقلالها بعضها عن بعض تمامًا ، وإنما ينطلقون من تصور يقضي برجوع بعض الوحدات إلى بعض ويجعل بعضها صورًا لبعض .

يقرر بعض النحاة الفرق بين الصيغ الأصول والصيغ الفروع ، يقول : « أما حد الاشتقاق : فأقرب عبارة فيه ما ذكره الرماني ، وهو قوله الاشتقاق اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه على الأصل ؛ فقد تَضَمَّنَ هذا الحد معنى الاشتقاق ، ولزم منه التعرض للفرع والأصل ، وأما الفرع والأصل فهما في هذه الصناعة غيرهما في صناعة الأقيسة الفقهية ، والأصل ها هنا يراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعًا أوليًا ، والفرع لفظ يوجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ينضم إليه معنى زائد على الأصل ، والمثال في ذلك الضرب ، مثلًا ، فإنه اسم موضوع على الحركة المعلومة المسماة ضربًا ، ولا يدل لفظ الضرب على أكثر من ذلك ، فأما ضَرَبَ يَضْرِبُ وضَارِبٌ ومَضْرُوبٌ ففيها حروف الأصل ، وهي الضاد والراء والباء وزيادات لفظية لَزِمَ من مجموعها الدلالة على معنى الضرب ومعنى آخر »[1] .

ويعني النص السابق أيضًا أن سبب جعل بعض الوحدات فروعًا لبعض دورانها في تصاريف واحدة ، والاتفاق في المادة مع اقتصار الاختلاف على بعض التغييرات ... إلى آخر الأسباب التي يذكرها اللغويون العرب في الأصالة والفرعية .

وسوف يناقش البحث فيما بعد الأسس التي يتم عليها تصنيف الوحدات اللغوية إلى أصول وفروع .

(١) العكبري ، المسائل الخلافية ، جـ ١ ، ص ٧٤ .

وتفيد نظرية الأصالة والفرعية في مثل هذا النوع إثبات العلاقة التي بين الكلمات المختلفة . كما يلزم القول بالتعدد اللغوي في مثل هذه الحالة بسبب ملاحظة العلاقة التي بين هذه الوحدات ، أو افتراض كون الوحدات اللغوية المختلفة فروعًا على بعض ، بمعنى أن بعضها مأخوذ من بعض . ولا يخفى أن عدم جعل بعض الوحدات صورًا أو فروعًا لبعض ينفي القول بالتعدد ، إذ ستجعل كل وحدة رأسًا بنفسها .

ويتضح هذا النوع من التعدد ، أيضًا ، في حديث اللغويين الغربيين في نظرية التعليم Markedness ؛ إذ ينصُّون على أن التعليم يرد حيث ترد الزوجية ، أي حيث يرد فردان متقابلان أو أكثر ؛ إذ يمثلان زوجين متقابلين أو أفرادًا متقابلة ، يقول اللغويون عن ذلك : « الفكرة البدهية التي وراء مفهوم التعليم Markedness في علم اللغة هي أنه حيثما كان لدينا تقابل بين فردين أو أكثر (مثل التام perfective ، في مقابل غير التام imperfective) ، فإن الحالة – غالبًا – هي أن يُشْعَرَ بأن فردًا من الفردين المتقابلين معتادٌ بشكل أكثر من الآخر أو أكثر طبيعية منه أو أقل تخصيصًا منه (أو أنه ، باصطلاح التعليم ، غير مُعَلَّم وما سواه مُعَلَّم) » [1] .

ويمكن التماس ما تعالجه نظرية التعليم Markedness Theory في نصوصهم التي تعني أنهم يعالجون أكثر ما يعالجه التراث العربي تحت الأصالة والفرعية ، يقول بعضهم : « يقال للصيغ الأساسية للأسماء والأفعال وكلمات أخرى يمكن أن تكون متصرفة : إنها صيغ غير مُعَلَّمَة (مثل : look ينظر ، و table منضدة ، و nice لطيف) ، على حين يقال للصيغ المتصرفة منها ، (مثل : looked نظر ، و looks ينظر ، و tables منضدات ، و nicer ألطف) إنها صيغ معلمة للمضي والجمعية وصيغة التفضيل وهلم جرا . بالمثل صيغة المبني للمعلوم صيغة غير مُعَلَّمَة وصيغة المبني للمجهول صيغة مُعَلَّمَة » [2] . ويعني هذا أن التعدد الذي تعالجه هذه النظرية هو التقابل بين الصيغ والتراكيب المتقابلة نحو look في مقابل looked ، و looks ، ونحو table في مقابل tables ، ونحو nice في مقابل nicer .

ب - تعدد التشابه (ينتج فروع باب أو حكم) :

يجمع اللغويون الوحدات التي تشترك في عمل واحد معًا ، ولكنهم لا يجعلون بعضها فروعًا على بعض ، وإنما يجعلونها وحدات متوازية ، أو بتعبيرهم يجعلونها

---

(١) Comrie, Bernard (1976) Aspect: An Introduction to the Study of Verbal Aspect and Related Problems, Cambridge: Cambridge University Press, p. 111.

(٢) Chalker & Edmund (1994) The Oxford Dictionary of English Grammar, p. 235

أخوات ، أي سواء في الحكم . لاحِظْ ، مثلًا ، تسميتهم للأدوات التي ترفع الاسم وتنصب الخبر « كان وأخواتها » ، وتسميتهم للأدوات التي تنصب الاسم وترفع الخبر « إن وأخواتها » . وهم لا يُفَرِّقُونَ بين هذه الوحدات المختلفة إلا بتمييز رأس الباب بتسميته أم الباب إشارة لما له من بعض تميز في الأحكام يتقدم بها على غيره ، كما لو كان أصل الباب . يقول بعضهم في كان وأخواتها : « باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ تشبيهًا بالفاعل ، ويسمى اسمها ، وتنصب خبره تشبيهًا بالمفعول ، ويسمى خبرها ، وهي ... كان ، وهي أم الباب وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار وليس ... » [١] . ويربط ابن هشام بين أم الباب والأصالة في حديثه عن أم الباب في نواصب المضارع وما تختص به نتيجة كونها أم الباب : « الناصب الرابع أَنْ ، وهي أم الباب ... ولأصالتها في النصب عملت ظاهرة ومضمرة بخلاف بقية النواصب ، فلا تعمل إلا ظاهرة » [٢] .

والحقيقة أن تعبير أم الباب يشير إلى شيء قريب من الأصل دون أن يكون هو الأصل بعينه ، فهم لا يجعلونها أصلًا للباب ، ولا يجعلون ما دونها فروعًا ؛ إذ ليست هذه الوحدات مأخوذة بعضها عن بعض ، وكل ما شابهت فيه الأصل فقط بعض تميز في الحكم ، كما سبقت الإشارة إليه .

كما أن هناك مفهومًا آخر ذا صلة بالفرع ، وهو مفهوم النائب ؛ فهم يقولون بأن الكسرة نائبة عن الفتحة في نصب جمع المؤنث السالم ، كما يقولون بأن الفتحة نائبة عن الكسرة في جر الممنوع من الصرف غير المحلى بأل أو المضاف ، وهم لا يجعلونها فرعًا صريحًا . والفرق بين الفرع والنائب هو أن النائب يسبق له استخدام قبل النيابة ، فلا يخفى أن الكسرة ترد علامة على الجر بالإضافة إلى استخدامها الطارئ ، والذي يتمثل في ورودها علامة على النصب في جمع المؤنث السالم . وكذلك الأمر في الفتحة ؛ إذ يسبق لها استخدام أصلي ، وهو كونها علامة على النصب قبل استخداها علامة على الجر في الممنوع من الصرف غير المحلى ولا المضاف . ويعني ذلك أن النائب يرد بالأصالة عن نفسه قبل وروده بالنيابة عن غيره ، أما الفرع فلا يسبق له استخدام مخالف لاستخدامه فرعًا على علامة أصلية . لاحظ أن الياء التي ترد علامة على النصب والجر في المثنى وجمع المذكر السالم لا ترد علامة على حالة إعرابية أصيلة .

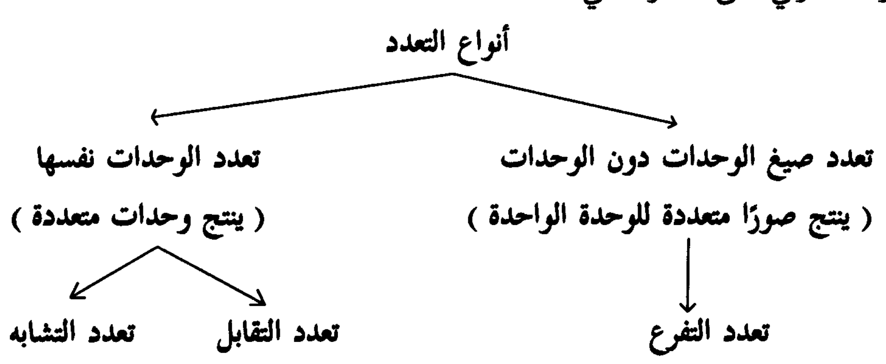
---

(١) ابن مالك ، أوضح المسالك ، جـ ١ ، ص ص ٢٣١ - ٢٣٢ .

(٢) ابن هشام ، شرح قطر الندى ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة : الشركة المتحدة ، ط ١١ ١٣٨٣هـ ، ص ٦١ .

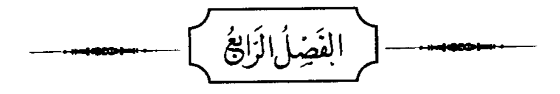
صفوة القول أن التماس التعدد لا يقتصر على التفرع أو وجود صور متعددة لوحدة واحدة أو تركيب مفرد على ما يتبادر إلى الذهن للوهلة الأولى ؛ إذ إن التعدد يتحقق في اللغة ، كما يرصده اللغويون ، من خلال التفرع أو وجود صور مختلفة للوحدة ، ومن خلال تقابل الوحدات بعضها لبعض ، والتشابه الذي يقوم بين بعضها البعض ، أو بتعبير آخر من خلال فروع الوحدة الواحدة ، وفروع العلاقة الواحدة ، وفروع الباب الواحد .

ويمكن تصوير أنواع العلاقة بين صور التعدد المختلفة التي تعالجها النظرية اللغوية في التراث العربي على النحو التالي :



(رسم ٣)





النظرية الصرفية ومناهجها للتحليل

ويشتمل على مدخل ومبحثين :

المبحث الأول : النظرية الصرفية .

المبحث الثاني : مناهجها للتحليل .





مدخل

إن البحث عن نظرية لغوية صرفية تعالج التركيب الصرفي في المقام الأول وتختلف عن النظرية النحوية يرجع إلى تسليمنا بضرورة أن تكون للصرف نظريته الخاصة به التي يلزم أن تختلف عن نظرية النحو العامة ، لأن موضوع الدراسة أو الظاهرة التي يتناولها العِلْمَانِ جِدُّ مختلفة ؛ إذ يقوم النحو على دراسة التركيب النحوى المتمثل في الجمل فضلًا عن النص الذي فُصِل عن دراسة تركيب الجملة ، وجُعِلَ فرعًا مستقلًا على حين يقوم الصرف على دراسة تركيب الكلمة .

ولا يخفى غياب الدراسات المعاصرة العربية التي تعالج مسألة التنظير في الدرس الصرفي ، أو حتى تعرض للنظرية الصرفية ، كما يقدمها الدرس الغربي ، ومِنْ ثَمَّ كان على هذا العمل أن يتلمس التنظير الصرفي في تراثنا ، وأن يقارن بينه وبين التنظير الصرفي في الدرس الغربي حتى تتضح معالمه في ضوء مقابله .

والحقيقة أن المقارنة بين الدرسين اللغويين التراثى العربي والغربي المعاصر تُمَثِّلُ نقطة جدل شديد بين اللغويين الذين يأخذون موقفين متقابلين . يقرر بعض اللغويين التشابه بين هذين الدرسين اللغويين من خلال بعض المفاهيم التي تتصل بالدرس الصرفي ، وتعالج ظاهرة التعدد كمفهوم الأصل والفرع ونظرية العلامة ، يقول : « إن أساس المفاهيم في الأصول النحوية الخاصة بالأصل والفرع وأساس مفهوم نظرية التعليم Markedness Theory شيء واحد في الحقيقة » [١] على حين يرى بعضهم بخصوص المسألة نفسها « أنه لا يوجد تشابهات بين نظرية العلامة والأصل والفرع » [٢] . وقد ناقش بعضهم الجوانب التي تمنع القول بالتشابه كما فعل فرستيغ Versteegh في ترجمته لإيضاح العلل النحوية أو كما يطلق عليه اسم نظرية الزجاجي اللغوية [٣] .

---

(١) Owens, Jonathan (2003) "Western Approaches to the Arabic Linguistic Tradition: a Critical Survey", p. 1.

(٢) Suleiman, Yasir (1999) The Arabic Grammatical Tradition: a Study in Taeliil, Edinburgh: Edinburgh University Press, p. 27.

(٣) Versteegh, Kees (1995) The Explanation of Linguistic Causes, AzZaǧǧāǧi's Theory of Grammar: pp. 237 - 8.

والحقيقة أن ربط مفاهيم التعدد في التراث العربي بمفاهيم التعدد في الدرس اللغوي المعاصر يبرز على نحو كبير في الربط بين المفاهيم التي تطرحها نظرية الأصالة والفرعية في التراث اللغوي العربي ، وتلك المفاهيم التي تطرحها نظرية التعليم Markedness Theory في الدرس اللغوي الحديث . وسوف يتضح من خلال هذا البحث أن كثيرًا من المفاهيم اللغوية التي قدمها تراثنا في إطار ما عُرِفَ بنظرية الأصالة والفرعية والتي نالت غير قليل من النقْد بدعوى خروجها عن طبيعة اللغة إلى الفلسفة والمنطق ، سوف يتضح أن الدرس اللغوي المعاصر يستخدمها بشكل متطابق إلى حد غير متوقع على الإطلاق .

وما يريد أن يقف عليه هذا العمل بشكل أساسي هو الإطار الأوسع الذي تدور فيه ظاهرة التعدد التي تُمَثِّلُ موضوع الدرس الصرفي أو الظاهرة الأساسية له ، وهو ذلك الإطار الذي يجمع ، في الحقيقة ، المفاهيم اللغوية المختلفة المتصلة بظاهرة التعدد ، سواء أكانت صوتية أم صرفية أم نحوية ... إلخ ، كمفاهيم الأصالة والفرعية والتضعيف والقلب المكاني والإبدال والإعلال والوحدة المجردة وتحققاتها والتضعيف والمورفات القُلَّب Chameleon morphs ... إلخ .

تُعَدُّ ، على أية حال ، ظاهرة تعدد الوحدات اللغوية من أبرز ما عُنِيَ بِهِ الدرس اللغوي التراثي مثلما يُعْنَى بها الدرس اللغوي الحديث اليوم . وفيما يلي تحليل لنظرياتها في الدرس اللغوي العربي مقارنة بنظريات الدرس اللغوي الغربي المعاصر .

إن هذا الفصل يعرض المفاهيم اللغوية العربية والغربية التي تعالج مشكلة واحدة معًا للوصول إلى مدى التشابه والتخالف بين المفاهيم المتقابلة أو المتشابهة .

وهو يقف مع نظريات ظاهرة التعدد على المستوى الصرفي بشكل خاص ، مع إشارة سريعة إلى بعض تطبيقات ظاهرة التعدد على المستوى النحوي ؛ إذ تظهر للتعدد تطبيقات في الصرف أكثر مما تظهر به في النحو ، وقد رآها البحث الحالي أصيلة في الصرف فرعية في النحو .

وقد أجاب هذا العمل لصاحبه عن سؤالٍ ملحٍّ عن طبيعة النظرية الصرفية الأساسية . وكُنَّا ، في الحقيقة ، قد بدأنا دراسة التعدد في اللغة ، ثم بعد أن انتهى وجدنا أن التعدد هو الظاهرة الصرفية الأساسية الجامعة ، وأن معالجة هذه الظاهرة تمثل النظرية الصرفية الأساسية ، وأنها ترد في الأصوات والنحو بشكل فرعي وثانوي .

المبحث الأول : النظرية الصرفية

أولًا - فرضها العام :

أشرنا من قبل إلى أن موضوع الدرس الصرفي هو ظاهرة التعدد التي تنشأ من تغيير الصيغة لإنتاج صيغة من أخرى بالاشتقاق أو التصريف أو التركيب مزجيًا أو عدديًا .

وتنبني النظرية الصرفية التي تدرس ظاهرة التعدد في الصيغ على أحد فروض ثلاثة تمليها القسمة المنطقية ، وهي افتراض :

- أصالة بعض الصيغ وفرعية البعض الآخر .
- أصالة جميع الصيغ .
- فرعية جميع الصيغ .

وقد وردت هذه الأوجه الثلاثة في الدرس الصرفي عربيًا وغربيًا ؛ إذ تم افتراض ما يلي :

١ - أن الصيغ **لا علاقة بينها** بمعنى أنها **أصول جميعًا** لم يُؤْخَذْ بعضها من بعض ، ويعني هذا ، ببساطة ، تقليص وظيفة الصرف ؛ إذ انتفاء كون بعض الصيغ فروعًا لبعض بالاشتقاق أو التصريف يعني انتفاء القواعد التي تنبني على أَخْذِ بعضها من بعض . وقد وجد هذا الفرض طريقه إلى الدرس اللغوي مع بواكير الدرس الوصفي ، ولكنه عاد فَعَدَلَ عن هذا الفرض .

٢ - أن الصيغ ذات **علاقة من حيث إن بعضها قد أُخِذَ من بعض** ، فالفعل والمشتقات تؤخذ من المصدر ، والمثنى والجمع يؤخذان من المفرد ، والمؤنث يُؤْخَذ من المذكر . وهذا يعني القول بأصالة بعض الصيغ وفرعية البعض الآخر . وهو الأمر الذي يشيع في تراثنا اللغوي ولا سيما الصرفي ، وفى بعض تطبيقات الدرس اللغوي الغربي ؛ إذ تنص على هذا الفرض كل من النظرية الصرفية في التراث العربي ، وهي نظرية الأصالة والفرعية ، ونظرية التعليم Markedness Theory بالنسبة للدرس اللغوي الغربي المعاصر .

٣ - أن الصيغ ذات **علاقة** ، ولكن بمعنى أنها فروع جميعًا ، أو أنها أصول نسبية لا أصول مطلقة ، بمعنى أن الماضي يمكن أن يكون أصلًا بالنسبة للمضارع ، ثم يكون المضارع أصلًا بالنسبة لاسم الفاعل ، وهكذا دواليك . وهذا ما قال به ابن الحاجب في نص فريد له .

ويمكن تفصيل القول في هذه الفروض الثلاثة التي تثبت أصالة الصيغ جميعًا ، فتنفي العلاقة بينها ، أو تثبت أصالة البعض وفرعية البعض الآخر ، أو تثبت فرعية جميع الصيغ على النحو التالي :

١ - أصالة جميع الصيغ دون أخذ بعضها من بعض :

لا يرد هذا الموقف في الدرس الغربي المعاصر فقط ، بل يرد في كل من التراث العربي والدرس الغربي المعاصر على السواء .

يُمَثِّلُ ابن حزم أبرز الذين تَبَنَّوْا نفي فكرة الأصالة والفرعية في تراثنا اللغوي ، يقول : « قولهم كان الأصل كذا فاستثقل ، فنُقِلَ إلى كذا شيءٌ يعلم كُلُّ ذي حِسٍّ أنه كَذِبٌ لم يكن قط ، ولا كانت العرب عليه مدة ، ثم انتقلت إلى ما سمع عنها بعد ذلك » (١) .

والحقيقة أنه إذا كان ابن حزم يدور في إطار نفي فكرة الأصالة والفرعية فإنه لا يتعرض لمطلق الأصالة والفرعية ، بل يناقش فحسب تلك الأصول الافتراضية التي تُعَدُّ أصولا للصيغ المستعملة ، ونفيه لمثل هذه الأصول المفترضة ينبني على القول بانتفاء نطق العرب لها ، وهو الأمر الذي لا يثبته النحاة ، يقول ابن جني عن الأصل المفترض : « فأما أن يكون أُسْتُعْمِل وقتًا من الزمان كذلك ، ثم أُنْصُرِفَ عنه فيما بعد فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر » (٢) .

وقد ورد نفي الفرعية مطلقًا ، وجعل الصيغ كلها أصلية في الدرس اللغوي الغربي في المرحلة الوصفية المبكرة منه على أساس أن فكرة كون بعض الصيغ أكثر أساسية من بعض فكرة تنطوي على مفاضلة ليست من طبيعة الدرس العلمي الدقيق ، وأن الدرس اللغوي ينبغي أن يتناول الصيغ على قدم المساواة ، وأن ينفي التعدد من أصله . لقد رأى الدرس الوصفي القول « بأن صيغة ما أصل لكلمة أو صيغة أخرى مِمَّا يَتَنَافَى مع المنهج الحديث ، فلا يطيق هذا المنهج اصطلاحات ، مثل نائب الفاعل ؛ لأن في ذلك تلميحًا إلى أن الفاعل أصل للمرفوع بعدما بُني للمجهول ، وليس ذلك كذلك » (٣) .

وقد انتقد الدرس الوصفي مفهومَي الأصالة والفرعية لكونهما في تَصَوُّرِهِ من قبيل الاعتباط أو التحكم كما تقرر بعض الدراسات الوصفية ، تقول عن ذلك : « يتطلب أحيانًا اختيارات اعتباطية عن أي الصيغتين هي الأساس ؟ وأيهما المشتقة ؟ » (٤) . كما انتقدته بأنه « يحتكم إلى إحساس متكلمينا الأصليين أن بعض صيغ الكلمات أكثر أساسية من غيرها ، مثل الزمن الحاضر ، وأن أخرى مشتقة » (٥) .

---

(١) ابن حزم ، التقريب لحد المنطق والمدخل إليه ، تحقيق د. إحسان عباس ، بيروت : مكتبة الحياة ، ص ١٦٨ .

(٢) ابن جني ، الخصائص ، جـ ١ ، ص ٥٩ .

(٣) حسان ، د. تمام (١٩٥٥) مناهج البحث في اللغة القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ص ١٨١ .

(٤) Palmer, Frank (1971) Grammar, GB: Penguin Book, p. 223.

(٥) Ibid, p. 224.

أما إثبات العلاقة بين الصيغ فلم يرد في الحقيقة على وجه واحد ؛ كما هو مشهور بين الصرفيين ؛ إذ يَتَّخِذُ الدرس الصرفي بشأن وجود ذلك موقفين ، وهما :

٢ - أصالة بعض الصيغ وفرعية البعض الآخر :

وهو يتحقق في مذهب اللغويين الذين يقولون بالأصالة والفرعية من العرب ، وهو ، أيضًا ، المذهب الذي عدل إليه الدرس الوصفي المعاصر قبل بدء المرحلة التالية . يقرر بعض اللغويين عن تسليم الدرس الوصفي بفكرة التعدد وعدوله عن رفض القول بالأصالة والفرعية أنه قد ثبت أنه : « من المرهق ، إنْ لم يكن من المستحيل ، وصف العلاقة بين صيغتين لغويتين مختلفتين دون القول باشتقاق إحداهما من الأخرى ، أو اشتقاقهما من صيغة أساسية « تحتية » مشتركة ، ولم يَعُد يشعر معظم اللغويين بأن ذلك معيب بأي شكل » (١) .

كما أن القول بأصالة بعض الصيغ وفرعية البعض الآخر مقتضى القول بنظرية العلامة في الدرس اللغوي المعاصر .

٣ - فرعية جميع الصيغ (أخذ كل صيغة منها عن غيرها) :

لا يقتصر القول بأخذ الصيغ بعضها من بعض على جعل بعضها أصولًا وجعل بعضها الآخر فروعًا ، بل ورد وجه ثانٍ لأخذ الصيغ عن غيرها وهو مذهب فرعية جميع الصور الذي يعني أن الصيغ جميعًا قد أخذت كل صيغة منها عن غيرها. ويعني هذا الفرض ، أيضًا ، التسليم بالأصالة النسبية ، بمعنى أن تكون صيغةٌ ما أصلًا بالنسبة لأخرى فحسب ، وهو فرض مختلف عن افتراض الأصل المطلق الذي اختلف البصريون والكوفيون حول كونه المصدر أو الفعل . كما يعني هذا الفرض القول بوجود أكثر من أصل وعدم اقتصار الأصل على أصل واحد فقط .

إن مقتضى هذا الفرض أن **كل صيغة لغوية مأخوذة عن صيغة لغوية أخرى** . وهو مذهب ابن الحاجب . وهو ، في الحقيقة ، بحاجة إلى دراسة وتحقيق ، إذ إنه مذهب لم يقل به أحد غيره ، كما أنه يُعَدُّ إضافة كبيرة إلى الدرس اللغوي تفيد أنَّ تراثنا العربي قَدْ قَدَّمَ رأيًا فريدًا في الاشتقاق لم يذكره اللغويون الآخرون ، فقد قدم الاحتمال الثالث للصيغ فتمت به ثلاثة احتمالات للصيغ ، هي :

(١) Lyons, John (1974) "Linguistics", In the New Encyclopedia Britannica, Chicago: Helen Hemingway Benton. Publisher, Vol. 10, p. 998. Matthews, P. H. (1970) Recent Developments in Morphology, in New Horizons in Linguistics, edited by John Lyons, England: Penguin Books.

- أن بعضها أصول وبعضها الآخر فروع .
- أنها جميعها أصول .
- أنها جميعها فروع .

وإذا كان القول بأصالة جميع الصيغ يعد إضافة من إضافات الدرس اللغوي المعاصر على الرغم من العدول عنه فيما بعد ، فإن ما يُقَرِّرُهُ ابن الحاجب من فرعية جميع الصيغ لا يقل قيمة عنه ، وقد وضع له بعض الضوابط . وتفصيل هذا المذهب على النحو التالي :

يقول ابن الحاجب عن الصرف : « التصريف علم بأصول **تعرف بها أحوال أبنية الكلم** التي ليست بإعراب » [1] . وهو بهذا يجعل قواعد الصرف قواعد حالات أبنية ، دون أن يجعل للأبنية نصيبًا من القواعد ، أي أنه يرى أنه ما من بنيةٍ إلا وهي صورة لغيرها ؛ فليس ثمة أبنية أصلية لم تؤخذ عن غيرها في الصرف ، وهو ما عاد ليُؤَكِّدُه في أكثر من موضع . وقد اعترض عليه الرضي في شرحه مفيدًا أن مقتضى كلامه نفي وجود صيغ أصلية في اللغة ، يقول الرضي في تعريف الصرف : « العلم بالقانون الذي تعرف به أبنية الماضي من الثلاثي والرباعي والمزيد فيه ، وأبنية المضارع منها وأبنية الأمر وأبنية الفاعل والمفعول تصريف بلا خلاف ، مع أنه علم بأصول تعرف بها أبنية الكلم لا أحوال أبنيتها » [2] .

ويتصل هذا الخلاف بمسألة الاشتقاق في اللغة وأخذ الكلمات بعضها عن بعض ؛ إذ لا يلزمنا بهذا القول بأن الفعل مأخوذ عن المصدر ، أو بأن المصدر مأخوذ عن الفعل ، أو بأنهما مأخوذان من المادة المعجمية . وذلك أن هذا الرأي يجعل كل صيغة من الصيغ اللغوية مأخوذة عن غيرها .

ويحتاج - في الحقيقة - فهم وجهة نظر ابن الحاجب إلى تغيير زاوية النظر كلية ليمكن توجيه رأيه على نحو سديد ؛ فلا يعقل أن يكون أصوليٌّ بقدر ابن الحاجب يرى رأيًا تقوم عليه مثل هذه الاعتراضات المنطقية التي قَدَّمَهَا عليه الرضي دون أن يكون له وجهة نظر خاصة يلزم استنطاقها ليمكن تَفَهُّم تصوره الخاص هذا .

وتتمثل زاوية النظر الجديدة التي يمكن رؤية ابن الحاجب من خلالها فيما يلي :

- **الأول : فهم العلاقة بين الصيغ على شكل دائري أو حَلْقِي** وليس على شكل خطي ؛

---

(١) ابن الحاجب ، الشافية بشرح الرضي ، جـ ١ ، ص ١ .

(٢) الرضي ، شرح شافية ابن الحاجب ، جـ١ ، ص ص ٤ - ٥) .

لأن فهمها على نحو خَطِّيٍّ يقوم عليه الاعتراض الذي يذكره الرضي بقوله : « فإن أراد أن الماضي والمضارع مثلًا حالان طارئان على بناء المصادر ففيه بُعْد لأنهما بناءان مستأنفان بعد هَدْمِ المصدر ، ولو سَلَّمْنَا بذلك فلم عَدَّ المصادر في أحوال الأبنية » [١] .

ومفاد كلامه أننا إذا تتبعنا الصيغ فجعلنا المضارع حالة عن الماضي والماضي حالة عن المصدر وصلنا إلى صيغة ليست حالة سابقة على أخرى ؛ إذ لابد للخط من نقطة ابتداء وذلك على نحو ما يقرره الفلاسفة بشأن العلة الأولى التي لم تأت عن غيرها ، أي لابد لنا من أصل أوَّلِ مطلق لا نسبي .

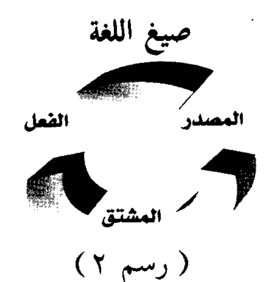
ويمكن تصوير هذا الاعتراض على النحو التالي :

المضارع $\overrightarrow{\text{جاء من}}$ الماضي $\overrightarrow{\text{جاء من}}$ المصدر $\overrightarrow{\text{مم جاء ؟}}$

(رسم ١)

أما قبول هذا الفرض أو المذهب فيحتاج إلى أمرين ، هما : تَصَوُّرُ عملية الأخذ على نحو دائري أو حَلْقِيٍّ ، وبيان قواعد هذا الأَخْذ .

إن وضع الصيغ في علاقة دائرية أو حلقية ينفي اعتراض الصيغة الأولى التي لم تؤخذ عن غيرها . ويمكن تصوير علاقة الصيغ بعضها ببعض كما يلي :



(رسم ٢)

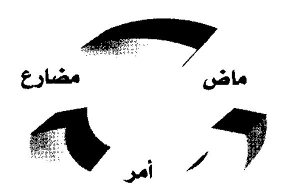
كما يمكننا ، بناء على هذا التصور الدائري أو الحَلْقِيِّ لصيغ اللغة ، أن نجعل لكل مجموعة من الكلمات أُخِذَ بَعْضُهَا من بَعْضٍ على أساس قواعد صياغة معينة أن نرسم لها حلقتها وأن نُبَيِّنَ مجموعة القواعد التي تحكم صياغة بعضها من بعض ، وذلك حتى نصل إلى مجموع الحلقات التي تدور فيها كلمات اللغة .

ويمكننا تصوير بعض الحلقات الفرعية التي تدور فيها كلمات اللغة بالحلقة الفعلية ، وهي الحلقة التي تدور فيها حالات زمن الأفعال الماضي والمضارع والأمر . وترد على النحو التالي :

---

(١) السابق ، جـ١ ، ص ٥ .

الحلقة الفعلية



(رسم ٣)

ويلزم ، مع افتراض الدائرية أو الحَلْقِيَّة ، أن نثبت القواعد التي تحكم أخذ صورة من أخرى ، كأن نثبت القواعد التي يؤخذ بها الأمر من المضارع ، وتلك التي يُؤْخَذ بها المضارع من الماضي ، وتلك التي يُؤْخَذ بها الماضي من المصدر ... إلخ .

– **الثاني : فهم الصور الفرعية على أنها التحققات المادية جميعًا بلا استثناء ، وجعل الأصل صيغة تجريدية لا مادية متحققة في اللغة .**

ويعني هذا أن ابن الحاجب قد نفى عن أية صيغة موجودة في اللغة أن تكون أصلًا وجعل الأصل صورة تجريدية ترجع إليها الصيغ المختلفة التي ترد في اللغة ، وذلك أقرب ما يكون إلى إطار مفهومَي المورفيم والألومورف الذي يجعل المورفيم وحدة تجريدية غير قائمة في اللغة ، ويجعل تحققاتها المختلفة مجرد صور فرعية (ألومورفات) يتحقق من خلالها هذا المورفيم . ومن ذلك ، مثلًا ، أن يجعل مورفيم الجمع في الإنجليزية صورة تجريدية يندرج تحتها التحققات المختلفة له والتي تتمثل في « /s/ في cats و /z/ في dogs و/n*/ في oxen ... إلخ » [(١)] . وهو التصور الذي طُوِّرَ في أربعينيات القرن العشرين ، كما يقرر هاريس Harris ١٩٥١ [(٢)] وهوكت Hockett ١٩٥٨ [(٣)] ، كما ناقش كثير من اللغويين جوانبه المختلفة كما في نايدا Nida[(٤)] ومارتينيه Martinet .

(١) Matthews, P. H. (1992) "Morpheme", International Encyclopedia of Linguistics, edited by William Bright, New York, Oxford: Oxford University Press, Vol. 3, p. 3.

(٢) Harris, Zellig (1952) "Discourse analysis", Language Vol. 28, No. 3, pp. 1 - 30.

(٣) Hockett, Charles F. (1958) A Course in Modern Linguistics, New York: The Macmillan Company.

(٤) Nida, E. A. (1948) "The Identification of Morpheme", Language, Vol. 24, pp. 414 - 41 & In Joos, M. (ed.) (1958) . Readings in Linguistics, New York: American Council of Learned Societies, pp. 414 - 41.

ثانيا - نماذجها :

ثمة ثلاث نقاط يلزم الوقوف عليهما قبل استعراض مختلف النماذج التي تشتمل عليها النظرية الصرفية في التراث العربي والتي اتخذت الأصل والفرع عنوانًا عامًا لنظريته الصرفية ، وهي كما يلي :

الأولى – استخدام اللغويين العرب لمصطلحَي الأصل والفرع مع الأنظمة الثلاث للتعدد ، وهي التفرُّع والتقابل والتشابه التي سبقت الإشارة إليها في مبحث الأنظمة الصرفية .

الثانية – ورود عدة نماذج لنظرية الأصالة والفرعية وعدم اقتصارها على نموذج واحد مفرد ؛ فقد سَجَّل الدرس اللغوي بالنسبة للتراث العربي في معالجته لتعدد الوحدات اللغوية صوتية أو صرفية أو نحوية عدة نماذج modulus تمثّل معًا منظومة متكاملة أكثر منها متنافرة أو متعارضة أو حتى متطورة بعضها عن بعض ، وأبرز نماذج نظرية الأصالة والفرعية في نموذج الأصل والفرع ، ونموذج التضعيف ، ونموذج القلب المكاني ، ونموذج الإبدال ، ونموذج الإعلال .

ويمكن أن نُبيِّنَ بإيجاز ، عدم تغطية نموذج الأصل والفرع لظاهرة التعدد في اللغة ببيان أمثلة لما يعالجه ، وأمثلة لما لا يعالجه ، وذلك كما يلي :

يُفَسِّرُ نموذج الأصالة والفرعية :

– **تعدد المصدر والفعل والمشتق** بوصف الأخيرين صورتين فرعيتين جاءتا بالاشتقاق من الأولى .

– **تعدد المفرد والمثنى والجمع** ، أي التعدد الناشئ عن التصريف ، والذي ترد فيه وحدات متقابلة بعضها أصل وبعضها فرع .

– **تعدد الصور الموجود** في صور صوت النون ، مثلًا ، والذي يتمثل في النون المظهرة والنون المخفاة والنون المدغمة ... إلخ .

ولا يُفَسِّرُ نموذج الأصالة والفرعية على سبيل المثال ما يلي :

– **التعدد في الحرف المُضَعَّف** ؛ إذ يمكن أن يكون المضعف أي حرف دون اختلاف في المعنى الصرفي فتضعيف العين من الفعل الثلاثي فعل ينتج دلالة تكثير أو جعل ... إلخ ، دون ارتباط بجنس الحرف المُضَعَّف وهو ما يُفَسِّره نموج التضعيف .

– **التعدد في جنس الحرف** الزائد بسبب الإبدال كتعدد تاء الافتعال وورودها تاء ودالًا وطاء مثلًا ، وهو ما يُفَسِّره نموذج الإبدال .

- **التعدد في جنس أحد حروف الجذر المعجمي الواحد** ، وذلك كما في قَوْل وقال وقيل وقائل .

- **التعدد بين وجه وجاه** ، وبين جذب وجبذ ، وبين يئس وأيس ، وهو ما يُفَسِّرُه نموذج القلب المكاني .

وسوف نعرض مخططًا لهذه النماذج المختلفة لبيان تصنيفها الذي نتصوره ، وموقعها بعضها من بعض بعد استعراضها جميعًا .

الثالثة – أن النماذج المختلفة لنظرية الأصالة والفرعية السابق استعراض أبرزها يمكن تصنيفها إلى نوعين أساسيين من النماذج ؛ إذ تفيد مراجعة تطبيقات الأصالة الفرعية في التراث العربي أنها لم ترد كلها تحت الاسم الصريح « **الأصالة والفرعية** » فقط ، وإنما اتخذت بعض التطبيقات عنوان الأصالة والفرعية عنوانًا صريحًا لها ، على حين اتخذت تطبيقات أخرى تندرج تحت معالجة الأصالة والفرعية عناوين مختلفة أخرى ، مثل : الإدغام والإعلال والإبدال والقلب المكاني وغير ذلك مما يمكن أن يُعَدَّ من تطبيقات مفهوم الأصل والفرع التي تتصل بمعالجة ظاهرة التعدد في اللغة . أي أن تطبيقات الأصالة والفرعية ترد على نوعين ، هما :

١ - تطبيق أساسي صريح (نموذج الأصل والفرع) :

وهو يحمل عنوان الأصالة والفرعية بشكل أساسي وصريح ، ولا يرد ضمن تفصيلاته .

٢ - تطبيقات ضمنية غير صريحة ولا أساسية :

وهى نماذج تكميلية لنموذج الأصل والفرع الأساسي الصريح ، أو بديلة عنه ، وتتمثل في نماذج التضعيف والإعلال والإبدال والقلب المكاني .

وهى مجموعة التطبيقات التي تحمل عناوين أخرى ، إذ تعالج تحت عناوين التضعيف والقلب المكاني والإعلال والإبدال ، ولا يرد في هذه التطبيقات مصطلحًا الأصالة والفرعية إلا في تفصيلاتها .

وبناء على ذلك ، أفرد العمل التطبيق الصريح للأصالة والفرعية في التراث بالعربي ، وجعل له عنوان « **نموذج الأصل والفرع** » ، ووضع ما سواه تحت عناوينها القريبة الخاصة بها ، كنماذج الإدغام أو التضعيف والقلب المكاني والإعلال والإبدال .

ويَتَمَثَّلُ الفرق بين هذين النمطين من تطبيقات الأصالة والفرعية فيما يلي :

- أن نموذج الأصل والفرع يستخدم لدى اللغويين في الدرس الصرفي مع التغييرات

الصرفية الخالصة كالتصريف والاشتقاق ، حيث يستخدم مع تصريفات التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع ، ومع اشتقاق بعض الصيغ من بعض أيضًا ، على حين يستخدم اللغويون النماذج الأخرى غير الأساسية مع تغييرات طارئة غير أساسية ، مثل : الإدغام أو التضعيف والقلب المكاني ، ومع تغييرات فونولوجية غير صرفية ، أي مع تغييرات أجنبية عن الصرف ، كتغييرات الإعلال والإبدال وغير ذلك مما يُعَدُّ تغييرًا صوتيًا يطرأ على الصيغة التي تنتجها القواعد الصرفية ، فَتُحَوِّلُهَا إلى الصيغ النهائية التي ترد عليها الكلمات .

– أن التفسير الذي يوضع للتطبيق هو أقرب التفسيرات له ، ويمكن أن توضع له تفسيرات أخرى ترتبط بالتفسير المباشر للتطبيق بعلاقة ما . ويتضح ذلك من ورود تفسيرات الإعلال والتخفيف والفرعية في الإعلال ، مثلًا . ولا يخفى أن تفسيرها المباشر هو الإعلال ، أما تفسيرات الإعلال الأخرى كتفسير التخفيف ، فهو تفسير أعلى يندرج تحته الإعلال ؛ إذ إن الإعلال من صور التخفيف . ويفيد تفسير الفرعية تصنيف الصيغ فحسب .

ويعني ذلك أن ترتيب هذه التفسيرات يتمثل في كون الإعلال تفسيرها الصوتي أو الفونولوجي الأقرب والمباشر لها ، وكون تفسير الفرعية تصنيفًا للصيغة فحسب دون بيان السبب ، ثم كون التخفيف غاية هذا التغيير الصوتي أو الفونولوجي .

إن الفروض التي يضعها اللغويون العرب لتفسير الظاهرة المفردة تتعدد بشكل كبير ؛ فقد نجد أكثر من تفسير للظاهرة الواحدة ، وهو الأمر الذي يَدْعُونَا إلى جمع التفسيرات الواردة في كل ظاهرة ، وبيان العلاقة التي بين هذه التفسيرات بعضها البعض ضمانًا لتحديد التفسير المباشر دون خلط بغيره ، ولبيان العلاقة بين مختلف التفسيرات التي تُقَدَّمُ في الدرس اللغوي بصفة عامة .

كان على أية حال تعدد التفسيرات هو الذي دعانا إلى مراجعة الصور المختلفة التي يمكن أن تتحقق فيها الأصالة والفرعية ، سواء أكانت تأخذ لقب الأصالة والفرعية أم تأخذ تفسيرًا فرعيًا آخر ، وإلي مقارنة التفسيرات التي يقدمها تراثنا اللغوي بالتفسيرات التي يقدمها الدرس اللغوي الغربي بخصوص ظاهرة التعدد هذه .

تشير بعض الدراسات إلى هذا التحول ، وتؤكد على مشابهة درسنا العربي في هذا الأمر للدرس التحويلي ، فتنصُّ على أن التحويليين قد عرضوا « لقضية الأصلية والفرعية في مواضع مختلفة ، منها بحثهم للألفاظ ذات العلامة marked ، وتلك التي بلا علامة unmarked . وقرروا أن الألفاظ غير المعلمة هي الأصل ، وهي أكثر دورانًا في

الاستعمال ، وأكثر تجرّدًا ، ومن ثَمَّ أقرب إلى البنية العميقة . فالفعل في الزمن الحاضر في الإنجليزية ، مثلًا ، غير مُعَلَّم (jump , love) على حين الماضي تلحقه علامة (ed-) = jumped, loved والمفرد غير مُعَلَّم (book, boy) ، والجمع تلحقه علامة (s) = boys, books . وعليه فإن الزمن الحاضر أصل والماضي فرع ، والمفرد أصل والجمع فرع » [١] .

لقد قَدَّمَ الدرْسُ اللُّغَوِيُّ الغربي عددًا من النظريات التي تقابل أو تقارب ما قَدَّمَهُ الدرس اللغوي العربي ، وهي ، بصفة عامة يُكَمِّلُ بعضها بعضًا مرة ، ويرد بعضها بديلًا عن بعض . لقد سَجَّلَ الدرس اللغوي الغربي المعاصر عددًا من نظريات معالجة التعدد في اللغة أبرزها ما يلي :

- نظرية التعليم أو العلامة Markedness theory .
- صور الوحدات اللغوية : الألوفونات والألومورفات ... إلخ ، الإِيمِكْ emic والإِتِكْ etic .
- المُوْرِفَات القُلَّب Chameleon morphs .

لا نُنْكِرُ أن اللغويين لم يَنُصُّوا على ارتباط نظرية التعليم Markedness theory بكلٍّ من نظرية صور الوحدات اللغوية ، كالألوفونات والألومورفات وغير ذلك إلا أن ما يشفع لقولنا بهذه العلاقة هو دوران هذه النظريات الثلاث حول معالجة ظاهرة واحدة ، هي ظاهرة التعدد اللغوي ، الأمر الذي يجعل من هذه النظريات بدائل لدراسة ظاهرة مفردة .

وفيما يلي بيان للنماذج المختلفة التي ترد عليها نظرية الأصالة والفرعية في التراث اللغوي العربي مع مقارنتها بالنظريات الغربية المقابلة لها ، أي أن البحث سوف يزاوج بين كل نموذج في التراث اللغوي العربي وما يقاربه أو يقابله من نظريات الدرس اللغوي الغربي المعاصر لتيسير المقابلة بين كل نموذجين متقابلين . وسيتم عرضها من خلال النقاط التالية :

• التطبيق الأساسي الصريح (١. نموذج الأصل والفرع) :

ثبوته :

ورد القول بالأصالة والفرعية في التراث اللغوي العربي معالجةً لتعدد صور الوحدة الواحدة . ولا يقتصر ، في الحقيقة ، مفهوم الأصالة والفرعية في تراثنا اللغوي على الدرس الصرفي فيه فحسب ، بل يَتَعَدَّاه إلى مختلف فروع الدرس اللغوي . وهو الأمر

---

(١) الراجحي (١٩٨٨) النحو العربي والدرس الحديث ، ص ١٤٤ .

الذي تثبته بعض الدراسات المعاصرة . تفيد هذه الدراسة أن النحاة العرب لما رأوا « أن الحرف الواحد تَتَعَدَّدُ صِوَرُه بحسب موقعه مِمَّا جَاوَرَهُ من الحروف كان عليهم أن يُجَرِّدُوا أصلًا لهذه الصور ، وأن يجعلوا الصور المختلفة عدولًا عن هذا الأصل بحسب مبادئ معينة للتغيير والتأثير كأثر الإدغام والإخفاء والإقلاب ... إلخ . وحين رأوا أن الكلمة الواحدة تتغير صورها بحسب تصريفها وإسنادها إلى الضمائر وتثنيتها وجمعها وتصغيرها ... إلخ اقترحوا لها أصلًا يخضع للتغيير والتأثير بحسب قواعد معينة . وحين رأوا أن الجملة لا تبدو ، دائمًا ، على نمط تركيبي واحد اقترحوا لها أصلًا نمطيًا تخرج عنه بالزيادة والحذف والإضمار والاستتار ... إلخ » [1] .

أما مقابل نموذج الأصل والفرع في الدرس الغربي فهو نظرية العلامة Markedness Theory التي تمثل عودة لمفهوم الأصالة والفرعية في الدرس النحوي المعاصر لأمرين ، هما :

– قيامها على تفسير التعدد اللغوي الذي تفسره ، أيضًا ، نظرية الأصالة والفرعية في التراث اللغوي العربي .

– اعتمادها على ما اعتمد عليه الدرس العربي من أسس كوجود علامة تُفَرِّقُ بين صيغ أصلية ترد بدون هذه العلامة ، وأخرى فرعية ترد بها .

إننا إذا ما انتقلنا إلى الدرس اللغوي الغربي نجد أن « مفهوم العلامة أَدَّى وراء هذا العمل المبكر دورًا صغيرًا نسبيًّا في تطور النظرية اللغوية إلى ستينيات القرن العشرين » [2] . لقد عاد الدرس اللغوي من خلال مدرسة براغ ، ثم بعد ذلك في مرحلته التوليدية [3] ،

---

(١) حسان ، د. تمام (١٩٨١) الأصول : دراسة أيبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي « النحو – فقه اللغة – البلاغة » ، الدار البيضاء : دار الثقافة ، ص١٢٣ .

(٢) Kean, Mary Louise (1992) "Markedness: an Overview", International Encyclopedia of Linguistics, vol. 2, p. 390.

(٣) قَدَّمَ فونولجيُو مدرسة براغ مفهوم التعليمَ لأول مرة في علم اللغة ، انظر على سبيل المثال تروبتسكوي Trubetzkoy (١٩٣٩) الفصل الثالث :

Trubetzkoy, N. S. (1939) Principles of Phonology, English edition, Berkeley and Los Angeles: University of California Press.

وانظر لمناقشة أحدث للتعليم في الفونولجي : تشومسكي Chomsky وهال Halle (١٩٦٨) الفصل التاسع :
Chomsky, Noam & Halle, Morris (1968) The Sound Pattern of English, New York: Evanston and London: Harper & Row, Publishers

قَدَّمَ ياكبسون Jacobson التعليم في مناقشة التقابلات النحوية والدلالية (١٩٣٢) .

وفى صورته الوظيفية [١] ، كذلك ، إلى ما يقترب أكثر من مفهوم الأصالة والفرعية ، وهو مفهوم التعليم الذي يُوَجِّهُه بعضهم إلى القرن التاسع عشر ، يقول : « قَدَّمَ نيكولاي تروبتسكوي Nicolai Trubetzkoy ورومان ياكبسون Roman Jacobson مصطلحَيْ marked مُعَلَّم وunmarked غير مُعَلَّم صراحة على الرغم من أن الفكرة ترجع بعيدًا في القرن التاسع عشر » [٢] . ويقول الدرس الغربي المعاصر بمفهوم التعليم لما تَتَمَيَّزُ به بعض الصيغ من علامات لا تَتَحَقَّقُ في صيغ أخرى ، الأمر الذي لا يُسَوِّغُ أن تكون الصيغ كلها فروعًا وأصلها صيغة تجريدية غير قائمة في اللغة .

وتُعَدُّ هذه النظرية صورة ثانية في الدرس الغربي المعاصر التي تعالج تعدد الوحدات اللغوية إذ يعالج الدرس اللغوي الغربي ظاهرة التعدد اللغوي أيضًا بمفهوم الوحدة المجردة وتحققاتها ، أو ما يقال له الإِمِك emic والإِتِك etic ، وبمفهوم المورف القُلَّب Chameleon morphs . وسَيُفَصِّل البحث الحديث عنهما بعد قليل .

أسسه :

ينطلق في الحقيقة رصد الدرس اللغوي العربي للمفهوم من عدة جوانب لغوية وليس مداره على الافتراض العقلي البحت كما تقرر بعض الدراسات التي تفيد أن الأصالة والفرعية « فرض عقلي اعتقد اللغويون بموجبه أن الكلمات لا تقف مع بعضها البعض على قدم المساواة ، بل هناك كلمات أصول وأخرى فروع لها ، فالاسم هو الأصل ،

---

(١) يشير بعض اللغويين إلى أن مفهوم التعليم قد قَدَّمَهُ إلى النحو النظامي Systematic Grammar : هاليداي ١٩٦٧ ، ص ص ٢١ ٣٥ - ٣٥ . : Halliday, M. A. K. (1967) Intonation and Grammar in British English, The Hague: Mouton, pp. 21, 33 - 5.

والمنوفي El-Menoufy 1969 : El-Menoufy A. M. E. S. (1969) a Study of the role of Intonation in the Grammar of English, unpublished Ph.D. thesis, London: University of London. ، وانظر : Prakasam, V. (1987) "Aspects of word phonology", in New Developments in Systemic Linguistics, Vol. 1: Theory and Description, edited by M. A. K. Halliday and Robin P. Fawcett, London and New York: Frances Pinter Publishers, p. 281. وقد دَرَسَ آخرون مفهوم التعليم في إطار نظريات نحوية وفونولوجية مختلفة مثل أبحاث مؤتمر GLOW (١٩٧٩م) التالية : Basbøll, Hans (1979) "Remarks on Distinctive Feature and Markedness in Generative Phonology", in Theory of Markedness in Generative Grammar, edited by Adriana Belletti et. al., Italy: Scuola Normale Superiore Di Pisa, pp.25 - 64. Chomsky, Noam (1979) "Markedness and Core Grammar", in Theory of Markedness in Generative Grammar, pp. 123 - 46. Lasnik Howard & Freidin, Robert (1979) "Core Grammar, Case Theory and Markedness", in Theory of Markedness in Generative Grammar, pp. 107 - 241.

(٢) Trask, L. R. (1993) A Dictionary of Grammatical Terms in Linguistics, p. 167.

والفعل فرع ، والجمع فرع على الواحد ، والمقصور أصل والممدود فرع ، والمظهر أصل والمضمر فرع » [١] .

والحقيقة أننا إذا راجعنا تراثنا اللغوي وجدنا أن الجوانب التي يُعْتَمَدُ عليها في القول بالأصالة والفرعية لغوية في جانب كبير منها ، كما تفيد مقارنة جوانب الأصالة والفرعية بمفاهيم الدرس اللغوي المعاصر المتصلة بمعالجة التعدد اللغوي توافقهما إلى حد كبير .

وتلزم الإشارة إلى أن الحديث عن الجوانب اللغوية لنموذج الأصل والفرع في التراث اللغوي العربي يعتمد على استنطاق التراث اللغوي العربي في حالات كثيرة ؛ إذ لا يَنُصُّ اللغويون العرب على الأساس أو لا يربطون بينه وبين نموذج الأصل والفرع إلا في حالة العلامة ؛ إذ يشيرون في هذه الحالة فقط إلى أن الفرعية مرتبطة بالعلامة . أما ما سوى أساس العلامة من أسس القول بنموذج الأصل والفرع في التراث العربي فلا يتضح الأساس الذي يعولون عليه إلا من حدود الحالة التي يقولون فيها بالأصل ، وذلك كما في حالات قيام شرط خاص ، أو بتعبير آخر توزيع مقيد لا مطلق ، وحالات السلوك اللغوي الخاص ، وعموم طرف لآخر ، وعدم الشيوع .

وتتمثل ، بصفة عامة ، هذه الجوانب اللغوية للأصالة والفرعية في درسنا اللغوي فيما تَتَمَثَّلُ فيه الجوانب اللغوية التي يقدمها الدرس اللغوي الغربي في دراسته لظاهرة التعدد من أسس ؛ إذ ترد هذه الجوانب في الدرسين العربي التراثي والغربي المعاصر في أسس : العلامة والشرط والسلوك وعموم أحد الطرفين للآخر وشيوع الاستعمال التي تُفَرِّقُ بين بعض الصيغ وبعض ، وهي الأسس التي يعتمد عليها الدرس اللغوي الغربي في القول بنظرية التعليم Markedness Theory ، يقول بعضهم عن الصيغة المُعَلَّمَة التي تقابل الفرع في تراثنا اللغوي : « صيغة أو تركيب يعد أقل مركزية أو أقل طبيعية من الصيغة المنافسة لها على أي من الأسس المختلفة ، كأن تكون أقل شيوعًا ، أو أن يكون توزيعها مقيدًا بشكل أكبر ، أو أن تكون أصرح في التعليم الصرفي ، أو أكثر خصوصية في الدلالة ، أو أندر في اللغات بعامة » [٢] .

وفيما يلي استعراض هذه الجوانب أو الأسس والمعايير اللغوية التي ينبني عليها الحكم بأصالة صورة من صور الوحدة اللغوية وفرعية ما عداها من الصور مع مقارنة كل أساس

(١) شمس الدين ، د. جلال (١٩٩٤) التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين : دراسة أيبستمولوجية ، الإسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية ، ص ٢٣٠ .

(٢) Trask (1993) A Dictionary of Grammatical Terms in Linguistics, p. 167.

بما يقابله أو يقاربه في الدرس اللغوي الغربي .

١ - العلامة اللغوية :

صَدَرَ اللغويون العرب في جعل المفرد أصلًا دون المثنى والجمع وجعل المذكر أصلًا دون المؤنث عن أساس وجود العلامة وانتفائها .

يَنُصُّ اللغويين العرب على رجوع الفرعية في تصورهم اللغوي الدقيق إلى وجود العلامة ، يقول أحدهم : « ولما كان المذكر أصلًا والمؤنث فرعًا عليه لم يحتج المذكر إلى علامة ؛ لأنه يفهم عند الإطلاق ؛ إذ كان الأصل . ولما كان التأنيث ثانيًا لم يكن بد من علامة تدل عليه » (١) . ويقول آخر : « الدليل على أن الفرع هو الذي ينبغي أن تجعل فيه العلامة لا الأصل أنهم جعلوا علامة للتثنية والجمع ، ولم يجعلوا علامة للإفراد لما كانت التثنية والجمع فرعين عن الإفراد » (٢) . كما يؤكد ثالث تفريق العلامة بين الأصل والفرع ، يقول : « أصل الاسم أن يكون مذكرًا والتأنيث فرع عن التذكير ولكون التذكير هو الأصل استغنى الاسم المذكر عن علامة تدل على التذكير ، ولكون التأنيث فرعًا عن التذكير افتقر إلى علامة تدل عليه » (٣)

وعلى الرغم من انتقاد درسنا التراثي بتصنيفه الصيغ اللغوية بالاعتماد على العلامة ، فإن الدرس اللغوي الغربي المعاصر قد اعتمد في تصنيفه للصيغ على العلامة ، كذلك ، وزاد أمرها تفصيلًا ، فقد اعتمد على أساسين للعلامة ، هما وجود العلامة وانتفاؤها ، وعدد العلامات وبيانهما كما يلي :

- وجود العلامة وانتفاؤها :

جعل الدرس اللغوي الغربي ما لم ترد له علامة أصلًا وما كان ذا علامة فرعًا . يقول بعضهم عن الفرق بين الصيغ المُعَلَّمَة وغير المُعَلَّمَة : « يشير هذا الفرق ، في معناه الأعم ، إلى وجود سمة لغوية في مقابل غيابها . توجد مثلًا علامة شكلية تُعَلِّمُ الجَمْع في معظم الكلمات في الإنجليزية ؛ ومن ثَمَّ يكون الجمْعُ مُعَلَّما marked والمفرد غير مُعَلَّم

---

(١) ابن يعيش ، شرح مفصل الزمخشرى ، جـ ٥ ، ، ص ٨٨ .

(٢) السيوطي ، الأشباه والنظائر ، جـ ٢ ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ، بيروت : دار الرسالة ، ط١ ١٩٨٥م ، ص ٢٨٤ .

(٣) ابن عقيل ، شرحه على ألفية ابن مالك ، جـ ٢ ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ، ط١٤ ١٩٦٥ ، ص ٤٢٩ .

unmarked » (١) . ويُفَسِّرُ جَعْلُ ما ليس له علامة أصلًا بأن « المرء يفضل بالفطرة التحليل الذي يُشْتَقُّ لفظ dogs وفقا له من لفظ dog لا العكس . نقول بتعبير آخر : إن dogs جمع للمفرد dog بدلًا من أن نقول : إن dog مفرد للجمع dogs » (٢) . يقول بعضهم : « يقال لخاصية ما إنها مُعَلَّمَة بالنسبة لأخرى إذا ما كانت علامة صرفية تعرضها في اللغة المدروسة . الجمع cats في الإنجليزية مُعَلَّم بهذا المعنى بالنسبة لعلاقته بالمفرد cat من خلال وجود اللاحقة s » (٣) . يقول بعضهم : « يُعَدُّ أحد الأفراد حاملًا لسمة ما ، أي مُعَلَّمًا بها ويُعَدُّ الآخر مُفْتَقِراً إليها ، أي غير مُعَلَّم بها » (٤) .

- عدد العلامات الواردة في الكلمات :

جعل اللغويون الغربيون ما كانت علاماته أقلَّ عددًا الصيغة الأصل ، وما كانت العلامات اللغوية فيه أكثر عددًا فرعًا . يقول بعضهم في ذلك : « على سبيل المثال ، الأقسام غير المُعَلَّمَة تميل إلى أن يكون لها علامات صرفية أَقَلُّ مما يكون للأقسام المُعَلَّمَة » (٥) . ويضيف بعضهم يقول : « من المتفق عليه ، بشكل عام ، أن الصوائت الأمامية المُدَوَّرَة أقل طبيعية (في إطار النظرية الفونولوجية المعاصرة أكثر تعليمًا) من الصوائت الخلفية المدورة » (٦) .

٢ - الشرط اللغوي (التوزيع المقيد) :

يحكم اللغويون بأصالة ما يرد مطلقًا ، وفرعية ما يتقيد بشرطٍ ما ، فما كان توزيعه في التركيب اللغوي مطلقًا أصل ، وما كان توزيعه مقيدًا فرع . ويتضح هذا من نص النحاة على فرعية ما يرد خاصًا بسياقات معينة في مقابل الأصل الذي يرد مطلقًا غير مقيد . لقد أَسَّسَ اللغويون العرب على وجود شرط أو قيد مع بعض صور الوحدات دون بعض كون بعضها أصلًا ، وهو ما يَرِدُ بلا قيد وكون بقيتها فروعًا ، وهي ما تتطلب شرطًا أو قيدًا زائدًا .

---

(١) Crystal (1985 [1987]) A Dictionary of Linguistics and Phonetics, p. 188.

(٢) Ibid, p. 188.

(٣) Bauer, Laurie (1988) Introducing Linguistic Morphology, GB: Edinburgh University Press, p. 178.

(٤) Robins, R. H. (1964) General Linguistics: An Introductory Survey, London and New York: Longman, p. 122.

(٥) Comrie, Bernard (1976) Aspect: An Introduction to the Study of Verbal Aspect and Related Problems, p. 114.

(٦) Sampson, Geoffrey (1980) Schools of Linguistics: Competition and Evolution, London: Hutchinson, p. 29 - 30.

وأوضح ما يكشف عن أن وجود سبب أو شرط للصورة يستلزم فرعيتها ما يقوله بعضهم عن الإمالة : « وهي فرع على التفخيم ، والتفخيم هو الأصل بدليل أن الإمالة تفتقر إلى أسباب توجبها ، وليس التفخيم كذلك . فإن قيل : فما الأسباب التي توجب الإمالة ، قيل : هي الكسرة في اللفظ ، أو كسرة تَعْرِضُ للحرف في بعض المواضع ، أو الياء الموجودة في اللفظ ، أو لأن الألف منقلبة عن الياء أو لأن الألف تنزل منزلة المنقلبة عن الياء أو إمالة لإمالة ، فهذه ستة أسباب توجب الإمالة » (١) .

كما يمكن التماس هذا الموقف مع حديثهم عن إبدال تاء الافتعال طاء مرة ، وزايًا أخرى . يقولون بانقلاب الطاء عن الدال في صيغة « افتعل » لا بانقلاب التاء عن الطاء ؛ لأن ورود التاء في الصيغة غير مشروط ، أما ورود الطاء فمشروط . يفسرون ورود الطاء يقولون : « إذا كان فاء افتعل أحد الحروف المطبقة المستعلية ، وهي الصاد والضاد والطاء والظاء ؛ لأن التاء مهموسة لا إطباق فيها ، وهذه الحروف مجهورة مُطْبَقَة ، فاختاروا حرفًا مستعليًا من مخرج التاء ، وهو التاء فجعلوه مكان التاء ؛ لأنه مناسب للتاء في المخرج والصاد والضاد والظاء في الإطباق » (٢) .

كما يفيدون انقلاب الزاي عن التاء ، وليس انقلاب التاء عن الزاي « إذا كان فاء الافتعال أحد ثلاثة أحرف : الزاي والدال والذال قلبت تاء الافتعال دالًا ، وأدغمت الدال والذال فيها نحو : ادَّان وادَّكر » (٣) .

ويتضح هذا الأساس ، بشكل أكبر ، في الدرس اللغوي الغربي ، يشير كريستال Crystal في بيانه للأسس التي ينبني عليها تصنيف الصيغ إلى صيغ أصلية وصيغ فرعية ، أو بتعبير علم اللغة المعاصر صيغ غير مُعَلَّمَة وصيغ مُعَلَّمَة ، يقول : « عندما يكون توزيع فرد من زوجين مقيدعا مقارنة بالفرد الآخر : يقال للوحدة المقيدة مُعَلَّمَة » (٤) . ويقول ماتيوس Matthews في تصنيفه لبعض التراكيب النحوية بأنها أصل ، وتصنيفه ما سواها بأنها فرع : « يكون في حالات كثيرة أحد البدائل مُعَلَّما أكثر ، بمعنى أنه يميل إلى أن يُسْتَخْدَمَ في سياقات معينة أو في أساليب معينة » (٥) . كما يفيد بعضهم أنه « يمكن أن

(١) الأنباري ، أسرار العربية ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، دمشق : مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ، ص ٤٠٦ .
(٢) الرضي ، شرح شافية ابن الحاجب ، جـ ٣ ، ص ٢٢٦ .
(٣) السابق ، جـ ٣ ، ص ص ١٩٧ - ١٩٨ .
(٤) Crystal (1985 [1987]) A Dictionary of Linguistics and Phonetics, p. 188.
(٥) Matthews, P. H. (1981) Syntax, Cambridge: Cambridge University Press, p. 260.

يقال لِقِسْمٍ ما إنه غَيْرُ مُعَلَّم ، إذا ما كان له توزيع أوسع من توزيع قسم آخر » [١] .

٣ - السلوك اللغوي :

يرى اللغويون العرب أن اختلاف بعض الصور في سلوكها اللغوي يُسَوِّغُ جعل أحدها أصلًا وما سواه فروعًا عليه ، وهو ما يظهر من تعبيراتهم المختلفة التي تبرز التفاوت في السلوك اللغوي بشكل أوجب القول بالتمايز بين الأفراد بجعل أحدها أصلًا وما سواه فروعًا .

وقد رصد اللغويون العرب التفاوت بين الأصل والفرع في السلوك اللغوي على ما يظهر من تعبيراتهم المختلفة نحو قول بعضهم ، مثلًا : « الأصل يتصرف ما لا يتصرف الفرع » [٢] . وقوله : « يجوز أن يثبت للأصل ما لا يثبت للفرع » [٣] . وكذلك : « الفروع تنحط دائمًا عن درجة الأصول » [٤] . وكذلك : « والفرع دائمًا أضعف من الأصل » [٥] .

ومن تطبيقات ضعف الفرع عن الأصل في العمل قول بعض اللغويين عن الاسم والفعل : « الفعل يُخْبَرُ بِهِ لا عنه ، والاسم يُخْبَرُ بِهِ وعَنْهُ ، والأدنى فرع على الأعلى » [٦] وكذلك قول ابن هشام عن أحكام الصفة المشبهة : « معمولها لا يتقدم عليها ، لا تقول : « زيدٌ وَجْهَهُ حسنٌ » بنصب الوجه ، ويجوز في اسم الفاعل أن تقول : « زيدٌ أباه ضاربٌ » ، وذلك لضعف الصفة لكونها فرعًا عن فرع ؛ فإنها فرع عن اسم الفاعل الذي هو فرع عن الفعل ، بخلاف اسم الفاعل ؛ فإنه قوي لكونه فرعًا عن أصل وهو الفعل » [٧] .

ولا يخفى أن قوة الأصل وضعف الفرع في التَّصَرُّف والعمل صورة من صور التوزيع المطلق والتوزيع المقيد التي يَنُصُّ عليها الدرس اللغوي الغربي ؛ إذ يعنى كون الفرع أضعف من الأصل في العمل أنه لا يعمل حيث يعمل الأصل مطلقًا ، وإنما يعمل في

---

(١) Bauer (1988) Introducing Linguistic Morphology, 1988, p. 178.

(٢) ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، جـ ٢ ، ص ٦١٧ .

(٣) السابق ، جـ ٢ ، ص ص ٦٠ ، ١٦٧ ، ٢٢٩ .

(٤) السابق ، جـ ١ ، ص ص ٦٠ ، ١٦٧ ، ٢٢٩ .

(٥) السابق ، جـ ١ ، ص ١٧٦ .

(٦) العكبري ، اللباب ، جـ ١ ، تحقيق غازي مختار طليمات ، دمشق : دار الفكر ، وبيروت : دار الفكر المعاصر ، ط١ ١٩٩٥ ، ص ٥٠١ .

(٧) ابن هشام ، شرح قطر الندى ، ص ٢٧٩ .

بعض المواضع دون بعض .

٤ - عموم طرف لغيره :

يظهر هذا الأمر من نَصِّ اللغويين العرب على عموم الأصل للفرع في الدلالة ، ومِنْ ثَمَّ جواز رد الفرع إلى الأصل لا العكس ، يقول ابن جني : « والصوت مذكر لأنه مصدر بمنزلة الضرب ، والقتل والغدر والفقر ، فأما قول رويشد بن كثير الطائي :

يا أَيُّهَا الـرَّاكِبُ الـمُزْجِي مَطِيَّتَهُ سَائِلْ بَنِي أَسَـدٍ ما هذه الصوت

فإنما أَنَّثَهُ لأنه أراد الاستغاثة ، وهذا من قبيح الضرورة ، أعني تأنيث المذكر ؛ لأنه خروج عن أصل إلى فرع ، وإنما المستجاز من ذلك رَدُّ التأنيث إلى التذكير ؛ لأن التذكير هو الأصل بدلالة أن الشيء مذكر ، وهو يقع على المذكر والمؤنث ، فَعَلِمْتَ بهذا عموم التذكير ، وأنه هو الأصل الذي لا يَنْكَسِر » (١) . كما يقول : « وتذكير المؤنث واسع جدًّا ، لأنه رد فرع إلى أصل ، لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإغراب » (٢) .

أما علم اللغة المعاصر فينصُّ على كون الصيغة غير المُعَلَّمَة (الأصل) تَعُمُّ الصيغة المُعَلَّمَة (الفرع) في الدلالة ، يقول بعضهم : « مثلًا الكلمتان « dog كلب » و « bitch أنثى الكلب » ، من وجهة النظر الدلالية ، كلمة غير مُعَلَّمَة وكلمة مُعَلَّمَة للتقابل بينهما في الجنس . كلمة « dog كلب » غير مُعَلَّمَة أو محايدة دلاليًّا لإمكان وقوعها على كل من الذكور والإناث ... لكن كلمة « bitch أنثى الكلب » مُعَلَّمَة لتقيدها بالإناث ، ويمكن أن تُسْتَخْدَمَ في مقابل الطرف غير المُعَلَّم ... معنى هذا أن نقول : إن الطرف غير المُعَلَّم له دلالة أعم » (٣) . ومن قبيل العموم والخصوص في مثل « طويل - قصير » أن الطرف غير المُعَلَّم « طويل » هو الذي يستخدم في صياغة السؤال عن الصفة المتدرجة أو وصفها كأن يقال : ما طُوْل الرجل ؟ ولا يقال : ما قِصَرُه ؟ وكأن يقال : طُوْلُ الرجل خمسة أقدام ، ولا يقال : قِصَرُه خمسة أقدام . يقول بالمر Palmer : « يكون أحد الطرفين في كل زوجين غير معلم بحيث إنه يستخدم واحد فقط للسؤال عن الصفة المتدرجة أو وصفها » (٤) .

---

(١) ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، جـ ١ ، ص ص ١١ - ١٢ .

(٢) ابن جني ، الخصائص ، جـ ٢ ، ٤١٥ .

(٣) Lyons, John (1968) Introduction to Theoretical Linguistics, Cambridge: Cambridge University Press, p. 79.

(٤) Palmer, Frank, (1976) Semantics: an Outline, Cambridge: Cambridge University Press, p. 80.

٥ - الشيوع :

يرى بعض اللغويين أن الشيوع أحد المعايير التي يحكم بها على صور اللفظ الواحد بكون أحدها أصلًا والبقية فروعًا ، ومن أمثلة ذلك : ما يفيده الصرفيون من أن كون أحد الألفاظ مبدلًا عن غيره وليس أصلًا بنفسه يستفاد من : « قلة استعمال اللفظ الذي فيه البدل ، يعني إذا كان لفظان بمعنى واحد ، ولا فرق بينهما لفظًا إلا بحرف في أحدهما يمكن أن يكون بدلًا من الحرف الذي في الآخر ، فإن كان أحدهما أقل استعمالًا من الآخر فذلك الحرف في ذلك الأقل استعمالًا بدل من الحرف الذي في مثل ذلك الموضع من الأكثر استعمالًا ، كما ذكرنا في أول الكتاب في معرفة القلب والثعالي والثعالب بمعنى واحد ، والأول أقل استعمالًا من الثاني » [١] . ومن ذلك : عَدُّ بعض اللغويين فروعًا للوحدات تأسيسًا على قلتها وندرتها ، يقول ابن جني عن بعض فروع الأصوات : « وهي فروع غير مستحسنة ولا يؤخذ بها في القرآن ولا في الشعر ولا تكاد توجد إلا في لغة ضعيفة مرذولة غير متقبلة » [٢] . ويشير بعضهم إلى أن تحديد الزائد والأصلي يمكن أن يرجع إلى كثرة ورود الحرف زائدًا ، يقول في ذلك : « الحكم بزيادة الواو أولى لكثرة زيادتها ومثله عَزْقُوة » [٣] .

وقد قام الدرس اللغوي الغربي بالاعتماد على فكرة الشيوع في إثبات كون بعض الصيغ غير مُعَلَّم وبعضها مُعَلَّم ، فما كان شائعًا بين اللغات فهو الصيغة غير المعلمة (الأصل) ، وما كان قليلًا أو نادرًا أو خاصًّا بعدد محدود من اللغات كان الصيغة المعلمة (الفرع) . إلا أنه قد قال بشيوع الصيغ على مستوى اللغات ، وليس فقط في اللغة الواحدة كما هو الحال في تراثنا اللغوي . يقول بعضهم عن الصيغة المُعَلَّمَة : إنها « الأقل تكرارًا عادة ، لكنها ليست نادرة » [٤] . يقول بعضهم : « يعني الطرف المُعَلَّم أن الوحدة تظهر أقل تكرارًا من نظيرتها غير المُعَلَّمَة ، وأنها تظهر بشكل أندر من الوحدة غير المُعَلَّمَة في اللغات التي توجد فيها الوحدتان غير المُعَلَّمَة والمُعَلَّمَة » [٥] .

---

(١) الرضي ، شرح شافية ابن الحاجب ، جـ ٣ ، ص ص ١٩٧ - ٨ .

(٢) ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، جـ ١ ، ص ٤٦ .

(٣) العكبري ، اللباب ، جـ ٢ ، ص ٢٥١ ، والعَزْقُوة : فيما يرويه ابن منظور عن ابن شميل : كل أكمة منقادة في الأرض كأنها جثوة غير مستطيلة ، ابن منظور ، لسان العرب ، جـ ١ ، ص ٢٤٩ .

(٤) Halliday, M. A. K. (1973) Explorations in the function of Language, London: Arnold, pp. 58ff., 79 & Beaugrande, (1991) Linguistic Theory: The Discourse of Fundamental Works, p. 237.

(٥) Jensen, John T. (1990) Morphology: Word Structure in Generative Grammar, Amsterdam: John Benjamin Publishing Company, p. 5.

● التطبيقات غير الأساسية : (٢ - ٧ النماذج الضمنية غير الصريحة) :

نماذج التضعيف والمورفيم القُلَّب والقَلْب المكاني والوحدة وتحققاتها والإبدال والإعلال

تتمثل النماذج الضمنية غير الأساسية للأصالة والفرعية في كل من التضعيف والقلب المكاني والوحدة المجردة وتحققاتها والإعلال والإبدال التي تعتمد على تفسير أقرب لها من الأصالة الفرعية . وقد أشرنا إلى أنها تُعَدُّ نماذج تكميلية للنموذج الأساسي للأصل والفرع وبديلة عنه ، وتتمثل النماذج التكميلية في النماذج الصرفية ، أما النماذج البديلة فهي التي تخرج من النموذج الصرفي إلى النموذج الفونولوجي .

ويَرِد نوعا التطبيقات غير الأساسية على النحو التالي :

● النماذج التكميلية (٢ - ٥ النماذج الصرفية) :

يرد نموذجان صرفيان تكميليان غير أساسيين للأصالة والفرعية في التراث العربي وهما التضعيف والقلب المكاني . كما يرد في الدرس اللغوي الغربي نموذجان صرفيان يتصلان بمعالجة التعدد ، وهما نموذج المورفيم القُلَّب ونموذج الوحدة المجردة وتحققاتها أو المورفيم والألومورفات . ويمكن تحقيق علاقة هذه النماذج المختلفة بنموذج بالأصل والفرع على النحو التالي :

١ - نموذج التضعيف :

يستخدم الصرفيون العرب هذا النموذج للإشارة إلى ورود زيادة لا ترتبط بحرف بعينه ، وإنما مع أي حرف من حروف الكلمة ؛ إذ يمثل التضعيف صورة ثانية من صور ورود أكثر من شكل للوحدة اللغوية الواحدة ؛ حيث يتم التضعيف في أي من أصول الكلمة أيًّا ما كان همزة كان أو باء أو غير ذلك . ولو قال النحاة عن نموذج التضعيف بأنه زيادة حرف لكان معنى ذلك ألا يَتَخَلَّفَ حرف من أن يكون هو هذه الزيادة .

وقد عالج اللغويون العرب تعاور جميع حروف الهجاء على المُضَعَّف ، فقالوا بأنه نموذج آخر من زيادة الكلمة لا يتمثل في زيادة حرف بعينه ، وإنما في تكرار أحد أصول الكلمة .

وهو ، في الحقيقة ، يعالج مشكلة اتفاق الدلالة الصرفية المستفادة من زيادة التضعيف على الرغم من تغير الحرف الزائد بالتضعيف . إن تكرار الباء يؤدي صرفيًّا ما يؤديه تكرار الدال أو تكرار السين أو غيرها فيما لو جاءت عين الفعل باء أو دالًا أو سينًا ، الأمر الذي تَصَرَّفَ معه الصرفيون بالقول بأن الزيادة في مثل ذلك زيادة تضعيف أو تكرار لأصل من أصول الكلمة ، لا زيادة حرف بعينه فرارًا من اختلاف الحرف الزائد مع ثبات الدلالة

الصرفية المستفادة من مثل هذه الزيادة .

لقد انتبه الصرفيون العرب إلى أن جنس الزيادة مُتَغَيِّر بحسب عين الفعل ، مثلًا ، ولاحظوا في الوقت نفسه أن طبيعة الزائد واحدة ، وهي أن الزائد من جنس العين ، فجعلوا ذلك نمطًا خاصًّا من الزيادة ، وهو الزيادة بتكرار العين ، وجعلوا تكرار العين هو مَرَدَّ الدلالة الصرفية الطارئة ، وليس الحرف الزائد نفسه ، وذلك ليكون مرد الدلالة الصرفية الواحدة شيء واحد ، وهو تكرار العين ، وليس شيئًا مختلفًا وهو الحرف الزائد نفسه .

ومنهج التضعيف في الحقيقة يحل المشكلة التي عالجها الغربيون بمفهوم المورف القُلَّب أو الحِرْبَاء الذي يأتي بيانه فيما يلي :

٣ - نموذج المورف القلب Chameleon morph :

وَظَّفَ الدرس الغربي مفهوم المورف القُلَّب أو الحرباء chameleon morph لمعالجة ظاهرة عدم انحصار المقاطع أو الحروف التي تكرر في بعض اللغات . وهو يُسْتَخْدَمُ مُعَادِلاً لاستخدام التراث العربي لمفهوم التضعيف الذي سبق بيانه .

لقد عالج الدرس الوصفي المعاصر شكلًا آخر من أشكال التعدد في الوحدات اللغوية ؛ فقد لاحظ هاريس Harris(١) وهوكت Hockett(٢) تكرار المقاطع أو الحروف لصياغة صور مختلفة للفظة ، وهو ما يعرف بظاهرة **Reduplication** التضعيف ، ويظهر في لغة التاجالوج Tagalog(٣) . وقد سَمَّاها هوكت Hockett في بعض مقالاته (٤) بالمورفات القُلَّب أو الحرباء chameleon morphs لتعدد أشكال المورف الواحد بعدد المقاطع التي تكررها اللغة في هذا التضعيف . لاحظ مثلًا « أن المقطعين المضاعفين **la** و **bu** (المكتوبين بالبنط السميك) في فعلين من لغة التاجالوج Tagalog : الفعل

(١) Harris, Zellig (1942) "Morpheme alternants in linguistic analysis", Language 18, pp. 169 - 180.

(٢) Hockett (1950) "Peiping Morphophonemics", Language 26, pp. 63 - 85.

(٣) ويقال لها ، كذلك ، اللغة البلبينية Pilipino اللغة الرسمية للفلبين ؛ إذ يتحدثها عشرة ملايين بوصفها لغة أصلية ولغة ثانية ، وتعد اللغة الأهلية لأغلب منطقة الشمال الكبيرة من الجزر الفلبينية ، وهي إحدى لغات الأسرة اللغوية « مالايو - بوليزينية Malayo- Polynesian » التي تسمى كذلك بأسرة الأوسترونزية Austronesian ، وتعني « الجزيرة الجنوبية » ؛ إذ الاسم من الجذر اللاتيني austro « جنوبي » ، والكلمة اليونانية nesis « جزيرة » انظر : Besnier, Niko. (1996) "Malayo- Polynesian Languages", In Grolier Multimedia Encyclopedia & Ulack, Richard. (1993 - 1996) . "Manila", In Microsoft®Encarta®97 Encyclopedia©1993 - 1996. Microsoft Corporation.

(٤) Ibid., pp. 63 - 85.

maglalakbay يسافر (مُؤَكَّدًا) من maglakbay ، والفعل pagbubuksan يفتح (مُؤَكَّدًا) من pagbuksan ، وليس لهما أجزاء صوتية مشتركة ، لكنهما ، على الرغم من ذلك ، يمثلان العنصر الصرفي نفسه المؤكد » [١] .

٤- نموذج الوحدة المجردة وتحققاتها :

تلزم الإشارة إلى أن حديث اللغويين العرب عن الأصل والفرع يتصل أيضًا بمعالجة الصور المتعددة من الوحدة الواحدة ، أي بمعالجة التفريع ؛ إذ يجعلون للأصوات العربية فروعًا يثبتونها على أسس مختلفة ، كأساس شيوع الاستعمال وقلته ، كما يظهر في نص ابن جني : « واعلم أن هذه الحروف التسعة والعشرين قد تلحقها ستة أحرف تتفرع عنها حتى تكون خمسة وثلاثين حرفًا . وهذه الستة حسنة يُؤْخَذُ بها في القرآن وفصيح الكلام ... وقد تلحق بعد ذلك ثمانية أحرف ، وهي فروع غير مستحسنة ولا يؤخذ بها في القرآن ولا في الشعر ، ولا تكاد توجد إلا في لغة ضعيفة مرذولة غير مُتَقَبَّلَة » [٢] .

أما الدرس اللغوي الغربي فَيُفْرِدُ لهذا النوع من التعدد مفهومًا منفصلًا يُكَمِّلُ نظرية التعليم Markedness Theory ؛ إذ لا يقوم الدرس اللغوي الغربي بدراسة التحققات المختلفة للوحدة الواحدة في إطار نموذج نظرية التعليم Markedness Theory ، وإنما في إطار النموذج التالي نموذج الوحدة المجردة وتحققاتها ، وذلك كما يلي :

لقد أَقَرَّ الدرس اللغوي الغربي المعاصر في المرحلة الوصفية مفاهيم لا تختلف كثيرًا عن مفهومَي الأصل والفرع ، وهما مفهوما الوحدة المجردة وتحققاتها اللذين يمكن بيانهما على النحو التالي :

- الوحدة اللغوية المطلقة أو المجردة eme- (الوحدة اللغوية الأصل) :

هي وحدة تجريدية لا تتحقق في اللغة بصورة واحدة ، وإنما ترد من خلال تحققات مختلفة ، ومثال ذلك النون التي تتحقق في العربية بصورة الإخفاء أو القلب أو الإدغام ... إلخ ، وليس ثمة في العربية نون إلا مُتَحَقِّقَة في واحدة من صورها المختلفة .

يقول اللغويون عن مفهوم الإمِك « Emic المأخوذ من نحو « phoneme فونيم وmorpheme مورفيم ... تشير eme- إلى وحدتين لغويتين صغريين متمايزتين » [٣] ،

---

(١) Anderson, Stephen R. (1992) A Morphous Morphology, Cambridge: Cambridge University Press, p.59.

(٢) ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، جـ ١ ، ص ٤٦ .

(٣) Crystal (1985 [1987]) A Dictionary of Linguistics and Phonetics, p. 108.

نحو النون في مقابلة الميم أو الباء أو غير ذلك من الأصوات اللغوية ، أي أنه لا يستخدم مع النون مصطلح فونيم phoneme إلا إذا أردنا الصوت في مقابلة غيره من الأصوات .

وأكثر ما يعنينا من هذا المفهوم أنه يتحدث عن وحدة مجردة غير متحققة بشكل مستقل ، وإنما تتحقق من خلال الصور المختلفة التي تتخذها ، أي أن هذا المنهج لا يختار صورة من الصور ويجعلها الصورة المجردة ، وإنما يجرد من مجموع ما له من صورٍ صورةً ذهنية يجعلها أشبه بالأصل على خلاف النحاة العرب الذين يختارون صيغة من الصيغ الواردة للوحدة فيجعلونها الأصل لخلوها من العلامة والشرط وعدم الشيوع بالنسبة إلى غيرها ، ولخلوها من السلوك اللغوي الأدنى من الصيغ الواردة لنفس الوحدة .

- تحققات الوحدة اللغوية (صور الوحدة اللغوية « الفروع ») :

تتصدر دائمًا تحققات الوحدات اللغوية المجردة بالسابقة -allo وتُمَثِّلُ أَيَّ تَحَقُّقٍ من تحققات الوحدة اللغوية صوتية أو صرفية . يقول اللغويون عن مفهوم -allo : « سابقة تستخدم في اللغويات ، بصفة عامة ، للإشارة إلى أي صورة من صور الوحدة اللغوية يمكن أن تُلاحَظ ولا تؤثر على طبيعتها الوظيفية في اللغة [1] .

تُعَدُّ ، بناء على ذلك ، الفروق بين النون المخفاة والنون المدغمة والنون المظهرة ... إلخ فروقًا بين ألوفونات allophones أو صورًا لصوت واحد هو النون لكون هذه الفروق لا تؤثر على وظيفتها في اللغة ، بمعنى أننا لا نخرج بها من النون إلى صوت آخر بخلاف الفروق التي بين النون والميم والباء التي يتم من خلالها الانتقال من صوت إلى آخر .

إن الدرس اللغوي الحديث لم يُرِدْ أن يجعل صور الوحدة اللغوية الواحدة وحدات مختلفة ، واحتفظ لها بحقيقة كونها صورًا لغوية مختلفة لوحدة واحدة . وقد قَرَّرَ في ذلك تَصَوُّرَهُ الذي يتجلى في نظره الوحدات الصرفية مثلا على أنها مورفات مرة وألومورفات ثانية ومورفيمات ثالثة .

يقال للألومورف مورفا Morph وهو مصطلح يرجع إلى هوكت Hockett الذي استخدمه لأول مرة [2] ، ويعني به : « التحقق الحقيقي (المادي) لأى مورفيم (تجريدي) ... وهو أي صورة منطوقة لمورفيم تجريدي » [3] . والفرق الدقيق بين الألومورفات والمورفات

---

(١) Ibid, p. 13.

(٢) Hockett, Charles F. (1947) "Problems of morphemic analysis", Language 23, pp. 321 - 43 & Joos, M. (ed.) (1958) Readings in Linguistics, pp. 321 - 4.

(٣) Chalker, Sylvia & Weiner (1994) The Oxford Dictionary of English Grammar, p. 248.

أن الألومورفات لا ترد إلا إذا كنا بصدد « تصنيف المورفات التي تُشَكِّلُ الكلمات بصفتها ألومورفات لمورفيم واحد » [١] ، أي أنها هي الصور المتعددة التي يتحقق بها المورفيم الواحد .

ولا يخفى أن تطبيقات مفهوم التحقق المادى للوحدة « allo- » ترد في مختلف صور الوحدة اللغوية كالصوتية allophone والصرفية allomorph والدلالية alloseme والكتابية allograph ... إلخ ، وذلك مثلما ورد الحديث في التراث اللغوي العربي عن الفروع في الأصوات والصرف وغير ذلك .

إن ما يراد بالمورفيم هو الوحدة الصرفية الجامعة للصور المختلفة ؛ ولذلك تُعَدُّ وحدة تجريدية تجمع هذه الصور ، أي تنطوي تحتها مجموعة الصور (الألومورفات) التي يتحقق فيها المورفيم . مثل علامة جمع المذكر في العربية :

- إذا نظرنا إلى الواو والنون في كلمة نحو « **مسلمون** » على أنهما يمثلان جزءًا من الكلمة يفيد دلالة الجمع كانت الواو والنون معًا مورفا .

- إذا نظرنا إلى الواو والنون على أنهما يمثلان صورة مقابلة لصورة الياء والنون كانت الصورتان ألومورفين لعلامة الجمع .

- إذا نظرنا إلى الجمع بوصفه يرد في صورتين مختلفتين كان مجموع هاتين الصورتين مورفيم الجمع .

لقد لجأ الدرس اللغوي إلى فكرة التحقق المادي allo- ليعالج ما عالجه التراث العربي تحت مفهوم الفرع ؛ إذ كلاهما يُفَسِّرُ الفروق بين الوحدات التي لا تخرج بها الوحدات عن طبيعتها ، أي أن هذه التحققات أشبه بالفروع في العربية .

والفرق الذي ينبغي الالتفات إليه هو أن جعل جميع التحققات المادية صورًا فرعية دون أن تكون إحداها أصلًا يستلزم غياب الأسس التي قال كل من اللغويين العرب والغربيين بالأصالة والفرعية اعتمادًا عليها أي تُعَدُّ كل الصور فروعًا إذا لم يرد لواحدة منها أساس من الأسس التي تجعل بها الصورة أصلًا لغيرها .

٥ - القلب المكاني :

يُمَثِّلُ مفهوم القلب المكاني منهجًا لمعالجة تعدد صور الجذر المعجمي الواحد بسبب تغير موضع أحد أصوله ، كما في **جذب وجبذ ورأى وراء ونأى وناء ووجه وجاه**

(١) Bollinger, Dwight & Sears, Donald A. (1981) Aspects of Language, New York: Harcourt Brace Jovanovich, Inc., p. 43.

ويئس وأيس .

وقد حفظ هذا المفهوم الجذر الواحد من أن يجعل جذرين دون ضرورة إلى ذلك ؛ ذلك أن كلًّا من رأى وراء تؤديان دلالة واحدة ، ولا تتصرف راء مثلما تتصرف رأى . وقد استدل الصرفيون العرب على كونه جذرًا واحدًا لا جذرين بعدد من الأمور ، يقول بعضهم في ذلك : « ويعرف القلب بأصله كناء يناء مع النأي ، وبأمثلة اشتقاقه كالجاه والحادي والقِسِيّ ، وبصحته كأيس ، وبقلة استعماله كآرام وآدر ، وبأداء تركه إلى همزتين عند الخليل نحو : جاء ، أو إلى منع الصرف بغير علة على الأصح نحو أشياء فإنها لفعاء » [١] .

● **النماذج البديلة (٦ - ٧ النماذج الفونولوجية) :**

يتمثل النموذجان البديلان غير الأساسيين للأصالة والفرعية في كل من الإعلال والإبدال . ويمكن تحقيق علاقتهما بنموذج الأصل والفرع على النحو التالي :

٦ - الإبدال :

ينص اللغويون العرب على علاقة الإبدال بالأصالة والفرعية ، يقول ابن جني : « التاء في القسم ... بدل من الواو فيه ، والواو فيه بدل من الباء ، فلما كانت التاء فيه بدلًا من بدل ، وكانت فرع الفرع اختصت بأشرف الأسماء وأشهرها » [٢] . ويروى عن : « الأصمعي يقال للصبا هير وهير وأير وإير ، وذكر ابن السكيت هذه اللفظة في باب الإبدال ، ولم يقل أيهما الأصل وأيهما الفرع . والقول في ذلك عندي أن يقضي بكونهما أصلين غير مبدل أحدهما من الآخر حتى تقوم الدلالة على القلب » [٣] .

ويمثل الإبدال مفهومًا فونولوجيًا لمعالجة اختلاف صور الحرف الزائد مع ثبات دلالته ؛ إذ يرد تاء مرة ودالًا ثانية وطاء ثالثة ... إلخ دون أن تختلف الدلالة الصرفية التي تؤديها هذه الزيادة الصرفية ، أي أن الانتقال من التاء إلى الدال أو الطاء ، مثلًا ، في صيغ الافتعال لا يُخْرِج التاء عن أداء وظيفتها وكأنها ألومورفات لا مورفيمات وَفْقَ مفهوم الدرس اللغوي الغربي المعاصر .

وقد لاحظ الصرفيون العرب أن الدال والطاء وما يرد بدلًا من التاء يختص كل واحد منها بسياق فونولوجي خاص كأن تأتي الدال إذا كانت فاء صيغة الافتعال المتقدمة عليها

---

(١) ابن الحاجب ، الشافية بشرح الرضي ، ص ٢١ .

(٢) ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، جـ ١ ، ص ١٠٢ .

(٣) السابق ، جـ ٢ ، ص ٥٥٣ .

« أحد ثلاثة أحرف الزاي والدال والذال ... والحروف الثلاثة مجهورة والتاء مهموسة فقلبت التاء دالًا ؛ لأن الدال مناسبة للذال والزاي في الجهر وللتاء في المخرج ، فتوسط بين التاء وبينهما » [١] . كذلك تأتي الطاء إذا كانت فاء صيغة الافتعال المتقدمة عليها « أحد حروف الإطباق المستعلية ، وهي الصاد والضاد والطاء والظاء ؛ وذلك لأن التاء مهموسة لا إطباق فيها ، وهذه الحروف مجهورة مُطْبَقَة ، فاختاروا حرفًا مستعليًا من مخرج التاء ، وهو الطاء وجعلوه مكان التاء ؛ لأنه مناسب للتاء في المخرج والصاد والضاد والظاء في الإطباق » [٢] . على حين ترد التاء إذا خلا الفعل من السياقات الفونولوجية الخاصة .

لقد رأى الصرفيون أنهم أمام تغيير فونولوجي لوحدة صرفية واحدة ، فجعلوا الوحدة التي ترد في غير السياقات الصوتية الخاصة أصل الوحدة ، وهي التاء ، كما لا يخفى ، وجعلوا ما يرد في سياق فونولوجي خاص صورًا لهذه الوحدة الأصل أو فروعًا لها أو مُبْدَلاتٍ منها بالتعبير الصرفي التراثي .

أما إخراج الإبدال من الميزان الصرفي وعدم تمثيل الميزان الصرفي له فيرجع إلى وعي اللغويين العرب بأن الإبدال من قبيل التغييرات الفونولوجية لا الصرفية ، ومن ثَمَّ لم يكن له مكان في الميزان الصرفي الذي هو آلة لضبط الظاهرة الصرفية ببيان التغييرات الصرفية لا الفونولوجية .

لقد « **حفظ الإبدال المعنى الصرفي لصيغة الافتعال للتاء** بدلًا من إثباتها للتاء مرة وللدال ثانية وللطاء ثالثة ، كما في ارتحل وازدهر واصطبر على الترتيب . لقد جعل مفهوم الإبدال الصيغة ثابتة مع التاء أي في افتعل وجعل الصور الأخرى فروعًا عليها ، ولولا ذلك لتشتت المعاني الصرفية التي تثبت لصيغة افتعل ، وأثبتت لكل من التاء والصور الأخرى على حد سواء . وفى هذا ما فيه من افتقاد التنظيم الواجب لقواعد العلم .

والحقيقة أن منهجي الإعلال والإبدال قد كان حظهما من انتقاد المعاصرين غير قليل ؛ الأمر الذي يجعلنا نثبت في هذا المقام أنه « قد جاء ذمٌّ الصرفيين بسببٍ من هذه القواعد الخاصة من حيث استحقوا المدح والثناء ، إذ أرادوا طرد القواعد ومنع خرقها حفاظًا منهم على النظام ، ولو أهملوا مثل هذه القواعد التي تعالج التغييرات الفونولوجية ، وجعلوها على ما يريده بعض المعاصرين لكانت الصورة أشد قلقًا والأمر أكثر نُبُوًّا ؛ إذ

(١) الرضي ، شرح الشافية ، جـ ٣ ، ص ٢٢٧ .

(٢) السابق ، جـ ٣ ، ص ٢٢٦ .

« القانون الصحيح لظاهرة ما هو ذلك القانون الذي يعالج الحالات الاستثنائية التي تمثل شذوذًا عنه مثلما يعالج المطرد المستقيم » [(١)] .

إن جملة المناهج العربية التي استخدمت في تفسير التعدد في العربية تفيد أن التراث العربي قد قَدَّمَ منظومة متكاملة من المفاهيم النحوية في إطار معالجته لهذه الظاهرة ، وأن هذه المفاهيم قد غطت جميع جوانب ظاهرة التعدد في العربية ، وأنها ، أيضًا ، لم تكن متعاورة على الظاهرة ، وإنما متكاملة بمعنى أن كل واحد منها قد جاء يفسر جانبًا من جوانب الظاهرة دون أن يتداخل مع غيره من المناهج في دراسة جانب واحد من الظاهرة .

٧ - الإعلال :

يمثل مفهوم الإعلال جزءًا من الإبدال ؛ إذ يختص بإبدال حروف العلة ، ويُمَثِّلُ بهذا منهجًا لمعالجة تعدد صور الجذر المعجمي الواحد بسبب تغير جنس أحد أصوله على اختلاف الكلمات الواردة من الجذر كما في الألفاظ : **قول – يقول قال – يقال قيل قائل** ؛ إذ تَغَيَّرَ في هذه الألفاظ ، كما لا يخفى ، جنس العين ، فقد جاء واوًا وألفًا وياءً وهمزةً كما تُبَيِّنُ مراجعة هذه الألفاظ . وليس بين هذه الكلمات فرق في الدلالة المعجمية مطلقًا ، وإنما الفرق الدلالي بينهما يتمثل في اختلاف الدلالة الصرفية الذي يرجع إلى اختلاف الأوزان التي ترد عليها هذه الألفاظ .

وترجع تسميته بالإعلال إلى مراعاة الوصف الأقرب ، إذ الصورة المُصَحَّحَة الافتراضية والصورة المعلة للكلمة تقابل الأصل والفرع .

ويعني اتفاق هذه الألفاظ في الدلالة المعجمية أحد أمرين : إما رجوعها إلى جذر واحد أو رجوعها إلى عدة جذور ذات دلالة واحدة ، أي بينها علاقة دلالية كالترادف . وتحقيق هذين الاحتمالين ينتهي إلى أن الاتفاق في الدلالة المعجمية يرجع إلى الأمر الأول ، وهو اتفاق الجذر فيها . ولا يصلح ، في الحقيقة ، احتمال اتفاق الدلالة المعجمية لرجوعها إلى ألفاظ ذات دلالة معجمية واحدة ؛ لأن بعض الجذور ترد على دلالات معجمية أخرى ، كما في الجذر « ق أ ل » والجذر « ق ي ل » أما « ق ا ل » ، فإنه لا يصلح أساسًا لأن يكون جذرًا لعدم ورود الألف أصلًا في جذر من الجذور .

يفيد ، على أية حال ، الأخذ بمفهوم الإعلال « حفظ قانون اطراد الجذر المعجمي مع المعنى المنوط به ، فلولا القول بالإعلال لكان المعنى المعجمي الذي يثبت للجذر « ق و ل »

(١) السابق ، ص ١١٩ .

يثبت معه ومع كل من « ق ا ل » و « ق ي ل » و « ق أ ل » على افتراض أن هذه الثلاثة الأخيرة جذور أيضًا لها المعنى المعجمي الذي يكون للجذر « ق و ل » . وفي هذا تشتيت آخر ؛ حيث يثبت المعنى المعجمي الواحد لثلاثة جذور في وقت واحد بدلًا من أن يثبت لجذر واحد يثبت له شيء من التغيير الفونولوجي المضبوط بقواعد أخر » [١] .

أما إخراج الإعلال من الميزان الصرفي وعدم تمثيل الميزان الصرفي له ، فيرجع كما يرجع إخراج الإبدال من الميزان الصرفي إلى وعي اللغويين العرب بأن الإعلال من قبيل التغييرات الفونولوجية لا الصرفية ؛ ومن ثَمَّ ليس له مكان في الميزان الصرفي الذي هو آلة لضبط الظاهرة الصرفية ببيان التغييرات الصرفية لا الفونولوجية . لقد أخرجت تغييرات الإبدال والإعلال من الميزان « بسبب وعي الصرفيين العرب بالفرق بين هذين النمطين من التغييرات وقصرهم الميزان على التغييرات الصرفية لا الفونولوجية » [٢] . وما كان أولاهم بالخلط بين النمطين المختلفين من القواعد ؛ إذ كانوا يجمعون أكثر من عِلْمٍ بين دفتَي كتابٍ واحدٍ ، كما هو الأمر ، مثلًا ، مع الكتاب لسيبويه الذي جمع المباحث الصوتية والصرفية مع المباحث النحوية ؛ الأمر الذي يدعو بشكل كبير إلى تداخل مفاهيم العلوم واضطرابها . وبحسبنا أن نذكر « أن الفونولوجيا التوليدية ، كما طورها تشومسكي وهال ، قد انتقدت لفشلها في التفريق بين القواعد الصوتية والصرفية » [٣] .

---

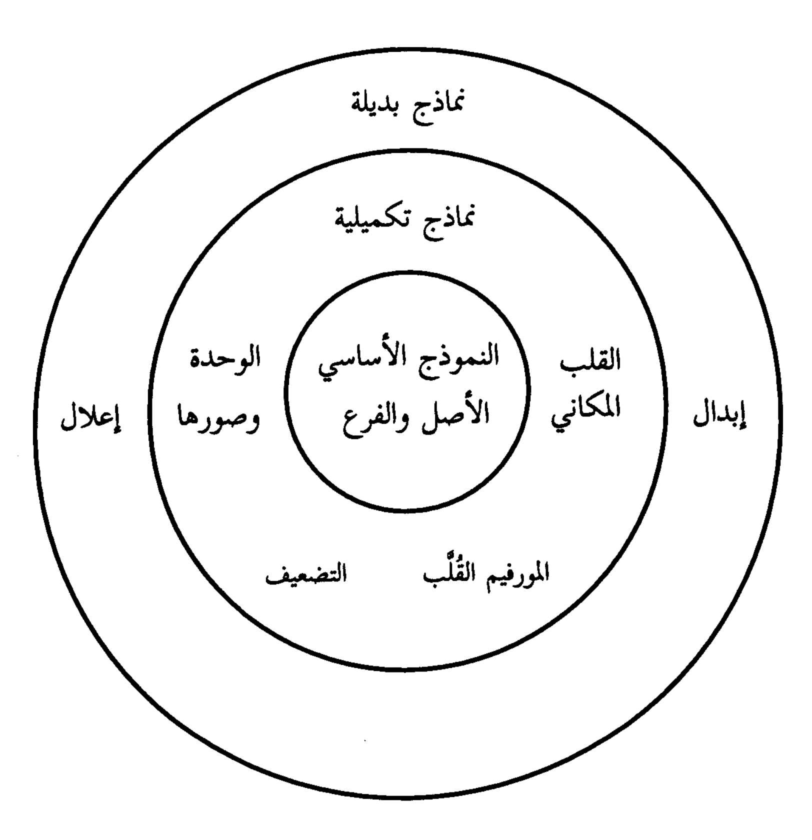
(١) السابق ، ص ١١٨ .

(٢) عبد الدايم (٢٠٠٠ - ٢٠٠١) نظرية الصرف العربي : دراسة في المفهوم والمنهج ، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ، الحولية الحادية والعشرون ، الرسالة ، ١٥٨ ، ص ٥١ .

(٣) Fudge, E. C. (1970) "Phonology", in New Horizons in Linguistics, p. 12.

ثالثا - مخطط نماذج النظرية الصرفية :

يمكن بعد استعراض مختلف نماذج النظرية الصرفية أن نقدم مخططًا يكشف عن تصنيف هذه النماذج وموقع بعضها من بعض على النحو التالي :



(رسم ٤)

يُبَيِّنُ هذا المخطط انقسام أنماط النظرية الصرفية إلى ثلاثة أنماط ، وهي :

- **النموذج الأساسي** ، وهو يتمثل في نموذج الأصل والفرع .
- **النماذج التكميلية** ، وهي نماذج صرفية تكمل نموذج الأصل والفرع .
- **النماذج البديلة** ، وهي نماذج فونولوجية ترد بدلًا من النموذج الصرفي لتفسر التعدد تفسيرًا فونولوجيًا لا صرفيًا ، كما هو الشأن مع النمطين السابقَيْنِ .

المبحث الثاني : مناهج النظرية الصرفية للتحليل

يمكن أن نقرر ابتداء أن في الصرف العربي ثلاثة نماذج للتحليل ، إذ يسلك الصرفيون العرب طريق الجداول التصريفية لضبط تغييرات الضمائر ونحوها من المبنيات ، ويَلْجَئُون إلى وسيلة العلامة لضبط بعض تغييرات التصريف كالتثنية والجمع السالم ، ويعمدون إلى الموازين الصرفية [1] لضبط تغييرات المشتقات وجمع التكسير والتصغير .

أما الصرف الغربي ففيه ثلاثة مناهج لمعالجة الظاهرة الصرفية قد عرفها هذا الدرس ، وقد عرض لها هوكت Hockett في مقال له بعنوان « Two Models of Grammatical Description » [2] ، وهي تتمثل في منهج « الكلمة – التصريف Word Paradigm » ، ويرمز له اختصارًا بمنهج WP ، ويعد أقرب ما يكون إلى التراث الغربي القديم ؛ حيث يعالج الصرف في إطار الوحدة التقليدية التي تقررت له وهي الكلمة لا المورفيم الذي استُحْدِثَ بآخرة . ويعد هذا المنهج أقرب صورة لنموذج الجداول التصريفية العربي . ويعرف المنهج الثاني الغربي بمنهج « Item- arrangement الوحدة – الترتيب » ، ويرمز له اختصارا بمنهج IA والمنهج الثالث بمنهج « Item- Process الوحدة – العمل » ويرمز له اختصارًا بمنهج IP. ويعتمد هذان الأخيران على مفهوم المورفيم الذي يمثل الوحدة الصرفية لهذين المنهجين . وعليك التراث العربي ثلاثة مناهج للتحليل تقابل هذه المناهج ، وهي :

أولًا – منهج العلامة .

ثانيًا – منهج الميزان الصرفي .

ثالثًا – منهج جداول التصريف .

وفيما يلي حديث عن هذه النماذج الثلاثة التي استخدمها اللغويون العرب في الدرس الصرفى للغة العربية ببيان أبعادها وتطبيقاتها ومقابلها في الدرس الغربي ومعالم معالجتها .

إن مراجعة النماذج التي استخدمها الصرفيون العرب ومناهج الغرب تفيد ما يلي :

– أن النموذج العربي من النظرية الصرفية قد جاء نموذجًا متكاملًا يعتمد على ثلاثة أنماط مختلفة للتحليل الصرفي تستخدم متضافرة ، وهي ، كما أشرنا جداول التصريف والعلامة والميزان الصرفي ؛ فلا يخفى أن نماذج الجداول التصريفية والعلامة والموازين

---

(١) يفضل البحث تسميتها بالموازين الصرفية لكونها تأتى على أكثر من صورة وهي الوزن الصرفي العام ووزن الوزن أو وزن العملية الذي يتحقق في أوزان تصغير وصيغ منتهى الجموع .

(٢) Hockett, C. F. (1954) "Two Models of Grammatical Description", Word 10, 210 - 33, Reprinted in Joos (ed.) (1957) Readings in Linguistics.

الصرفية تتكامل فيما بينها وتتضافر لتغطية عملية التحليل الصرفي للغة العربية ؛ إذ تقوم متعاونة على دراسة التغييرات الصرفية في اللغة العربية . ويعني ذلك أن هذه الصور ليست مناهج متخالفة متعاقبة ، حيث لا يتناقض استخدام إحداها مع استخدام الآخرين . إنها مجرد صور مختلفة ورد عليها المنهج الصرفي العربي . أما الصور الثلاث الواردة في الدرس الغربي فهي مناهج مختلفة تعاقبت على التحليل الصرفي في الدرس الغربي ، وليست متعاونة لتغطية عملية التحليل الصرفي كما هو الأمر في العربية ؛ إذ يتنافى استخدام الواحد منها مع استخدام أي من الآخَرَيْن .

لقد اتَّخَذَ اللغويون العرب نموذجًا متكاملًا لم يقتصر على معالجة الوحدة الصرفية وتتابعاتها فحسب كما يفعل منهج الوحدة – الترتيب ، ولا على مجرد معالجة الوحدة – التغييرات كما مع منهج الوحدة – العمل ، ولا على بيان الجداول التصريفية للوحدات كما في منهج الكلمة – التصريف ، وإنما يعالج ذلك كله .

– إن استخدام الصرفيين العرب لهذه الأنماط الثلاثة قد جرى بحسب الحاجة إليها ، حيث لم يستخدموا أيا من هذه الأنماط إلا فيما اقتضته طبيعة ما يحللونه من الكلمات .

إذا كان الصرفيون العرب قد سَلَّمُوا بفرضية أخذ بعض الصيغ عن بعض ، أي بنظرية الأصالة والفرعية ، أو حتى بفرعية جميع الصيغ ، وهي النظرية التي ذهب إليها ابن الحاجب ، فإنهم قد فَعَلُوا ما يستلزمه هذا أو ذاك من ضرورة وضع مناهج أو آلات لتحليل عملية الأخذ وضبطها ووضع قواعد الأخذ والانتقال من صورة إلى أخرى .

وقد قَسَّمْنَا مناهج التحليل الصرفي على أساس الفرضية الأساسية لهذا العمل والتى تتمثل في ورود نمطين من النظريات والمناهج في تراثنا اللغوي يتمثل أولهما في النمط الأساسي ، على حين يتمثل الثاني في النمط غير الأساسي والذي قد ينقسم بدوره إلى تكميلي للنمط الأساسي أو بديل عنه .

وفيما يلي بيان النمطين الأساسي وغير الأساسي من مناهج التحليل الصرفي في تراثنا العربي .

أولًا - (١ - ٣) مناهج التحليل الأساسية :

تتمثل مناهج التحليل الصرفي الأساسية في ثلاثة أنواع مختلفة من مناهج ضبط التغيير الصرفي أو آلاته التي تمثل مناهج مختلفة للتحليل الصرفي أتاحت ضبط التغيير الصرفي وتحليله بشكل دقيق .

١ - منهج العلامة :

- فكرته :

يُمَثِّلُ هذا المنهج أحد النماذج الأساسية لتحليل التركيب الصرفي في الدرس العربي ؛ إذ يقوم الصرفيون العرب من خلال هذا النموذج برصد التغييرات الصرفية التي تصاحب بعض عمليات الصرف ، كالتأنيث بالتاء أو الألف ، والتثنية بالألف والنون أو الياء والنون وجَمْعَي التصحيح .

ويَتَمَيَّزُ هذا النموذج بأنه لا يقتصر على رصد العلامة التي تنضاف لإفادة الوجه التصريفى المراد ، بل يرصد مع بيان العلامة التغييرات الصوتية التي تصاحب زيادة العلامة ، وذلك كما في رصده لتغييرات الأسماء المقصورة والمنقوصة والممدودة في التثنية ، مثلًا ، وذلك كما في رصده لتغييرات الأسماء المقصورة والمنقوصة والممدودة في التثنية ، مثلًا . يقول اللغويون العرب في مصاحبة التغيير الفونولوجي لعلامة التثنية أحيانًا : « الاسم المُتَمَكِّنُ إن كان صحيح الآخر أو كان منقوصًا لحقته علامة التثنية من غير تغيير ، فتقول في رجل وجارية وقاضٍ : رجلان وجاريتان وقاضيان » [(١)] .

ونحن في هذا المنهج نقف مع مورفيمين متتالين في توالٍ محفوظ ، هما جذع الكلمة والعلامة الصرفية .

- تطبيقاته :

يرد منهج التحليل هذا لاستغراق العمليات الصرفية التصريفية ، أي التي تنقل الكلمة من حالة إلى حالة ، كعملية تغيير الاسم من التذكير إلى التأنيث ، ومن الإفراد إلى التثنية أو الجمع ، كما يرد كذلك في عملية النسب الصرفية التي تتم بزيادة حرف النسب . يُسَجِّل بعضهم الزيادة الصرفية التي تفيد التأنيث وصورها ، يقول : « التأنيث يكون على ضربين : بعلامة وبغير علامة ، فعلامة التأنيث في الأسماء تكون على لفظين : فأحد اللفظين التاء تبدل منها في الوقف هاء في الواحدة ، والآخر الألف ، أما الهاء فتأتي على سبعة أضرب » [(٢)] .

لقد تَحَدَّثَ اللغويون العرب مع التأنيث عن علامةٍ تلحق الكلمة ، كما تَحَدَّثُوا عن تغييرات هذه العلامة الفونولوجية ببيان صورتَي نُطْقِهَا ، وكذلك تَحَدَّثُوا كما يكشف

---

(١) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، جـ ٢ ، ص ٤٤٣ .

(٢) ابن السراج ، الأصول في النحو ، جـ ٢ ، ص ٤٠٧ .

هذا النص القصير عن أفراد العلامة التي تتناوب على الكلمات لأداء معنى التأنيث ، ولذلك يُعَدُّ حديثُهم عن العلامة أقرب ما يكون إلى فكرة تجزئة الكلمة وبيان ترتيب أجزائها ، تلك الفكرة التي يعتمد عليها مقابله الغربي منهج الوحدة - الترتيب . ويقول اللغويون العرب في تطبيقات نموذج العلامة في التثنية بدون تغيير ومع التغيير : « الاسم المتمكن إن كان صحيح الآخر أو كان منقوصًا لحقته علامة التثنية من غير تغيير ، فتقول في رَجُل وجارية وقاضٍ : رجلان وجاريتان وقاضيان » (١) . ويقولون في زيادة ياء النسب : « إذا أريد إضافة شيء إلى بلدٍ أو قبيلة أو نحو ذلك جُعِلَ آخره ياء مشددة مكسورًا ما قبلها ، فيقال في النسب إلى دمشق دِمَشْقِيّ ، وإلى تميم تميميّ ، وإلى أحمد أحمديّ » (٢) . وقد نَصَّ اللغويون على أن النسب أشبه ما يكون بالتأنيث من حيث كونه زيادة علامة على آخر الكلمة ، يقول بعضهم في تعريف النسب ونوعيه : « الاسم الملحق بآخره ياء مشددة مكسور ما قبلها علامة للنسبة إليه كما ألحقت التاء علامة للتأنيث ، وذلك نحو قولك هاشمي وبصري وكما انقسم التأنيث إلى حقيقي وغير حقيقي ، فكذلك النسب فالحقيقي ما كان مؤثرًا في المعنى ، وغير الحقيقي ما تعلق باللفظ فحسب ، نحو كرسي وبردي » (٣) .

لقد تحدَّث اللغويون العرب عن علامة تلحق الكلمة ، ولم يُبَيِّنُوا ذلك من خلال الوزن الصرفي ولا الجداول التصريفية ، أي لم يخرجوا إلى نموذج الميزان الصرفي ، ولم يُسَجِّلُوا الأفراد في جداول تصريفية ، لقد وَصَفُوا هذه العمليات التصريفية من خلال العلامة ، فتَسَنَّى لهم إمكان الحديث عن جِذْعٍ للكلمة دخلته لاصقة ، أي علامة بتعبير الصرفيين العرب ، وكأننا مع العلامة مع مورفيمين متتاليين في توالٍ محفوظ ، هما الجذر المعجمي والعلامة الصرفية .

وقد أشرنا من قبل إلى أن سبب تسمية العرب لها بالعلامة يرجع إلى أن هذه المورفيمات تأتي لتُعَلِّمَ الحالة الصرفية للكلمات ، فهي تأتي للتأنيث والتثنية والجمع ، ونحو ذلك من الحالات الصرفية ، ولا تأتي العلامات الصرفية في العربية لاشتقاق كلمة من أخرى كما في الإنجليزية التي ترد مورفيماتها الصرفية لكل من الاشتقاق والتصريف .

---

(١) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، جـ ٢ ، ص ٤٤٣ .

(٢) السابق ، جـ ٢ ، ص ٤٤٣ .

(٣) الزمخشري ، المفصل في صنعة الإعراب ، ص ٢٥٩ .

– مقابله الغربي : منهج الوحدة – الترتيب (IA) :

كان هذا المنهج هو « المفهوم الذي ساد منذ منتصف الأربعينيات »[١] ؛ فقد « اتَّضَحَ سابقا مفهوم من هذا النوع في عمل هاريس Harris (١٩٤٢)[٢] وقد أُعِيدَ بكفاءات بشكل أخف بوضوح في المقررات الدراسية الأمريكية الرئيسية التي بدأت من ١٩٥٧ (هوكت Hockett (١٩٥٨)[٣] ص ١٢٣ وما بعدها ، وهل Hill (١٩٥٨)[٤] ص ٨٩ وما بعدها ، وجليسون (١٩٦١)[٥] ص ٥١ وما بعدها ، وهال Hall (١٩٦٤)[٦] ص ٢٢ وما بعدها) »[٧] .

كما أنه « يُرَافِق بصورة رئيسة ، لكن ليست كلية ، مع النظرية الطبقية للغة[٨] التي اقترحها لامب Lamb (١٩٦٦)[٩] وجليسون Gleason أيضًا (١٩٦٤)[١٠] »[١١] .

ويُمَثِّل على أية حال منهج الوحدة – الترتيب هذا « نموذجًا يستخدم في الصرف

---

(١) Matthews (1970) Recent Developments in Morphology, p. 97.

(٢) Harris, Z. S. (1942) "Morpheme alternants in linguistic analysis", Language, 18, pp. 169 - 80, reprinted in Joos, Martin M. (ed.) (1957) Readings in Linguistics.

(٣) Hockett (1958) A Course in Modern Linguistics.

(٤) Hill, Archibald A. (1958) Introduction to Linguistic Structure: From Sound to Sentence in English, New York: Harcourt, Brace & World.

(٥) Gleason, H. A. (1961) An Introduction to Descriptive Linguistics, p. 51 ff.

(٦) Hall, Robert A. (1964) Introductory Linguistics, Philadelphia: Chilton.

(٧) Matthews (1970) Recent Developments in Morphology, p. 99.

(٨) نظرية عامة للتحليل اللغوي ترجع في بعض من مبادئها إلى نظرية هيلمسليف الجلوسماتية التي تعد تحليلا لغويا رياضيا ، بل تعد « ثمرة النظرية الجلوسماتية » « Lamb », in The New Encyclopedia Britannica, Chicago: Helen Hemingway Benton. Publisher. ؛ إذ يعد « التطوير الذي لحقها على يد الأمريكي سيدني لامب أكثر تشويقا من عمل هيلمسليف الخاص » Sampson, Geoffrey (1980) Schools of Linguistics: Competition and evolution, p. 168. كذلك يرتد بعض مبادئها إلى مدرسة براغ ؛ حيث « تَشْتَقّ بعضا من سماتها من نظرية براغ ... وتقاوم هذه النظريةُ النظريةَ الخطيَّة السائدة للتوزيعية لبلومفيلد بعرض الأنماط المختلفة التي يمكن أن يتعلق فيها مستوى ما يتحقق بتركيب عند مستوى آخر » Robins (1968) A Short History of Linguistics, p. 226.

(٩) Lamb, S. M. (1966) Outline of Stratificational Grammar, Washington DC: Georgetown University Press.

(١٠) Gleason, H. A. (1964) "The Organization of Language: a Stratificational View", MSLL, Monograph Series on Language and Linguistics. Georgetown University, Washington DC 17. pp. 95 - 75.

(١١) Matthews (1970) Recent Developments in Morphology, p. 100.

لتحليل الكلمات ، وأحيانًا في النحو لوحدات نحوية أكبر من الوحدة الأساس [كالمركب الاسمي والمركب الفعلي] . وتُرَى الكلمات في هذا المنهج خَطًّا من سلاسل (« ترتيبات ») للمورفات morphs » (١) .

ولا يخفى أن الوحدة التي تراد في مثل هذا المصطلح هي تلك الوحدة الصرفية دون غيرها من الوحدات اللغوية .

ويرجع اتخاذه لفظ الوحدة للإشارة إلى هذه الوحدة الصرفية بدلًا من كل من الكلمة والمورفيم إلى :

– أن الكلمة ليس لها ترتيب في إطار الصرف ، بل يكون الترتيب المراد في الصرف لعناصرها .

– أن المورفيم ليس الوحدة التي يقع لها الترتيب ؛ إذ يقع الترتيب للعناصر التي تقوم في الكلمة فعليًا ، وهي ، كما لا يخفى ، ليست المورفيمات نفسها ، بل الصور التي تحقق فيها المورفيمات ، وهي ما يقال لها المورفات ذلك المصطلح الذي استخدمه هوكت Hockett لأول مرة (٢) .

أما الترتيب الوارد في مصطلحه ، فهو تلك العلاقة التي يسجلها بين الوحدات التي يعالجها ، وهي علاقة التسلسل البسيط ؛ إذ هو يعالج التركيب الداخلي للكلمات بوصفه لمجموعة المورفات التي تتوالى بِشَكْلٍ خَطِّي لتكوين الكلمات ؛ فهو بذلك يرصد الوحدات التي تعرف بالمورفات ، وكذلك العلاقة بين هذه المورفات المتمثلة في « التسلسل البسيط هكذا في مثالنا المورفيم farm ، يتقدم المورفيم الثاني er- ويتقدم هذا المورفيم الثاني المورفيم الثالث : الجمع » (٣) .

وتَتَمَثَّلُ فكرته في الاعتماد على تجزئة الكلمة إلى عناصرها التي لها دلالة ، ثم بيان العلاقة القائمة بين هذه العناصر .

---

(١) Crystal (1985 [1987]) A Dictionary of Linguistics and Phonetics, p. 166.

(٢) Hockett, C. F. (1947) "Problems of morphemic analysis", Language Vol. 23, pp. 321 - 41, reprinted in Joos, M. (ed.) (1957) Readings in Linguistics.

ويراد به « التحقق الحقيقي (المادي) لأى مورفيم (تجريدي) » Chalker, & Weiner (1994) The Oxford Dictionary of English Grammar, p. 284. ، وتسمى هذه الوحدات الصرفية مورفات قبل التصنيف وألومورفات بعد تصنيفها بوصفها تحققات مورفيم معين ، أي أفراده التي يتحقق من خلالها ؛ إذ نحن « نصنف المورفات معا بصفتها ألومورفات لمورفيم مجرد » Bollinger, Dwight & Sears, Donald, A. (1981) Aspects of Language, p. 43

(٣) Matthews (1970) Recent Developments in Morphology, p. 98

على أنه يلزم الفصل بين تغيير العلامة نفسه والتغييرات الفونولوجية التي تصاحبه والتي تتمثل في الإعلال بالحذف أو القلب ؛ إذ تورث تغييرات التثنية وجمعي التصحيح المقصور والممدود تغييرات تؤثر على صيغة الكلمة التي تخضع لتغير العلامة الصرفي . ويأتي ذكر الصرفيين العرب لهذه التغييرات الفونولوجية من باب الاستطراد بذكر ما يستدعيه التغيير الصرفي من تغيير فونولوجي ومن جهة أن هذه التغييرات الفونولوجية تؤثر على صيغة الكلمة .

وقد اتَّخَذَ هذا العمل لهذا المنهج لقب منهج العلامة بدلًا من لقب منهج الوحدة الترتيب لأمرين هما :

– أن مصطلح العلامة مصطلح عربي تراثي يعكس موضوعه ، ولا يُضَلِّلُنا عن الموضوع أما تعبير الوحدة – الترتيب فيجعل الأمر يبدو كما لو كان شيئًا آخر غير ما عالجه الصرفيون تحت مفهوم العلامة .

– اتصال التغييرات الفونولوجية بتغيير العلامة الصرفي في بعض أصناف الكلمات بخلاف الأمر مع منهج الوحدة – الترتيب الذي يقتصر على دراسة ما تم التغيير فيه صرفيًا بواسطة اللاصقة دون أدنى تغيير آخر ، بل إن ورود بعض التغييرات بجوار اللاصقة هو الذي دعا اللغويين الغربيين إلى البحث عن مناهج بديلة .

– **معالم معالجته :**

يُمْكِنُ تَبَيُّن معالم معالجته من خلال الملاحظات التالية :

١ – أنه قد أدرك انفصال التغييرات الفونولوجية عن التغيير الصرفي المتمثل في اتخاذ العلامة ؛ ومِنْ ثُمَّ لم يَجِدْ حرجًا في بقاء صلاحية العلامة لرصد التغيير الصرفي مع رصد ما يصاحبها من تغييرات فونولوجية على حين أن منهج الوحدة – الترتيب يقتصر على رصد الزيادة الصرفية ، بل يُعَدُّ ورود تغييرات مع الزيادة الصرفية شيئًا خارجًا عن منطق هذا المنهج يدعو إلى البحث عن منهج آخر بديل عنه .

٢ – أنه لا يساوي بين الكلمة الأساس ، أي الجذع ، وما يزيد عليه من علامات ؛ فهو يجعل الوحدات الصرفية كلمات وعلامات تلحقها ، ولا يتجاهل الفرق بين هذين الصنفين ، كما هو الأمر مع منهج الوحدة – الترتيب الذي يجعلها جميعًا وحدات ، لاحظ تعبيره الوحدة – الترتيب الذي يعكس قيامه على فكرة المورفيم التي قررها بلومفيلد وجعلها « جزء الكلمة الذي يتشابه مع آخر صوتيًا ودلاليًا » [١] . وهو يتصل بالصورة

(١) Bloomfield (1935) Language, p. 161.

التي يتحقق فيها - أي المورف - أكثر مما يتصل بالوحدة المجردة وإن استخدم مصطلح المورفيم في هذا المنهج أحيانًا تبسيطًا أو تجوُّزًا .

٣ - أنه قد استخدم في درسنا العربي لمعالجة الجانب الإلصاقي الذي يرد في العربية ، إذ إن طبيعتها الأساس هي الطبيعة الاشتقاقية ، وليس لها من الطبيعة الإلصاقية إلا الجزء الذي يتحقق في العلامات .

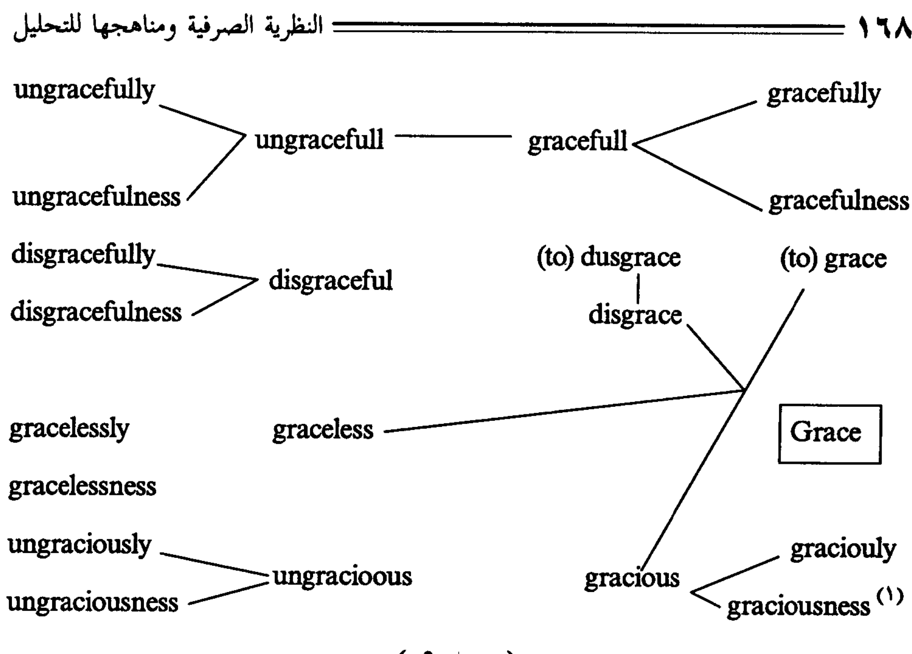
٤ - أن منهج الوحدة - الترتيب يرى أن الكلمة تتكون من مورفات لا مورفيمات على أساس أن الوحدة التي تقوم في الكلمة ليست الوحدة المجردة التي هي المورفيم ، بل ما تتحقق فيه هذه الوحدة .

٥ - أن منهج الوحدة - الترتيب يرجع إلى اعتماد مفهوم التحليل الهرمي لتركيب اللغة ؛ حيث أَدَّتْ متابعة التحليل الهرمي الذي « يستخدم في الصرف كما يستخدم في النحو » [(١)] لتحليل التركيب اللغوي إلى الوقوف على عناصر دلالية في الكلمة اتخذ الدرس اللغوي المعاصر لها مصطلح المورفيمات ، ولَعَلَّ هذا ما جعل هوكت Hockett يشعر أن منهج الوحدة - الترتيب جديد نسبيًّا [(٢)] .

٦ - أن مثل هذا المنهج أنسب ما يكون للغات الإلصاقية التي يصلح لها هذا التحليل الهرمي ، ويبدو ذلك من تأمل طبيعة التركيب في اللغة الإلصاقية التي يمكن أن يجليها لنا المثال المصور التالي فهذا المثال يكشف عن كفاءة اللاصقة في اشتقاق الكلمات ؛ إذ تقدم اللواصق اثنتي عشرة صورة للكلمة .

(١) Lyons, John (1981) Language and Linguistics: An Introduction, Cambridge: Cambridge University Press, p. 119.

(٢) Atkinson, Martin. [et. al.] (1982 [1985]) Foundations of General Linguistics, p. 140.



(رسم ٥)

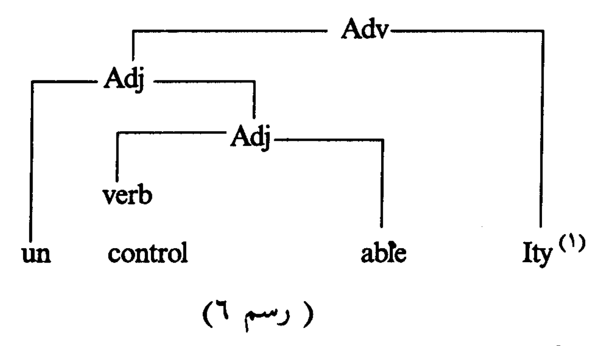
وتتجلى مناسبة هذا المنهج للغات الإلصاقية بأننا إذا تناولنا أي صورة من اشتقاقات الكلمة وجدنا أنها تتكون من مورفيمات، وأن مورفيماتها « مرتبة ... فإن لها في الواقع سلسلة خطية مقيدة » [٢]، فأي صورة تتكون من سلاسل من العناصر المتتالية.

على أنه يمكن مع اللغات الإلصاقية هذه التي يناسبها منهج « الوحدة – الترتيب » أن تُحَلَّلَ تحليلا أفقيًا أو هرميًا ؛ إذ يمكن مع أي صورة مما سبق أو مع لفظ uncontrollably، مثلًا، أن ترى مجموعة المورفيمات un+control+able+ly ولا يخفى أن التحليل الأفقي لا يُظْهِرُ أكثر من مجرد الأجزاء وعلاقة التسلسل القائمة لهذ الأجزاء، ولا يبدو معه موضع التجزئة بخلاف التحليل الهرمي الذي يتيح تحديد موضع التجزئة كما يبدو في الرسم الشجري التالي :

---

(١) Crystal, David (1995) The Cambridge Encyclopedia of the English Language, Cambridge: Cambridge University Press, p. 198.

(٢) Finegan, Edward & Besnier, Niko. (1989) Language: Its Structure and Use, San Diego: Harcourt Brace Jovanovich Publishers, p. 96.



(رسم ٦)

إذ يتضح أن لاحقة "ly" Adverb دخلت على الوصف Adjective الكبير **uncontrollable** الذي تَكَوَّنَ بدوره من وصف Adjective صغير مع سابقة الضد « un ».

٧ - أنه اقتضى أن يتحدث الصرفيون عن المورف الصفري [٢] الذي يعني الحالة التي لا يكون للوحدة الصرفية (المورفيم) أي تحقق مادي ، وذلك ليعالجوا من خلاله الجمع الذي لا يفترق في صيغته عن مفرده بشيء يمكن تسجيله مورفًا لمورفيم الجمع ، وذلك كما في لفظ sheep الذي يستخدم لكل من المفرد والجمع بلا أدنى فرق صوتي .

٨ - أنه قد اقتضى من بعض اللغويين [٣] افتراض أن يكون الإحلال من صور المورفيم (ألومورفا) ليتمكنوا من الحديث عن مورفيم للمفرد يستبدل بآخر للجمع في الكلمات التي يفترق مفردها عن جمعها بتغير عنصر صوتي كما في feet و foot اللتين رأوا فيها الصائت (u) في المفرد قد استبدل بالصائت / :i / في الجمع ، وهو أمر منتقد « على أية حال بأن الإحلال عملية لا جزء ، ولا نستطيع أن نضيف الإحلال إلى جذع ، وبالأحرى نحن نُحِلُّ الجذع ، أو بتعبير آخر : إن الإحلال والطرح بالنسبة لهذه المسألة ليسا شيئين يُضَافان بل هما عمليتان بديلتان عن الإضافة » [٤] .

٢ - منهج الميزان الصرفي :

- فكرته :

قام الدرس اللغوي العربي في جانبه الصرفي منذ سيبويه على رصد الجذور التي

---

(١) Ibid., p. 99.

(٢) وهو يرجع إلى بانيني ، وقد دار سوسير حول مفهومه ، كما تبناه بلومفيلد . انظر البحث ، ص ص٢٤ - ٢٥ .

(٣) مثل جليسون وغيره Gleason (1961) Introduction to Descriptive Linguistics.

(٤) Allerton (1979) Essential of Grammatical Theory: A Consensus View of Syntax and Morphology, p. 223.

تشكل أساس الكلمات ، مع إتباع رصد هذه الجذور باستعراض مجموعة الأوزان التي تصب فيها هذه الجذور وبيان طرق توليد هذه الأوزان وما أكثر ما نجد في الدرس اللغوي العربي إحصاءً للأوزان ، يروى بعضهم في ذلك عن ابن القطَّاع في كتابه الأبنية : « قد صَنَّفَ العلماء في أبنية الأسماء والأفعال وأكثروا منها ، وما منهم من استوعبها . وأول من ذكرها سيبويه في كتابه ، فأورد للأسماء ثلاثمائة مثال وثمانية أمثلة ، وعنده أنه أتى به ، وكذلك أبو بكر بن السراج ذكر منها ما ذكره سيبويه وزاد عليه اثنين وعشرين مثالاً . وزاد أبو عمرو الجرمي أمثلة يسيرة ، وزاد ابن خالويه أمثلة يسيرة ، وما منهم إلا من ترك أضعاف ما ذكر . والذي انتهى إليه وسعنا وبلغ جهدنا بعد البحث والاجتهاد وجمع ما تفرق في تآليف الأئمة ألف مثال ومائتا مثال وعشرة أمثلة » (١) .

كما أحصى بعضهم طرق توليد هذه الأوزان ، فذكر أربعًا وعشرين منها : « المشتق إما بزيادة حرف ، أو حركة ، أو حركة وحرف ، وإما بنقصان حرف أو حركة ، أو حركة وحرف . فهذه ستة مع إفراد الزيادة وإفراد النقصان ، ثم يَنْضَمُّ إليها زيادة حرف مع نقصان حركة » (٢) .

ويعد الميزان الصرفي قريب الصلة بمنهج الوحدة – التغيير الذي يقوم على رصد تغييرات الكلمة حين تحول إلى أخرى اشتقاقًا أو تصريفًا .

منهج الوحدة – التغيير يحلل اشتقاق **men** من man على هذه الصورة أي أن الوحدة

P

man ————————→ men

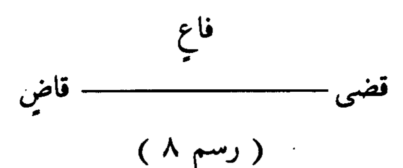
(رسم ٧)

man تأخذ تغييرًا أو عملية ما **process** ، وهي التي رُمز لها بحرف **P** لاشتقاق الوحدة الثانية men .

---

(١) السيوطي المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، جـ ٢ ، ص ٤ .

(٢) ابن مالك ، مسألة في الاشتقاق ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، السنة ١٤ (١٩٩٠) عدد ، ٣٨ ص ١٢٧ .



(رسم ٨)

ويُحَلِّلُ منهج الميزان الصرفي اشتقاق قاضٍ ، مثلًا ، من قضى ببيان أنه على وزن « فاعٍ » ، فنستفيد من ذلك أن لدينا ثلاثة تغييرات هي : إعادة ضبط الأصول وزيادة الألف وحذف لام الكلمة .

على أن الميزان يَتَفَوَّقُ على منهج الوحدة - التغيير كثيرًا من حيث إنه حين يرصد التغييرات يسجلها بصورة تجريدية متميزة تتلخص في بيان الجوانب الصرفية المختلفة لبنية الكلمة التي تدخلها التغييرات فتصبح المقارنة بين الوزنين كاشفة عن الوجه التي قام فيها التغيير .

كما يعد دُرَّةَ الصرف العربي هذا النموذجُ نموذج الميزان الصرفي القائم في أساسه على التمييز بين الحروف والحركات من جهة ، وعلى الجذر (الحروف الأصلية) وحروف الزيادات الصرفية من جهة أخرى ، وهو يمثل عملًا عربيًا خالصًا لا يشترك معهم فيه أحد بل مَثَّلَ عملُهُمْ هذا تَحَدِّيًا للعقلية الغربية التي لم تَأْلَفْ في الصرف هذا النمط من التجريد ، يشهد بعض اللغويين على ذلك ، يقول : « أَسَّسَ في القرن الثامن سيبويه مؤلف أول نحو تام للغة « الكتاب » الوصف الصرفي لها الذي بقي فعليًا منذ ذلك الحين ، وهو يُؤَدِّي إلى تحديد الجذور المعجمية الثلاثية غالبًا للأفعال مثبتًا أنها تمثل أساس مجموعة كبيرة من صيغ الاشتقاق والتصريف ... وَاجَهَ هذا وَحْدَهُ الأوربيين لأول مرة بمفهوم صرفي ذي مستوى تجريدي أعلى كثيرًا من نموذجهم التقليدي الذي تَصَوَّرُوهُ حَتَّى الآن في الكلمة والتصريف كلية » [1] .

- **تطبيقاته :**

يقوم نموذج الموازين الصرفية على رصد تغييرات الاشتقاق ؛ إذ يقدم النمط الذي تصاغ عليه مختلف المشتقات . ومن ذلك بيانه الأوزان التي تكون عليها الأفعال ماضيةً ومضارعةً وأمْرًا ، والمشتقات عاملةً وغيرَ عاملة . كما يقوم على طائفة قليلة من تغييرات التَّصَرُّف لا الاشتقاق كما في صيغ جموع التكسير وبناء الفعل للمعلوم والمجهول ،

(١) Robins (1988) "Appendix: History of Linguistics", in Linguistic Theory: Foundations, vol. 1 of Linguistics, p. 475.

ولا يخفى أن الجمع يعد وَجْهًا تصريفيًّا للاسم ، كما أن الفعل يأتي تصريفيًّا على وجهين بحسب بنائه هما البناء للمعلوم والبناء للمجهول .

- مقابله الغربي : منهج الوحدة العملية Item Ù Process´IP :

ورد مصطلح هذا المنهج عند هوكت Hockett حيث « اقترح مصطلحي الوحدة – الترتيب Item- Arrangement (IA) والوحدة – العملية Item- Process (IP) » [1] . على أن هذا المنهج أقدم من منهج الوحدة – الترتيب ؛ إذ يرجع في التطبيق إلى لغويات القرن التاسع عشر ؛ فإن « له تراثًا طويلًا مشتقًّا وفقًا لهوكت Hockett من المنهج اللغوي التاريخي الذي ساد القرن التاسع عشر ، على حين شُعِر أن منهج الوحدة – الترتيب IA في هذا الوقت جديد نسبيًّا » [2] . وهو يمثل مع منهج الكلمة – التصريف الذي سَنَتَنَاوَلُه بعد هذا المنهج « منهجين بديلين [لمنهج الوحدة – الترتيب] أُعْطِيَتْ لهما عنايةٌ أَقَلُّ نوعًا ما في الفترة المتقدمة مباشرة [على منهج الوحدة – الترتيب] » [3] . ومع أن منهج الوحدة – العملية IP أقدم زمنيًّا من منهج الوحدة – الترتيب IA إلا أنه عاد بديلًا عن منهج الوحدة – الترتيب IA الأحدث منه وقد « اكتسب في السنوات الأخيرة تأييدًا ، وبخاصة بين النحاة التوليديين الذين يُمْكِنُ ، بالنسبة لهم ، رؤية كُلِّ قاعدة بوصفها إعادة كتابة عملية » [4] . بل « إن الإثمار الحقيقي لمنهج الوحدة – العملية IP يرجع علاوة على ذلك إلى عمل المدرسة التوليدية في العقد الماضي [الستينيات] ... ومن الواضح أن مفاهيم الوحدة – العملية جزء أساسيٌّ مما صار معروفًا بالفونولوجيا التوليدية » [5] .

ويعني ذلك أن هذا المنهج يعد منهجًا جديدًا قديمًا ؛ إذ « أصبح منهج العملية اليوم شائعًا مرة ثانية » [6] .

ويمكن أن يُحَدَّد هذا النموذج بأنه « نموذج من الوصف يستخدم في الصرف لتحليل الكلمات . تُرى العلاقات بين الكلمات في هذا المنهج بوصفها عمليات اشتقاق ، مثلًا الوحدة « took » مشتقة من الوحدة « take » بعملية تتضمن تغيير حركة . يمكن تطبيق

(١) Allerton (1979) Essential of Grammatical Theory, p. 223

(٢) Atkinson [et. al.] (1985) Foundations of General Linguistics, p. 140.

(٣) Matthews (1970) Recent Developments in Morphology, p. 97.

(٤) Allerton (1979) Essential of Grammatical Theory, p. 223.

(٥) Matthews (1970) Recent Developments in Morphology, p. 106.

(٦) Palmer (1971) Grammar, p. 121.

هذا الاسم عند بعض اللغويين على أي منهج يستخدم عمليات اشتقاق في صياغته مثل النحو التوليدي ، على أن استخدامه الأصلي كان في الصرف » [1].

- معالم معالجته :

يمكن تَبيُّن معالم معالجته من خلال الملاحظات التالية :

١ - أن نموذج الموازين الصرفية يتفق والتركيب اللغوي للعربية ؛ حيث إنها لغة اشتقاقية في جانبها الأكبر ، فلا يصلح لها منهج الكلمة - التصريف ؛ لأن هذا المنهج يحتاج مفردات قليلة يمكن إدراجها في جداول تصريفية ، ولا يخفى أن المفردات التي تخضع للميزان الصرفي متضاعفة بشكل يستحيل معه أن توضع في جداول تصريفية ؛ إذ يلزمنا أن نأتي بالفعل ونضع بإزائه ما يرد له من صور ، فنقول مع كل فعل ، مثلًا : كتب يكتب اكتب كتابة كاتب مكتوب ... إلخ . ولا يخفى كيف يستحيل أن نقدم جداول للكلمات العربية ، وأن تجريد نموذج الميزان أيسر وأقرب مأخذًا . وهذا يجعلنا نشير إلى خطأ الكتب التعليمية التي تقدم تصريفات الكلمة العربية للدارسين غير العرب في جداول ، وليس في قواعد ميزان بدعوى تَعَوُّد هؤلاء الدراسين على مثل هذه الجداول التصريفية ، وهذا الأمر وإن ناسب لغة الدارسين لا يراعي الطبيعة القياسية للاشتقاق في العربية ، ويعقد فَهْمَ النظام الصرفي واستيعابه .

ويرى البحث أن منهج الكلمة - التصريف لا يناسب إلا طائفة قليلة من تركيب الكلمات العربية ، مثل الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصول ... إلخ ؛ لأنها تنحصر في أفراد معدودة ، وليس لها طريق صرفي تأتي منه كما أنه ليس لها قانون صرفي يضبط تغييرها .

وكذلك بسبب اشتقاقية اللغة العربية يتفوق نموذج الموازين الصرفية على منهج الوحدة - الترتيب الذي لا يصلح لها إلا في حالة العلامة التي درسوها على نحو قريب من منهج الوحدة - الترتيب كما بيَّنَّا في موضعه .

٢ - تفوقه على منهج الوحدة - التغيير أو العملية في أمور ، هي :

أ - نَصُّه على العمليات نفسها بخلاف النموذج الغربي الذي لا يُبيِّن طبيعة العملية .

ب - قدرته على بيان العمليات المركبة لا عملية واحدة مفردة كما هو الأمر مع المقابل الغربي .

---

(١) Crystal (1985 [1987]) A Dictionary of Linguistics and Phonetics, p. 166.

جـ – رصده للتغييرات بصورة تجريدية متميزة تتلخص في بيان الجوانب الصرفية لبنية الكلمة التي تدخلها التغييرات ، فتكشف المقارنة بين الوزنين عن الوجه الذي قام فيه التغيير .

٣ – اشتماله على صنفين من هذا المنهج يمثلان قمة العبقرية العربية في التجريد ، وهما :

– أن نموذج الموازين الصرفية في العربية كان وظيفيًّا حيث جاء على ثلاثة أنواع ، وهي :

أ – الوزن العام (وزن الكلمات) :

وهو الذي يُعْرَفُ بالوزن الصرفي ، ويَكْشِفُ عن مختلف جوانب حروف الكلمة الصرفية : عددها وضبطها وترتيبها ونوعها أصالة وزيادة وحذفها وبقائها .

ب – وزن الأوزان (وزن العمليات) :

وهو يرد فيما عُرِفَ بمصطلح صيغ منتهي الجموع وصيغ التصغير .

ولا يخفى أن صيغة منتهى الجموع تجمع تحتها مجموعة من الأوزان ، وكأن صيغة منتهى الجموع وزن لأوزان الجموع التي لا تقبل جمع الجمع ، فصيغة منتهى الجمع تكتفي ببيان موضع ألف الجمع وعدد ما بعدها من حروف . وهذا ما جعلنا نقول : إنه أشبه بوزن الوزن ، وليس وزنًا للكلمة ، فحين نقول : إن أفاضل وشواعر وشمائل وغيرها على صيغة منتهى الجموع لا نكون قد وزنًّا الكلمات نفسها ، وإنما وَزَنَّا الأوزان أفاعل وفواعل وفعائل ، ورأينا أنها تشترك في كون ألف الجمع ثالثة ، وأن ما بعدها حرفان . كما يمكن أن نقول : إننا وَزَنَّا عملية الجمع نفسها ؛ لأننا بَيَّنَّا ما حدث للوصول إلى الجمع الذي لا يقبل جمع الجمع . ويعني ذلك أننا يمكن أن نسمي مثل هذا الوزن بوزن العملية الصرفية ، وهي الجمع ؛ فهو ليس وزنًا للكلمات كما ظهر لنا .

ولا يخفى أن أوزان التصغير ليست وزنًا حقيقيًّا للكلمات المُصَغَّرَة ، فحين نرى أن الكلمات أُحَيْمِد وشُوَيْعِر ومُضَيْرِب ، مثلًا ، على وزن التصغير فُعَيْعِل لا نكون قد وزنًّا هذه الكلمات التي تختلف فيما بينها من حيث أصالة الحروف وزيادتها ، وهو الأمر الذي لا يكشفه هذا الوزن . وإنما بَيَّنَّا خطوات التصغير التي تتمثل في ضم الأول وفتح الثاني وزيادة ياء ساكنة ثالثة وكسر ما بعدها . ومن ثم رأينا أن تكون أوزان التصغير وزنًا للعملية الصرفية ، وليس للكلمات ، أو هي وزن للأوزان التي يتم تصغيرها بإجراءات واحدة .

ويعني ذلك أن موازين الصرف العربية الثلاث قد جاءت مناسبة بلا تزيُّدٍ ولا نقصان .

٤ – رَبْطُه للدلالات الصرفية للكلمات مثل الجعل والتعريض والصيرورة والمشاركة والمطاوعة ونحو ذلك بمجموع ما ترتبط به ، وهو وزن الكلمة . ولا يمكن ربط هذه

الدلالات بمجرد الزيادات التي في الكلمة لأنها لا ترتبط بها وحدها .

إن اللغات الاشتقاقية كالنسيج المحكم الذي يتكون من عقد مركب بعضها فوق بعض ؛ فلا يمكن أن يفارق بينها إلا بالتضحية بالنسيج كله . ويشكك ما سبق في أهلية هذا المنهج لكل اللغات [١] .

ويمكن أن يُفَرَّقَ بين طبيعة التركيب في كل من اللغتين الإلصاقية والاشتقاقية بأن تجعل اللغة الإلصاقية ترتيبية والثانية تركيبية استنادًا إلى الفرق بين الترتيب والتأليف ؛ « فالفرق بينهما أن الترتيب يعتبر فيه أن يكون لبعض الأجزاء نسبة إلى بعض بالتقدم والتأخر سواء أخذ بالمعنى اللغوي ، وهو جعل كل شيء في مرتبته ومحله كترتيب المجلس والعسكر ونحوهما ، أو بالمعنى الاصطلاحي ، وهو جعل الأشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ، ويكون لبعضها على بعض نسبة بالتقدم والتأخر ، كترتيب أجزاء الحد الذي يقدم فيه الجنس لكونه كالمادة على الفصل لكونه كالصورة ، ويطلق على هذه الأمور المرتبة اسم الواحد ، أي الحدو ، يرادفه التأليف بخلاف (التركيب) ، وهو ضم عدة أمور بحيث لو ذهب جزء منها لذهبت حقيقته وماهيته ، فلم يعتبر في مفهومه النسبة المذكورة ؛ فهو أعم من الترتيب مطلقًا » [٢] .

ولا يخفى أن اللغة الاشتقاقية حين تتآلف أجزاؤها قد لا يُمْكِنُ الفصلُ بينها كما يبدو من امتناع الفصل بين الوزن والمادة اللغوية التي صُبَّتْ فيه ، فأصبحت بذلك متفقة مع مفهوم التركيب الذي لا يكون معه فصل الأجزاء بعضها عن بعض ، وذلك بخلاف اللغة الإلصاقية التي هي مجموعة من اللواصق رُتِّبَتْ فيما بينها ، فهي بذلك تتفق ومفهوم الترتيب .

٥ - تفريقه بدقة عالية بين التغييرات الفونولوجية والتغييرات الصرفية ، فلم يسجل الميزان تغييرات الإعلال والإبدال والإدغام بسبب وعي الصرفيين العرب بالفرق بين هذين النمطين من التغييرات ، وقصرهم الميزان على التغييرات الصرفية لا الفونولوجية . ويعد نموذج الميزان في هذه النقطة أرقى مما وصلت إليه الفونولوجيا التوليدية التي لا تفرق بين ذلك ، يقرر اللغويون « أن الفونولوجيا التوليدية كما طورها تشومسكي وهال قد انتقدت لفشلها في التفريق بين القواعد الصوتية والصرفية » [٣] .

---

(١) Atkinson [et. al.] (1982 [1985]) Foundations of General Linguistics, p. 141

(٢) النجفي ، التحفة النظامية في الفروق الاصطلاحية ، حيدر آباد الدكن : ط٢ ١٣٤٠هـ ، ص ٤٥ .

(٣) Fudge (1970) Phonology, In New Horizons in Linguistics, p. 12.

تأمَّلْ ، مثلًا ، وزن الكلمات (**قال – ازدهر – ردَّ**) [(١)] .

جاء الأول قال على وزن فعَل ؛ لأنه رأى انقلاب قول إلى قال تغييرًا صوتيًّا لا صرفيًّا وإنْ أدى إلى تغيير شكل الفعل لأنهم :

– لو اعترفوا بالألف القائمة وجعلوا الفعل على وزن فعْل لاحتاجوا إلى ادعاء أصالتها مع أنها لا توجد إلا في الحالات التي تكون فيها منقلبة عن واو أو ياء .

– ولو قالوا بزيادتها لادعوا بذلك أن الفعل ثنائي قد زادت عليه الألف وليس في العربية ما يؤيد فكرة الثنائية بهذه الصورة على الأقل ، ولجعلوا في العربية زيادة لغير سبب لفظي أو دلالي .

كما أنهم جعلوا الدال في ازدهر صورة صوتية لتاء الافتعال لما رأوا أن الدال لا ترد في مقام الافتعال إلا في سياق صوتي يسمح بالقول : إنها محولة عن تاء ، فرأوا أن الافتعال له حرف واحد يحول إلى صور صوتية مختلفة : دال أو طاء ، مثلًا ، بشروط معينة .

وكذلك لم يبينوا بالميزان تغيير الإدغام ؛ لأنهم رأوه تغييرًا خاصًّا بالمثلين ، كما في ردَّ ، أو بالمتقاربين ، وفيه يحول أحدهما إلى الآخر ، كما في ادَّارك من تدارك بإبدال التاء دالًا وإدغامها في الدال التالية . وقد رأوا اقتصار الإدغام على حالات المثلين

---

(١) اختار البحث من الأوزان التي وُجِّهَتْ عليها هذه الكلمات وأمثالها تلك الأوزان التي راعت الكلمات قبل تغييرها ، فأخرجت من الميزان تغيير الإعلال ، ووزنت قال على فَعَل ، وأخرجت من الميزان تغيير الإبدال ووزنت ازدهر على افتعل ، وتغيير الإدغام ووزنت ردَّ على فَعَل . ويرجع تفضيلنا لهذه الأوزان إخراجها التغييرات الصوتية من الميزان الذي استنبط للتحليل الصرفي لا الصوتي . ولا يغيب عنا أن صرفنا العربي قد اشتمل على عدة توجيهات لأوزان هذه الكلمات ، فلم يتفق الصرفيون على وزنها . من ذلك ما يناقشه الرضي في شرحه الشافية تعليقًا على قول ابن الحاجب في الميزان الصرفي : « ويعبر عن الزائد بلفظه إلا المبدل من تاء الافتعال ، فإنه بالتاء » (ابن الحاجب ، الشافية بشرح الرضي ، جـ١ ص ١٠ ، وهذا مما لا يُسَلَّمُ ، بل تقول : اضطرب على وزن افطعل ، وفَحْقَطُ وزنه فَعَلْطُ ... فيعبِّر عن كل الزائد المبدل منه بالبدل لا بالمبدل منه . وقال عبد القاهر في المبدل عن الحرف الأصلي : « يجوز أن يعبر عنه بالبدل ، فيقال في قال : إنه على وزن فال » ا . هـ. قال الرضي في شرح الشافية : « إنما لم يوزن المبدل من تاء الافتعال بلفظه إما للاستثقال ، أو للتنبيه على الأصل . (الرضي ، شرح الشافية ، جـ ١ ، ص ص ١٨ – ١٩) . كما أنه لا يَغْنِيْنَا في هذا المقام تَتَبُّع التوجيهات الأخرى الواردة عن الدارسين المعاصرين التي يمكن مراجعة طرف منها في بحث البكوش (١٩٧٣) التصريف العربي من خلال علم الأصوات ؛ وذلك لانصراف الجهد في هذا المقام إلى بيان الحس اللغوي المرهف الذي صدر عنه الصرفيون الذين أخرجوا التغييرات الصوتية من الموازين الصرفية ، فوزنوا هذه الكلمات وأمثالها دون تعرُّض لما طرأ عليها من إعلال أو إبدال أو إدغام .

والمتقاربين دليلًا على أن هذا التغيير صوتي فأخرجوه من الرصد الصرفي بالميزان .

٦ – صُدورُه عن كفاءة عالية في التمييز بين العناصر الصرفية النحوية في التركيب اللغوي ؛ إذ إنه الوحيد القادر على التفريق بين الواو لامًا للفعل المضارع في المضارع الواوي اللام المسند إلى نون النسوة « يعفون » ، والواو ضميرًا في « يعفون » المضارع المسند إلى واو الجماعة ، كما أنه يُفَرِّق بين حالتَي الفعل هاتين بين النون ضميرًا في الأولى والنون حرفًا للإعراب في الثانية . ويتضح ذلك من جعله الفعل في حالته الأولى على وزن يَفْعُلْنَ ، وفي الثانية على وزن يَفْعُونَ . ولو حاولنا أن نجد وسيلة أخرى لوصف هذا التركيب تفرق بين العناصر الصرفية والعناصر النحوية لما وسعتنا الحيلة .

أما أهم ما يُسَجَّل على النموذج الغربي الوحدة – العملية IP فهو ما يلي :

١ – قيامه برصد شتى التغييرات الصرفية التي تتمثل في عمليات الاشتقاق والتصريف والدمج والنحت ... إلخ ؛ فهو يعكس مصطلحاتٍ متعددة مهمة في اللغويات المعاصرة ، مثلًا : الاشتقاق قاعدة إعادة الكتابة ، النحت ... ، والتسمية ، والبناء للمجهول » [1] .

٢ – انتقاده باستخدام مصطلحات لا يتفق عليها جميع اللغويين ؛ « فقد اعترض لغويون كثيرون على مصطلحات مثل الحركية dynamism والتغيير change والتفاعل interaction وهلم جرا التي تَمَّ بها هذا التعميم » [2] . وإن صار ثمة « قبول لمفهوم التغيير في بعض الحالات » [3] .

٣ – عدم قيامه بأكثر من وضع القاعدة التي غُيِّرَ في ضوئها التركيب الصرفي دون أن يضع لذلك نموذجًا تجريديًا كما هو الأمر في نموذج الموازين الصرفية .

ويعني ذلك أنه لا يستلزم تجزئة الوحدة الصرفية (الكلمة) للوصول إلى وحدات صرفية أصغر تقابل كل وحدة واحدة منها دلالة من دلالات الكلمة المركبة ، أي « أنه يتفادى مشكلة تخصيص أجزاء المعنى بما يقابلها من الأجزاء الفونولوجية (لكن هل هذا تجنب للمشكلة) » [4] فهو غير مقيد بتحديد مورفيمات الكلمة وتعيينها للدلالات الموجودة لعنايته برصد التغيير وضبطه ؛ إذ يرى « بعض العناصر (التركيب ... إلخ) نتيجة تغيير يعمل في عنصر آخر في اللغة ، وقد تكون عملية التغيير حقيقية ، كما في

(١) Ibid., p. 246.

(٢) Ibid., p. 106.

(٣) Palmer (1971) Grammar, p. 121.

(٤) Allerton (1979) Essential of Grammatical Theory, p. 224 & Palmer (1971) Grammar, P. 122.

العمليات المقررة في التغيير الدياكروني (التاريخي) » [١] .

٤ - خروجه عن إطار الوحدات وترتيبها في المعالجة إذ إنه لا يقوم كمنهج الوحدة - الترتيب « بافتراض وجود مورفات وترتبها في طرق خاصة وفقًا لقواعد اللغة الفنية » [٢] ؛ فهو « لا يميز فقط وجود العناصر والترتيبات الخطية لها عند مستوى أعلى من الكلمة ، بل يميِّز أيضًا العمليات النحوية داخل الكلمة التي تعمل في الجذر لإنتاج صيغة منه » [٣] . إنه يفترض خضوع الجذر لعمليات تنتج الصور المختلفة منه ، فهو يعالج ، مثلًا « الفعلين bake و take بدلًا من القول بتكونهما من مورفيمي الجذر واللاصقة (كما في منهج الوحدة الترتيب IA) يعالجهما بتقرير أن لهما جذرين أخضعا لعملية أسماها صياغة الفعل الماضي » [٤] أي لا ضرورة لوجود مورفيم لكل عنصر دلالي في الكلمة .

٥ - معالجته « لنموذجَي الأفراد المتمايزة والأفراد غير المتمايزة كليهما » [٥] على أساس أنه لا يجزئ الكلمة إلى عناصر يقابل كل واحد منها دلالة من دلالاتها ؛ فهو يعتمد على مفهوم التغيير ، وليس بحاجة إلى تحديد عناصر صرفية لدلالات الكلمة .

٦ - تميُّزه بالبساطة وعدم التخطئة ، فلا يقول بالشذوذ ؛ إذ لكل مسألة لديه قاعدة تغيير لا يلزم أن تطرد مع قاعدة تغيير آخر . إن « كل ما علينا أن نفعله هو أن نكتب قواعد بسيطة تحول صيغة إلى أخرى . لم نعد بحاجة إلى مناقشة ما مورفيمات took ؟ نكتب فقط قاعدة لتغيير حركة take إلى took في المضى . (ويمكننا علاوة على ذلك أن نكتب قاعدة عامة عن مثل تغييرات الحركة التي تشمل shake / shook و forsake / forsook) . ليس ثمة شيء خطأ مع تغيير/ ei / إلى/ u / في منهج العملية » [٦] .

٧ - اعتماده على فكرة الأصل والفرع ، ولذلك « يتطلب أحيانا اختيارات اعتباطية عن أي الصيغتين أساس وأيهما مشتقة » [٧] ، كما « يحتكم إلى إحساس متكلمينا الأصليين أن بعض صيغ الكلمات أكثر أساسية ، مثلًا ، الزمن الحاضر وأخرى مشتقة ، لكن الاختيار صعب ... إن صعوبة منهج الوحدة العملية IP كدقة صعوبة تحديد قاعدة

---

(١) Ibid., p. 246.

(٢) Atkinson [et. al.] (1985) Foundations of General Linguistics, p. 140.

(٣) Ibid., p. 140.

(٤) Allerton (1979) Essential of Grammatical Theory, p. 223.

(٥) Matthews (1970) Recent Developments in Morphology, p. 106.

(٦) Palmer (1971) Grammar, p. 122.

(٧) Ibid., p. 223.

نحوية محددة لإعادة الكتابة » (١) .

٩ - أن تفضيل التوليديين له يرجع إلى أن قواعد إعادة الصياغة التي يقوم عملُهم عليها تُعَدُّ عمليات بالمفهوم الذي يرد لها في هذا المنهج ، بل إن « كل قاعدة من قواعد إعادة الصياغة يمكن أن تُرَى بالنسبة لهم عملية » (٢) .

١٠ - انتماؤه إلى اللغويات التاريخية ؛ إذ استخدمه علماء اللغة التاريخيون الذين ازدهرت أعمالهم في القرن التاسع عشر ، ولذلك يعيب عليه اللغويون « أنه يقدم البيانات في تفسير تاريخي بجلاء » (٣) .

٣ - منهج جداول المبنيات التصريفية

- فكرته

يقوم هذا النموذج على جمع تصريفات قسم من أقسام الكلم في جدول يكشف عن أوجه التصريف شخصًا ونوعًا وعددًا ، وذلك كأن نجمع صور الضمير وفق الشخص متكلمًا ومخاطبًا وغائبًا ، ووفق النوع تذكيرًا وتأنيثًا ووفق العدد إفرادًا وتثنية وجمعًا ، ووفقًا لما يرد له من المواقع الإعرابية من رفع أو نصب أو جرٍّ . وقد ورد في الصرف العربي إحصاء الصيغ المختلفة للضمير ، مثلًا ، وتخصيص كل واحدة منها بما لها من الدلالات الصرفية المختلفة ، يقول بعض النحاة عن ضمير الرفع المنفصل مخصصًا كل صيغة له بالدلالات التي تقوم بإزائه : « وهو اثنا عشر : أنا للمتكلم وحده ، ونحن للمتكلم المشارك أو المعظم نفسه وأنت للمخاطب ... » (٤) .

ولا يخفى أن التغييرات التي ترد مع الضمائر ونحوها من المبنيات لا تخضع لقانون صرفي عام يمكن أن يستوفيها ؛ فهي لا تنضبط بعلامة أو وزنٍ ما مما يستلزم تسجيل صورها التصريفية في جدول يجمعها .

ويعني هذا أن نموذج الجداول التصريفية يصلح في العربية لرصد تغييرات الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وأسماء الشرط والاستفهام وغيرها من المبنيات بجمع أفراد هذه الأصناف المختلفة وتسجيلها مع ما يقابله من الدلالة .

---

(١) Ibid., p. 224.

(٢) Allerton (1979) Essential of Grammatical Theory, p. 224.

(٣) Ibid., p. 223.

(٤) ابن عقيل - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، جـ ١ ، ص ٩٧ .

- **تطبيقاته :**

يصلح هذا النموذج في العربية لرصد تغييرات المبنيات من ضمائر وأسماء إشارة وأسماء موصولة وأسماء شرط وأسماء استفهام ؛ حيث يجمع أفراد هذه الأصناف ويُسَجِّل صورها مع ما يقابل كل صورة من الدلالة .

وقد ورد من تطبيقات الجداول التصريفية في نظرية الصرف العربية ، مثلًا ، إحصاؤهم لصيغ الضمير المختلفة ، وتخصيص كل واحدة منها بما لها من الدلالات الصرفية المختلفة يقول بعضهم عن ضمير الرفع المنفصل مخصصًا كل صيغة له بالدلالات التي تقوم بإزائه : « وهو اثنا عشر : أنا للمتكلم وحده ، ونحن للمتكلم المشارك أو المعظم نفسه ، وأنت للمخاطب ... » [١] .

- **مقابله الغربي : منهج الكلمة - التصريف Word - Paradigm WP :**

ترجع تطبيقات هذا المنهج الكثيرة إلى التراث الغربي أما أدبياته التنظيرية فهي حديثة ، بل إن هوكت Hockett الذي كتب في مقاله الحيوي [٢] عن المناهج الثلاثة : الوحدة – الترتيب IA ، والوحدة – العملية IP ، والوحدة – التصريف WP « كان هو نفسه على وعي بصورة باهتة فقط بالسمات الرئيسية لهذا المنهج الأخير على الرغم من أن هذا هو الإطار الذي بُسِطَ فيه كثير من التراث النحوي الغربي » [٣] .

وقد « استخدم منذ أواخر الخمسينيات على الأقل » [٤] في الدرس اللغوي الحديث .

وقد اتَّخَذَ البحثُ لنموذج الصرفيين العرب مصطلحًا مخالفًا لمصطلح المنهج المستخدم في الغرب لتمييز المنهجين على مستوى الاصطلاح .

ويَرْجِعُ استخدام لفظ الكلمة في المصطلح المُتَّخَذِ له إلى أَنَّهُ لا يَنْظُر في المورفيمات ، بل قد تكون العناصر التي تُسَجَّلُ في إطار هذا المنهج أصوات لا مورفيمات . كما أنه مَعْنِيٌّ بصورة أساسية بتلك الكلمات التي لا يمكن الحديث معها عن عناصر لها يُفِيْدُ كُلُّ واحدٍ مِنْهَا دلالةً من دلالات هذه الكلمة . لقد استخدم لفظ الكلمة لقيام هذا المنهج على تسجيل الصور المختلفة للكلمة بإزاء المعاني التي ترد لها .

---

(١) السابق ، جـ ١ ، ص ٩٧ .

(٢) Hockett (1954) "Two Models of Grammatical Description", Word 10, 210 - 33, Reprinted in Joos, M. (ed.) (1957) Readings in Linguistics.

(٣) Atkinson (1985) [et. al.] Foundations of General Linguistics, p 140.

(٤) Matthews (1970) Recent Developments in Morphology, p. 106.

ويُعَدُّ « نموذج الكلمة – التصريف نموذجًا صرفيًّا ثالثًا اقترحه روبنس Robins (١٩٥٩) وماتيوس Matthews (١٩٧٠ و ١٩٧٤) ، ويرى الكلمة وحدة أكثر أصولية من المورفيم أو المُكَوِّن formative ، وهو أقل ميلًا من نموذج الوحدة – العمل IP إلى إظهار العلاقات الصوتية الدلالية ، ويقنع أنصار هذا النموذج بتخصيص الصورة الصوتية للكلمة بجوار معناها المعجمي وسماتها النحوية موضحين أي الأجزاء الفونولوجية الكلية يحقق أي الأصناف ... وهو يدرك مشكلة التصنيف » [1] .

- **معالم معالجته :**

يمكن تَبيُّن معالم معالجته من خلال الملاحظات التالية :

١ – عدم مناسبته إلا لطائفة قليلة من تركيب الكلمات العربية ، مثل الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة ... إلخ لأنها تنحصر في أفراد معدودة ، وليس لها طريق صرفي ترد من خلاله ، كما أنه ليس لها قانون صرفي يضبط تغييرها .

٢ – إخراج ما ورد له من تطبيقات في الدرس العربي من الدرس الصرفي ، أو بتعبير أدق ، جعلها على محيط دائرة الصرف في العربية . ولا يخفى إخراج الصرفيين لها من الدرس الصرفي لعدم وجود طريق صرفي تتم من خلاله ، وليس لها كذلك قانون صرفي عام تخضع له ، وهي من الصرف لأن الدلالات التي تأتي من ورائها دلالات صرفية كالشخص والنوع والعدد . ونرى أن تَخَلُّفَ ذلك كافٍ لجعلها على محيط دائرة الصرف .

٣ – ورود تطبيقاته قليلةً قلة النماذج العربية التي تحتاج إليها . ويعني ذلك أنهم كانوا ذوي حس لغوي مرهف في توظيف هذا النموذج .

٤ – تأكيد قلة تطبيقات هذا النموذج العربي وضعف وجوده على حقيقة عدم تأثر الوجه العربي من النظرية اللغوية في جانبها الصرفي بالنموذج التراثي الغربي ؛ إذ لو كان التأثر قائمًا لاعتمد العرب في درسهم الصرفي على نموذج الكلمة – التصريف بصورة كبيرة كالتراث الغربى الذي اعتمد عليه بصورة كلية » [2] .

٥ – أنه يُمَثِّلُ كالجمود منهجًا يفصل الألفاظ السماعية على ما سَيُبَيِّنُ البَحْثُ .

---

(١) Allerton (1979) Essential of Grammatical Theory, pp. 224 - 25.

(٢) Robins, (1988) "Appendix: History of Linguistics", in Linguistic Theory: Foundations, vol. 1 of Linguistics: The Cambridge Survey, p. 475.

٦ - أن الوحدة المعتمدة في الدرس الغربي التي يعالجها هي الكلمة لا المورفيم .

٧ - أنه لا يقوم على تجزئة هذه الوحدة الصرفية التي يعالجها (الكلمة) وتخصيص عناصرها بإزاء دلالتها المختلفة ، بل يقوم « بتخصيص الصورة الصوتية للكلمة بجوار معناها المعجمي وسماتها النحوية »[١] . بل له « في أفضل حالاته فصل أوَّلي بين الجذع والنهايات »[٢] . ويمكن التمثيل على ما أفاده منهج الجداول الصرفية من عدم صلاحية العلامات المتمايزة في التحليل الصرفي بذكر نهايات المفرد والجمع التي ترد في الإيطالية ؛ إذ ينتهي المفرد والجمع كلاهما بنهايات متفقة الأمر الذي يشكك « في مبدأ النهايات المتمايزة ...

المفرد Singular		الجمع Plural	
donna	امرأة	donne	نساء
monte	جبل	monti	جبال
ragazzo	ولد	ragazzi	أولاد
dito	إصبع	dita	أصابع

توجد ثلاث حركات تظهر في صيغ الكلمة المفردة (a و e و o) ، وثلاث حركات تظهر في الجموع (a و e و i) . بتعبير آخر تتقاطع المجموعات »[٣] .

إن اشتراك الوجه التصريفي كالإفراد ومقابله كالجمع في نهايات واحدة يكشف عن عدم صلاحية عَدِّ هذه النهايات علامة على أحد الوجهين دون الآخر .

ثانيا - مناهج التحليل غير الأساسية :

لم تقتصر النظرية الصرفية العربية في تحليلها للتركيب الصرفي على هذه المناهج الأساسية الثلاثة ، وإنما قَدَّمَتْ جملة أخرى من مناهج التحليل الصرفي ، فقد استخدم اللغويون العرب مناهج تُكَمِّل ما يخالف المناهج الأساسية لتحليلهم ، وهي مناهج العلامة والأوزان والجداول التصرفية ، كما استخدموا مناهج بديلة عن هذه المناهج الأساسية .

وتتمثل المناهج غير الأساسية للتحليل الصرفي فيما يلي :

---

(١) Ibid., p 224.

(٢) Matthews (1970) Recent Developments in Morphology, p. 109.

(٣) Ibid., p. 107.

● المناهج التكميلية :

استخدمت النظرية الصرفية عدة مناهج تكميلية لبعض ما خرج على منهجَي العلامة والميزان الصرفيين الأساسيين ، وتتمثل هذه المناهج فيما يلي :

٤ - الاسمية :

يمكن تسجيل مثل هذا المنهج من خلال مراجعة ما تُقَدِّمُه النظرية الصرفية العربية في تحليلها لأقسام الكلم التي عرفت باسم الجمع واسم المصدر واسم الفعل .

ويظهر ذلك من أن هذا المصطلح أو هذا المفهوم يستخدم عندما تتخلف الشروط اللازمة لإجراء العملية الصرفي كالجمع أو صوغ المصدر أو اشتقاق الفعل ؛ حيث يقال اسم جمع لما دَلَّ على الجمع وتخلَّفت عنه بعض شروط الجمع ، نحو :

– أن يَتَخَلَّفَ المفرد الذي يمكن أن يكون الجمع قد أخذ منه نحو : قَوْم ونِسَاء وإِبِل ونحو ذلك مما لا واحد له من لفظه .

– أن يَتَخَلَّفَ الوزن القياسي الذي يكون عليه جمع الواحد ، مثل : رَكْب وصَحْب .

ويفيد مفهوم الاسمية في مصطلح « اسم جمع » أن الصرفيين العرب قد جعلوا دلالة هذه الكلمات على الجمع من قبيل الوضع المعجمي ، أي من جهة أن اللغة وضعت لها ألفاظًا ، ولم تستمدها من المفردات بالعملية الصرفية المعروفة بالجمع .

كما يفيد مفهوم الاسمية هذا في مصطلح « اسم مصدر » ما يفيده في مصطلح « اسم الجمع » ؛ إذ يفيد أن اللغة قد وضعت ألفاظًا على معنى المصدر دون أن تكون بينها وبين أفعالها علاقة اشتقاقية قياسية . لاحظ ، مثلًا ، أن اسم المصدر « عطاء » الذي يقع على معنى المصدر « إعطاء » ، والذي يرتبط بالفعل المزيد بالهمزة « أعطى » لا يشتمل على هذه الهمزة الزائدة . أي أن مفهوم الاسمية قد جاء ليعالج مشكلة لفظية تتمثل في غياب همزة من بنية ما يدلُّ على المصدر .

٥ – منهج الإلحاق :

يوظف منهج الإلحاق في حالتين مختلفتين ، هما :

أ – الملحق بالمثنى أو بجمع المذكر السالم أو بجمع المؤنث السالم ، وهي مما ترد صياغتها عن طريق العلامة الصرفية . فالتثنية والجمع السالم للمذكر أو للمؤنث كل ذلك يصاغ عن طريق زيادة في آخره .

ويعني ذلك : أن مفهوم الإلحاق قد ورد لعلاج ما يخالف القواعد المنضبطة التي

يرصدها منهجًا العلامة الصرفي والميزان الصرفي ؛ حيث يقول اللغويون العرب بالملحق بالمثنى والملحق بجمع المذكر السالم والملحق بجمع المؤنث السالم مع ما ظاهره أنه من قبيل التثنية أو جمع التصحيح ، وليس ، في الحقيقة ، كذلك لتخلف بعض الشروط التي تضبط زيادة العلامة ، فزيادة علامة التثنية تستلزم وجود جذع تزيد عليه العلامة ، كما في رجل - رجلان ؛ ومِنْ ثَمَّ يُعَدُّ كلا وكلتا من الملحق بالمثنى لا من المثنى ، وكذلك الأمر فيما تزيد عليه علامة جمع التصحيح مما ليس له مفرد من لفظه ، أو مما فَقَدَ بعض شروط زيادة العلامة عليه ، يقول بعض النحاة في ذلك : « فما لا واحد له من لفظه ، أو له واحد غير مستكمل للشروط فليس بجمع مذكر سالم ، بل هو ملحق به فعشرون وبابه ، وهو ثلاثون إلى تسعين ، ملحق بجمع المذكر السالم ؛ لأنه لا واحد له من لفظه ؛ إذ لا يقال عشر ، وكذلك أهلون ملحق به ؛ لأن مفرده ، وهو أهل ، ليس فيه الشروط المذكورة ؛ لأنه اسم جنس جامد كرجل ، وكذلك أولو ؛ لأنه لا واحد له من لفظه ، وعالمون جمع عالم وعالم كرجل اسم جنس جامد ، وعليون اسم لأعلى الجنة ، وليس فيه الشروط المذكورة لكونه لما لا يعقل ، وأرضون جمع أرض وأرض اسم جنس جامد مؤنث ، والسنون جمع سنة ، والسنة اسم جنس مؤنث ، فهذه كلها ملحقة بالجمع المذكر لما سبق من أنها غير مستكملة للشروط » [1] .

ويعني هذا أن مفهوم الإلحاق يستخدم في إحدى حالات ، هي :

- غياب الجذع أو اللفظ الأصل الذي نصوغ منه الفرع ، كما في لفظَيْ كلا وكلتا ؛ إذ لا واحد لهما من لفظهما .

- امتناع تصريف اللفظ المصوغ منه كما في « هذان » و « اللذان » ؛ إذ الأصل فيهما البناء وعدم التصرف ؛ فليس لهما أن يثنيا صرفيًا ، بل الأصل أن ترد التثنية عند طريق الجدول الصرفي ، بمعنى أن تضع اللغة للمثنى لفظًا منفصلًا عن لفظ المفرد مثلما وضعت للجمع لفظًا منفصلًا عن لفظ المفرد في نحو « هؤلاء » و « الذين » على الترتيب .

- تخلف الشروط اللازمة للصياغة ، كما في أهلون وعالمون مما ليس من قبيل العلم أو الوصف اللذين يجوز فيهما جمع المذكر السالم .

ب - الأوزان الملحقة بالرباعية ؛ حيث توصف الأوزان الزائدة التي تنقض مبدأ « كل زيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى » لعدم اشتمالها على معانٍ زائدة تقابل ما زاد من الحروف .

---

(١) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، جـ ١ ، ص ٦٣ .

ولا يخفى أن منهج الإلحاق في هذه الحالة يكمل منهج الميزان الصرفي من جهة تفسيره الأوزان الطارئة التي يفترض ورودها ليلحق اللفظ بغيره في الوزن .

يعني كل ما سبق أن مفهومَي الاسمية والإلحاق كليهما قد جاءا ، بناء على ذلك ، في النظرية الصرفية العربية ليعالجا بعض مشاكل الصياغة أو الدلالة التي تخرج عن قواعد العلامة الصرفية أو قواعد الميزان الصرفي ، ومن ثَمَّ كان تصنيفهما ضمن المناهج التكميلية للمنهجين الأساسيين في الصرف العربي : العلامة والميزان الصرفيين .

٦ - منهج القلب المكاني :

يستخدم اللغويون العرب منهجًا ثالثًا ، هو منهج القلب ، في تحليلهم لبعض الألفاظ التي خرجت عن المنهج الأساسي المتمثل في الميزان الصرفي ، وذلك كما في :

- الألفاظ أيس وجاه وأشياء ... إلخ .

لا يخفى ما في هذه الألفاظ ونحوها من خروج عن قواعد الميزان ؛ إذ يتخلف عن الأول أَيِسَ ، مثلًا ، التصريفات الأخرى فليس له مضارع ولا مصدر ... إلخ ، كما أن ثمة مخالفة في اللفظ الثاني أشياء ، وتتمثل هذه المخالفة في امتناعها من الصرف مما اقتضى القول بقلبها عن شيئاء بوزن فعلاء لتكون مختومة بتاء تأنيث ممدودة اقتضت منعها من الصرف . أما المخالفة في أيس فتتمثل في كونها قد جاءت على التصحيح مخالفةً بذلك قواعد الإعلال التي تقضي بأن تُعَلَّ لِتَحَرُّكِ الياء وانفتاح ما قبلها .

إن القول بالقلب المكاني هو الذي يفسر عدم ورود تصريفات أخرى للفعل الماضي أيس ، ويفسر امتناع أشياء من الصرف ، ويُسَوِّغ ورود أيس على التصحيح مع أن حقه الإعلال وفق قواعد الإعلال الخاصة .

● **المناهج البديلة :**

يستخدم اللغويون العرب جملة مناهج أخرى مخالفة للمنهجين الأساسيين اللذين يستخدمونهما في تحليلهما للتركيب الصرفي في العربية ، ومن هذه المناهج التي يستخدمونها بالإضافة إلى المنهجين الأساسيين والمناهج التكميلية ما يلي :

٧ - منهج الإعلال :

يستخدم اللغويون منهجَ الإعلال في تحليل بعض الألفاظ التي خرجت عن المنهج الأساسى المتمثل في الوزن الصرفي ، وذلك كما في نحو : إيمان ودعاء وقال ... إلخ .

لا يخفى أن في هذه الأمثلة خروجًا على قواعد صياغة الكلمة من حيث الأوزان ؛ إذ

يرد حرف معجمي في كل لفظ منها على نحو غير مُطَّرِد مع أن الأصل وضع جذر واحد في مختلف الأوزان لصياغة كلمات ذوات دلالات صرفية مختلفة .

ويعني ذلك : أن الجذر المعجمي الذي يستخدم في الأوزان الصرفية لكلمات هذه المجموعة ونحوها قد جاء متغيرًا بمعنى أن بعض حروفه يتقلب ، وذلك كما في ألف « قال » إذ ترد واوًا في المصدر « **قول** » والمضارع « **يقول** » ، وترد ياء في المبني للمجهول « **قيل** » ، وترد همزة في اسم الفاعل « **قائل** » ، مما يعني أن عين الكلمة حرف متقلب غير ثابت حيث يتردد بين الواو والياء والهمزة والألف .

وقد أخضع الصرفيون تَقَلُّبَ جنس هذا الحرف وأمثاله لجملة من القواعد الخاصة التي جمعوها تحت ما يُعْرَفُ بقواعد الإعلال في العربية ، فهي مِنْ ثَمَّ ، مجموعة قواعد لمعالجة بعض ما يخرج عن قواعد الميزان الصرفي .

٨ - منهج الإبدال :

يستخدم اللغويون بالمثل منهجَ الإبدال في تحليل بعض الألفاظ التي خرجت عن المنهج الأساسي المتمثل في الوزن الصرفي ، وذلك كما في نحو : ازدهر واصطبر ... إلخ .

ولا يخفى أن في مثل هذه الألفاظ خروجًا على قواعد صياغة الكلمة من خلال الوزن الصرفي كذلك ، إذ نجد حرفًا من حروف الزيادة الصرفية في كلمات هذه المجموعة يرد متغيرًا كذلك ؛ إذ ثمة دال لا تنتمي إلى حروف الزيادة الصرفية التي يجمعها الصرفيون في قولهم : سألتمونيها ، والدال ، كما لا يخفى ، ليس من حروف الجذر المعجمي الذي أخذت منه كلمة ازدهر . ونجد كذلك حرف الطاء في كلمة « **اصطبر** » ، وهو مما لا يُعَدُّ من حروف الزيادة الصرفية « **سألتمونيها** » ، كما أنه ليس من حروف الجذر المعجمي للكلمة اصطبر .

وقد قال اللغويون العرب بأن تاء الافتعال التي تُعَدُّ من حروف الزيادة الصرفية قد صارت دالًا وطاءً في الكلمتين وأشباههما .

وقد أَخْضَعَ الصرفيون تقلب تاء الافتعال هذا وأمثاله لجملة من القواعد الخاصة التي جمعوها تحت ما يُعْرَفُ بقواعد الإبدال في العربية ، فهي ، من ثَمَّ ، مجموعة قواعد ثانية لمعالجة بعض ما يخرج عن قواعد الميزان الصرفي .

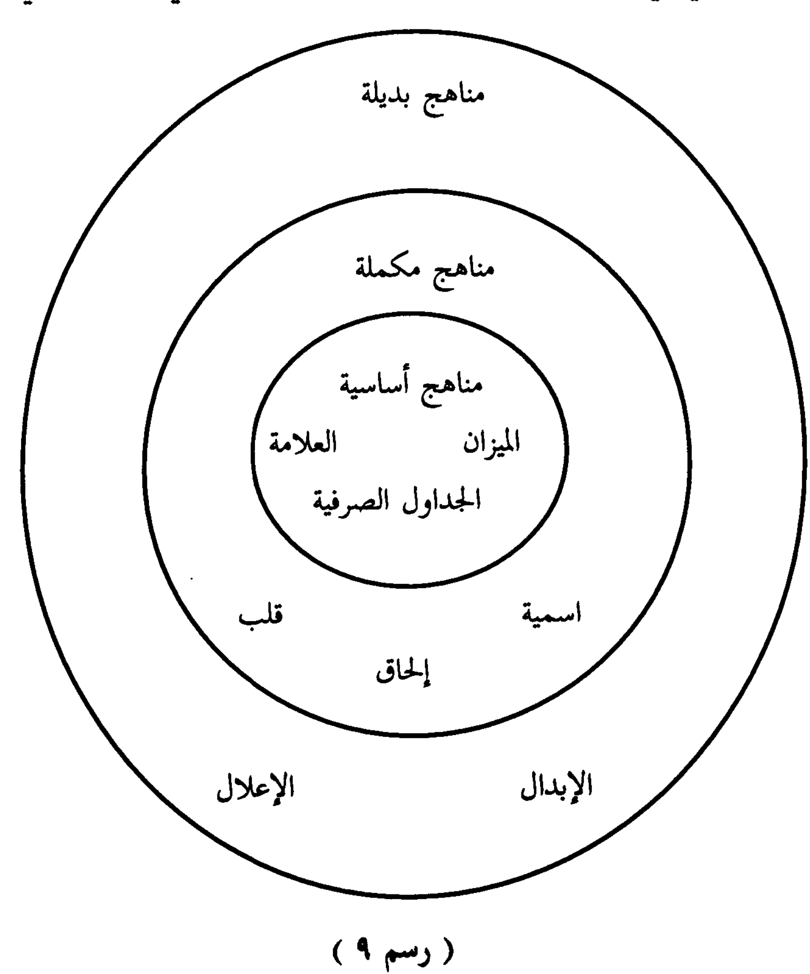
وبصفة عامة ، تختلف المناهج البديلة هذه عن المناهج التكميلية التي تَمَّ عرضها في المجموعة الأولى من مناهج التحليل الصرفي غير الأساسية فيما يلي :

- أن المناهج البديلة تمثل مناهج معترضة على المنهجين الأساسيين المتمثلين في العلامة والميزان الصرفيين تمنعهما من أن يقوما في اللفظ .

- أن هذه المناهج غير ذات صلة بمنهجَي العلامة أو الميزان ؛ إذ تخضع لقواعد مختلفة كلية عن قواعد الميزان الصرفي وهي القواعد الفونولوجية التي تحكم السلاسل الصوتية في العربية على نحو ما هو مقرر في قواعد الإعلال والإبدال .

ثالثا - البناء العام لمناهج التحليل الصرفي :

يفيد تَأَمُّل النماذج المختلفة التي استخدمتها النظرية الصرفية العربية في تحليلها للتركيب الصرفي في العربية أنها يمكن أن تُعرض وفق أصنافها في المخطط التالي :



(رسم ٩)

أما إذا عرضناها وفق أنماط التراكيب التي تحللها فإنها تتخذ موقفًا آخر ، إذ تكون

على النحو التالي :

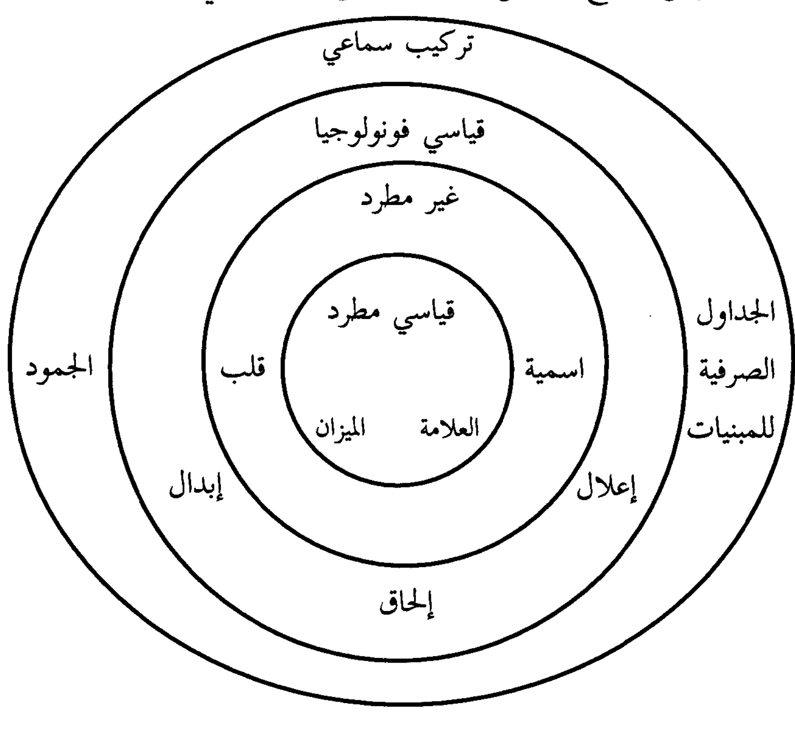
– يرد **منهجا العلامة والميزان** في قلب الدائرة لتمثيلهما المنهجين الأكثر شيوعًا واستخدامًا لاستخدامهما لعموم التركيب ، أي مع الكلمات القياسية الأوسع ورودًا .

– يرد **منهج الجداول الصرفية** على هامش دائرة الصرف من جهة أنه يعالج الكلمات التي ليس لها طريق صرفي معين ، فلا تخضع لقواعد العلامة أو الميزان .

وينضاف إلى منهج الجداول الصرفية **منهج الجمود** ؛ إذ يقول الصرفيون بالجمود للجامد الذي لا تَحْكُمُ صياغَتَه قواعد صرفية معينة .

ويرد هامش حول قلب الدائرة يَضُمُّ : المناهج الصرفية التي تكمل المناهج الأساسية وهي **الاسمية والإلحاق والقلب** ، ويرد بعده **هامش المناهج الفونولوجية** الذي يَضُمُّ منهجَي **الإعلال والإبدال** .

ويرجع التفرق بين هذين النمطين غير الأساسيين إلى عدم خروج النمط الأول من إطار القواعد والقوانين الصرفية بخلاف الثاني الذي يعتمد على التفسير الفونولوجي . ويمكن إعادة عرض مناهج التحليل وفقًا لهذا على النحو التالي :



(رسم ١٠)

خاتمة

يَتَمَثَّلُ أَهَمُّ ما ينتهي إليه هذا الفصل في مناقشته لنظريات الصرف التي تعالج ظاهرة التعدد والمناهج التي تعتمدها للتحليل فيما يلى :

أ – بيانه عدم اقتصار الدرس اللغوي على مجرد إثبات الأصالة والفرعية في اللغة ونفيهما عنها فقط ؛ إذ بَيَّنَ أن إثبات هذه الفكرة ونفيها قد جاء على صور ثلاث ، وهي :

– الصورة المقررة والشائعة في تراثنا اللغوي التي تجعل بعض الصيغ أصولًا لبعض ، وهي الصورة التي رجع إليها الدرس الغربي قبل نهاية المرحلة الوصفية .

– صورة لم يَقِفْ معها البحث اللغوي المعاصر ، وهو ما يجليه هذا البحث بشكل كبير ، وتتمثل فيما يقدمه ابن الحاجب من جعل الصيغ كلها فروعًا .

– الصورة المشهورة والمأثورة عن الدرس اللغوي الوصفي المبكر التي تقضي بأصالة كل الصيغ .

ب – طرحه لتصورين جديدين يمكن من خلالهما فهم ما يقوله ابن الحاجب من فرعية الصيغ اللغوية المختلفة . وقد تَمَثَّلَ هذان التصوران في :

– تصور الحَلَقِيَّة أو الدائرية في علاقة الصيغ بعضها ببعض ؛ وذلك لئلا يقوم الاعتراض بالدَّوْرِ .

– تصور الصيغة الأصلية صورة افتراضية تقترب من مفهوم المورفيم الذي يمثل صورة ذهنية مجردة تتحقق من خلال الألومورفات التي تمثل تحققاتها المادية .

ج – تحليله لظاهرة التعدد في اللغة وبيانه لأنظمتها الثلاثة التي تتحقق من خلالها ، وهي :

– فروع الوحدة اللغوية الواحدة .

– فروع العلاقة اللغوية الواحدة .

– أفراد الباب أو الحكم الواحد .

د – تقديم نماذج من تحققات ظاهرة التعدد في اللغة .

هـ – تصنيفه لأنظمة التعدد في اللغة إلى أنظمة التفرُّع والتقابل والتشابه .

و – بيانه لمختلف تطبيقات الأصالة والفرعية وتصنيفه لها إلى تطبيقات صريحة «نموذج الأصل والفرع» وتطبيقات ضمنية غير أساسية ولا تحمل بشكل رئيسي

مصطلحَي الأصالة والفرعية ، وإنما تحمل تفسيرات أخرى تسبق تفسير الأصالة والفرعية .

ز - تصنيفه للنماذج الضمنية غير الصريحة إلى نماذج صرفية تكميلية وأخرى فونولوجية بديلة .

ح - ربطه بين نظريات التراث اللغوي العربي ونظريات الدرس اللغوي المعاصر فيما يتصل بالظاهرة مع مقابلة النصوص بعضها ببعض .

ط - ربطه نظريات الدرس اللغوي التي تدرس التعدد بعضها ببعض على الرغم من عدم مناقشة الدرس اللغوي الحديث لارتباط هذه النظريات بعضها ببعض ؛ إذ تُقَدَّم ، فيما أعلم ، كما لو كانت نظريات منفصلة بعضها عن بعض ، وكأنها لا تعالج ظاهرة واحدة على نحو متكامل أو متعاقب .

ي - بيانه لعدة أمور من أبرزها ما يلى :

- عدم مناسبة مفهوم المورفيم للغة العربية بسبب أنها ليست لغة إلصاقية تعتمد على اللواصق ، وإنما لغة تصريفية .

- وعي الصرفيين العرب بالعناصر الصرفية التي تتكون منها الكلمات ، حيث تحدثوا عن العلامات التي تُعَدُّ جزءًا من الكلمة .

- السبب الذي جعل الصرفيين العرب لا يَعُدُّونَ العنصر الدلالي الأصغر من الكلمة الوحدةَ الصرفيةَ الصغرى ؛ إذ يرجع ذلك إلى تَعَذُّر فصل بعض العناصر ذات الدلالة في الكلمة ، فلا يمكن ، مثلًا ، فصل الوزن الذي يعد دلالة صرفية عن غيره من عناصر الكلمة الأخرى .

- تفريق الصرفيين العرب بين التركيب على مستويي اللفظ والدلالة .

- تفسير تسمية اللغويين العرب للعلامة بهذا الاسم دون اللاصقة .

- وعي اللغويين العرب بغياب العلامة وتفريقهم بين غيابها حين يكون دالًّا وغيابها حين لا يكون دالًّا . وقد أكد البحث بذلك على أن الدرس الصرفي العربي قد قام على أدق التصورات اللغوية .

ك - تَلَمُّسه لمناهج التحليل الصرفي في الوجه العربي من النظرية الصرفية ، وقد تَبَيَّنَ لَهُ أنه يمكن تمييز ثلاثة نماذج في التحليل الصرفي استخدمها الصرفيون العرب ، وهي متضافرة فيما بينها للقيام بتحليل تراكيب الكلمات العربية . وقد سمى هذه النماذج الثلاثة بنموذج الجداول التصريفية ونموذج العلامة ونموذج الميزان الصرفي .

ل – عَرْضه لمناهج التحليل الصرفي التي عرفتها النظرية الصرفية في وجهها الغربي تراثيًا أو معاصرًا ؛ فقد بين من هذه المناهج ما يُعْرَف بنموذج الكلمة – التصريف Word Paradigm WP - وما يعرف بنموذج الوحدة – الترتيب Item - Process IA ، وما يعرف بنموذج الوحدة – العملية Item - Arrangement IA .

م – موازنة هذه المناهج بما يقابلها من نماذج التحليل الصرفي في الدرس الصرفي الغربي .

ن – بيان ما يلي :

– حسن استنباط اللغويين العرب للنماذج الثلاثة وحسن توظيفهم لها ؛ إذ لم يستخدموا أيًا منها إلا فيما تقتضيه طبيعة التركيب الصرفي للكلمة العربية ووفاق ما تقتضيه الحاجة بلا زيادة أو نقصان .

– براعة اللغويين العرب في استنباطهم ثلاثة أنماط من الميزان الصرفي هي الميزان الصرفي العام ووزن الأوزان أو وزن العمليات الذي يتمثل في كل من صيغ منتهى الجموع وأوزان التصغير ؛ إذ يرجع استنباطهم لهذه الأنماط الثلاثة إلى حرصهم على أن يقوم كل واحد منها ببيان الجهات اللازمة دونما نقصان أو تزيُّد .

– اقتضاء الوزن الذي ترد عليه الكلمات في العربية ؛ ويمثل دالة صرفية لنموذج الميزان الصرفي ؛ حيث لا يمكن أن تقدم أوزان الكلمات من خلال نموذج آخر .

– كشْف الميزان الصرفي عن دقة اللغويين العرب في التمييز بين التغييرات الصرفية والتغييرات الفونولوجية .

– كفاءة الميزان الصرفي بانفراده دون غيره من نماذج التحليل الأخرى في التفريق بين العناصر الصرفية والعناصر النحوية في التراكيب اللغوية .

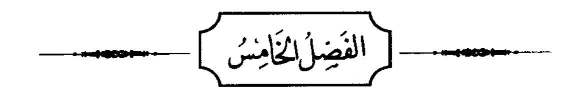
– كفاءة نموذج الميزان الصرفي في تَكَفُّلِهِ باستغراق تغييرات التركيب الصرفي للكلمات التي لا يستغرقها منهجا الجداول التصريفية والعلامة .

س – توزُّع التغييرات الصرفية التي ترد لتركيب الكلمات في العربية على مناهج التحليل الصرفي الثلاثة ، فخصص بنموذج الجداول التصريفية تغييرات المبنيات وبنموذج العلامة بعض تغييرات التصريف كالتثنية وجمع التصحيح وبنموذج الميزان البعض الآخر من تغييرات التصريف كجمع التكسير وتغييرات الاشتقاق .




النظرية اللغوية

في التراث العربي



نماذج النظرية النحوية

ويشتمل على مدخل وثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الظاهرة النحوية .

المبحث الثاني : الأنظمة النحوية .

المبحث الثالث : النظريات النحوية .




مدخل

نتناول في هذا الفصل كلاً من الظاهرة النحوية وأنظمتها ونظرياتها المختلفة والمناهج التي تُوَظِّفُهَا مختلف هذه النظريات .

ويقف حديثنا عن الظاهرة النحوية مع تَصَوُّر النحاة للظاهرة النحوية ، وهو الأمر الذي لا يعكسه مفهوم النحو عندهم بشكل كبير ، وإنما يلزم أن يُسْتَنْبَطَ من معالجتهم النحوية لمختلف جوانب الظاهرة النحوية في العربية . وسوف يعرض هذا الفصل ، كذلك ، للجدل الذي دار حول تصور النحاة للظاهرة النحوية وما نَتَجَ عَنْهُ مِنْ تَعْرِيفٍ للنحو . ويقف ، كذلك ، مع الوحدة النحوية وتصنيف النحاة لها .

كما يُنَاقِشُ العمل الأنظمة النحوية التي تُمَثِّلُ القوانين الكلية الحاكمة للظاهرة النحوية ، والتي تندرج تحتها مختلف قواعد التركيب النحوي للعربية .

ويناقش العمل كذلك النظريات النحوية التي اسْتُخْدِمَتْ في تحليل التركيب النحوي سواء أكانت أساسية أم تكميلية لها أم بديلة عنها .

ويَتِمُّ ذلك بطريق موجزة تُشِيرُ إلى المفاهيم التي يَرَى الْبَحْثُ أَنَّهَا تُمَثِّلُ النظرية الأساسية للنحو ، وتلك التي يرى أنها تُمَثِّلُ النظريات التكميلية ، وتلك التي يرى أنها تُمَثِّلُ النظريات البديلة . ولن يَسْتَغْرِقَ في تفصيلاتها لكثرة ما كُتِبَ عنها ، الأمر الذي يقصر حاجتها في تصنيف المفاهيم إلى نظريات أساسية ، وثانية تكميلية لها ، وثالثة بديلة عنها .

ويلزم أن نشير إلى أمرين ، هما :

– أن هذه النظريات إنما هي صنيع النحاة أنفسهم ، وأن ما يقوم به هذا البحث هو مجرد استنطاق التراث بها ، وبيان موقعها بعضها من بعض ، وذلك بتنظيمها وتصنيفها ، كما ذكرنا إلى نظريات أساسية وتكميلية وبديلة . ويعني ذلك أن هذا الفصل مجرد استنطاق لما سجله تراثنا اللغوي ببراعة ودقَّة فائقتين ، وهو لا يَدَّعِي لنفسه أكثر من الانتقال بمفاهيم التراث من صورة المفاهيم التي لَمْ تُجْمَعْ في إطار واحد ، ولا بُيِّنَتْ علاقة بعضها ببعض إلى صورة أكثر وضوحًا وتنظيمًا من خلال ما يلي :

– التقاط هذه المفاهيم المشتتة في مختلف مسائل النحو ، وفصلها عما سواها من

مسائل النحو وقواعده .

– تصنيفها وفق طبيعتها إلى أصناف يتصل أولها بالظاهرة ، وثانيها بالأنظمة ، وثالثها بالنظريات ، ورابعها بالمناهج .

– جمع ما يتصل بالنظرية معًا بناء على وظيفته التي يؤديها في تفسير الظاهرة ووصف نظامها .

– تلقيب هذه المفاهيم بالنظريات ، بناءً على ما هو مقرر للنظرية بصفة عامة ، ووَفْقَ وظيفتها في الدرس النحوي بصفة خاصة .

– تقديمها في إطار منظومة شاملة تُبَيِّنُ موقع كل مفهوم من الآخر .

ويشبه الانتقال من الصورة الأولى التي وردت عليها المفاهيم النحوية المختلفة في تراثنا إلى هذه الصورة التي رسمها هذا العمل وفَصَّل الحديث فيها انتقال نحاة القرن الرابع الهجري بصورة العلل والتفسيرات اللغوية المختلفة من ورودها متناثرة غير مجموعة إلى صورة أخرى أكثر اكتمالا بَسَطَ فيها النحاة الحديث عن هذه العلل وصَنَّفُوهَا وأَفْرَدُوا لها كتبًا مستقلة .

وسوف يَتَعَرَّضَ هذا الفصل من العمل للمفاهيم الخاصة بتصنيف المادة النحوية المروية إلى مادة مردودة وأخرى مقبولة ، وإلى مادة سماعية وشاذة ، وأخرى قياسية بشكل مختلف عن تعرضه لها في الفصل الأول ؛ وذلك لأنه سيقدم نماذج نحوية لهذه المفاهيم ، كما سيعالجها في إطار المناهج التي اتبعها النحاة في معالجتهم للمادة النحوية . وقد كان يناقشها في الفصل الأول الخاص بالنظرية اللغوية العامة في التراث اللغوي العربي بشكل عام يقع على تطبيقاتها في مختلف فروع الدرس اللغوي أيا كان نوعها صوتيًا أو صرفيًا أو نحويًا ... إلخ .

وفيما يلي وقفة مع أبرز جوانب الظاهرة النحوية وأنظمتها ونظرياتها ومناهجها .

المبحث الأول : الظاهرة النحوية

يُعَدُّ التَّصَوُّرُ الصحيح للظاهرة النحوية الأساسَ اللازمَ لِتَصَوُّرِ نِظَامِها ، وبناء نظرية لها تَعْكِسُ هذا النظام الذي يحكم تلك الظاهرة ، وتحديد منهج معالجتها .

والحقيقة أنه يكتنف **الظاهرةَ النحويةَ** غموضٌ أكبر من الغموض الذي يكتنف كُلاًّ من الأنظمة والنظريات والمناهج النحوية . وهو غموض يرجع إلى أمورٍ تَتَمَثَّلُ فيما يلي :

أ - غيابها عن تعريفات علم النحو بشكل كبير .

ب - كَثْرَةُ ما تَنْطَوِي عليه من مفاهيم وقضايا تجعل من الصعب الإمساك بشيء جامع يمكن أن نُقَرِّرَ أَنَّهُ هو الظاهرة النحوية الشاملة التي تصدر عنها جميع هذه المفاهيم والقضايا التي يَعجُّ بها الدرس النحوي .

ج - عَدَمُ اهتمام الدرس النحوي التراثي والمعاصر ببلورتها وتوضيحها رَغْمَ كونها أساس الدرس النحوي .

وقد تَمَّ انتقاد النحو العربي على الرغم من عدم بيان كُلٍّ مِنَ الظاهرة والأنظمة والنظريات والمناهج النحوية . والحقيقة أنه لا بدَّ أن يَنْبَنِيَ انتقاد الدرس النحوي ومحاولات تجديده على تَصَوُّرٍ واضح ودقيق لهذه المفاهيم ، وقد أشار بعض لغويينا المعاصرين إلى ضرورة تحديد النظرية اللغوية قبل انتقاد ما انبنى عليه من درس لغوي يقول : « إن أي محاولة لنقد الفكر اللغوي العربي دون اكتشاف نظريته الأصيلة هي محاولة محفوفة بالمخاطر ، بل هي من قبيل المغامرة التي تنتظر حكم التاريخ » [1] .

كما أَوْرَثَنَا ، في الحقيقة ، عَدَمُ وضوح الظاهرة النحوية وبلورتها بشكل قاطع عَدَمَ وضوح النظام النحوي والنظرية النحوية ؛ إذ النظام النحوي ليس أكثر من القانون العام الحاكم للظاهرة النحوية ، ومِنْ ثَمَّ لا بُدَّ لنا من تحديد الظاهرة النحوية حتى نُحَدِّدَ نظامَها أو مَجْمُوعَةَ الأنظمة الحاكمة لها .

ويلزم أن نشير قبل مراجعة **تعريفات النحو** في التراث العربي إلى أَنَّهُ قَدْ دار جدل كبير حول **مفهوم النحو** في التراث العربي ، وحول تَصَوُّرَاتِ النحاة العرب له وما اسْتَتْبَعَ ذلك من نتائج تَمَثَّلَتْ في تقديمهم النحو على صورة تعليمية تَهْتَمُّ بالإعراب أكثر مما تَهْتَمُّ بغيره من جوانب اللغة وسماتها . ولا نريد أن نقف مع النصوص التي تعكس هذا الموقف إذ هو من الشيوع بمكان لا نحتاج معه إلى تحقيق ، ومن العموم بحيث لا يَقْتَصِرُ

(١) خليل د. حلمي (١٩٨٨) العربية وعلم اللغة البنيوي ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ص ١٩٧ .

على واحِدٍ أو عددٍ قليل من الدارسين ، بل يَتَرَدَّدُ لدى كثيرين مِمَّنْ تَعَرَّضُوا لتجديد الفكر النحوي . كما أن تَغَيُّرَ موقفِ كثيرٍ من أصحابه يُقَدِّمُ وَجْهًا لعدم الإصرار على ربطه بهؤلاء الذين عَدَلَ غَيْرُ قليل منهم عنه . ولا أُحِبُّ لهذا العمل أن يستعرض العمل جملة المطاعن التي قدمتها الأعمال الأخرى حول الظاهرة النحوية في التراث العربي فضلًا عن أن يقتصر على ذلك .

وَقَدْ انبنى ، على أية حال ، هذا الجدل على أساسٍ قدَّرهُ هؤلاء الدارسون يتمثل في أن مفهوم النحو يعكس بالضرورة تصور النحاة للظاهرة النحوية ، وهو الأمر الذي نريد أن نَنْفِيَهُ ابتداءً أو أن نَنْفِيَ حَتْمِيَّتَهُ على الأقل .

وفيما يلي بيان للظاهرة النحوية من خلال تحقيق علاقتها بمفهوم النحو ، وكما تَتَّضِحُ في الموضوعات النحوية نفسها .

١ - الظاهرة النحوية في التراث والدرس المعاصر :

أ - في التراث :

يَلْزَمُ أن نَفْصِلَ أولًا بين حدود **الظاهرة النحوية ومفهوم النحو** ؛ إذ لا تُطَابِقُ الظاهرةُ النحويَّةُ بالضرورة مفهومَ النحو ، وقد لا يَتَّصِلُ مَفْهُومُ النَّحْوِ بها ؛ إذ يَتَرَدَّدُ ضَبْطُ العلوم بعامة بين **ضبط الظاهرة** التي تدرسها ، وبين **بيان الجهود** التي يُقَدِّمُها العلماء لِضَبْطِ هذه الظاهرة .

ويُمْكِنُ أن نَلْتَمِسَ تَرَدُّدِ العِلْمِ بين الظاهرة والجهود المُقَدَّمَة حولها في تعريفاتِ العلماء له ، يقول بعضهم في ضبط العَلم : « والمعنى الحقيقي للفظ العلم هو الإدراك ، ولهذا المعنى متعلق وهو المعلوم ، وله تابع في الحصول يكون به وسيلة إليه في البقاء وهو المَلَكَة ، فأُطْلِقَ لَفْظُ العلمِ على كُلٍّ منها إما حقيقة عرفية أو اصطلاحية أو مجازًا مشهورًا » (١) . كما يقول أيضًا : « والعلم يطلق على ثلاثة معان بالاشتراك : أحدها يُطْلَقُ على نفس الإدراك . وثانيها على الملكة المسماة بالعقل في الحقيقة ، وهذا الإطلاق باعتبار أنه سبب للإدراك فيكون من إطلاق السبب على المسبب . وثالثها على نفس المعلومات ، وهي القواعد الكلية التي مسائل العلوم المركبة منها ، وهذا الإطلاق باعتبار متعلق الإدراك إما على سبيل المجاز أو النقل » (٢) . ويُلَخِّصُ بعضُهم دلالات العلم ، يقول : « قد تَقَرَّرَ عِنْدَ

---

(١) الكفوي ، أبو البقاء ، الكليات ، تحقيق د. عدنان درويش ومحمد المصري ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط٢ ١٩٩٨ ، ص ٦١١ .

(٢) السابق ، ص ص ٦١٥ - ٦١٦ .

العلماء أن لفظ العِلْم يُطْلَقُ إطلاقًا حقيقيًا على الأصول والقواعد ، وهي القضايا الكلية التي يُتَعَرَّفُ منها أحكام جزئيات موضوعها ، وعلى التصديق بهذه الأصول والقواعد ، وعلى ملكة استحضارها الحاصلة من تكرير التصديق بها » [١] .

ويعني ذلك : أن العلم قد يَكُونُ هو الظاهرة نفسها ، أو بتعبير العلماء المعلوم أو نفس المعلومات ، وهو ما تَمَّ تضييقه وقصره على الأصول والقواعد الخاصة بالظاهرة المدروسة . كما قد يكون العلم هو الجُهْدَ الذي يُقَدَّمُ حول الظاهرة ؛ إذ يكون أيضًا هو الصورة الحاصلة في العَقْل للظاهرة ، وقد يكون الملكة التي تُسْتَحْضَرُ بها الظاهرة .

وقد أَثْبَتَ بَعْضُ الدارسين تَرَدُّدَ ضَبْطِ النحو بين الظاهرة وبين الجهد المُقَدَّمِ حولها ؛ إذ يشير إلى موقِفَيْنِ في ضبط النحو ، يرجع أولهما إلى ضبطِ شيءٍ مُتَّصِلٍ بالظاهرة النحوية ، كما يرجع ثانيهما إلى ضبط الجهود التي تتصل بضبط هذه الظاهرة . يقول عن ذلك : « أولهما : أن النحو نظام من الأحكام قائم في عقل أهل اللغة يكتسب في الطفولة المبكرة عادة ، ويُسَخَّرُ لوضع أمثلة الكلام المنطوقات وفهمها . والثاني : أن النحو نظرية يقيمها اللغوي مقترحًا بها وصفًا لسليقة Competence المتكلم » [٢] .

لقد ذَكَرَ أَنَّ ضَبْطَ النَّحْوِ تَمَثَّلَ مرة في نظامٍ من الأحكام ، وتَمَثَّلَ أخرى في النظرية التي يُقَدِّمُهَا اللغويون ، وهذا ما يُفِيدُ التَّرَدُّدَ في ضبط النحو بين ظاهرته وبين الجُهْدِ المُقَدَّمِ حولها أو العِلْمِ الذي يقوم بدراستها ، فوَصْفُ النحو بأنه النظرية يَتَّجِهُ إلى العلم الذي يدرس الظاهرةَ لا إلى الظاهرة التي يَتَكَفَّلُ بها العِلْم .

وإذا كان الضبطُ بهذين الأمرين مقبولًا بشكلٍ ما ، فإنه لم يَقَعْ بالصورة التي نُرِيدُهَا على الظاهرة النحوية التي تملك النظام النحوي الذي يدعو الدارسين إلى استنباط نظريته ؛ حيث نَهْدُفُ هنا إلى الفَرْقِ لغرض الدراسة والتحليل بشكلٍ حاسِمٍ بين الظاهرة النحوية والنظام النحوي والنظرية النحوية والمناهج النحوية ، وهي الأمورُ الأربعة التي تتكفل بها مباحث هذا الفصل .

لقد سبق لنا أن فَرَّقْنَا ، بشكْلٍ عَامٍّ ، بين الظاهرة والنظام والنظرية في الفصل الأول الخاص بالمفاهيم التنظيرية مِمَّا يَعْنِي أَنَّهُ لا حَاجَةَ بِنَا إلى إعادته ، ونكتفي بأن نشير إلى أن

---

(١) محمد نور الحسن وزميلاه ، تحقيقهم لكتاب شرح شافية ابن الحاجب للرضي ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٧٥ ، هامش ١ ، ص ٢ .

(٢) الموسى د. نهاد (١٩٨٧) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، الأردن : دار البشير للنشر والتوزيع ، ص ٥٣ .

النظام أقرب إلى الظاهرة من النظرية من حيث إنه القانون الحاكم لها ، وهو يقابل المادة نفسها ، أي أنه إذا كانت الظاهرة تشتمل على مادة تتحقق فيها ، فإنها تَشْتَمِلُ في الوقت نفسه على قانون عام أو مجموعة من القوانين التي تحكم هذه المادة . أما النظرية فهي ما يُقَدِّمُه الدارسون لضبط هذا النظام ووصفه ، ومِنْ ثَمَّ فإن النظرية تقوم في أذهان الدارسين لا في الظاهرة نفسها ، وإن كانت صحة النظرية تستلزم أن تكون مطابقة لهذا النظام .

وصفوة القول في علاقة الظاهرة بالعلم : أنه قَدْ يشتمل تعريف العلم على حقيقة الظاهرة التي يدرسها ، وقد يَنْصَرِفُ التعريفُ عن ضَبْطِ الظاهرة المدروسة نفسها إلى بيان الصورة القائمة في أذهان العلماء عن الظاهرة ، والتي تتمثل في النظريات التي يقدمونها لضبط الظاهرة ووصفها .

ويلْزَمُ ، بناء على ما سبق ، أنْ نُشِيرَ إلى أَنَّ استمدادَ تَصَوُّرِ الظاهرة النحوية من خلال تعريف النحو ومفهومه في تراثنا يُعَدُّ استمدادًا قاصرًا يقتضي أن يَتْبَعَهُ استمداد لتصورات الظاهرة النحوية من خلال الموضوعات التي يُقَدِّمُهَا الدرس النحوي وجهات اللغة التي يتكفل بها هذا الدرس .

وإذا وَقَفْنَا مع تعريفات النحاة للنحو وجدنا أن أَبْرَزَ حَدٍّ للنحو يَرْجِعُ إليه الدرس العربي المعاصر هو حَدُّ ابن جني الذي يُقَرِّرُ فيه أن النحو هو « انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة ، فَيَنْطِق بها وإن لم يكن منهم ، وإن شَذَّ بعضهم عنها رُدَّ بِهِ إليها » [1] .

ولا يخفى ، في الحقيقة ، أن التعريف يقف مع شمول النحو لمجموع جهات العربية ؛ فالنحو موافقة سمات العربية المختلفة ، وهو ما يُعَبِّرُ عنه بقوله انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك .

ويَتَأَكَّدُ عدم اقتصار الأمر عند ابن جني في ضبطه للنحو على سمة الإعراب من انتقاله من سمة الإعراب إلى سمات العربية الأخرى كالعدد والتصغير ... إلخ .

ويمكن أن نَأْنَسَ إلى عدم اقتصار النحو على ظاهرة الإعراب من تسمية علماء العربية له بالعربية وبعلم العربية . أي أنهم إذا كانوا قد أطلقوا على النحو مصطلح الإعراب

---

(١) ابن جني ، الخصائص ، جـ ١ ص ٣٤ .

لبروز الإعراب بوصفه خصيصة لفظية للتركيب النحوي تعكس بشكل أساسيٍّ علاقات التركيب ؛ فإنهم أيضًا قد أطلقوا عليه مُصْطَلَحي العربية وعلم العربية من جهة بروزه وأهميته بالنسبة لفروع الدرس اللغوي الأخرى .

إنَّ مراعاة مقابلة النحو بالإعراب مرة وبالعربية أخرى تدعونا لأَنْ نُعِيدَ تقييم مفهوم النحو في تراثنا ؛ فليست مُرَادَفَةُ النحو للإعراب أكثر من بيان أبرز جوانبه وأخصها ، كما أَنَّ مُرَادَفَةَ النحو للعربية ليست أكثر من بيان قيمة النحو بَيْنَ عُلُوم العربية . ويُمْكِنُ أَنْ تُخَفِّفَ مُرَادَفَةُ النحو بالعربية من مُرَادَفَةُ النحو بالإعراب ؛ فالحقيقة أنه إذا كان وقوع مصطلح الإعراب على علم النحو يَشِي باقتصار النحو في تصورنا التراثي على ظاهرة الإعراب بشكل خاص ، فإن مصطلح العربية يُعِيدُ الأَمْرَ إلى نِصَابِهِ ، إذ يقال للنحو علم العربية لأهميته في ذاته ولأهميته لغيره من بقية علوم العربية .

ولا يَنْبَغِي ، بِنَاءً على ذلك ، أَنْ نَرْكَنَ إلى ورود مصطلح الإعراب عَلَمًا على النحو كله ، وأَنْ نُقَرِّرَ ، بِنَاءً على ذلك ، أن هذا الأمر يعكس التصور التراثي للظاهرة النحوية .

ويُمْكِنُنَا ، في الحقيقة ، أن نَقِفَ على مفهوم النحو في تراثنا من خلال مراجعة عموم الدرس النحوي الذي يبين طبيعة الظاهرة النحوية بشكلٍ أَدَقَّ مِمَّا يفعل حَدُّهِمْ لِلْعِلْمِ .

إننا إذا تَجَاوَزْنَا ضَبْطَ النحاةِ لعلم النحو ومصطلحه وَوَقَفْنَا مع المادة النحوية التي يُقَدِّمُونَهَا وما يعالجونه في النحو ظَهَرَ لنا عدم إغفال النحاة لأي جانب من جوانب اللغة ، وأنهم لم يتركوا سِمَةً من سمات العربية إعرابًا وترتيبًا وتعيينًا ومطابقة ... إلخ ، إلا وَقَدْ أَوْلَوْهَا عِنَايَتَهُم وأَتَمُّوا ضَبْطَهَا دون تقصير ؛ بل إننا إذا رَاجَعْنَا مَوْقِفَ النُّحَاةِ من الظاهرة النحوية في ضوء معالجتهم لها وَجَدْنَا أَنَّهُمْ لَمْ يُدْرِكُوا وظيفة العلامة الإعرابية فحسب ، بل أدركوا أيضًا كل السمات اللغوية وغير اللغوية التي تقوم من خلالها عملية التواصل اللغوي . لقد قَرَّرُوا أن سمات الرتبة والعدد والمعنى والإشارة والحال تَسُدُّ في بيان المعنى النحوي مَسَدَّ الإعراب إذا ما غاب وتُغْنِي غَنَاءَه . يقول ابن جني في ذلك : « باب القول على الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ، ألا ترى إنك إذا سمعت « أكرم سعيد أباه » و « شَكَرَ سعيدًا أبوه » عَلِمْتَ برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعلَ من المفعولِ ، ولو كان الكلام شَرَجًا واحدًا لاستبهم أحدهما من صاحبه ، فإن قلت : فقد تقول : « ضرب يحيى بشرى » فلا تَجِدُ هناك إعرابًا فاصلًا ، وكذلك نحوه ، قيل : إذا اتفق ما هذه سبيله مِمَّا يَخْفَى في اللفظِ حالُه أُلْزِمَ الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب ، فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع

التَّصَرُّف فيه بالتقديم والتأخير ، نحو : « أكل يحيى كمثرى » لك أن تقدم وأن تؤخر كيف شئت ، وكذلك « ضربتْ هذا هذه » و « كَلَّمَ هذه هذا » ، وكذلك إن وضح الغرض بالتثنية أو الجمع جاز لك التصرف ، نحو قولك : أكرم اليَحْيَيَانِ البُشْرَيَيْنِ وضرب البُشْرَيَيْنِ اليَحْيَوْنَ ، وكذلك لو أَوْمَأْتَ إلى رجل وفرس ، فقلت : كَلَّمَ هذا هذا فَلَمْ يُجِبْهُ لَجَعَلْتَ الفَاعِلَ والمفعول أيهما شئت لأن في الحال بيانًا لما تعني وكذلك قولك : وَلَدَتْ هذه هذه من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة غير منكورة »[1] .

ويطرح هذا النَّصُّ تصورًا متكاملًا للنحاة العرب عن السمات اللغوية التي تستخدم قرائن على المعنى النحوي إذ نُلاحِظُ في نص ابن جني ما يلي :

١ - أَنَّهُ جَعَلَ الإبانة عن المعاني بالألفاظ لا بعلامة الإعراب فقط ، وقد نَصَّ على ذلك يقول « الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ » . ويعني هذا أَنَّهُ يجعل الإبانة بعلامات الإعراب والنوع ودلالات المعنى والحال والإشارة وترتيب عناصر الجملة .

ويفيد هذا الأمر أنَّ ابن جني يُثْبِتُ بيان المعنى النحوي بسمات اللغة المختلفة فضلًا عن المعنى والحال .

٢ - أَنَّهُ يُثْبِتُ تَكَامُلَ هَذِه السِّمَاتِ لغوية وحاليَّة وتضافرها وعدم اقتصار الأمر على علامة الإعراب .

٣ - أَنَّهُ قد فَرَّقَ بين ثلاثة أنواع من السمات النحوية ؛ إذ جعل أصل الإبانة للإعراب ، ثُمَّ جعل من ورائه سمات العدد والنوع والمعنى والحال والإشارة ومن ورائها سمة الرتبة . ويظهر ترتيب هذه السمات من أننا لا نبحث عن سمات أخرى حتى نفتقد سمة الإعراب النحوية ، ولا نلجأ إلى الرتبة حتى نفقد سمة الإعراب وسمات العدد والنوع والمعنى والإشارة والحال .

وإذا أردنا بيان هذه الأنواع الثلاثة وتسميتها وفقا لمراد ابن جني ، فيما نَتَصَوَّرُهُ ، فإننا يمكن أن نَجْعَلَ الدَّوَالَّ على المعنى النحوي كما يلي :

أ - الدَّالُّ الأساسي لبيان المعنى النحوي :

تَتَمَثَّلُ السمة الأساسية لبيان المعنى النحوي في علامة الإعراب ؛ إذ هي أصل الإبانة لا نَبْحَثُ عن غيرها إذا ما وُجِدَتْ .

---

(١) ابن جني ، الخصائص ، جـ ١ ، ص ٣٥ .

ب - الدَّوَالُّ التكميلية :

وهي التي يُلْجَأُ إليها عند غياب الدال الأساسي ، وهي سمات العدد والنوع والمعنى والإشارة والحال ، وهي سمات نحوية تكميلية غير أساسية في بيان المعنى النحوي .

جـ - الدَّالُّ البديل :

وهو دال الرتبة الذي يُعَدُّ الملجأ الأخير إذا ما فقدنا كلاًّ من الدال الأساسي المتمثل في الإعراب والدوال التكميلية المتمثلة في العدد والنوع والمعنى والإشارة والحال .

والحقيقة أن وصف هذه الأنواع الثلاث من الدوال بالأساسي والتكميلي والبديل يرجع إلى طبيعة الاعتماد عليها ؛ إذ نحن لا نلجأ إلى الدَّالِّ المُكَمِّلِ إلا إذا أُفْتُقِدَ الدَّالُّ الأساسيُّ ، ولا نلجأ إلى الدَّالِّ البديل إلا إذا أُفْتُقِدَ كل من الدال الأساسي والدال التكميلي .

وقد سَمَّيْنَا الرتبة دالًّا بَدِيلًا لأنَّنَا نَرَى أَنَّهُ يَفْتَرِقُ عن الأولين الأساسي والتكميلي في أَمْرٍ مُهِمٍّ ، وهو أنه يقوم بوظيفة بلاغية في المقام الأول ، وقد استعير للدلالة النحوية عند غياب الدوال النحوية ، ومن ثَمّ لا نبادر إليه قبل أن نَسْتَوْفِيَ كُلَّ الدوال الممكنة الأخرى .

ولا يخفى أن دال الرتبة يفقد وظيفته البلاغية عندما يَرِدُ لِبَيَانِ المعنى النحوي فلا نتكلم عن قيمة التقديم البلاغية للفاعل على المفعول أو للمبتدأ على الخبر عندما يكون ذلك للفرق بين الفاعل والمفعول أو بين المبتدأ والخبر .

وقد وصف ابن جني هذا الدال بقوله ما يقوم مقام بيان الإعراب .

ولا نريد أن نستغرق ببيان اعتماد نحاتنا على السمات لغويَّةً وغير لغويَّةً في تحديد المعنى النحوي وعدم اقتصارهم على الإعراب فحسب ؛ فهو واضح في تعريفاتهم للأبواب النحوية وبيانهم لشروطها وأحكامها .

ب - في الدرس المعاصر :

لقد ناقش اللغويون العرب المعاصرون ما رأوه هم من حَصْرِ النحاة للنحو في العلامة الإعرابية ، وقَدَّمَ بَعْضُ رُوَّادِنَا اللغويين تَصَوُّراً شَامِلاً مخالفًا لما رَأَوْهُ من انحصار النحو العربي في تراثنا في العلامة الإعرابية . وقد كان تَصَوُّرُ القرائن النحوية أَبْرَزَ هذه التصورات التي قُدِّمَتْ في إطار تجديد الدرس النحوي .

وسوف نُقَدِّمُ أبرز تَصَوُّرٍ في الدرس المعاصر للظاهرة النحوية ، ثم نُعْقِبُهُ بتصور ثانٍ ثَمَّ وضع أسسه دون تطبيقات وتفصيلات تعمل على توضيحه ، ونختم بتقديم التَّصَوُّرِ

الذي يَرْتَضِيهِ العمل الحالى للظاهرة النحوية .

لقد كان أبرز عمل أراد الإحاطة بجوانب الظاهرة النحوية كتاب اللغة العربية : معناها ومبناها . ولا نكاد نجد كتابًا غيره يَتَعَرَّضُ للظاهرة النحوية وللتنظير النحوي على هذا النحو الشامل .

وقد وَرَدَ تَصَوُّرُهُ للظاهرة النحوية في حَدِيثِهِ عن النظام النحوي الذي يُعَدُّ أَمْرًا مُخْتَلِفًا عن الظاهرة النحوية بصفته النظام أو القانون الحاكم لها ، ولكنَّ الحديث عَنْهُ يُمْكِنُ أَنْ يَكْشِفَ عن تَصَوُّرِ الظاهرة لديه . يقول عن النظام النحوي للعربية : « يَنْبَنِي على الأسس الآتية :

١ - طائفة من المعاني النحوية العامة التي يُسَمُّونَها معاني الجمل أو الأساليب .

٢ - مجموعة من المعاني النحوية الخاصة أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية والإضافة ... إلخ .

٣ - مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة حتى تكون صالحة عن تركيبها لبيان المراد منها . وذلك كعلاقة الإسناد والتخصيص (وتحتها فروع) والنسبة (وتحتها فروع) والتبعية (وتحتها فروع أيضًا) ، وهذه العلاقات في الحقيقة قرائن معنوية على معاني الأبواب الخاصة كالفاعلية والمفعولية .

٤ - ما يُقَدِّمُهُ علم الأصوات والصرف لعلم النحو من قرائن صوتية أو صرفية كالحركات والحروف ومباني التقسيم ومباني التصريف وما اصطلحنا من قبل على تسميته مباني القرائن اللفظية .

٥ - القيم الخلافية أو المقابلات بين أحد أفراد كل عنصر مِمَّا سَبَقَ وبين بقية أفراده » [(١)] .

ويَتَحَصَّلُ من هذا النَّصِّ أَنَّهُ يَرَى أَنَّ لِلظَّاهِرَةِ النحوية خمسة جوانب تتصل ثلاثة منها بالدلالة ، وهي : المعاني النحوية العامة ، والمعاني النحوية الخاصة ، والعلاقات التي تكون بين المعاني الخاصة ، ويتصل الجانب الرابع منها بالجانب اللفظي للغة ؛ إذ يتمثل في القرائن اللفظية . أما الجانب الخامس فيجعله للتقابل الذي يقوم بين فرد ينتمي إلى أحد الجوانب الأربعة السابقة وغيره .

ولا يخفى ما في هذا التصور من مخالفة للتراث النحوي العربي . وترد المخالفة في المقام الأول من حيث غياب التَّصَوُّر العام في حديث النحاة العرب ونصوصهم ، فليس ثَمَّةَ نَصٌّ مِنْهُم عَلَى جوانب الظاهرة النحوية على الرغم من إحاطتهم بجميع جوانبها في

---

(١) حسان ، د. تمام (١٩٧٣) اللغة العربية : معناها ومبناها مصر ، ص ١٧٨ .

درسهم للتركيب النحوي للعربية بصورة تجعل الدارس يؤمن بأنهم قدْ صَدَرُوا عَنْ تَصَوُّرٍ للظاهرة النحوية واضح في أذهانهم ودقيق في أحكامه ومتكامل في بنائه على الرغم من عدم نَصِّهِمْ عليه . أَيْ أَنَّ المخالفة لا تَقَعُ في إطار وجود هذه الجوانب وغيابها في التراث النحوي ، وإنما تتصل بالإطار الذي وضعه فيها فَإِنَّ التراث النحوي إذا كان يعرف قيمة العلامة الإعرابية والصيغة الصرفية والرتبة والمطابقة وغير ذلك مِمَّا لَهُ دَوْرٌ في التركيب النحوي للعربية ، وإذا كان يُسَجِّلُ العلاقات النحوية العامة والخاصة ، فإنه لا يرتبها على هذا النحو الذي يرتبها عليه عمل اللغة العربية معناها ومبناها ، كما لا يَنُصُّ على تَرْتِيبٍ آخر يُقَدِّمُهُ بهذا الخصوص .

أما الرؤية المعاصرة الثانية للظاهرة النحوية فَتَرِدُ في القسم الثاني من دراسات في علم اللغة وهو يرى « أن النحو يبحث في أربعة جوانب متصلة غير منفصلة هي :

١ - الاختيار أو الانتقاء selection أو choice . ٢ - الموقعية word-order

٣ - المطابقة concord أو الارتباط الداخلي . ٤ - الإعراب » [1] .

والحقيقة أنَّ النَّصَّ على جانب الاختيار أو الانتقاء يرجع إلى فكرة العلاقات الرأسية للكلمات التي قال بها سوسير Saussure في تصنيفه لعلاقات الكلمات إلى علاقات رأسية وأخرى أفقية . وهذا الجانب يعطي للتركيب بعدًا رأسيًا ينضاف إلى بعده الأفقي المتعارف عليه . وهو يتصل بعمل المتكلم الذي يقوم بالاختيار ، ويبقى عمل النحوي معه متمثلًا في رَصْدِ العلاقة التي بين اللفظ الذي اختاره المتكلم وبين غيره من الألفاظ التي يمكن أن تشغل الموقع ، أما الرتبة أو الموقعية والمطابقة والإعراب فهي من السمات اللغوية التي يلزم رصدها في أثناء رصدنا لجوانب التركيب المختلفة ، والتي التفت إليها ابن جني في نَصِّه الذي ذكرناه من قبل .

وأمامَ غِيَابِ النَّصِّ على تَصَوُّرٍ متكامل للنحو في تراثنا اللغوي وغياب المحاولات الأخرى التي تُعِيدُ دراسة التركيب النحوي للعربية وتُقَدِّمُ تنظيرًا له يَقْتَصِرُ عَمَلُنَا بخصوص الظاهرة النحوية على تقديم تَصَوُّرِهِ الخاص بها من خلال النَّصِّ على أبرز المعايير اللازمة لبناء مثل هذا التصور وتقديم عدد من الملاحظات التي يرى ضرورة تسجيلها بخصوص بناء التصور العام للظاهرة النحوية وتقديم تصوره ، وذلك فيما يلي :

تَتَمَثَّلُ أبرز المعايير التي يَرَى العمل الحالي ضرورة مراعاتها عند تقديم تصور عام

(١) بشر ، د. كمال (١٩٦٩) دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني ، القاهرة : دار المعارف ، ص ١٣٩ .

للظاهرة النحوية فيما يلي :

١ - الشمول وجَمْع أطراف الظاهرة النحوية بشكل كامل ومنتظم .

٢ - مراعاة أوجه الشبه والاختلاف معاً وعدم الاقتصار على تسجيل أوجه الاختلاف ؛ إذ يُؤَدِّي ذلك إلى تشقيق الجوانب الرئيسية وتقديم أقسامها الفرعية جنبًا إلى جنب مع الجوانب الفرعية .

كما تَتَمَثَّلُ الملاحظات التي يريد العمل الحالي أن يُسَجِّلَهَا بخصوص بناء تَصَوُّرٍ عامٍّ للظاهرة النحوية فيما يلي :

١ - **أن العلاقات لا تُغْنِي شيئًا مخالفًا للمعاني** علاقة الإسناد بين كلمتين تَغْنِي ما يَعْنِيه الإسناد الذي استُفِيدَ من تركيب الكلمتين معًا على جهة الإسناد ، كما تَعْنِي علاقة الإضافة معنى الملكية أو الجنسية أو الظرفية تبعًا لعلاقة الاسم المضاف بالمضاف إليه .

كما لا تَنْفَصِلُ دلالة الفاعلية عن دلالة الإسناد فالفاعلية ناتجة عن علاقة إسناد فعل أو ما يَعْمَلُ عَمَلَهُ للفاعل ، ولولا علاقة الاسم بالفعل أو ما يعمل عمله لما كانت الفاعلية . وكل ما هنالك من فرق بين الفاعلية والإسناد هو أن الإسناد علاقة تتمثل في علاقة الفعل المبني للمعلوم بالفاعل ، أو في علاقة الفعل المبني للمجهول بنائب الفاعل ، أو في علاقة الخبر بمبتدئه ؛ أي أن الفاعل ليس أكثر من تطبيق من تطبيقات الإسناد . وهذا يعني أننا نرى أن معاني الأبواب النحوية نتيجة لعلاقات هذه الأبواب بغيرها من أطراف التركيب ، وأنها مِنْ ثَمَّ لا تَخْتَلِفُ عن العلاقات .

ونرى ، بناء على ذلك ، أن العلاقات النحوية هي المعاني النحوية ، وأنها ، مِنْ ثَمَّ ، لا تحتاج أنْ تُفْرَدَ وأن تجعل أحد جوانب الظاهرة النحوية .

٢ - **أن القيم الخلافية أو التقابل بين العناصر يتصل بالمعنى** إذا لم يكن هو معناها عند كثير من الوصفيين ؛ فقد رأى سوسير Saussure ، مثلًا ، بخصوص دلالة الوحدات أن الوحدات نفسها « ليس لها دلالة أو قيمة إيجابية ، بل تتولد قيمتها من مخالفة الوحدة لغيرها » (١) ، كما قرر فِرْث Firth أَنَّ الوحدة النحوية تكتسب قيمتها من علاقتها بالوحدات أو الأصناف الأخرى » (٢) .

(١) Joseph (1995) "Saussurean Tradition in Linguistics", in Concise History of the Language Sciences, p. 232. & Levin, Samuel R. (1969) "Foreword", Analytic Syntax, by Otto Jespersen, New York: Holt Rinehart and Winston, Inc. p v.

(٢) Catford J. C. (1969) "J. R. Firth and British Linguistics", in Linguistics Today, Edited by Archibald A. Hill, New York: Basic Books Inc. Publishers, p. 224.

ويعني ذلك أن القيم الخلافية أو التقابل بين العناصر صورة من صور الحديث عن المعنى النحوي لا شيء منفصل عنه .

٣ – أننا لسنا بحاجة إلى أن نُشَقِّقَ المعنى فَنَتَحَدَّثَ عن معانٍ نحوية عامة وأخرى خاصة ؛ لأننا لسنا بصدد تصنيف المعاني النحوية ، وإنما بصدد تقديم العناصر أو الجوانب العامة للظاهرة النحوية التي يمثل المعنى النحوي أحدها ؛ ومِنْ ثَمَّ تَكْفِينَا الإشارة إلى أنه أحدها .

والحقيقة أَنَّ الحَدِيثَ عن نَوْعَيْنِ من المعنى النحوي نَذْكُرُهُمَا مَعاً مَعَ غيرهما من جوانب الظاهرة النحوية يعنى أننا رفعنا القسمين الفرعيين للمعنى ووضعناهما جنبًا إلى جنب مع الجوانب الرئيسية الأخرى . وهو أمر يتصل بأساس مهم للتصنيف يَتَمَثَّلُ في ضرورة مراعاة أوجه الشبه والاختلاف عند التصنيف ؛ فقد قام بينهما شبه يقتضي جمعهما معًا ، وهو كونهما مَعْنَيَيْنِ نحويَّيْنِ ، كما قام اختلاف بينهما يَتَمَثَّلُ في أَنَّ أَحَدَهُمَا عَامٌّ والآخر خاص ، وهذا لا يَسْمَحُ بأكثر من جعلهما قسمين فرعيين للمعنى النحوي . إنَّ مُرَاعَاةَ الفَرْقِ بينهما تَجْعَلُ منهما شيئين مختلفين ، كما أَنَّ مُرَاعَاةَ الشبه تجعل منهما شيئًا واحدًا ؛ أما مراعاة الأمرين معًا فتجعلهما قسمين فرعيين لشيء واحد ونرى ، بناء على ذلك ، أنه لا ينبغي أن يُذْكَرَا عند تقديم التصنيف العام لجوانب الظاهرة النحوية ؛ إذ يندرجان معًا تحت جانب واحد هو جانب المعنى النحوي .

ويعني ما سبق أننا نرى اندماج الجوانب الأربعة المتمثلة في المعنى النحوي الخاص والمعنى النحوي العام والعلاقات النحوية والقيم الخلافية في جانب واحد هو جانب المعنى النحوي ؛ إذ هي متصلة به لا تخرج عنه ، وتقابل الجانب الآخر الذي يتمثل في الوحدات النحوية بسماتها المختلفة .

ونرى ، بناء على ذلك ، أَنَّ الظاهرة النحوية ببساطة شديدة هي التركيب النحوي للغة ، إِذْ إِنَّ التركيب النحوي هو الطارئ الجديد على الكلمات ؛ حيث تَمَّ تَرْكِيب الكلمات معًا نحويًّا بعد بنائها صرفيًّا من أجزائها الدالَّة على المستوى الصرفي .

ونَرَى أن للتركيب النحوي جانبين ؛ فهو يَتِمُّ بأمرين ، وهما : وحدات هذا التركيب والعلاقات التي تقوم بينها حتى يَتَشَكَّلُ هذا التركيب ؛ إذ لا بُدَّ لقيام التركيب من وحدات يَتِمُّ تَرْكِيبُهَا معًا كما لا يَتِمُّ التركيب حتى تُرْصَفَ هذه الوحدات معًا من خلال علاقات تربط بينها . ويمكن أن نتحقق ذلك من خلال تأمل تراكيب من مثل « كتابُ محمدٍ ، وفى البيت وصديقٌ وفيٌّ » ومقارنتها بنحو : « محمدٌ كتابٌ » و « في يخرج » و « طالبٌ وَفِيَّةٌ » ؛ حيث تَمَّ تَرْكِيبُ الأمثلة الأولى بعلاقات نحوية مقررة في

الإضافة والظرفية والنعت على حين غابت مثل هذه العلاقات لأمر أو لآخر عن الأمثلة التالية ؛ مِمَّا يَعْنِي أننا نملك في الأمثلة الأولى ما يمكن تسميته بالتركيب ، ولا نملك في الأمثلة الثانية أكثر من وحدتين غير مركبتين .

ويعني ما سبق أَنَّ الظَّاهِرَةَ النحوية لا تَخْرُجُ عن الوحدات وعلاقاتها التي تصنع منها تركيبًا نحويًّا . وأن النحوي مطالب بِبَيَان الوحدات النحوية وتصنيفها ، ثم ببيان الأنظمة التي تحكم التراكيب أو العلاقات التي تقوم بين الوحدات ، وتجعل منها تراكيب نحوية صحيحة .

وهذا ، في الحقيقة ، ما يَنُصُّ عليه علم اللغة الحديث ؛ فالنظام النحوي عند سوسير Saussure يتكون من مجموعة من الوحدات تقوم بينها علاقات ، يقول هِلْمَسْلِف Hielmslev : « كان سوسير أول من دعا إلى ... وصف علمي للغة في إطار العلاقات التي بين الوحدات بصرف النظر عن الخصائص التي تقدمها هذه الوحدات إلا ما يتصل بالعلاقات وما يمكن أن يستنبط منها » [1] .

ثانيا - جهات الظاهرة النحوية ووحداتها :

١ - جهات الظاهرة النحوية

تَتَمَثَّلُ جهاتِ الظاهرة النحوية في الجهات التالية :

إ - الوحدات النحوية .

إ - المعاني النحوية أو العلاقات التي تكون بين الوحدات النحوية .

إ - جهة أداء السمات للمعاني أو العلاقات النحوية .

إ - الهيئة التي يرد عليها التركيب .

يظهر كون الجهات السابقة تمثل جهات الظاهرة النحوية من أن الظاهرة تتعامل مع التركيب النحوي الذي يتم من وحدات بينها علاقات يَتِـمُّ التعبير عنها من خلال سمات ، وهو يتحقق على هيئة معينة .

ونريد أن نؤكد على أنه لا ينبغي أن ننظر إلى الإعراب والمطابقة والرتبة والتضام بوصفها قرائن على المعنى النحوي ، فإن ذلك اختزال لوظيفتها في اللغة ، إذ إنها ، في الحقيقة ، أنظمة لا ترد بوصفها قرائن على نحو مطرد ، فإن الإعراب علامة على المعنى

(١) Hjelmslev, Louis (1972) "Structural analysis of language", Readings in Modern Linguistics: An Anthology by Bertil Malmberg, Mouton: L¢romedelsf¢rlagen, p. 97.

النحوي ، وليس قرينة له بالمرة ، كما أن ما عداه مما ذكرنا آنفًا يرد قرائن بنسبة لا تجاوز ثلث مرات وروده في اللغة . إنها كما يرى العمل الحالي أنظمة لغوية في المقام الأول وقرائن بصفة عارضة . أي أن قصر دورها على كونها قرينة يعد إخلالًا بتصورها على نحو كامل ودقيق ، كما ينطوي هذا الأمر على عودة إلى ما فرَّ منه ، وهو رؤية الظاهرة النحوية من خلال علامة الإعراب ؛ إذ لا يزيد ذلك إلا بأنه جعل الكشف عن المعنى النحوي منوط بعدد من القرائن لا بمجرد علامة الإعراب ، ولا يخفى ما في هذا الأمر من اختزال للتركيب النحوي في المعاني النحوية التي يؤديها .

أما الحذف والزيادة والنيابة والاشتغال والتنازع والتضمين والنيابة والاتساع والحمل على المعنى فهي أنظمة عارضة تطرأ على نظام الجملة الأساسي الذي يتمثل في التعليق [١] أو العمل وفق تعبير عموم النحاة .

وهذا الذي دعا ابن جني إلى أن يصفها بأنها دلالة ، تأمل قوله عن النوع والعدد ونحوهما « فإن كانت هناك أخرى من قِبَل المعنى وقع التصرُّف فيه بالتقديم والتأخير » [٢] .

دلالة أخرى تفيد أنها يرى سمك النوع والعدد والتعيين ونحوهما أنظمة لغوية كاملة ، ولم ترد فقط بوصفها قرائن ، بل قد يتفق أن تكون قرينة في بعض الحالات دون بعض ، ومن ثَمَّ كانت فيه دلالة ، وصارت قرينة .

٢ - وحداتها :

تَتَمَثَّلُ الوحدة النحوية في ثلاث ، وهي السمة والكلمة والجملة . وإذا كانت الجملة هي الوحدة النحوية الكبرى فإن الكلمة والسمة تظهران بشكل بارز في الدرس النحوي ؛ إذ يتم تحليل الجملة إلى عناصرها الأولى التي تَتَمَثَّلُ في الكلمات كما تَفْتَرِقُ الكلمات بعضها عن بعض من خلال السمات النحوية التي تحملها والتي تُجِيزُ لها الورود في موقع من مواقع الجملة أو تحرمها هذا الأمر ، وربما كانت السمة النحوية نتيجة لورود الكلمة في موقع معين .

ويُمْكِنُنَا أَنْ نُدْرِكَ كون السمة وحدة نحوية من كون علامة الإعراب إحدى السمات اللغوية التي تقوم في الكلمات ، فلا تخفى أهميتها بالنسبة للتركيب النحوي .

ونُشِيرُ ، بالنسبة للسمة ، إلى أنَّ هذه العناصر اللغوية تَتَمَثَّل في علامات الإعراب

(١) استنطق بعض روادنا اللغويين نصوص عبد القاهر الجرجاني بهذا المصطلح حسان ، د. تمام (١٩٧٣) اللغة العربية : معناها ومبناها ، ص ١٨٨ .

(٢) ابن جني ، الخصائص ، جـ ١ ، ص ٣٥ .

والعدد والنوع . وقد وَرَدَتْ هذه العناصر في التراث العربي بصفتها جزءًا في تشكيل التركيب اللغوي للعربية ، وهي بهذا تمثل سمات لغوية .

وقد اختار كتاب اللغة العربية معناها ومبناها لها اسم القرائن اعتمادًا على قيامها بإفادة الدلالة النحوية أو مشاركتها في ذلك .

والحقيقة أن وصف هذه العناصر أو السمات اللغوية كما يختار العمل الحالي بالقرينة قد ورد في التراث العربي بِقَدَرٍ ، أي في مواضع دون أخرى . وهذا الذي يجعلنا نُفَضِّلُ استخدام مصطلح السمة مع هذه العناصر على مصطلح القرينة التي لا تُمَثِّلُ مطلق السمة ، وإنما تمثل السمة الفارقة أي التي تُوَظَّف في التفريق بين ما يحتاج إلى تفريق .

ويَتَمَثَّلُ أبرز ما يمكن معالجته في هذه الوحدات النحوية الثلاثة في جانب الأنظمة ، فليس ثمة تصور واضح لجملة الأنظمة التي تحكم الجملة على اختلاف جهات الجملة التي تتصل بها هذه الأنظمة ، كما يقع الجدل حول نظام التصنيف الذي ينبغي أن تجري عليه الكلمات . ومِنْ ثَمَّ سيناقش البحث الأنظمة النحوية الخاصة بمختلف جهات الظاهرة النحوية في المبحث التالي الذي سيناقش نظام الوحدات المتمثل في نظام تصنيف الكلم وأنظمة التركيب المختلفة .

المبحث الثاني : الأنظمة النحوية

تَتَعَدَّدُ ، في الحقيقة ، الأنظمة النحوية في العربية ، وهي بحاجة إلى أمور تتمثل في التحديد والجمع وتصنيفها ، أيضًا ، في ضوء علاقة بعضها ببعض . ويراد بتحديدها بيانها وتلقيب ما يمثل نظامًا نحويًّا بلقب النظام ؛ إذ إن جميع الأنظمة النحوية قد فُصِّلَ الحديث فيها تحت ألقاب أخرى ، مما يستلزم إعادة تلقيبها بلقب النظام وفصلها عما ليس نظامًا من مادة أو نظرية أو غير ذلك .

وإن تَوَزَّعَتْ هذه الأنظمة على كلٍّ من السمة والكلمة والجملة فإنها لا تَقْبَلُ إلا فَصْلَ نظام الكلمة عنها بمعالجة مستقلة ، أما أنظمة السمة والجملة فتحتاج إلى أن تُعَالَجَ وتُعْرض معًا في إطار واحد لاتصال بعضها ببعض وأهمية وضعها في إطار عام ؛ إذ يُوَضِّحُ ذلك علاقة بعضها ببعض أكثر من علاقتها بما تتصل به من الوحدات النحوية .

أولًا - نظام الكلمات :

نتعرض في حديثنا عن نظام الكلمات لنظام التصنيف ، وذلك على النحو التالي :

١ - نظام تصنيف الكلم :

تُمَثِّلُ الكلمات جزءًا من الظاهرة النحوية يقابل الجزء الثاني الذي يتمثل في العلاقات . وإذا كنا سنقف مع العلاقات النحوية في الحديث عن الأنظمة النحوية التي تحكم التركيب النحوي للعربية فإننا سنناقش هنا بعض جوانب الوحدة النحوية التي دار حولها جدل شديد وهو جانب تصنيفها الذي حظي بمناقشات طويلة . ولم نقف مع الكلمة نفسها بوصفها وحدة نحوية ؛ لأن المشكلة ليست في الوحدات نفسها التي تشبه المعاني المطروحة في الطريق يعرفها العربي والعجمي ، وإنما في نظام تصنيفها الذي خالف فيه كثير من اللغويين المعاصرين نحاتنا القدامى خلافًا بعيدًا .

لقد قَدَّمَ الدرس الوصفي لأقسام الكلم مسلمات متعددة منها اعتمادها على المنطق والفلسفة وعدم صلاحيتها للدرس اللغوي الوصفي وقيامها على ثمانية أقسام على ما انتهت إليه لغويات الحضارة اللاتينية وساد القرون الوسطى بعد أن كانت قد وصلت إلى عشرة أقسام على يد اليونانيين . ومنها ضرورة تطويرها الذي انتهى بتشارلز فرايز إلى أن يجعل هذه الأقسام أرقامًا . وهذا ما انعكس في درسنا اللغوي العربي المعاصر ، وذلك في كتاب اللغة العربية : معناها ومبناها .

ونَنْطَلِقُ في مُنَاقَشَتِنا لتصنيف الكلمة من خلال أبرز تَصَوُّرٍ قَدَّمَهُ لنا الدرس اللغوي

العربي الحديث لِمَا طَرَحَ من المفاهيم والقضايا ولِمَا انبنى عليه من الدراسات ، وهو يرد في كتاب اللغة العربية معناها ومبناها ، ويتمثل في تصنيف الكلمة إلى سبعة أقسام بدلًا من ثلاثة الأقسام التي قدمها تراثنا اللغوي .

والحقيقة أن نقطة الخلاف تَتَمَثَّلُ في تقسيم النحاة للكلمة إلى ثلاثة أقسام وتقسيم كتاب اللغة العربية معناها ومبناها لها إلى سبعة أقسام ، وذلك بأن أخرج من الاسم الضمير واسم الإشارة والموصول وسَمَّاهَا جميعًا باسم الضمير ، وأَخْرَجَ مِنْهُ كذلك الصفة (المشتق العامل) والظرف فصارت لدينا ثلاثة أقسام جديدة تنضاف إلى الثلاثة المقررة في الاسم والفعل والحرف لتصير الأقسام الرئيسية ستة أقسام ، كما أضاف إليها سابعًا أخرجه من الفعل ، وقد سَمَّاهُ بالخالفة ، وجعله لأفعال التعجب والمدح والذم واسم الفعل . وقد عرض هذا الأمر في نص جامع له يقول :

« وسنجد في التقسيم الجديد مكانًا مستقلًّا لقسم جديد هو الصفة يمكن له أن يقف جنبًا إلى جنب مع الاسم والفعل دون أن يكون جزءًا من أولهما ولا متحدًا مع ثانيهما ، وسنرى أن الصفة تختلف مبنى ومعنى عن الأسماء على رغم ما رآه النحاة من أنها منها ، كما تختلف على الأساس نفسه عن الأفعال . وسنجد كذلك مكانًا مستقلًّا لقسم جديد هو الضمير ، وقد عَدَّ النحاة الضمائر بين الأسماء أيضًا عند تقسيمهم للكلم ، ولكننا سنرى بعد قليل أن إفراد الضمائر بقسم مستقل له ما يُبَرِّرُهُ سواء من حيث المبنى أو من حيث المعنى . وهذه الضمائر التي أفردناها بقسم خاص هي أعم من أن تكون ضمائر شخصية فقط كأنا وأنت وهو ، وسنجد في تقسيمنا الجديد مكانًا مستقلًّا ثالثًا للخوالف ، وهي عناصر وزعها النحاة بين أقسام الكلم لاختلاف مبنى كل منها عن مباني الأخريات واختلاف معنى كل منها عن معناهن ، ولكنهم غفلوا عما يجمع بينها جميعًا من عناصر يرجع بعضها إلى المبنى نفسه ويرجع بعضها الآخر إلى المعنى ، فهي جميعًا تستعصي على الدخول في جدول إسنادي أو تصريفي ما وهي جميعًا تستعمل في الأسلوب الإفصاحي الإنشائي التأثري الانفعالي الذي يسمونه affective language ، وتلك هي الإخالة والصوت والتعجب والمدح والذم . وربما ألحقنا به على المستوى النحوي لا الصرفي أساليب أخرى ، كالندبة والاستغاثة من النداء ... والظرف كذلك بحاجة إلى مكان خاص بين أقسام الكلم لأسباب تعود من ناحية إلى مباني الظروف أي صورها المطلقة وتضامُّها مع الكلمات والتراكيب ، ومن ناحية أخرى إلى معانيها التي تختلف عن التسمية والحدث والزمن الذي هو جزء معنى الفعل ؛ لأننا سنرى أن دلالة

الظروف إنما هي دلالة على علاقات زمانية بالوظيفة ، وليست دلالة زمنية بالوظيفة ، وليست دلالة زمنية بالتضمن كالزمن في الفعل ، وسنرى كذلك أن أسماء الزمان والمكان كاليوم والساعة وأمام ووراء قد تطرح معانيها المعجمية ، وتَتَّخِذُ لنفسها معنى وظيفيًا هو معنى الظرف ؛ فَتُعَدُّ بالنقل بين الظروف معنى ، وإن اختلفت عنه المبنى ؛ لأنها أسماء في الأصل ، وليست ظروفًا . وسنتوسع في فهمنا للأدوات فنرى الحروف منها أدوات أصلية ونرى غيرها أدوات محولة كالظروف التي تتصدر جملة الشرط أو الاستفهام وكالأسماء النكرات التي تستعمل لإبهامها استعمال الحرف وكالنواسخ الآتية على صور الأفعال ، ولكنها تستخدم لنقصها استخدام الحروف وهلم جرا »[1] .

وسوف نُحَقِّقُ ما بين التَّصَوُّرَيْنِ التراثي والحديث لأقسام الكلم من خلال خمسة النقاط التالية :

١ - أن نحاتنا القدامى لم يقدموا تقسيمًا وحيدًا للكلمة ؛ وإنما قَدَّمُوا اثنين جاء كل واحد منهما بحسب الغرض منه ، فقد قَدَّمُوا تصنيفًا عامًّا يَضُمُّ الأقسام الرئيسية دون فروعها ، وآخر تفصيليًا ذكروا فيه ما لكل قسم من أقسام الكلمة الرئيسية من أقسام فرعية كأقسام الاسم الفرعية التي تتمثل في الضمير والصفة والظرف . وزادوا على ذلك فذكروا الأقسام الفرعية لكل قسم فرعي من هذه الأقسام الفرعية وغيرها كحديثهم عن المشتق العامل والمشتق غير العامل وعن أقسام الصفة (المشتق العامل) التي تتمثل في اسم الفاعل وصيغة المبالغة واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وكأقسام الضمير ... إلخ . وحَسْبُنَا أن نتذكر أن ليس ثَمَّة قسم عَرَضَهُ هذا التقسيم الجديد لم يدركه النحاة .

ويَتَأَكَّدُ ذلك من أننا لا نفقد في الدرس الصرفي للعربية قسمًا من هذه الأقسام التي ذكرتها دراسة اللغة العربية معناها ومبناها فضلًا عما نَجِدُهُ مِنْ تصنيفات أخرى تُغَطِّي جميع الفروق اللفظية أو الدلالية التي تكون بين الكلمات . وتظهر مثل هذه التصنيفات العديدة ، مثلًا ، في الجامد في مقابلة المشتق ، والمعرب في مقابلة المبني ... إلخ . ويعني ذلك ببساطة أنهم لم يقفوا فقط مع ثلاثة الأقسام ، وإنما ذكروا جميع أصناف الكلمة الرئيسية والفرعية وفرع الفرعية . وكل ما هنالك أنهم قد قاموا بالتصنيف مرتين كانت إحداهما تصنيفًا عامًّا وكانت الأخرى تصنيفًا تفصيليًا دقيقًا محكمًا .

٢ - أن الفروق بين أفراد أي قسم مسألة منطقية لا تُفْسِدُ التصنيف ، ولا تُخِلُّ به ،

(١) حسان ، د. تمام (١٩٧٣) اللغة العربية ، معناها ومبناها ، ص ص ٨٨ - ٨٩ .

وذلك لأن المبدأ المعمول به في التصنيف بشكل عام يَتَمَثَّلُ في ضرورة مراعاة الانحراف التدريجي Gradience .

ويَعْنِي الانحراف التدريجي Gradience أنه لا يمكن لأفراد أي صنف أن يحملوا بشكل متساوٍ جميع سمات هذا الصنف وإنما تَتَفَاوَتُ أفراد أي صنف فيما بينها في قبول السمات التي تكون لهذا الصنف . وهذا المبدأ مقرر في الدرس الوصفي نفسه فهم يرون أن الفرد النمطي للقسم يقع في قلب دائرة القسم ، وهو الفرد الذي يحمل جميع صفات القسم أو هو أكثر الأفراد حملًا لسمات القسم الذي ينتمي إليه ، ويرون أننا كُلَّمَا اتَّجَهْنَا إلى محيط دائرة الأفراد التي تنتمي إلى القسم قَلَّ عدد السمات التي تحملها الأفراد حتى نقع على فرد لا يحمل من سمات القسم إلا سمة واحدة .

وهذا ما يظهر في نص النحاة على الاقتصار في الأفراد التي تنتمي إلى قسم الأسماء على قبولها علامة واحدة من علامات الأسماء كما في تاء الفاعل التي تقتصر على قبول سمة الإسناد إليها دون التعريف بأل والجر والنداء ... إلخ . أما الاسم رجل : فهو يحمل التنوين ويقبل أل والنداء والجر والإسناد ومعظم سمات الاسم إن لم يكن يقبلها جميعًا .

ويمكننا بيان الفروق بين الأسماء في قبولها لسمات الاسم المختلفة من خلال الرسم التالي :

(رسم ١)

الانحراف التدريجي لقبول الأسماء لعلامات الاسمية :

(اختلاف الأسماء في قبولها للعلامات) :

تلزم الإشارة إلى أن علامات الاسم متعددة ، وليس ثمة اتفاق على جملة ما يمثل علامة له ، وذلك على ما نجده في نص ابن فارس الذي تَحَدَّثَ فيه عن عدم قبول بعض الأسماء لعلامات الاسمية يقول : « أجمع أهل العلم أن الكلم ثلاثة : اسم وفعل وحرف . فأما الاسم فقال سيبويه : الاسم نحو : رجل وفرس » وهذا عندنا تمثيل وما أراد سيبويه التحديد . إلا ناسًا حَكَوا عنه أن « الاسم هو المحدث عنه » « وهذا شبيه بالقول الأول لأن « كيف » اسم ، ولا يجوز أن يُحَدَّث عنه . وسمعت أبا عبد الله أحمد بن محمد بن داود الفقيه يقول : سمعت أبا العباس محمد بن يزيد المبرد يقول : مذهب سيبويه أن الاسم ما صلح أن يكون فاعلًا » . قال : وذلك أن سيبويه قال : « ألا ترى أنك لو قلت : إن يضرب يأتينا وأشباه ذلك لم يكن كلامًا ، كما تقول : إن ضاربك يأتينا » . قال : فدل هذا على أن الاسم عنده ما صلح له الفعل . قال : وعارضه بعض أصحابه في هذا بأنَّ « كيف » و « عند » و « حيث » و « أين » أسماء وهي لا تصلح أن تكون فاعلة . والدليل على أن أين وكيف أسماء قول سيبويه « الفتح في الأسماء قولهم كيف وأين » فهذا قول سيبويه والبحث عنه . وقال الكسائي « الاسم ما وصف » ، وهذا أيضًا معارض بما قلناه من أن كيف وأين اسمان ولا ينعتان . وكان الفراء يقول : « الاسم ما احتمل التنوين والإضافة أو الألف واللام » ، وهذا القول أيضًا معارض بالذي ذكرناه أو نذكره من الأسماء التي لا تنون ولا تضاف ولا يضاف إليها ولا يدخلها الألف واللام . وكان الأخفش يقول « إذا وجدت شيئًا يحسن له الفعل والصفة نحو زيد قام وزيد قائم ثم وجدته يُثَنَّى ويُجْمَعُ نحو قولك : الزيدان والزيدون ، ثم وجدته يمتنع من التصريف فاعلم أنه اسم » . وقال أيضًا : ما حَسُنَ فيه « ينفعني » و « يضرني » . وقال قوم : ما دخل عليه حرف من حروف الخفض ، وهذا قول هشام وغيره . وله قول آخر : إن الاسم ما نودي . وكل ذلك معارض بما ذكرناه من كيف وأين ومن قولنا « إذا » وإذا اسم لحين ... أبو عثمان المازني قال : سألت الأخفش عن « إذا » ما الدليل على أنها اسم لحين فلم يأت بشيء » .

ونلاحظ في الرسم السابق ما يلي :

١ - أن ما وَرَدَ في قلب الدائرة يحمل أكبر عَدَدٍ من العلامات ، فرجل وقمر منونتان وتقبلان أل والجر والنداء .

٢ - أنه كلما ابتعدت الأسماء عن مركز الدائرة وجدناها أقل حَمْلًا لعلامات الاسمية فهذا وهؤلاء ونحوهما لا يقبل التنوين ولا أل ، ثم نحن وإياك ونحوهما لا يقبل التنوين ولا أل ولا الجر ، ثم تاء الفاعل لا تحمل التنوين ولا تقبل أل ولا النداء ولا الجر ، وإنما تقبل من علامات الاسم الإسناد فحسب . وأكثر من ذلك أين وكيف الواردتان عند ابن فارس لا تحملان من الاسم أية علامة إلا دلالته ؛ فلولا أنهما يدلان على مُسَمًّى لما كان ثمة وجه لوصفهما بالاسمية . والحقيقة أن الدلالة علامة لا تزول ولا تفارق المُعَلَّم .

نرى ، بناء على ما سبق ، أننا مضطرون إلى قبول تفاوت أفراد قسم الأسماء في قبولها للعلامات لأمرين ، هما :

- التسليم بالمبدأ الذي تقرر في علم اللغة ، بصفة خاصة ، وفي مطلق التصنيف ، بصفة عامة ، وهو مبدأ الانحراف التدريجي .

- أننا لو أَقَمْنَا حِسَابًا لمثل هذا الاختلاف بين أصناف الأسماء في قبول العلامات لخَرَجْنَا بأصناف عديدة ، ولَمَّا اقتصر الأمر على إخراج الصفة والضمير والظرف كما في كتاب اللغة العربية : معناها ومبناها .

ويدعو هذا الأمر ، في الحقيقة ، إلى ضرورة مراجعة مدى الانحراف التدريجي في قبول مختلف أصناف الكلمات في العربية ومدى تخلف بعض الشروط عن الأبواب النحوية ، وتفسير ذلك وأثره على الوظيفة النحوية لهذا الأبواب .

٣ - أن موافقة أقسام الاسم الفرعية الضمير والصفة والظرف لقسم الاسم الذي تنتمي إليه وعدم خروجها عن عباءته تظهر من أنها جميعًا تَحْمِلُ دلالةً أُولَى واحدة ، وأن الفَرْق الذي يقوم بينها إنما يقوم في الدلالات التي تُقَوِّمُ هذه الدلالة الأولى وتُجَسِّدُهَا أي في الدلالة الثانية مما يجعل الفرق بينها ثانويًّا لا أوليًا أساسيًّا .

وبيان ذلك يظهر من أمرين وهما :

١ - عدم اقتصار المشتق العامل على حمل دلالتين .

٢ - حَمْل جميع الأسماء لدلاتين فإذا كان المشتق العامل يحمل دلالتَيِ الذات والحدث الذي يلابسه أو الصفة التي تقوم فيه فإن :

- اسم الذات يحمل دلالتَيِ الذات والجنس الذي تنتمي إليه هذه الذات .

- الضمير يحمل دلالتَيِ الذات وموقعها من الموقف الكلامي : تكلمًا وخطابًا وغيبة .

- اسم الإشارة يحمل دلالتي الذات والإشارة .
- الاسم الموصول يحمل دلالة الذات ودلالة الصلة التي تتصل به ولا يتمّ إلا بها .
- العلم يحمل دلالتي الذات واختصاصه بصاحبه .

ولا يخفى أن الذات قد تكون معنوية غير مادية كما في اسم الزمان نحو يوم وساعة ؛ إذ كل واحد منهما يقع على ذات معنوية غير مادية تنتمي إلى جنس الأيام أو جنس الساعات على الترتيب .

ويفيد ذلك أن الاسم سواء أكان اسم ذات أم كان مشتقًّا عاملًا أم كان علمًا أم كان ظرفًا أم كان ضميرًا شخصيًّا أو موصولًا أو إشاريًّا يحمل دلالة الذات المادية أو المعنوية ، وأن الاختلاف بين هذه الأصناف لا يقوم إلا في الدلالة الثانية التي تُقَوِّم هذه الذات ، والتي تَتَمَثَّل في الجنس بالنسبة لاسم الذات ، ومنه اسم الزمان أو المكان ، وفي الحدث أو الصفة بالنسبة للمشتق العامل ، وفي موقع الذات من الموقف الكلامي بالنسبة لضمير الشخص ، وفي الإشارة بالنسبة لاسم الإشارة ، وفي دلالة الصلة بالنسبة للاسم الموصول ، وهو يكافئ المشتق العامل إذا كانت الصلة جملة فعلية ، ويزيد عنه إذا كانت الصلة جملة اسمية .

ويمكن إعادة صياغة ما سبق بأننا مع الأسماء ندل على الذات باستخدام اسمها الخاص في حالة العلم نحو محمد ، أو جنسها الذي تنتمي إليه (اسمها العام) في حالة اسم الذات ، نحو رجل أو الحدث الذي تلابسه ، أو الصفة التي تقوم فيها في حالة المشتق العامل (الصفة) نحو كاتب وأبيض ، أو الإشارة إليها في حالة اسم الإشارة نحو هذا ، أو الصلة في حالة الاسم الموصول نحو الذي يجتهد .

إن كُلَّ ما نريد أن نصل إليه هو أن كل الأسماء قد اتفقت في دلالتها الأولى ، وهي الذات مادية أو معنوية ، وأن الاختلاف بينها قد جاء في الدرجة التالية ؛ إذ يقوم في طرق بيان هذه الذات أو تقويمها ببيان اسمها الخاص ، أو بجنسها الذي تنتمي إليه ، أو بالحدث الذي تلابسه ، أو بالإشارة إليها ، أو بالصلة ، أو بموقعها من الموقف الكلامي . ولا يعني ذلك كله إلا أمرًا واحدًا هو أن هذه الأصناف من الكلمات لا تخرج عن أن تكون أقسامًا فرعية للأسماء ، ولا يمكن لبعضها أن يكون قسيمًا للاسم .

وقد قامت بعض الدراسات بتتبع دلالات جميع الأقسام الفرعية للاسم لإثبات اتفاقها في دلالتها على الذات واختلافها في الدلالة التي تقوم هذا الذات [1] .

(١) عبد الدايم ، د. محمد عبد العزيز (١٩٩٢) أثر أقسام الكلم في الجملة العربية ، رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم ، جامعة القاهرة .

٤ - أن نحاتنا ، بناء على ما سبق ، أدركوا بحسٍّ لغوي دقيق أن الأقسام المختلفة للكلمات ليست على درجة واحدة ، وأن بعضها فرع لبعض ، أي أنهم أدركوا جميع الأقسام وأدركوا مع ذلك منزلة كل قسم منها ، أي علاقات بعضها ببعض .

ويمكن أن نُلَخِّص الأسس المهمة التي التزمها نحاتنا في عملية التصنيف فيما يلي :

١ - ضرورة مراعاة أوجه الاختلاف والاتفاق على السواء ، وتظهر قيمة مراعاة الأمرين معًا من أننا إذا راعينا أوجه الاختلاف فقط في القمر والشمس والمصباح والشمعة ، مثلًا ، كانت أربعة أشياء مختلفة بعضها عن بعض ، وإذا راعينا ما بينها من اتفاق جعلناها صورًا مختلفة للأجسام التي تقدم لنا الضوء ، وأنها جميعًا تعد مقابلًا للأجسام الأخرى التي لا تقدم لنا الضوء . وقد نَعْمَد إلى تصنيفها تصنيفًا آخر وفق معيار آخر .

إن مراعاة أوجه الاختلاف فقط يجعل من كل مخالف بشكل جزئيٍّ أو كُلِّي قسمًا مستقلًّا ، أما مراعاة أوجه الشبه والاختلاف معًا فيتيح لبعض الأقسام أن تندرج تحت بعض .

٢ - ضرورة حفظ العلاقة بين الأقسام أو رُتَبِها التي تنتج عن مراعاة أوجه الاتفاق وأوجه الاختلاف على السواء ؛ إذ لا يَتِمُّ بناء نظام تصنيفي عام بأحدهما دون الآخر . ولولا مراعاة أوجه الشبه والافتراق لارتفعت أقسام فرعية إلى درجة الأقسام الرئيسية بدون وجه حق . ولعلنا نذكر أن أبرز ما قَدَّمَه دارون ، بعيدًا عن بعض المفاهيم الخطأ التي انتهى إليها ، هو تصنيفه العام للمملكة الحيوانية الذي أقامه على أوجه الشبه وأوجه الاختلاف معًا . لقد راعى النحاة العرب درجة التصنيف ، ولم يكتفوا بتسجيل مطلق التصنيف ، ولذلك أدركوا كما تظهر أدنى مراجعة لأعمالهم الموجزة والمبسوطة أنهم وقفوا مع جميع التقسيمات .

٣ - ضرورة التسليم بمبدأ الانحراف التدريجي Gradience عند التصنيف وعدم الالتفات إلى التفاوت بين أفراد القسم الواحد في حمله لسمات هذا القسم .

٤ - ضرورة تَجَنُّب الخلط بين هذه الأقسام ورفع بعض الأقسام الفرعية إلى منزلة الأقسام الرئيسية ؛ إذ ذلك يخالف أصل التصنيف الذي يتمثل في ضرورة مراعاة أوجه الشبه جنبًا إلى جنب مع أوجه الاختلاف .

ثانيا - أنظمة التركيب :

لا يُمْكِنُ ، كما لا يخفى ، أن يخضع التركيب النحوي للعربية لنظام واحد ولا مجموعة متساوية من الأنظمة ، وإنما لعدد من الأنظمة ذوات مستويات مختلفة . ويراد بالمستويات

المختلفة أن يكون بعضها أساسيًا وبعضها غير أساسي مثلا . وترجع ضرورة تعدد الأنظمة في التركيب النحوي إلى أن له عدة جوانب يحكم كل جانب منها نظام يرد لها بشكل أساسي ، وأنظمة أخرى تُمَثِّلُ شيئًا أقرب إلى الاستثناءات على هذا النظام الأساسي . وتتمثل جهات التركيب التي نريدها هنا في علاقات التركيب وعناصرها وأداء هذه العلاقات والتعبير عنها وبنية التركيب أو ترتيب عناصره .

وسوف نستعرضها بإيجاز مع بيان الجهات المختلفة التي نفترضها بشكل مبدئي والتي تقبل التطوير وفقًا لقرءة الأنظمة المختلفة التي تحكم جوانب التركيب النحوي . وسوف نعطيها أرقامًا متسلسلة ، فلن نفرق بين نظام التصنيف الذي يكون للكلمات والأنظمة التي تكون للتركيب نفسها ، ولن نفرق بين النظام الأساسي وغير الأساسي ؛ وذلك لبيان جملة الأنظمة النحوية في العربية والتأكيد على تَعَدُّدِهَا . على أننا فيما سوى ترقيم الأنظمة لن نخلط بين الأنظمة بمعنى أننا سوف نحرص على تصنيف الأنظمة في نظام أساسي لكل جهة وأنظمة غير أساسية لها تُمَثِّلُ استثناءات ، وذلك على ما يلي :

٢ - نظام العلاقات النحوية أو العمل (نظام التعليق) :

يَتَّصِلُ هذا النظام بجهة العلاقة النحوية وعناصرها ، وهي العلاقة التي يَتَحَقَّقُ بها التركيب ؛ فلا تركيب بلا علاقات بين مفرداته ، وقد أَخَذَ النظام اسمًا ناله من النقد ما لم يَنَلْ غيره وهو اسم العمل .

ويمكن أن نعتمد التعليق الذي قال به بعض روادنا اللغويين [1] مع تصورنا إلى أنه لا يخرج عما يقرره العمل ؛ إذ ليس العمل إلا أن اقتضاء بعض الكلمات لبعض يجعل منها تركيبا لا مجرد مفردات متتابعة ، ولا نرى ، مِنْ ثَمَّ ، أنه يقضي على « العمل النحوي والعوامل النحوية » [2] إذ يتم التعليق في ضوء ما بينها من اقتضاء تحكمه تفصيلات العمل . إن كل ما هنالك في تصورنا أن الظلال المنطقية للمصطلح التعليمي « العمل » الذي لا يخرج عن معنى الاقتضاء أو معنى التعليق هي التي جعلته يبدو مخالفًا في الظاهر على الرغم من عدم اختلافهما في الحقيقة .

عند عبد القاهر هو إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بوَهْوِ الفكرة .

ولا نريد أن نقف مع تفصيلات العمل ، وإنما نريد الإشارة إلى أنه نظام العلاقة الأساسي الجامع ، وليس ثمة نظام تتعلق به هذه الكلمات سواه .

---

(١) حسان ، د. تمام (١٩٧٣) اللغة العربية : معناها ومبناها ، ص ١٨٨ .

(٢) السابق ، ص ١٨٩ .

وقد صاغه النحاة بجعل بعض الكلمات عوامل تُعَدّ أساس التركيب وجعل بعض الكلمات معمولات تقتضيها هذه العوامل واستغرقوا بهذين النوعين كل كلمات التركيب .

الأنظمة الفرعية التكميلية :

أما الأنظمة الفرعية التي تتصل بهذا النظام ، وتُعَدّ استثناءً عليه فقد تمثلت في عدد من الأنظمة اللغوية . وقد سَمَّيْنَاهَا بالفرعية لكونها أقل ورودًا في اللغة من النظام الأساسي للعلاقة ولا تُعَالِجُ إلا عددًا قليلًا من الظاهرة لا يُقَارَنُ بما يعالجه النظام الأساسي للعلاقة ، كما وَصَفْنَاها بالتكميلية لعدم خروجها عن نظام العمل كلية ، وإنما تتصل به ، إذ تُمَثِّل صورة خاصة من صوره .

وسوف نكتفي بالإشارة إليها على أساس أن الغرض من هذا العمل مجرد تحديد هذه الأنظمة وتخليصها من غيرها ، وبيان كيف تُمَثِّلُ نظامًا وعلاقة هذه الأنظمة بعضها ببعض من جهة وتحديد جهة التركيب التي تتصل بها من جهة ثانية دون سرد تفصيلاتها أو استغراقٍ في أحكامها ؛ فلذلك كتبه الخاصة .

وتتمثل هذه الأنظمة الفرعية التكميلية في أنظمة الحذف والزيادة والتنازع والاشتغال والنيابة والتضمين والحمل على المعنى والاتساع ؛ إذ إن كل نظام من هذه الأنظمة يتصل بمشكلة ما تتصل بهذه العلاقة ويندرج تحت نظام فرعي ، وذلك على النحو التالي :

٣ - نظام الحذف :

لا يخفى أن الحذف يرد في طرف من طرفيَ العلاقة أو فيهما معًا ؛ مما يعني أنه يعكس استثناءً على نظام العلاقة النحوية يَتَمَثَّلُ في تَخَلُّفَ طَرَفٍ من طَرَفِيَ العلاقة النحوية اللذين تقوم بينهما العلاقة . يقول ابن جني في الحذف : « قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة ، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه ، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته . فأما الجملة فنحو قولهم في القسم : والله لا فعلت ، وتالله لقد فعلت ، وأصله أقسم بالله ، فحذف الفعل والفاعل وبقيت الحال من الجار والجواب دليلًا على الجملة المحذوفة . وكذلك الأفعال في الأمر والنهي والتحضيض ، نحو قولك : زيدًا إذا أردت اضرب زيدًا أو نحوه ، ومنه : إياك إذا حذرته ، أي احفظ نفسك ولا تضيعها والطريق الطريق ، وهلَّا خيرًا من ذلك . وقد حذفت الجملة من الخبر نحو قولك : القرطاس والله ، أي أصاب القرطاس ، وخير مقدم أي قدمت خير مقدم ، وكذلك الشرط في نحو قوله : « الناس مجزيون بأفعالهم إن خيرًا

فخيرًا وإن شرًا فشرًا » ، أي إن فعل المرء خيرًا جزي خيرًا وإن فعل شرًا جزى شرًّا ، ومنه قول التغلبي إذا ما الماء خالطها سخينًا » [١] .

٤ - نظام الزيادة :

تُحْسَبُ الزيادة مراعاة لطرفَيِ العلاقة ، أي تُحْسَبُ تَبَعاً لاستيفاء العلاقة لطرفيها الأمر الذي يعكس استثناءً على نظام العلاقة النحوية يَتَمَثَّلُ في وجود عنصر لا يرتبط بغيره كما في حالة حرف الجر الزائد .

٥ - نظام التنازع :

يقوم التنازع بسببٍ من العلاقات النحوية كما هو مقرر عند النحاة ؛ إذ يعكس هذا النظام استثناءً على نظام العلاقة النحوية يَتَمَثَّلُ في وجود عاملين يقتضي كل واحد معمولًا خاصًّا به مع وجود أحدهما دون الآخر .

٦ - نظام الاشتغال :

يقوم الاشتغال أيضًا بسببٍ من العلاقات النحوية ، كما هو مقرر أيضًا ، وهو ، مِنْ ثَمَّ ، يعكس استثناءً على نظام العلاقة النحوية يَتَمَثَّلُ في وجود معمول واحد مع معمولين من جنس واحد على الرغم من أن هذا العامل لا يتطلب إلا واحدًا منه .

٧. نظام النيابة :

يعكس نظام النيابة استثناءً على نظام العلاقة النحوية يَتَمَثَّلُ في وجود علاقة دلالية بين طرفين لا ترد بينهما أصلًا ، فيثبت ذلك بِعَدِّ أحد الطرفين نائبًا عما تقوم بينه وبين الطرف الثاني مثل هذه العلاقة ، وهذا ما يظهر في نيابة حروف الجر بعضها عن بعض ، يقول بعضهم : « الثالث عشر قولهم ينوب بعض حروف الجر عن بعض ، وهذا أيضًا مما يتداولونه ويستدلون به ، وتصحيحه بإدخال قد على قولهم ينوب ، وحينئذ فيتعذر استدلالهم به ؛ إذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه لا نسلم أن هذا مما وقعت فيه النيابة ، ولو صح قولهم لجاز أن يقال : مررت في زيد ودخلت من عمرو وكتبت إلى القلم ، على أن البصريين ومن تابعهم يرون في الأماكن التي ادعيت فيها النيابة أن الحرف باقٍ على معناه ، وأن العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف ؛ لأن التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف » [٢] .

---

(١) ابن جني ، الخصائص ، جـ ٢ ، ص ٣٦٠ .

(٢) ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق د. مازن المبارك وعلي حمد الله ، دمشق : دار الفكر ، ط٦ ١٩٨٥ ، ص ٨٦١ .

٨ - نظام الحمل على الأصل أو اللفظ أو المعنى أو النظير أو على النقيض :

تعكس صور أنظمة الحمل استثناءً على نظام العلاقة النحوية يَتَمَثَّلُ في ورود سمات طرف من طرفي العلاقة على غير ما هو مُقَرَّرٌ لها وفقًا لعلاقتها بالطرف الآخر ؛ كأن يَرِدَ اللفظ مذكرًا وحقه التأنيث حملًا له على معناه ، نحو تذكيرنا لفظ الدار في قولنا : هذا دار حملًا له على معناه ، وهو المنزل .

ولا يخفى أن هذا يتضمن عدم ورود السمات في المبتدأ وفق ما يتناسب مع الخبر ؛ إذ الخبر مؤنث مجازي ، وقد جاءت سمة التذكير في المبتدأ بَعْدَ حمل لفظ الخبر على معناه ، وهو المنزل .

وتتفق كل صور الحمل في كونها تمثل صورًا خاصة من صور العمل ؛ إذ تعكس استثناءات على نظام العلاقة النحوية يَتَمَثَّلُ في عدم ورود السمات التي يقتضيها طرف في الطرف الآخر . وإذ الحمل يعني أنه قد حمل اللفظ على معناه أو أصله أو نظيره أو نقيضه .

ويتضح كون نظام الحمل على المعنى ، مثلًا ، يقوم مع تخالف طرفي علاقة نحوية في سمة من السمات اللغوية من نص ابن جني : « فَصْلٌ في الحمل على المعنى : اعلم أن هذا الشَّرَجَ غورٌ من العربية بعيد ، ومذهب نازح فسيح ، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا ، كتأنيث المذكر ، وتذكير المؤنث ، وتصور معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد ، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلًا كان ذلك اللفظ أو فرعًا ، وغير ذلك مما تراه بإذن الله فمن تذكير المؤنت قوله :

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها

ذهب بالأرض إلى الموضع والمكان ومنه قول الله ﷻ : ﴿ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّى ﴾ [1] ، أي هذا الشخص أو هذا المرئي ونحوه ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾ [2] ؛ لأن الموعظة والوعظ واحد ، وقالوا في قوله سبحانه : ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [3] إنه أراد بالرحمة هنا المطر ، ويجوز أن يكون التذكير هنا ، إنما هو لأجل فعيل على قوله : بأعين أعداء وهن صديق ، وقوله : ولا عفراء منك قريب . وعليه قول الحطيئة :

---

(١) ٧٨ / سورة الأنعام .

(٢) ٢٧٥ / سورة البقرة .

(٣) ٥٦ / سورة الأعراف .

ثلاثـة أنفـس وثـلاث ذود　　لقـد جـار الزمـان على عيـالي

ذهب بالنفس إلى الإنسان فذكر » [١] .

٩ - نظام الاتساع :

يعكس نظام الاتساع استثناءً على نظام العلاقة النحوية يظهر من كونه صورة خاصة من الحذف ، ويُعَدُّ استثناء في أمر العمل ، وذلك كما يظهر من نص ابن السراج فيه ، يقول : « اعلم أن الاتساع ضرب من الحذف إلا أن الفرق بين هذا الباب والباب الذي قبله أن هذا تُقِيمُه مُقَام المحذوف وتعربه بإعرابه ، وذلك الباب تحذف العامل فيه وتدع ما عمل فيه على حاله في الإعراب ، وهذا الباب العامل فيه بحاله ، وإنما تُقِيمُ فيه المضاف إليه مُقَام المضاف أو تجعل الظرف يقوم مقام الاسم ، فأما الاتساع في إقامة المضاف إليه مقام المضاف ، فنحو قوله : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [٢] تريد أهل القرية وقول العرب : بنو فلان يطؤهم الطريق يريدون أهل الطريق ، وقوله : ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴾ [٣] إنما هو بر من آمن بالله . وأما اتساعهم في الظروف فنحو قولهم : صيد عليه يومان ، وإنما المعنى صيد عليه الوحش في يومين ، وولد له الولد ستون عامًا ، والتأويل وُلِدَ له في ستين عامًا . ومن ذلك قوله ﷻ : ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ [٤] وقولهم : نهارك صائم وليلك قائم ، وإنما المعنى أنك صائم في النهار وقائم في الليل ، وكذلك يا سارق الليلة أهل الدار ، وإنما سرق في الليلة . وهذا الاتساع أكثر في كلامهم من أن يحاط به ، وتقول : سرت فرسخين يومين إن شئت نصبت انتصاب الظروف وإن » [٥] .

١٠ - نظام التضمين :

يعكس نظام التضمين استثناءً على نظام العلاقة النحوية ، إذ يرد مفعول به بعد فعل لا يرتبط بمنصوب على جهة المفعولية ، يقول ابن هشام في سبعة الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر ، ويأتي بعده مفعول به على الرغم من لزومه : « السادس التضمين فلذلك عدِّي رَحُبَ وطَلَعَ إلى مفعول لما تَضَمَّنَا معنى وَسِعَ وبَلَغَ ، وقالوا : فَرِقْتُ زيدًا وسَفِهَ نَفْسَهُ لتضمنها معنى خاف وامتهن أو أهلك . ويختص التضمين عن غيره من المُعَدِّيَاتِ بِأَنَّهُ قد يَنْقُلُ الفعل إلى أكثر من درجة ، ولذلك عُدِّيَ ألوت بقصر الهمزة بمعنى قصرت إلى

---

(١) ابن جني ، الخصائص ، جـ ٢ ، ص ص ٤١١ - ٤١٢ .

(٢) ٨٢ / سورة يوسف .　　(٣) ١٧٧ / سورة البقرة .

(٤) ٣٣ / سورة سبأ

(٥) ابن السراج ، الأصول في النحو ، جـ٢ ، ص ٢٥٥ .

مفعولين بعد ما كان قاصرًا ، وذلك في قولهم لا آلوك نصحًا ولا آلوك جهدًا لما ضُمِّنَ معنى لا أمنعك ومنه قوله ، تعالى : ﴿ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا ﴾ (١) وعُدِّيَ أخبر وخبر وحدث وأنبأ ونبأ إلى ثلاثة لما ضُمِّنت معنى أعلم وأرى بعد ما كانت متعدية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بالجار ، نحو : ﴿ أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسْمَآئِهِمْ ﴾ (٢) ﴿ نَبِّـُٔونِى بِعِلْمٍ ﴾ (٣) » (٤) .

١١ - نظام الرتبة الأساسي :

يعكس نظام الرتبة الأساسي الهيئة التي تقوم لوحدات التركيب بعد تعلق بعضها ببعض . وهي نظام لغوي ذو تفصيل وأحكام مختلفة ، وإن كان ذلك لا يمنع من أن يستخدم قرينة على المعنى النحوي . وهو يُفَرَّغُ من دلالته اللغوية !! .

حدد الهيئة التي ترد عليها عناصر التركيب والشكل الذي تقوم فيه .

١٢ - نظام الأصل والفرع :

يتصل الأصل والفرع بهيئة التركيب ، إذ يُعَدُّ نظام الأصل والفرع فرعًا أو استثناءً على نظام الرتبة الأساسي الذي يقرر الأحكام المختلفة للرتبة . ولا يستقل بكونه استثناء على نظام الصل والفرع ؛ إذ إن الأصل والفرع ليس خاصًّا بالرتبة في العربية ، بل يرد في مسائل مختلفة ، ومن ذلك عَدُّ المثنى والجمع فرعين على المفرد ، وعَدُّ المؤنث فرعًا على المذكر والمعرفة فرعًا على النكرة .

وما يَهُمُّنا منه الآن أن يتم به تفسير ورود أكثر من صورة أو ترتيب للتركيب ذي العناصر الواحدة ؛ إذ عَدَّ إحدى الصور أصلا والباقي فروعًا عليه .

ويَتَقَرَّرُ نظام الأصل والفرع بالنسبة للرتبة فيما سماه النحاة تقديمًا أو تأخيرًا ؛ إذ معنى التقديم ، مثلًا ، أنه قد طرأ تقديم لما كان مؤخرًا .

١٣ - نظام أداء المعنى النحوي (نظام السمة) :

يَتَّصِلُ نظام أداء المعنى النحوي بجانب الوسيلة التي تستخدم لبيان الإعراب وهي السمات التي توظف علامةً على المعنى النحوي أو قرينة له .

ويُعَدُّ نظام أداء المعنى النحوي بالسمة علامةً أو قرينةً النظام الأساسي لأداء المعنى

---

(١) ١١٨ / سورة آل عمران .
(٢) ٣٣ / سورة البقرة .
(٣) ١٤٣ / سورة الأنعام .
(٤) ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، جـ ١ ، ص ٦٨٠ .

النحوي .

وهو متصل بنظام العمل من جهة أن العمل يقتضي عددًا من العلاقات التي تقوم بين أطراف التراكيب المختلفة ، وأن نظام السمة خاص بالوسيلة التي يتم بها كشف هذه العلاقات أو المعانى النحوية .

ونشير أولًا بإيجاز هنا إلى النقاط العريضة الخاصة بالسمات التي تُوَظِّفُهَا اللغة . وهي تَتَمَثَّلُ فيما يلي :

١ - تُمَثِّلُ السمة اللغوية عنصرًا يشارك في تشكيل اللغة ، ولا ينظر إليه إلا بصفته جزءًا من تشكيل هذه اللغة .

٢ - تَنْقَسِمُ السمات اللغوية إلى علامات وقرائن .

٣ - يقال للسمة اللغوية : إنها علامة إذا كانت نَصًّا فيما تدل عليه ، كالتاء التي هي نَصٌّ في التأنيث ، وزيادة الألف والنون أو الياء والنون التي هي نَصٌّ في التثنية ، وكعلامة الإعراب التي هي نَصٌّ في حالة الإعراب ، وهي أيضًا نَصٌّ في الموقع الإعرابي إذا ما راعينا أنها جاءت لتمييزه عَمَّا يلتبس به مما يجيء معه . أي أنها تكون نَصًّا في الموقع الإعرابي بهذين الشرطين :

- أن تكون للفرق بين ما يجتمع ، أي أنها ليست مطالبة بالفرق بين ما لا يجتمع ؛ إذ لا حاجة إلى ذلك .

- أن تكون للفرق بين ما يلتبس مِمَّا يجتمع ، فليست أيضًا مطالبة بالفرق بين عنصرين أو أكثر يجتمعان ، ولكنهما لا يلتبسان .

٤ - أن القرينة سمة لغوية ترد دون أن تكون نَصًّا مقصودًا إلى ذلك ، ولكنها تستخدم بشكل تكميلي أو بديل لإفادة ما تفيده العلامة عند غياب العلامة ، أي أنها لا تتم المبادرة إليها ولا تستخدم إلا عند هذا الغياب .

ويُمَثِّل نظام السمة في العربية نظام أدء المعنى النحوي من خلال العلامة والقرينة اللذين يمثلان نوعَين للسمة اللغوية يؤدي أولهما المعنى النحوي نَصًّا ، ويقوم الثاني مقامه عند غياب الأول .

وتلزم الإشارة إلى بعض الأمور التي تُوَضِّحُ أبعاد النظام اللغوي للسمة الذي يحكم كلًّا من العلامة والقرينة في التراث العربي ، والتي دعتنا إلى تسميتها سمات لغوية لا قرائن ، وإلى بعض الأمور التي تتصل بعلاقتها بعلامة الإعراب ، وتَتَمَثَّلُ هذه الأمور

وتلك فيما يلي :

١ - أن نظام السمة اللغوية الذي يشمل العلامة والقرينة لا يزيد عن كونه نظامًا لبيان المعنى النحوي وتحديد موقع الكلمات في التركيب دون أن يتصل بالأنظمة النحوية الأخرى التي سبق تفصيل بعضها .

٢ - اختلاف العَلامة عن القرينة ، فالعلامة نَصٌّ أصيل في دلالتها أما القرينة فهي سمة مُقَارِنة (قرينة) يُسْتَعَانُ بها عند غياب ما هو نَصٌّ في الدلالة وبناء على هذا الفرق ، لم يَصِفْ النحو العربي العلامة الإعرابية بالقرينة اعتمادًا على أنها نَصٌّ في المعنى النحوي ، أما ما سواها فَإِنَّنَا نَلْجَأُ إليه ليكون علامة تكميلية أو بديلة على المعنى النحوي .

وهذا ما يجعلنا نُفَرِّقُ في ضوء فهمنا لصنيع اللغويين العرب بين سمة الإعراب التي أصلها أن تكون علامة على الإعراب والتي تقتصر على هذا الدور وبين غيرها من السمات التي تستعار لتعليم الموقع النحوي .

ويعني ذلك أنَّهُم استشعروا الفرق بين نوعين أساسيين من الدوال سبق توصيفهما ، ونزيده بيانًا فيما يلي :

● **الدال الأصلي :**

يرجع عَدُّ العلامة الإعرابية دالًّا أصيلًا إلى اقتصار عملها النحوي على بيان المواقع النحوية وتمييز بعضها عن بعض . ويتضح فهم النحاة لذلك من تسميتهم لها بالعلامة ؛ إذ لم ترد إلا لتعليم المواقع النحوية ولتسمية ما سواها من الحركات بحركات البنية ، وهي الحركات التي ترد لتشكيل الكلمة وبنائها لا غير .

● **الدال غير الأصلي :**

وهو ما سوى العلامة الإعرابية مِمَّا يدل على المعنى النحوي ، وما هو خلاف الأصل . وينقسم الدال غير الأصلي إلى قسمين وهما :

● **الدال المُكمِّل :**

وهو دال نحوي ليس أصله الدلالة على الموقع النحوي ، مثلًا ، ولكنه يُسْتَخْدَمُ بعد غياب الدال النحوي الأصلي (علامات الإعراب) ، وهو ، من ثَمَّ ، مُكَمِّل لعمل العلامة الإعرابية .

ويَتَمَثَّل هذا الدال المكمل في المطابقة نوعًا أو عددًا فيما سوى الرتبة مما ذكره ابن جني من عناصر لغوية أو غير لغوية تُؤَدِّي ما تُؤَدِّيه علامة الإعراب عند غياب هذه

العلامة .

● **البديل أو المستعار :**

هو دال غير نحوي ابتداء ، ولكنه استعير لِيُؤَدِّي ما حَقُّهُ أَنْ يُؤَدَّى بِدَالٍّ نحوي ، ويتمثل الدال البديل في الرتبة التي أصلها أن ترد في اللغة لأغراض بلاغية مختلفة مقررة لحالات التقديم والتأخير ، وتستعار بعد تفريغها من قيمتها البلاغية هذه لتكون بمثابة الدال النحوي أو بديلًا عنه .

ويعني كونها بديلًا أو عوضًا عنه أنه لا تجتمع معه ؛ إذ تعود إلى دلالتها البلاغية متى توفر الدال النحوي الأصلي أو المكمل .

ولم نجعل العناصر غير اللغوية التي تؤدي ما تؤديه علامة الإعراب بديلًا مستعارًا ؛ لأنها لا تستخدم لغرض تُفَرَّغُ منه وتجعل لبيان المعنى النحوي ، وإنما تكون مطلقة عن أداء معنى ما حتى يحتاج إليها التركيب لبيان المعنى النحوي فتصير قرينة عليه .

٣ - عدم ملازمة السمة اللغوية للورود قرينة (سمة فارقة) ، فورود السمات اللغوية قرائن على المعنى يقتصر على حال ورودها للدلالة على المعنى النحوي أو على محذوف... إلخ ، دون غيره من الأحوال .

ويُمْكِنُ توضيح الحالات المختلفة لورود السمات اللغوية من خلال مثال الرتبة ، فإنها تَرِدُ قرينةً على الوظيفة النحوية ، كالابتداء والفاعلية في حال من ثلاث أحوال ، وهي حالة غياب كل من علامة الإعراب وعلامات النوع والعدد وغيرها ، فلا تكون قرينة مع وجود العلامة الإعرابية ، ولا مع وجود قرينة أخرى غير العلامة الإعرابية . أي أنها ترد قرينة بنسبة لا تُجَاوِزُ ثُلُثَ مَرَّات ورودها .

والحقيقة أن عدم اطراد ورودها على جهة القرينة يُفَسِّرُ قلة استخدام مصطلح القرينة معها ؛ فهم لا يصفونها بالقرينة إلا حال ورودها قرينة ويمتنعون عن هذا المصطلح في غير هذه الحال . لقد اعتمد التراث العربي العلامة الإعرابية فارقًا أساسيًّا بين المواقع النحوية دون غيرها من السمات النحوية التي لا ترد قرينة (سمة فارقة) إلا في بعض الحالات دون بعض .

٤ - أن ورودها قرينة يُضَيِّعُ دلالة لغوية أخرى كانت ترد لها ؛ إذ تفقد الرتبة قيمتها البلاغية التي تظهر في الأغراض البلاغية المختلفة للتقديم والتأخير حين ترد قرينة على المعنى النحوي ؛ إذ لا قيمة لتقديم الفاعل على المفعول عندما يكون ذلك وجوبًا لا جوازًا

إلا الفرق بينهما دون أن يكون لهذا التقديم أي غرض بلاغي .

٥ – أن علامة الإعراب لا تفيد إلا في بيان الموقع النحوي الخاص كالفاعلية والمفعولية ... إلخ ، أي تقتصر على هذا الدور ولا تُنْقَلُ إلى غيره من الأدوار ، وإنما تُفَرَّغُ من دلالتها فقط ، فيزول عنها كونها علامة عند أمن اللبس في النماذج الواردة نحو خَرَقَ الثَّوْبُ المِسْمَارَ . أما القرينة فَتَرِدُ لَهُ ولكثير من الجوانب النحوية ، فهي ترد لما يلي :

– للمعنى النحوي الخاص الذي ترد له علامة الإعراب كالفاعلية والمفعولية كما في قول النحاة : « فإن كان قرينة معنوية أو لفظية جاز ذلك وفاقًا ، نحو : أكل الكمثرى موسى وأَضْنَتْ سُعْدَى الحمى ، وضربت موسى سعدى ، وضرب موسى العاقل عيسى » [(١)] .

– المعنى النحوي للأدوات والذي لا ترد له علامة الإعراب أصلًا ، كما في قول النحاة عن معنى التبعيض الذي يرد لحرف الجر مِنْ : « التبعيض ، وعلامته أن يصلح مكانها (بعض) ، كقولك : أخذت من المال ، وقال المبرد / هي لابتداء المكان ، أيضًا ، والتبعيض مستفاد بقرينة » [(٢)] .

– المعنى الصرفي للكلمات ومن ذلك قول النحاة عن زمن المضارع نقلًا عن أبي حيان : « ومن القرائن المخلصة للحال وقوعه في موضع نصب على الحال ، نحو جاء زيد يضحك » [(٣)] .

– الحذف ، وهو ما يقرره النحاة من أنه « يجوز حذف عامل الفاعل لقرينة كأن يجاب به نفي أو كزيد في جواب ما قام أحد أو مَنْ قَامَ » [(٤)] .

لقد جعلت القرينة التركيب بعد أن عرض له الحذف كما لو كان بلا حذف ، فالقرينة تقوم مقام المحذوف في إفادته كما لو كان موجودًا .

ولا يخفى أن القرينة بهذا التعدد في الاستخدام أوسع من العلامة الإعرابية التي تستقل ببيان العلاقة النحوية (المعنى النحوي) ؛ إذ القرينة ليست للقيام بما تقوم به علامة الإعراب فقط ، وإنما هي أوسع استخدامًا من علامة الإعراب التي تقتصر على بيان مواقع التركيب النحوية وفصل ما يحتاج إلى فصل .

---

(١) السيوطي ، همع الهوامع ، جـ ١ ، ص ٥١٥ .

(٢) العكبري ، جـ ١ ، ص ٣٥٤ .

(٣) السيوطي ، همع الهوامع ، جـ ١ ، ص ٤٢ .

(٤) السابق ، جـ ١ ، ص ٥٧٨ .

٦ - أن العلامة والقرينة بالتبعية لا ترد إلا حيث نحتاج إلى تعليم شيء والفرق بينه وبين غيره . ويلزم ألا نقول بوجود العلامة أو القرينة عند غيابها إلا فيما يحتاج إلى تفريق أما ما ليس ملتبسًا بغيره ابتداء فليس ثَمَّةَ وجه للقول بالعلامة والقرينة معه .

ويَظْهَرُ هذا من أن اللغة لا تُفَرِّقُ بَيْنَ ما يلي :

- ما لا يجتمع ابتداء من المواقع النحوية لعدم قيام احتمال اللبس ، فلا نحتاج إلى علامة إعراب خاصة ، فلم تُفَرِّقْ بين الفاعل ونائب الفاعل ، والمبتدأ واسم كان وخبر إنَّ ، مثلًا ، فجاءت جميعها بعلامة واحدة ، وهي علامة الرفع ؛ لأنَّها لا تجتمع في جملة واحدة ، ولم تُفَرِّقْ كذلك بين المفعول به واسم إن وخبر كان لعدم اجتماعها أيضًا في جملة واحدة ، ومن ثَمَّ كان وَضْعُ علامات إعراب مختلفة لأفراد كل مجموعة من هذه المواقع المتعددة يعني إهدارًا في وضع العلامات .

إنَّ تَعَدُّد مواقع الإعراب التي تأخذ حالة إعراب واحدة ، وتحمل ، مِنْ ثَمَّ ، علامة الإعراب الخاصة بهذه الحالة يُفِيدُ الاقتصاد في اللغة ، ولا يعني خلاف ذلك إلا مضاعفة العلامات بلا أدنى دلالة مع أن القاعدة في اللغة أن كل زيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى .

ويؤكد أساس الاقتصاد هذا في العربية أنَّها قد وَظَّفَتْ العلامة أحسن توظيف ، فاستخدمت العلامة الواحدة لدلالتين متقابلتين ؛ إذ جعلت ثبوتها علامة على وجه وحذفها علامة على ما يقابله في حالة رفع المضارع ونصبه أو جزمه ، وجعلت غياب العلامة علامةً على ما يقابل وجودها ، كما في علامة التذكير التي تتمثل في غياب علامة التأنيث .

- ما لا يلتبس من المواقع النحوية التي يمكن أن تَجْتَمِعَ في جملة واحدة ، فلم تُفَرِّقْ بين المفعولات الخمسة لافتراق بعضها عن بعض ابتداء وعدم التباس أحدها بغيره ، فلا يلتبس حدث الفعل (المفعول المطلق) وعلة الفعل (المفعول له) وما يصاحب واو المعية (المفعول معه) ومكان الفعل أو زمانه بعضها ببعض ، ولا يلتبس بمن وقع به الفعل (المفعول به) ، فهي منفصلة بعضها عن بعض لا تحتاج إلى الفرق بينها بعلامة ولا بقرينة .

ويَتَأَكَّد هذا من أن اللغة حَرَصَتْ أَتَمَّ الحِرْصِ على أن تُفَرِّقَ بين ما يلتبس مما يجتمع معًا كالفاعل والمفعول به للحاجة إلى الفرق بينهما لصحة التبادل بينهما ، ومِنْ ثَمَّ اقتضت اللغة أن تقوم القرينة مقام العلامة عند غياب العلامة ، ولم تقبل أن تتركهما بلا تفريق وفوتت قيمة الرتبة البلاغية للتفريق بينهما .

على أن المبتدأ والخبر يمثلان الحالة التي لم تُفَرِّقْ علامة الإعراب بينهما رأسًا مع أنهما يجتمعان ويلتبسان أيضًا . وهذه الحالة فيما نتصور الحالة الوحيدة التي استعانت به العلامة الإعرابية بغيرها ابتداءً ؛ إذ اعتمدت علامة الإعراب على التفاوت بينهما تعيينًا ، ثم استعانت بقرينة الرتبة حين استويا تعيينًا ولم يكن ثمة قرينة تكميلية أخرى يمكن أن تفرق بينهما . ويعني ذلك أن الإعراب في هذه الحالة الخاصة لم يتقدم في دلالته على المعنى النحوي ، وهو الابتداء والخبرية ، على القرائن كما هو شأنه في غير هذه الحالة ، وإنما استعان بالقرائن للفرق بين ما اجتمعا معًا وقبل الالتباس . أي أن هذه هي الحالة الوحيدة التي يتساوى فيها دون علامة الإعراب مع بعض قرائنه في الدلالة على المعنى النحوية . وتأتي ضرورة النَّصِّ على أن علامة الإعراب تتساوى هنا مع بعض قرائنه من أن الرتبة تظل آخر القرائن ، ولا تتساوى مع الإعراب ولا مع قرائنه الأُخرى ، بل ترد حين لا يكون ثمة مناص من توظيفها والاعتماد عليها .

كما أن هناك ملحظًا آخر يلزم الالتفات إليه ، وهو كون المبتدأ والخبر صورة للجملة الاسمية غير المنسوخة ، وهو مِنْ ثَمَّ يقابل صورتين هما : صورة الاسم المرفوع والخبر المنصوب وصورة الاسم المنصوب والخبر المرفوع ، وكَأَنَّه قد أريد بصورة المبتدأ والخبر المرفوعين أن تقابل هاتين الصورتين المنسوختين . ويشبه هذا الأمر أن التبعية في الإعراب في نحو « قرأ الطالبُ المجتهدُ الدرسَ » يُرَادُ بها أن تفرق بين نعت الفاعل وبين المفعول ، وكأن تبعية الإعراب إشارة إلى أننا لم ننتقل بعد من حيز المتبوع إلى موقع مغاير تمامًا .

والحقيقة أن هذا الأمر يُبَيِّنُ نظام علامات الإعراب في اللغة ، وينفي عنه القصور في التفريق بين الأبواب ، بل يُثْبِتُ له غاية الاقتصاد ؛ فقد وَظَّفَ العلامة ما قامت الحاجة إلى ذلك ، ولم يُؤَثِّرْ تعدد المواقع النحوية التي تتخذ حالة إعراب واحدة على دلالة العلامة التي تؤدي حالة الإعراب هذه . وليس ثمة مجال لنقد النظام الإعرابي في هذه الجهة . إن تصور القصور في نظام الإعراب ، وبخاصة في جانب دلالة العلامات على المعاني النحوية ، نشأ عن تصور ضرورة أن تتمايز كل المواقع النحوية بعضها عن بعض ، وأنه يجب أن تكون ثمة علامة لمواقع الإعراب المختلفة ما يجتمع منها وما لا يجتمع ، وما يلتبس بعضه ببعض وما لا يلتبس ، وهو الأمر الذي يطالب اللغة بما يتجاوز ثلاثين علامة لتغطية مختلف هذه المواقع النحوية . وهو كما لا يخفى إذا حدث يؤدي إلى عدة أمور أبرزها :

- تفويت مقصد الاقتصاد على اللغة .
- إلزام عناصر الإعراب بأن يحمل كل عنصر منها دلالة في نفسه بعيدًا عن تقابله

مع غيره ، وهو الأمر الذي يعنى ما بعده .

– تضييع فرصة أن يكون الإعراب نظامًا تَكْتَسِبُ فيه عناصره دلالتها من تقابلاتها بعضها مع بعض .

٧ – أن ترتيب السمات اللغوية يبدأ بضرورة الاعتماد على السمة النحوية قبل اللجوء إلى السمة البلاغية حتى لا يفوت الغرض البلاغي من السمة النحوية ، فإن من السمات اللغوية ما هو نحوي خالص كسمة الإعراب التي لا ترد لشيء إلا للدلالة على المعنى النحوي ، ولا تفارق ذلك إلى غيره ، وإنما تُفَرَّغُ من دلالتها عندما يُؤْمَنُ اللبس ، وأن منها ما هو بلاغي يستعار بديلًا عن السمة النحوية إذا ما فقدت هذه السمة النحوية .

٨ – أن القرائن في حد ذاتها لا تكون نظرية ؛ لأنها إذا كانت لا تُمَثِّلُ أكثر من عناصر لغوية فإنها بهذا لا تُمَثِّلُ تفسيرا لشيء في اللغة ، وإنما الحديث عن تضافرها وتكاملها في أداء الدلالات النحوية هو الذي يمكن أن يُمَثِّل نظرية تفسر التركيب اللغوي سواء اتفقنا مع مثل هذه النظرية أم اختلفنا .

وقد أشرنا في أول ملاحظة تتصل بهذا الأمر إلى أن القرائن ، ومعها العلامة الإعرابية ، لم تُفَسِّرْ أكثر من جزء من نظام الإعراب ، وهو جزء الوسيلة التي يتم بها أداء المعنى النحوي دون أن تفسر بقية الأنظمة النحوية أو حتى الاستثناءات التي ترد على هذا الجزء من النظام والتي سنشير إليها فيما يلي :

الأنظمة الفرعية في أداء السمة للمعنى النحوي :

ترد مجموعة أخرى من الأنظمة تتصل بأداء المعنى النحوي ، ولكنها تعد استثناءات على علامة الإعراب التي وردت وفقًا لهذه الأنظمة لا وفقًا للموقع النحوي ، وهي تتمثل فيما يلي :

١٤ - نظام الإتباع :

يعكس نظام الإتباع استثناءً على نظام أداء السمة للمعاني النحوية ؛ إذ يَتَمَثَّلُ في عدم موافقة علامة الإعراب لمقتضى المعنى النحوي وورودها وفق نظام الإتباع هذا .

يشير ابن جني إلى أن حركة الإتباع طارئة على حركة الإعراب ، يقول : « والضرب الثاني مما هَجَمَتْ فيه الحركة على الحركة من غير قياس ، وهو كبيت الكتاب ، وقال : اِضْرِبِ الساقِينِ إِمِّكَ هابل ، وأصله امِّكِ هابل إلا أن همزة أمك كسرت لانكسار ما قبلها على حد قراءة من قرأ (فلأمه الثلث) فصار إِمّك هابل ، ثم أُتْبِعَ الكسر الكسر ، فهجمت

كسرة الإتباع على ضمة الإعراب ، فابتزتها موضعها ، فهذا شاذ لا يقاس عليه » [١] .

ويقوم نظام الإتباع في الصرف مثلما يقوم في النحو ؛ إذ يرد في حركات بنية الكلمة ، ولا يقتصر على حركة الإعراب ، يقول ابن الأنباري : « التحريك للإتباع ليس قياسًا مطردًا ، وإنما جاء ذلك في بعض المواضع في ألفاظ معدودة قليلة جدًّا ، وذلك الإتباع على طريق الجواز لا على طريق الوجوب ، ألا ترى أنه يجوز أن يقال في منتُن بضم التاء : منتِن بالكسر ، فيؤتى به على الأصل ... وكذلك يجوز أن يقال في قولهم ، هو أخوك لإمك بالكسر : هو أخوك لأمك بالضم على الأصل ، وأما قراءة من قرأ ﴿ ٱلْحَمْدِ لِلَّهِ ﴾ بكسر الدال وقراءة من قرأ ﴿ ٱلْحَمْدُ لُلَّهِ ﴾ بضم اللام فهما قراءتان شاذتان في الاستعمال ضعيفتان في القياس . أما شذوذهما في الاستعمال فظاهر وأما ضعفهما في القياس فظاهر أيضًا ، أما كسر الدال فإنما كان ضعيفًا ؛ لأنه يؤدي إلى إبطال الإعراب ، وذلك لا يجوز ، وأما ضم اللام فإنما كان ممتنعًا لأن الإتباع لما كان في الكلمة الواحدة » [٢] .

١٥ - نظام المناسبة :

يعكس نظام المناسبة استثناءً على نظام أداء السمة للمعاني النحوية ، إذ يَتَمَثَّلُ في عدم موافقة حركة آخر الكلمة أو سكونه لمقتضى المعنى النحوي ، وورد ذلك وفقًا لنظام المناسبة هذا .

يقول ابن هشام عن الحركة التي ترد لمناسبة ياء المتكلم فتغلب حركة الإعراب وتمنعها من الظهور مما يفيد أنها استثناء لحركة الإعراب : « ياء المتكلم تستدعي انكسار ما قبلها لأجل المناسبة ، فاشتغال آخر الاسم الذي قبلها بكسرة المناسبة منع من ظهور حركات الاعراب فيه » [٣] .

١٦ - نظام التخفيف :

يرد التخفيف في مسائل كثيرة ؛ إذ يكون علة لحذف بعض عناصر التركيب أو تسهيل الهمزة ... إلخ . والذى يهمنا منه في هذا السياق ذلك التخفيف الذي يمثل نظامًا طارئًا أو معترضًا على نظام أداء السمة للمعنى النحوي ؛ إذ تغيب حركة الإعراب في بعض السياقات لتظهر حركة خفيفة أو سكون استجابة لنظام التخفيف ، أي أن نظام التخفيف في مثل هذه الحالات يعكس استثناءً على نظام أداء السمة للمعاني النحوية بأن يَتَمَثَّلَ في

(١) ابن جني ، الخصائص ، جـ ٣ ، ص ١٤١ .

(٢) ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، جـ ٢ ، ص ٧٣٩ .

(٣) ابن هشام ، شرح قطر الندى ، ص ٥٦ .

عدم موافقة حركة آخر الكلمة أو سكونه لمقتضى المعنى النحوي ، وورد ذلك وفق نظام التخفيف هذا .

ولا يخفى أن التخفيف نتيجة الاستثقال ، يقول ابن السراج في ذلك : « وأما إسكان الاستثقال فنحو ما حكوا في شعر امرئ القيس في قوله :

فاليوم أشــربْ غير مستــحقب إثمـا من اللّه ولا واغــل »[(١)] .

وقد جمع ابن السراج بحسٍّ لغوي المتشابه من الأنظمة الطارئة على حركة ، يقول :

« ذكر ما يُحَرَّكُ من السواكن في أواخر الكلم وما يُسَكَّنُ من المتحركات وما تُغَيَّرُ حَرَكَتُه لِغَيْرِ إعراب وما يُحْذَفُ لغير جزم :

أما ما يتحرك من السواكن لغير إعراب فهو على ضربين : إما أن يحرك من أجل ساكن يلقاه ولا يجوز الجمع بين ساكنين ، وإما أن يكون بعده حرف متحرك فيحذف ويلقي حركته عليه . الأول على ضربين : أحدهما : إما أن يكون آخر الحرف ساكنًا فيلقاه ساكن ، نحو قولك : قمِ اللَّيل حُرِّكَتِ الميم بالكسر لالتقاء الساكنين ... والآخر ما حُرِّكَ من أواخر الكلم السواكن من أجل سكون ما قبلها ... فمن ذلك الفعل المضاعف ... والثاني : ما يسكن لغير جزم وإعراب ، وهو على ثلاثة أضرب إسكان لوقف وإسكان لإدغام وإسكان لاستثقال ، أما الوقف فكل حرف يوقف عليه فحقه السكون ، كما أن كل حرف يبتدأ به فهو متحرك ، وأنا أفرد ذكر الوقف والابتداء ، وأما الإدغام فنحو قولك : جعل لك ، فمن العرب من يستثقل اجتماع كثرة المتحركات فيدغم وهذا يبين في الإدغام . وأما إسكان الاستثقال فنحو ما حكوا في شعر امرئ القيس في قوله :

فاليـوم أشــربْ غيـر مستــحقب إثمـا من اللّه ولا واغــل »[(٢)]

يبقى أن نشير إلى أن هذه الأنظمة المذكورة ليست كل ما في لغتنا من أنظمة ويكفي أن نشير ، مثلًا ، إلى أن بعض صور التراكيب قد وصفت بالاجتزاء ، أي الاكتفاء بحركة ما قبل حرف المد عن حرف المد نفسه .

كما نشير إلى أن ترتيب هذه الأنظمة وفق جهات الظاهرة النحوية التي تتصل بها تقبل إعادة التقسيم وفق أسس مختلفة ، بل يمكن أن يعاد التقسيم وفق الأساس نفسه بعد جمع مزيد من الأنظمة التي تدعو إلى إعادة التصنيف لتأخذ موقعها منه . أي أننا

---

(١) ابن السراج ، الأصول في النحو ، جـ ٢ ، ص ٣٦٥ .
(٢) السابق ، جـ ٢ ، ص ص ٣٦١ - ٣٦٥ .

باختصار لا ندعي أن ما ذكرناه هو جملة الأنظمة النحوية في العربية ، ولا أن تصنيفنا لها هي التصنيف الأمثل وفق هذا الأساس أو وفق غيره ؛ ذلك أن غايتنا أن نعيد تصور هذه المفاهيم التي تتردد في تراثنا والتي استخدمت عند بعض روادنا اللغويين الكرام بوصفها قرائن وأن نراها بوصفها أنظمة كما يريد أن يتصورها هذا العمل ويراها . ويبقى الباب مفتوحًا لاستنباط أكبر قدر من الأنظمة وتصنيفها وفق مختلف الأسس التي يمكن تصنيفها في ضوئها .

المبحث الثالث : النظريات النحوية

لقد اشْتُهِرَ عن التراثِ اللغَوِيِّ الْعَرَبِيِّ أنه فيما يتصل بالنحو قد أَخَذَ بمفهوم العامل في تحليله للتركيب النحوي ، فجعله النظام الحاكم للتركيب النحوي يُحَدِّدُ به وحدات الجملة ، ويُبَيِّنُ العلاقات القائمة بين هذه الوحدات التي تجعل بعض التراكيب سلاسل لغوية صحيحة وبعضها الآخر سلاسل لغوية غير صحيحة .

يشير بعض اللغويين بخصوص وجود النظرية في تراثنا اللغوي ، يقول : « أغلب الظن أن النظرية موجودة ، ولكنها تحتاج إلى الكشف عنها ؛ فليس من المعقول أن يقوم هذا البناء الضخم في الدرس اللغوي العربي دون نظرية » (١) . على أن الإيمان بوجود النظرية والمناهج في التراث العربي لم يك من شأن كثير من الباحثين يصف بعض لغويينا ما آل إليه الأمر من انتقاد التراث العربي ، يقول : « نشطت الأبحاث اللغوية في السنوات الأخيرة ، وبدأ عدد من الطلاب يقبل عليها في دراساته العالية ، غير أن هذا النشاط جعل يتخذ مسالك قد تؤدي إلى غير ما ينبغي أن تؤدي إليه من تأصيل للمنهج العربي وتعميقه ، ولعل ذلك راجع إلى أسباب منها أن البحث اللغوي بدأ يركز جهوده على المناهج الحديثة التي طورها علماء اللغات الأخرى ، ومنها أن الطلاب لا يصبرون على درس النصوص القديمة ، وكانت النتيجة أن هذا النشاط أخذ يشدد نقده للمنهج العربي وهجومه عليه » (٢) . كما يناقش بعض الباحثين عدم وقوع الدرس اللغوي المعاصر على نظرية النحو بشكل صحيح كامل ، يقول : « قد يتبادر إلى ذهن بعض العارفين بالنحو أن نظرية النحو العربي هي نظرية العامل ، ولكن أين المنهج النظري القابع خلف تقسيم النحو إلى أبواب أو بنية الجملة أو الحروف العاملة وغير العاملة أو التعليل أو جدل السماع والقاعدة ؟ إن نظرية النحو أوسع من حدود نظرية العامل ، ولكن سحر نظرية العامل غَطَّى العيون عن الجوانب النظرية الأخرى في نظرية النحو العربي ، وكم نسمع في المناقشات من يقول : هذا يتعارض مع نظرية النحو من غير أن نقع على تحديد دقيق لمقصده بمصطلح نظرية النحو ؛ لهذا يَتَرَجَّحُ في الذهن أن نظرية النحو مفهوم عرفي ما يزال بحاجة إلى من يُقَدِّمُهُ مكتوبًا بلغة علمية ليكون محور نقاش بين الباحثين الذين سيرفدون تلك الصياغة لنظرية النحو العربي بآرائهم المفيدة وصولًا إلى اتفاق أو شبه اتفاق على مفهوم نظرية النحو لكي لا تبقى بعض الدراسات أسيرة الخلط بين النحو

---

(١) خليل ، د. حلمي (١٩٨٨) العربية وعلم اللغة البنيوي ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ص ١٧٨ .

(٢) الراجحي ، د. عبده (١٩٧٢) فقه اللغة في الكتب العربية ، بيروت : دار النهضة العربية ، ص ٣ .

ونظريته ، أي بين القاعدة والتقعيد »[(١)] .

وتحتاج النظرية النحوية في التراث اللغوي العربي إلى جملة أمور ، وهي :

١ - وَضْعُ أساس يُمْكِنُ أَنْ نَحْكُمَ من خلاله على مفهومٍ ما بأَنَّهُ يُمَثِّلُ نظرية نحوية أو لا يُمَثِّلُ .

٢ - استنطاق نصوص التراث بالمفاهيم التي يمكن أن تُمَثِّلُ نظريات نحوية .

٣ - تعيين هذه النظريات وتسميتها تبعًا لما تؤديه من تفسير صور التركيب .

٤ - صياغتها صياغة علمية وفق أصول التنظير العلمي وطرق الصياغة وأشكالها بصفة عامة .

أساس عدِّ المفهومِ نظريةً :

الطريف في هذا الصدد أن المفهوم الوحيد الذي أطلق عليه نظرية في تراثنا العربي هو مفهوم العامل ، ولا نجد أساسًا لذلك ، وإنما غاية الأمر أن الأستاذ إبراهيم مصطفى أحد مجددي التفكير النحوي قد وصفه ولقبه بهذا اللقب فشايعه المتخصصون الرافضون لتجديده فضلًا عن الموافقين له في تسمية هذا المفهوم بالنظرية ، ودون أن يحاول أحد منهم كشف غيره من المفاهيم التي يمكن أن تكون نظريات نحوية أخرى . واكتفى من دعا إلى كشف النظريات النحوية في التراث باتهام التراث العربي بغياب النظرية النحوية عنه ، يقول : « نحن لا ندري ما النظرية اللغوية التي استند إليها قدماء النحاة في دراستهم للنظام اللغوي ؟ ولا ما منهج الدرس اللغوي العربي القديم ؟ »[(٢)] .

يمكن أن نقول إن النظرية هي تلك الفرض الذي يصف النظام ويضبطه أو يُفَسِّره ويُبَيِّنُه .

ويعني ذلك أن النظرية صورة مقابلة للنظام ، فهي الفرض الذي يضبطه ويصفه ويفسره ويبينه . والحق أن الأمر أعمق من هذا ، فلولا وقوع النحويين على أنظمة النحو ووصفها من خلال فروضهم المختلفة التي حققوها واطمأنوا إلى اطرادها على نحو يتيح لها العموم والقبول لما وقفنا على الأنظمة اللغوية ؛ إذ فروض النحاة النظرية هي التي وصفت لنا الأنظمة ، ونحن لا نتصور الأنظمة بعيدًا عن هذه الفروض أو النظريات .

---

(١) الملخ ، د. حسن خميس (٢٠٠٢) التفكير العلمي في النحو العربي : الاستقراء - التحليل - التفسير عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع ، ص ٣٧ .

(٢) شاهين ، د. كمال (٢٠٠٢) نظرية النحو العربي القديم : دراسة تحليلية للتراث اللغوي العربي من منظور علم النفس الإدراكي ، ط١ ، ص ٥٧ .

وبناء على ذلك ، نرى أن الحديث عن النظريات النحوية بعد استعراض جملة الأنظمة النحوية أشبه بالتكرار فبياننا للأنظمة هو عين ما نَصَّ عليه النحاة من النظريات التي تصف هذه الأنظمة وتفسر بها الظاهرة النحوية . وقد أشرنا في الفصل الأول إلى أن النظام إذا كان يقوم في الظاهرة نفسها ، وهو القانون الذي يحكمها فإن النظرية هي تلك الفروض النظرية التي يريد بها العلماء الوقوف على هذه القوانين الإمساك بها ووصفها . ويمكن أن نستشعر مفهوم النظرية بشكل أعمق من تصورنا أن أصل النظرية تعبير « فروضٌ نظريةٌ » ، أي تتم من خلال النظر ، وقد حُذِفَ الموصوف اكتفاءً بالوصف فصار الاسم المشهور لهذه الفروض هو النظرية .

يعني ، على أية حال ، كون النظرية هي الفرض الذي يصف النظام ويضبطه أو يُفَسِّره ويُبَيِّنه أن النظرية النحوية هي أنَّ المفهوم الذي يضبط تركيبًا نحويًّا صحيحًا ويفسر العلاقة التي قامت بين المفردات وجعلت منه تركيبًا صحيحًا يُعَدُّ نظرية للتركيب النحوي .

ومن ذلك تفسير مفهوم العامل للتراكيب الصحيحة وتفسير العلاقات بينها بعلاقة العمل . وإذا كانت تقوم مفاهيم الإتباع والتخفيف والمناسبة وغيرها بتفسير ما فشل مفهوم العمل في تفسيره ، فإن ذلك يجعل منها نظريات ، إذ قامت حين تَعَذَّر جريان العمل وامتنع .

ويرى البحث كون مفهوم العمل النظرية الأساسية وَفْقَ تصنيفه للنظريات النحوية . وهو يمثل فعليًّا نظرية لكونه فرضًا وضعه النحاة العرب لتفسير تركيب الجملة الذي يشتمل على كلمات معينة ترد على ترتيب معين ؛ إذ افترض النحاة أن الكلمات ترد في الجملة وفق قانون العمل فبعضها يأتي عاملًا بمعنى أنه مقتضٍ لغيره ، وبعض آخر يرد وفقًا لهذا العمل أو الاقتضاء بوروده معمولًا . ولا يخفى أن هذا الفرض الذي وضعه النحاة يعكس النظام أو القانون الذي يحكم تركيب الجملة .

وهو ، في الحقيقة ، لا يقتصر على تفسير الحركات الإعرابية فقط ، بل يقوم كذلك بتفسير مختلف جوانب التركيب من تعلُّق وإعراب ومطابقة وترتيب ... إلخ .

وقد قام البحث بتصنيف هذه المفاهيم تبعًا لوظيفتها في تحليل التركيب النحوي إلى نظرية أساسية وأخرى غير أساسية . وفيما يَلِي حديثٌ عن كل نَوعْ مِنْهُمَا .

أولًا - النظرية الأساسية (نظرية العمل) :

يُمَثِّلُ المفهوم الأساس والمحوري في تحليل النحاة لتركيب العربية النحوي في مفهوم العمل .

لقد جعل اللغويون العرب نظام العمل نظامًا أساسيًا يحكم التركيب ، فيجعل ما يوافق قواعده صحيحًا ، ويجعل ما خرج عن قواعده من قبيل الخطأ . وأصبح فرض العمل يمثل ويستلزم كون النظرية الفرضَ أو الفروض التي يقدمها العلماء لوصف النظام الذي يدرسونه وقفة لتأكيد أن خلو العلوم من الافتراض الذي عيب على النحاة العرب مستحيل وغير وارد ؛ إذ تصبح العلوم مجرد معارف سطحية تقتصر على الظاهر دون استكناه ما وراء هذا الظاهر من أنظمة وقوانين . إن خلو العلوم من الافتراض يستلزم ببساطة خلوها من النظريات ؛ فليست النظريات أكثر من الفروض النظرية التي يضعها العلماء لوصف الأنظمة وبيانها أو تفسيرها .

ولا يلزم العلماء ، كما أشرنا ، إلا الحرص على مطابقة فروضهم للأنظمة ما أمكن .

ويمكن التحقق من موافقة النظام من خلال إمكان تفسير أفراد الظاهرة وفق الفرض المقترح ، أي إذا انطبق الفرض على جميع الأفراد كان فرضًا صحيحًا مقابلًا للنظام .

كما لا يلزم أن يتم تفسير الظاهرة بنظرية واحدة ؛ إذ يمكن أن تشتمل على أكثر من نظام مما يستلزم أن تقدم لها نظريات بقدر ما فيها من أنظمة لا مجرد نظرية واحدة .

النظرية الأساسية للتركيب النحوي للعربية :

لا يخفى أنه قد تمَّ الاتفاق في الدراسات المعاصرة على كون فرض العمل يمثل نظرية عريضة في النحو العربي .

كما لا يخفى أن مفهوم العمل يُمَثِّل النموذج الأكثر بروزًا في النحو العربي . بل تشير بعض الدراسات إلى انحصار نظرية النحو في نظرية العمل تفيد الدراسة أن « بين النحو ونظرية العامل شيئًا من الترادف » [1] .

ثانيا - النظريات غير الأساسية :

يؤكد البحث على أن عَدَّ العمل وحده النظريةَ المطلقة للنحو العربي كله يخالف ، بلا شك ، طبيعة العربية من جهةٍ وواقع الدرس النحوي العربي من جهة أخرى ؛ ذلك أن اللغة العربية قد اشتملت على أنظمة أخرى غير نظام العمل ، وهي تحتاج ، من ثَمَّ ، إلى نظريات أخرى تُفَسِّرُها ، نحو : الحمل على المعنى والتضمين والاتساع والنيابة والإتباع والتخفيف والمناسبة ... إلخ .

ويصنف البحث هذه المفاهيم التي تمثل نظريات تنضاف إلى نظرية العمل في ثلاثة

(١) الملخ (٢٠٠٠) نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ، ص ١٤٦ .

أنماط فرعية تكمل نظرية العمل أو ترد بديلًا عنها أو ترد من قبيل تداخل الأنظمة كما سبقت الإشارة ، وذلك كما يلي :

أ - التكميلية (المفاهيم المكملة لمفهوم العمل الأساسي أو المعاونة له) :

هي تلك النظريات التي تُطَوِّعُ التركيب حتى يقع تحت نظرية العمل ، وذلك نحو الحذف والتضمين والاتساع والنيابة وصور الحمل على المعنى أو اللفظ .. إلخ . ويمكن التمثيل على تكملة هذه المفاهيم لمفهوم العمل من خلال التضمين الذي يقول به النحاة في توجيههم ، مثلًا ، لقوله : ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ ﴾ (١) ؛ إذ يقوم بافتراض تَضَمُّن الفعل الوارد في التركيب فعلا آخر لازما ليسمح بجواز ورود حرف الجر بعده .

ويعني ذلك ببساطة أن التضمين قد سَمَحَ للتركيب أن يقبل تطبيق نظرية العامل عليه ؛ ففسَّر التضمينُ الخروجَ على مقتضى نظرية العامل بعدم وصول الفعل المتعدي إلى المفعول به بنفسه وورود حرف الجر قبل المفعول مع نَصِّ نظرية العامل على نصب الفعل المتعدى للمفعول بنفسه .

ويعني ذلك أن التضمين بهذا يجبر النقص الذي ورد في التركيب فجعله مخالفًا لقواعد العمل ، أي أنه وَفَّقَ التركيب وعَدَّلَ وضعه بما يناسب قواعد العمل ولم يذهب إلى نظام خارج عن نظام العمل كلية .

يقول ابن جني : « اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدى بحرف ، والآخر بآخر فإن العرب تَتَّسِعُ فَتُوقِعُ أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانًا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر ؛ فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه ، وذلك كقوله : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْۚ ﴾ (٢) ، وأنت لا تقول : رفثت إلى المرأة ، وإنما رفثت بها أو معها ، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء وكنت تُعَدِّي أَفْضَيْتُ بإلى ، كقولك : أفضيت إلى المرأة ، جئت بإلى مع الرفث إيذانًا وإشعارًا أنه بمعناه » (٣) .

ب - البديلة (المفاهيم البديلة عن نظام العمل الأساس أو المعترضة عليه) :

هي تَتَمَثَّلُ في المفاهيم التي لا يُرَادُ بها معالجة الخروج على مفهوم العامل ، ولا تطويع التركيب لقواعد وتفصيلات نظرية العامل ، وإنما يراد بها تفسير التركيب على وجه

---

(١) ٦٣ / سورة النور .
(٢) ١٨٧ / سورة البقرة .
(٣) ابن جني ، الخصائص ، جـ ٢ ، ص ٣٠٨ .

خارج تمامًا عن العمل ، ومن ذلك مفاهيم الإتباع والمناسبة والتخفيف وكثرة الاستعمال ... إلخ ؛ إذ تذهب هذه المفاهيم مذهبًا مغايرًا لمذهب العامل في تفسير التركيب الوارد .

إن نظام الإتباع ، مثلًا ، لا يُطَوِّعُ التركيب لنظام العامل ، وإنما يقدم بديلًا له . وذلك كما تكشفه مراجعة بعض ما قَدَّمَهُ ابن جني عنه ، يقول في إعراب قوله تعالى : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ بضم الدال واللام في قراءة إبراهيم بن أبي عبلة أو بكسرهما في قراءة زيد بن علي ﷺ ، والحسن البصري ﷺ تعالى : « وكلاهما شاذ في الاستعمال إلا أن من وراء ذلك ما أذكره لك ، وهو أن هذا اللفظ كثر في كلامهم وشاع استعماله ، وهم لما كثر استعماله أشد تغييرًا ... فلما اطَّرَدَ هذا ونحوه لكثرة استعماله أتبعوا أحد الصوتين الآخر وشَبَّهُوهُمَا بالجزء الواحد ، وإن كانا من جملة مبتدأ وخبر فصارت (الحمدُ لُلَّه) كعُنُق وطُنُب و (الحمدِ لِلَّهِ) كإِبِل وإِطِل » [1] .

ولا يخفى أن الإتباع يحاول بهذا أن يقدم تفسيرا لورود الكسرة فيما حقه الضمة إذا ما حَلَّلْناه وفق نظرية العامل ؛ فليس في الإتباع أدنى إخضاع للتركيب لنظرية العامل ، وإنما هو تفسير بديل عنها .

ويمكن التماس النظريات البديلة في التفسيرات الصوتية التي تقدم للحركات في العربية كحركة المناسبة .

والطريف أن المناسبة أَثْبَتُ في التركيب من الحركة التي ترد وفق نظرية العامل ؛ إذ تمنع حركة الإعراب من الظهور . كما تعد المناسبة وغيرها من بدائل العامل مفاهيم معترضة عند النحاة بدليل إقرارهم النظام الأساسي رغم وجود النظام البديل ، يعربون ، مثلًا : مرفوع على الفاعلية منع من ظهور الضمة حركة المناسبة ، أي أنهم يقرون بنظام الرفع على الفاعلية الأساسي ونظام المناسبة المعترض عليه .

جـ - مفاهيم الأنظمة المتداخلة :

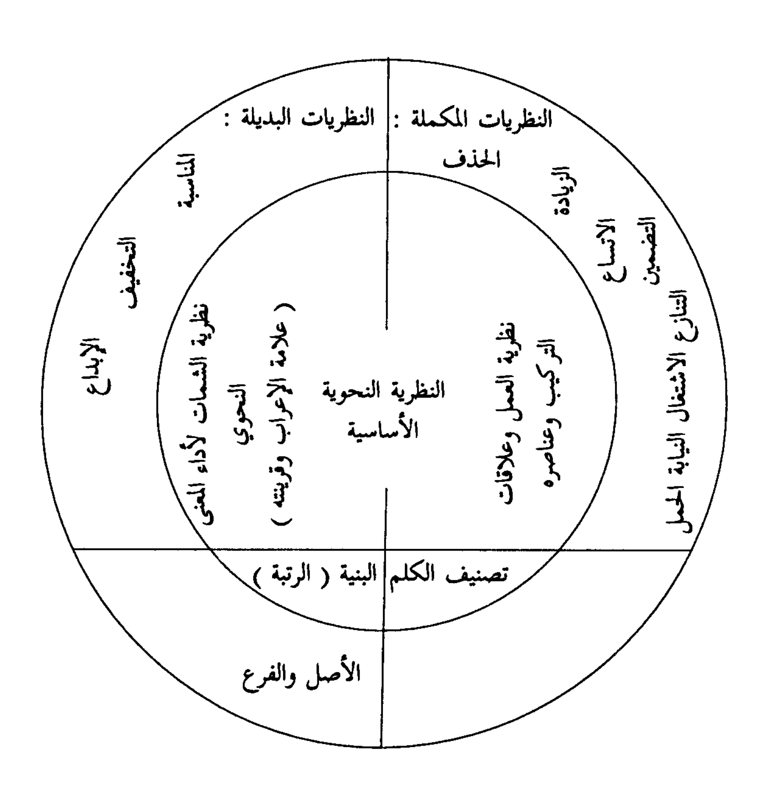
هي ما تعالج بعض الشواهد التي تعكس تداخلًا بين الأنظمة في ذهن المتكلم ، ومن ذلك مفهوم الوهم ومفاهيم الغلط والنسيان والبداء التي تذكر في باب البدل ، وكذلك مفهوم الجر على الجوار . وهي لا تعكس تخطئةً للعرب من حيث ضعف الملكة اللغوية ، وإنما عروض الوهم الذي يرد على أية ملكة كائنة ما كانت هذه الملكة .

---

(١) ابن جني ، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، جـ ١ ، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين ، القاهرة : لجنة إحياء التراث الإسلامي بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٣٨٦هـ ، ص ٣٧ .

وتتصل هذه المفاهيم بالجانب النفسي لمتكلم اللغة أو سيكولوجيا اللغة .

وعلى الجملة : فإن التراث اللغوي العربي في جانبه النحوي لم يقف على نظام نحوي واحد هو نظام العامل الذي وضع له نظريته المشهورة بنظرية العامل ، وإنما وقف كذلك على مختلف الأنظمة النحوية الأخرى ، وكانت معه على ثلاثة أصناف أما أحدها فيكمل نظام العامل الأساسي وأما الثاني فيرد بديلًا لنظام العامل كلية ، وأما الثالث فيتصل بتداخل الأنظمة اللغوية . وإذا ما تركنا النحو وراجعنا مستويات اللغة الأخرى وجدنا اللغويين العرب كذلك يفعلون ؛ إذ يقفون على جملة الأنظمة التي تحكم المستوى الذي يدرسونه سواء أكانت أنظمة أساسية أم تكميلية أم بديلة أم متداخلة . وسنقدم رسمًا يضم كلًّا من النظريات الأساسية وغير الأساسية كما يبين علاقة النظريات الأساسية بجهات النظرية النحوية ويبين علاقة جملة النظريات بعضها ببعض وتصنيفها وفقًا لهذه العلاقة .



(رسم ٢)

النظريات النحوية الأساسية وغير الأساسية (المكملة والبديلة)

إذا تَأَمَّلْنَا الرسم السابق وَجَدْنَا عدة ملاحظات :

١ - أن هذا الرسم يُبَيِّنُ علاقة النظريات النحوية بعضها ببعض ، وأنه يصنفها في ضوء هذه العلاقة إلى نظريات أساسية وأخرى مكملة وثالثة بديلة .

٢ - أنه قد أدرج نظرية تصنيف الكلم ضمن جملة النظريات النحوية بصفتها تصنيفًا للوحدات النحوية ؛ فهي بذلك تقابل نظريات التركيب النحوي .

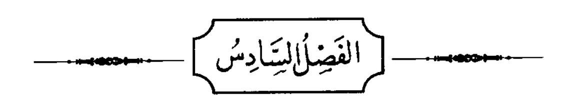
٣ - أن نماذج النظرية الأساسية تعكس علاقة النظرية النحوية الأساسية بجهات الظاهرة النحوية ؛ إذ يرد نموذج أساسي للعلاقات النحوية وعناصرها ، وهو النموذج الذي عرف بنظرية العامل ، ويرد آخر لأداء المعنى النحوي بالسمة علامةً عليه أو قرينةً له ، ويرد نموذج ثالث لبنية التركيب ، وهي النظرية التي تضم قواعد ترتيب وحدات التركيب ، ويرد نموذج رابع لتصنيف الكلم وهو كما لا يخفى ذو مسحة صرفية ، ولكننا أدرجناه هنا بصفة الوحدة النحوية أحد أركان التركيب ؛ فلا تركيب بلا وحدات .

٤ - أن النظريات المكملة قد جاءت استثناءً على نظرية العمل الخاصة بالعلاقة النحوية وعناصرها ، وأنها تقصد إلى تطويع بعض التراكيب لموافقة نظرية العمل الأساسية .

٥ - أن النظريات البديلة قد جاءت استثناء على نظرية أداء السمة علامةً أو قرينة للمعنى النحوي .

٦ - رسم يبين النظريات الأساسية وغير الأساسية لهذه الجهات أو بتعبير آخر يبين علاقة هذه المفاهيم بعضها ببعض وتصنيفها وفق هذه العلاقة .





جهات النظرية المعجمية

ويشتمل على مدخل وأربعة مباحث :

المبحث الأول : مفاهيم أولية .

المبحث الثاني : نظريات الجمع والتصنيف المعجميين والتحليل الدلالي .

المبحث الثالث : نظريات التركيب المعجمي في النظرية اللغوية الغربية .

المبحث الرابع : نظريات التركيب المعجمي العام في النظرية العربية .





مداخل

بيـن يدي الفصل :

قامت فكرة هذا الفصل من أمرين ؛ إذ يرد لأمرين ، هما :

– تحقيق البُعْدِ المعجمي لبعض المصطلحات التي إذا أطلقت فُهِمَتْ على أنها مجرد مصطلحات نحوية خالصة أو على أقصى تقدير مصطلحات نحوية صرفية ، وذلك مثل مصطلحات اللهجة والضرورة والشذوذ التي ينظر إليها اللغويون حين يصادفونها في المعجم كما لو كانت مصطلحات نحوية تسربت إلى الدرس المعجمي مع أنها ترد في المعجم على نحو خاص يضيف لها بُعْدًا لا يقوم لها في الدرسين الصرفي والنحوي وسوف يبين البحث البُعْد المعجمي لهذه المصطلحات في المبحث الثاني الخاص بنظريات الجمع والتصنيف المعجميَّيْن والتحليل الدلالي .

– استكمال بحث سابق عن « نماذج النظرية العربية للتركيب المعجمي العام » [1] الذي يعد إحدى جهات النظرية المعجمية فقد دعت دراسة التركيب العام للمعجم الذي يعد من أبرز جهات النظرية المعجمية إلى مراجعة مختلف الجهات التي تتحقق فيها النظرية المعجمية والتي لم ترد على نحو بارز في البحث المتقدم .

أما موضوع الدراسة فهو معالجة ما قدمه لغويونا العرب القدامى من تصورات وفروض تتصل بكل من جمع المادة المعجمية وتصنيفها وتحليلها الدلالي والتركيب أو البناء العام للمعجم اللغوي الذي اصطنعوه . وهو يُطَوِّفُ بذلك بمختلف جهات النظرية المعجمية العامة التي لا تقتصر ، بطبيعة الحال ، على جهة واحدة من هذه الجهات دون غيرها .

يعني ذلك : أن البحث محاولة لبيان مختلف جهات النظرية المعجمية ، ومن ذلك : الإجابة على سؤال ، ما إذا كان المعجميون العرب قد رَكَّبُوا المعجم تركيبًا عامًّا متماسكًا

---

(١) تمَّ تقديم بحث « نماذج النظرية العربية للتركيب المعجمي العام » إلى مؤتمر « الدلالة المعجمية » الذي نظمته جمعية المعجمية العربية بتونس ٣ – ٦ مايو ٢٠٠٢م .

أم لا ؟ وما إذا كانوا قد استنبطوا في تركيبهم للمعجم وحدات مختلفة المستوى تبدأ بالكلمات وتنتهي بوحدة المعجم نفسه أم أنهم قد اقتصروا على وحدة معجمية صغرى هي الكلمة ووحدة معجمية كبرى هي المعجم ذاته . كما يفيد ذلك أن البحث من ناحية أخرى مراجعة لمصطلحات لغوية عامة قُصِرَتْ على الرغم من عموميتها لمختلف فروع الدرس اللغوي على الدرسَيْنِ الصرفي والنحوي فحسب دون وقوف على توظيف لغويينا لها في الدرس المعجمي ، أي أنه من ناحية أخرى قراءة لبعض الأفكار المعجمية أملًا في تعميقها على نحو يتناسب مع ما ينبغي أن يستفاد منها ، فإذا كانت غير جديدة في ذاتها فإن قراءتها على نحو خاص يمثل الجديد فيها .

وتلزم الإشارة إلى أنه قد تناولت مجموعة غير قليلة من الدراسات الجادة كثيرًا من زوايا النظرية المعجمية عند العرب التي تُعَدُّ من الإسهامات البارزة في عمل اللغويين العرب القدامى ويمكن مراجعة أبرزها في هامش الفصل الحالي [١] .

● طبيعة المعجم ومشكلته :

يقرر اللغويون أن المعجم « قائمة بمفردات اللغة أو مورفيماتها » [٢] أو بتعبير بلومفيلد « المخزون الكلي لمورفيمات اللغة » [٣] . وليس ثمة اختلاف جوهري [٤] حول هذا الأمر في معاجم المصطلحات [٥] أو المراجع اللغوية [٦] الأخرى . وقد ناقشت دراسات

---

(١) الحمزاوي ، د. محمد رشاد (١٩٩٤) « الخليل بن أحمد الفراهيدي ونظريته المعجمية : مشروع قراءة » وبن مراد ، إبراهيم (١٩٩٤) « مقدمة لنظرية المعجم » ، والجيلاني ، حلام (١٩٩٤) « المعجم العربي بين المدارسية والنظرياتية » ، والدريسي فرحات (١٩٩٤) « حول نظامية المعجم » ، مجلة المعجمية ، ع ٩ - ١٠ ، ص ص ١١ - ٢٨ و٢٩ - ٨١ و١٠٥ - ١٢٨ و١٤١ - ١٥٤ على الترتيب .

(٢) Sproat, Richard (1992) "Lexicon in Formal Grammar", International Encyclopedia of Linguistics, edited by William Bright, Vol. 2, New York and Oxford: Oxford University Press, p.335, Pei, Mario (1966) Glossary of Linguistic Terminology, New York and London: Columbia University Press, p. 147.

(٣) Bloomfield, (1933 [1969]) Language, p. 133, Hamp, Eric P. (1966) A Glossary of American Technical Linguistic Usage 1925 - 1950, USA: Spectrum Publishers, p. 38.

(٤) لا يتصل الخلاف بحقيقة كونه قائمة وإنما يدور مثلًا حول إدراج مورفيمات اللغة المقيدة والأعلام وغير ذلك انظر: Rey, Alain (1986) "Lexicon", edited in Encyclopedic Dictionary of Semiotics, Vol. 1, Berlin: Mouton de Gruyter, p. 451.

(٥) يمكن أن نراجع مثلًا Crystal, (1987) The Cambridge Encyclopedia of Language, p. 108

(٦) من ذلك مثلًا : Trask, R. L. (1993) A Dictionary of Grammatical Terms in Linguistics, p. 159, Chalker, & Weiner, (1994) The Oxford Dictionary of English Grammar, p.225.

معجمية عربية معاصرة هذا الأمر وانتهى أكثرها إلى ذلك [١] . ويمثل صدى هذه الرؤية البنيوية في درسنا المعاصر حديث بعض الدراسات عن غياب النظام عن المعجم وافتقاده العلاقات العضوية بين كلماته وعدم صلاحيته للجدولة [٢] . وقد تتبع بعض الدارسين مسألة نفي النظام عن المعجم في الدرسين الغربي والعربي [٣] بما لا يحتاج إلى مزيد . ويرجع تصوُّر درسنا العربي للمعجم على أنه قائمة إلى عدم وجود نصوص معجمية تنظيرية في تراثنا فأكثر جهوده المعجمية تطبيقية تتمثل في معاجم مقدماتها فقيرة في بيان النظرية المعجمية عندنا ، كما أن النصوص اللغوية العامة أشد فقرًا في بيان ذلك . ولا بد ، من ثَمَّ ، من تجريد النظرية المعجمية من هذا الركام المعجمي الضخم .

وتعني فكرة كون المعجم قائمة بمفردات اللغة انتفاء الأقيسة والقوانين والقواعد التي تحكم هذه المفردات ، وهو ما يعبر عنه اللغويون بعدم قياسية المعجم على خلاف غيره من فروع الدرس اللغوي ، فهو على ما يقول بعضهم : « ملحق في الحقيقة للنحو ؛ لأنه يمثل قائمة بغير القياسيات irregularities الأساسية » [٤] . أي أننا لا نستطيع أن نعرف معنى كلمة أو مورفيم لغوي إلا إذا كنا قد اكتسبناها من قبل [٥] .

ويلخص التقابل بين المعجم والدلالة من جهة وغيرهما من فروع الدرس اللغوي من جهة أخرى المشكلة أو التحدي القائم الذي يواجه المعجميين .

كما يطرح كون المعجم قائمة يغيب عنها القياس والقواعد أسئلة عن البنية والنظام والنظرية والمنهج وغير ذلك مما يتصل بالعلوم ؛ إذْ وَضْعُ المعجم هذا يجعله مخالفًا للعلوم التي تقوم أول ما تقوم على النظريات ، وتعنى برصد الأنظمة ودراسة الظواهر بالإضافة إلى تسجيلها للبينات المختلفة . لقد دعا هذا الأمر اللغويين إلى التساؤل : هل ثمة بنية للمعجم ونظام لمفرداته أم لا ؟ وهل ثمة نظرية تقوم على رصد هذا النظام ؟ تقرر بعض الدراسات في ذلك أن كلًّا من المعجم وعلم الدلالة الذي يتصل به « ما زالا يستعصيان على المحاولات الرامية إلى إخضاعهما إلى بنية أو نظام مثلما هو الشأن في العلوم

(١) انظر : السيد ، د. داود حلمي (١٩٨٧) المعجم الإنجليزي بين الماضي والحاضر ، الكويت : نشر جامعة الكويت ، ط ١ ، ص ١٠ .

(٢) حسان ، د. تمام (١٩٧٣) اللغة العربية : معناها ومبناها ، ص ص ٣١٤ - ٣١٥ ، ط١ صص ٣١٤- ٣١٥ .

(٣) ابن مراد (١٩٩٤) « مقدمة لنظرية المعجم » ، مجلة المعجمية ، ع ٩ - ١٠ ، ص ص ٣٢ - ٥٨ .

(٤) Bloomfield (1933 [1969]) Language, 274.

(٥) Ibid., p. 27.

الصحيحة وبعض العلوم اللسانية والإنسانية » [١] .

ويعني ذلك : أن اللغويين قد قابلوا بين علوم الأصوات والصرف والنحو من جهة ، وبين وعلمَي الدلالة والمعجم من جهة أخرى على أساس قيام الأنظمة في الأولى وغيابها عن الثانية . وقد انبنى على ذلك ، أيضًا فهم مصطلحات مثل اللهجات والضرورة والشذوذ كما لو كانت مصطلحات نحوية تسربت إلى الدرس المعجمي مع أنها ترد في المعجم على نحو خاص يضيف لها بُعْدًا لا يقوم لها في الدرسين الصرفي والنحوي ، وسوف يبين البحث البُعْد المعجمي لهذه المصطلحات في حديثه عن نظريات الجمع والتصنيف المعجميَيْن في المبحث الثاني .

وعلى الرغم من هذا الوضع طرح اللغويون دراسات معجمية تحاول تقديم نظرية للمعجم ؛ فقد « أنشأ الدرس التطبيقي المكثف للمعاجم علمين يتصلان بالمعجم ، هما : Lexicography و Lexicology : يُعْنَى Lexicography بتصنيف المعجم واستخدامه ... ويُعْنَى Lexicology بالدراسة التنظيرية الموحدة لمعاجم الوحدات اللغوية على المستويين الدلالي والنحوي » [٢] .

والحقيقة أن البحث يرى بخصوص النظام والنظرية المعجميين ما يلي :

– أن سبب القول بانتفاء النظام عن المعجم هو بحث اللغويين في المعجم عن النظام الصرفي للغة ، وليس النظام المعجمي ، ولو أنهم فرقوا بين النظامين المعجمي والصرفي للغة لما نفوا عن المعجم النظام . إن قول بلومفيلد بأن المعجم « ملحق للنحو لأنه يمثل قائمة بغير القياسيات irregularities الأساسية » [٣] يفيد بحثه عن النظام الصرفي للغة ، وهو ما يتضح ، كذلك ، في حديث الأستاذ الدكتور تمام حسان عن افتقاد المعجم للعلاقات العضوية بين كلماته وعدم صلاحيته للجدولة [٤] ؛ إذ ليست الجداول إلا التصريفات القياسية لكلمات اللغة .

وسوف يُبَيِّنُ البحث الحالي في المبحث الثالث الخاص بالتركيب المعجمي طبيعة النظام المعجمي الذي يرى قيامه في اللغة ، ويرى مخالفته بطبيعة الحال عن النظام

(١) الحمزاوي ، د. محمد رشاد (١٩٩١) « من إشكاليات المعجمية ونظريات علم الدلالة : متى يصبح للمعجم بنية ونظاما » ، نُشِرَ في المعجم العربي : إشكالات ومقاربات ، تونس : بيت الحكمة ، ص ٣٠٩ .

(٢) 'čuk, Igor Mel, (1992) "Lexicon: an overview", in International Encyclopedia of Linguistics, edited by William Bright, Oxford: Oxford University press, Vol. 2, p. 333.

(٣) Bloomfield (1933 [1969]) Language, p. 274.

(٤) حسان ، د. تمام (١٩٧٣) اللغة العربية : معناها ومبناها ، ص ص ٣١٤ – ٣١٥ .

الصرفي لها .

– أن الحديث عن النظرية يستلزم التسليم بقيام النظام ؛ إذ ليست النظرية أكثر من الفروض التي يقدمها العلماء لتحديد نظام ما أو وصفه أو تفسيره . وليس ثَمَّةَ نظرية للمعجم ما لم يكن هناك نظام له . ويعني ذلك ببساطة أن محاولات البحث عن النظرية في المعجم لن تتم على نحو كامل وناضح ما لم تصدر عن وعي دقيق بأبعاد النظام الذي تقوم النظرية ضبطًا له ووصفًا وبيانًا وتفسيرًا .

يحاول هذا البحث قراءة النظرية المعجمية العربية في مختلف تطبيقاتها المتصلة بكل من التصنيف المعجمي والتحليل الدلالي كما يقف بشكل أساسي مع تطبيقات النظرية المعجمية المتصلة ببنية المعجم والعلاقة بين البنيتين المعجمية والدلالية للغة ونوعَي البنية المعجمية .

● الظاهرة المعجمية وصعوبات دراستها :

يرصد المعجم كلمات اللغة ومورفيماتها تسجيلاً للجانب الدلالي للغة . وهو بذلك يتصل أول ما يتصل بالجانب الدلالي للغة ، أي أن الظاهرة المعجمية دلالية في جوهرها . وهذا ما يفيده تصنيف علم الدلالة إلى علم دلالة معجمي وعلم دلالة تركيبي [1] . كما يورثه هذا مشكلات الدلالة المختلفة ، وأبرزها تجريدية ظاهرة الدلالة ، وعدم اقتصار الظاهرة على مستوى لغوي معين ؛ فالدلالة صوتية وصرفية ونحوية وغياب البناء الكلي العام للظاهرة ، وهو ما يريد أن يناقشه البحث بصفة رئيسية .

وفيما يلي مناقشة لمشكلات الدلالة وصعوبات دراستها .

– **تجريديتها** : تمثل الدلالة أحد مستويَي اللغة أو أحد وجهيها . ويقوم التقابل بين الشكل والدلالة في كون أولهما ماديًا قابلًا للإدراك بإحدى الحواس ، وكون الآخر ، وهو الدلالة ، غير مادي ، أو تجريديًا يُتَصَوَّرُ بالعقل ولا يُدْرَك بالحواس . وقَدْ أَثْرَتْ هذه التجريدية التي تتصف بها الدلالة الدرس الدلالي بعشرات من الفروض والنظريات التي قدمت لتحديد المعنى [2] .

---

(١) Ladusaw, William A. (1986) "Semantic Theory", Linguistics: The Cambridge Survey I: Linguistic Theory: Foundations, edited by Frederick J. Newmeyer, Cambridge: Cambridge University Press, p. 90.

(٢) يمكن أن نقف على إحصاء واسع جدًا وتصنيف شامل لهذه الفروض والنظريات في عدد من مداخل كتبها جيرزي بيلز Jerzy Pelz في القاموس الموسوعي للسيميوطيقا ، وذلك على النحو التالي : Pelz, Jerzy =

ويمثل كون الدلالة شيئًا مجردًا غير مادي أحد أسباب صعوبة دراستها ؛ إذ لا نملك آلة تمكننا من اختبار تصوراتنا عنها . وبحسبنا أن نتذكر أن كونها شيئًا مجردًا غير مادي قد جعل مواقف اللغويين البنيويين « عن دور الدلالة الخاص في اللغويات تغطي مدى واسعًا » [1] ؛ فقد ترددوا بين الاهتمام بالمعجم والتركيب الدلالي [2] ، والتعهد بإرجاء الدلالة [3] أو إقصائها عن اللغويات تمامًا [4] عند من رأى منهم اللغة « مجرد مخزون من المورفيمات والترتيبات التي تظهر فيها » [5] ، « فصار النحو تشكيلًا شكليًا يُرى موضوعًا سابقًا ومستقلًا لا وسيلة لتحقيق شيء » [6] ، وكان أمثلهم طريقًا من رأى المعنى طريقًا مختصرة للوصول إلى ما يوصل إليه بتحليل توزيعي [7] .

– عدم استقلالها بمستوى لغوي واحد كما هو الشأن مع فروع اللغة الأخرى ؛ إذ يستقل علم الأصوات بمستوى الأصوات ، والفونولوجي بمستوى المقاطع ، وعلم الصرف بمستوى الكلمات ، وعلم النحو بمستوى الجمل ، وعلم لغة النص بمستوى النصوص . إن الدلالة على العكس من كل ذلك ترد في مستويات اللغة المختلفة ؛ حيث يرد من أنواع المعنى : المعنى المعجمي والمعنى النحوي أو التركيبي والمعنى الصوتي والمعنى

= (1986) "Meaning", in Encyclopedic Dictionary of Semiotics, edited by Thomas A. Sebeok (g.e.) Vol. 1, Berlin: Mouton de Gruyter, pp. 497 - 57, "Meaning, associationist theories of ", Encyclopedic Dictionary of Semiotics, Vol. 1, pp. 507 - 10, "Meaning, Pragmaticist theories of", Encyclopedic Dictionary of Semiotics, Vol. 1, Berlin: Mouton de Gruyter, pp. 511 - 20, and "Meaning, Stimulus Response theories of", Encyclopedic Dictionary of Semiotics, Vol. 1, edited by Thomas A. S Berlin: Mouton de Gruyter, pp. 520 - 3.

(١) Fought, John G. (1995) "American Structuralism", in Concise History of the Language Sciences from the Sumerians to the Cognitivists, edited by E. F. Koerner & R. E. Asher, Oxford: Pergamon, p. 303.

(٢) Joos, M. (1958) "Semiology: A Linguistic theory of meaning", in Studies in Linguistics 13, pp. 53 - 70.

(٣) Hill, A. A. (1958) Introduction to Linguistic Structure: from Sound to Sentence in English, New York: Harcourt Brace, P. 3.

(٤) Trager G. L. & Smith, H. L. (1951) "An Outline of English StructureÂ, Studies in Linguistics, Occasional Papers 3, Oklahoma: Oklahoma Press.

(٥) Hockett, (1958) A Course in Modern Linguistics, p. 137.

(٦) Mathews, P. H. (1986) Distributional Syntax, Studies in the History of Western Linguistics, edited by Theodora Bynon & F. R. Palmer, Cambridge: Cambridge University Press, pp. 245 - 246.

(٧) Bloch, B. (1953) "Contrast", Language 29, pp. 59 - 61.

الفونولوجي [1] ... إلخ . ويعني ذلك أن تقديم تركيب دلالي للغة يستلزم التنقل بين هذه المستويات المختلفة من اللغة التي تتحرك فيها الدلالة .

– عدم وضوح البناء الكلي للظاهرة أو عدم وضوح الارتباط بين وحدتين كبرى وصغرى كما هو الأمر مع الفروع اللغوية الأخرى ؛ إذ يرتبط علم الأصوات بوحدة الصوت بوصفه وحدة كبرى ، ووحدة السمة الصوتية بوصفها وحدة صغرى ، وكذلك يرتبط الفونولوجي بوحدة المقطع بوصفه وحدة كبرى له ، والصوت بوصفه وحدة صغرى له ، وهكذا دواليك . ولا شك أن هذا الأمر هو الذي أتاح لهذه العلوم تركيبًا خاصًّا بها ومنع بالتالي ورود تركيب للدلالة على ما سنبين في الحديث عن التركيب فيما بعد .

(١) Crystal, (1985 [1987]) A Dictionary of Linguistics and Phonetics, p. 191.

المبحث الأول : مفاهيم أولية

نحتاج قبل تقديم التطبيقات المختلفة للنظرية المعجمية في التراث العربي أن نُبيِّنَ النطاق الذي تقع النظرية المعجمية في إطاره ، وأن نحدد بعض ما يحتاج إلى تحديد من مفاهيم مثل نطاق النظرية المعجمية ومفهومَيْ التركيب والنظام والعلاقة بينهما ونماذج النظرية التصنيفية ونماذج التركيب المعجمي الغربية وتركيب المعجم . وفيما يلي بيان ذلك :

١ - نطاق النظرية المعجمية :

يهتم علماء كل علم بتحديد موضوع نظرياتهم فهم في الدرس النحوي ، مثلًا ، « يتفقون بعامة على أن الحديث عن الفروق بين السلاسل الصحيحة نحويًّا و السلاسل غير الصحيحة نحويًّا أو تعيين مقياس متدرج للصحة النحوية للسلاسل يمكن أن يكون من العبث في ظل غياب مفهوم واضح لما يمكن أن تكون نظرية النحو نظرية له » [1]

والحقيقة أن النظرية المعجمية تقوم في عدد من الإجراءات الضرورية لإنجاز معجم اللغة تبدأ هذه الإجراءات بالجمع المعجمي اللازم لمفردات اللغة وتراكيبها واستعمالات كل من المفردات والتراكيب ، ويتبع ذلك إجراءَا الوصف والتصنيف للمادة المجموعة ، كما يلزم تمام العمل المعجمي أن يكون ثمة تحليل دلالي للمادة المعجمية يكشف عن الأنظمة الدلالية التي تحكمها ، وأخيرًا تقديم التركيب أو البنية التي يمكن أن تقدم المادة المعجمية في إطارها .

وسوف يقوم البحث بالحديث عن النظرية المعجمية في التراث العربي من خلال هذه الجهات المختلفة من جمع وتصنيف مُعْجَمِيَّيْنِ وتحليل دلالي وبناء عام للمعجم .

٢ - مفهوم التركيب :

يرد التركيب في اللغة على معنى علوّ شيء على شيء ، يقول ابن منظور : « ركب الدابة يركب ركوبًا : علا عليها » [2] ، وهو يرد للتراكم ووضع الشيء على الشيء يفيد

---

(١) Kean, Mary Louise (1981) "On a theory of markedness: some general considerations and a case in point", in Theory of Markedness in Generative Grammar, edited by Adriana Belletti et. al., Italy: Scuola Normale Superiore Di Pisa, p. 559.

(٢) ابن منظور ، اللسان ، جـ ١ ، بيروت : دار صادر ودار بيروت ، ١٩٦٨م ، ص ٤٢٨ ، دار المعارف مادة ر ك ب ص ٤٢٨ .

المعجم أن « تراكبَ السحاب وتراكمَ : صار بعضه فوق بعض ... وركَّب الشيء : وضع بعضه فوق بعض » (١) . ويرد على معنى أن يتبع شيء شيئًا ، يقول ابن منظور : « وفي حديث أبي هريرة ﷺ : « فإذا عمر قد ركبني » ، أي تبعني وجاء على أثري ؛ لأن الراكب يسير بسير المركوب ، يقال : ركبت أثره وطريقه إذا تبعته ملتحقًا به » (٢) . ويفيد التركيب كذلك الضم والالتئام في نظام واحد ، فركب الشيء « إذا ضمَّه إلى غيره فصار شيئًا واحدًا في المنظر . يقال : ركب الفص في الخاتم ، وركب السنان في الرمح ، وركب الكلمة أو الجملة » (٣) .

وقد انتقل المعنى المعجمي إلى المجال الاصطلاحي ، فصار التركيب عند اصطلاح الفلاسفة « تأليف الشيء من مكوناته البسيطة ويقابله التحليل » (٤) .

ويُبَيِّنُ الشريف الجرجاني في تعريفاته اصطلاح التركيب في اللغة ، يقول : « التركيب جمع الحروف البسيطة ونظمها ليكون كلمة » (٥) . كما يُبَيِّنُ الكفويُّ علاقة مصطلح التركيب بكل من مصطلحي التأليف والترتيب ، يقول : « والتركيب : ضم الأشياء مؤتلفة كانت أو لا ، مرتبة أو لا ، فالمركب أعم من المؤلف ، والمرتب مطلقًا » (٦) . وذلك أن التأليف يعني « جمع الأشياء المتناسبة من الألفة ، وهو حقيقة في الأجسام ومجاز في الحروف ... والتأليف بالنسبة إلى الحروف لتصير كلمات والتنظيم بالنسبة للكلمات لتصير جملًا » (٧) . كما أن الترتيب : « أعم مطلقًا من التنضيد لأن الترتيب عبارة عن وقوع بعض الأجسام فوق بعض » (٨) .

ولا يخفى بهذا ما بين التركيب والبناء من صلة ؛ إذ « البناء لغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت » (٩) . كما تعني البنية اصطلاحًا التركيب ؛ إذ هي « بناء متكامل ومترابط الأجزاء أو ترتيب أجزاء مختلفة في شيء واحد » (١٠) .

---

(١) السابق ، جـ ٣ ، مادة ر ك ب ، ص ١٧١٤ .

(٢) ابن منظور ، اللسان ، مادة ر ك ب ، جـ ٣ ، ص ١٧١٤ .

(٣) مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط مادة ر ك ب (جـ ١) مصر : دار المعارف ، ط٣ ١٩٧٣م ، ص ٣٨١ .

(٤) السابق ، جـ ١ ، مادة ر ك ب ، ص ٣٨١ .

(٥) الجرجاني ، محمد ، التعريفات ، ضبط وفهرسة محمد بن عبد الحكيم القاضي ، القاهرة : دار الكتاب المصري وبيروت : دار الكتاب اللبناني ، ط١ ١٩٩١ ، ص ٧١ .

(٦) الكفوي ، الكليات ، ص ٢٨٨ .

(٧) السابق ، ص ٢٨٨ . (٨) السابق ، ص ٢٨٨ .

(٩) السابق ، ص ٢٤١ .

(١٠) الحلو ، د. عبده (١٩٩٤) معجم المصطلحات الفلسفية : فرنسي - عربي ، بيروت : مكتبة لبنان ، ط١ ، ص ١٦٤ .

ولا يخرج معنى المقابل الإنجليزي للتركيب ، وهو كلمة structure ، عما تقرر لها لغةً في العربية ؛ إذ إن لفظ structure « مشتق من الفعل اللاتيني » struere يبنى ، « واللفظ معجميًا مرادف لبناء وصياغة وترتيب . باختصار يرادف تنظيم » . كما أنه « يشير بصفة أساسية إلى نظام الارتباطات التي تربط « عضويًا » أجزاءً بداخل كلِّ منظم » (١) . ويفيد تراسك Trask أن التركيب « مجموعة العلاقات الأفقية Syntagmatic relations التي تحمل بين عناصر جملة أو جزء فرعي لها ، وبتعبير آخر هو الطريقة التي توضع فيها هذه العناصر معًا من أجل صياغة الجملة أو جزء منها » (٢) .

ويعني ذلك : أن التركيب يتطلب ثلاثة أمور تتمثل في وحدات صغرى ، وعلاقات تقوم بينها لتشكيل الأمر الثالث ، وهو الوحدة الكبرى . وهذا ما يقوم في تراكيب اللغة المختلفة مثل التركيب الصوتي الذي يتمثل في سمات صوتية تجتمع معًا وفق قوانين محددة لتكوين الأصوات ، وكذلك تتركب الكلمات معًا وفق قوانين وعلاقات معينة لتشكيل وحدة الجملة الأكبر . أي لا يمكننا أن نتكلم عن تركيب ما لم نملك وحدة نهائية كبرى ووحدات صغرى تجمعت من خلال قوانين أو علاقات محددة لتشيكلها . وهذا ما ينبغي بحثه في حديثنا عن التركيب المعجمي للغة .

٣ - مفهوم النظام :

يقول بعضهم في تعريف النظام وشروطه وأمثلته : « إن النظام مصطلح عام جدًّا لمجموعة منظمة من الاحتمالات المتنافسة بين العناصر النحوية أو المعجمية للغة ... يمكن ، على سبيل المثال ، أن يتكلم المرء عن نظام الضمائر في اللغة ، وهو يعني القائمة الكاملة للضمائر التي تظهر فيها وقواعد اختيارها ، أو أن يتكلم عن نظام الفعل فيها ، ويعني به المجموعة الكاملة من صيغ الفعل وقواعد استخدامها . وقد قَدَّمَ مفهومُ النظام هذا فرديناند دي سوسير Ferdinand de Saussure . وهو يمثل تفصيلًا للمفهوم التراثي للتصريف paradigm ، لكنه يختلف عنه في أنه يركز على العلاقات التي بين العناصر أكثر من العناصر نفسها » (٣) . ويعني ذلك أن النظام يتطلب وجود عناصر وعلاقات بينها دون أن يستلزم أن تؤدي العلاقات إلى وحدات أكبر ، وإنما يمكن أن يقوم النظام

---

(١) Petitot, Jean (Paul Perron) (1986) "Structure", Encyclopedic Dictionary of Semiotics, Vol. 2, pp. 991 - 22.

(٢) Trask, (1993 [1996]) A Dictionary of Grammatical Terms in Linguistics, p. 263.

(٣) Ibid., p. 274.

بين أفراد متوازية ، أي ليس بعضها جزءًا لبعض . كما يعني أنه يشترط أمرين مما يشترطه التركيب دون الشرط الثالث ، إذ يشترط الوحدات والعلاقات التي تربط بينها ، ولا يشترط أن تكون بعض الوحدات جزءًا لبعض ، فهو يشترط وجود وحدات وعلاقات دون ضرورة أن تؤدي العلاقات التي بين الوحدات إلى إنتاج وحدات أكبر هي مجموع وحدات صغرى والعلاقات التي بينها .

٤ - العلاقة بين التركيب والنظام :

تتمثل علاقة النظام بالتركيب في اتساع مفهوم النظام عن التركيب ؛ إذ يُمَثِّلُ التركيب صورة من صور النظام ، ولذلك يستلزم البحث الحالي وجود وحدة كبرى ذات وحدات صغرى مترابطة للقول بوجود التركيب . على أن في الدرس اللغوي تفريقًا آخر بين النظام والتركيب ، وهو ما نجده عند فيرث الذي « رَكَّزَ كثيرًا على الفرق المتوازي بين التركيب والنظام » (١) فقد التفت إلى ضرورة تعامل « التحليل النحوي مع النصوص بتحديد كل من التراكيب والأنظمة » (٢) . ويعني ذلك أن الفرق بين النظام والتركيب عند « فيرث » يعد « نوعًا ما من تطوير العلاقات الأفقية والرأسية ، فهو يريد بالتركيب الترتيب الأفقي للعناصر ، ويريد بالنظام مجموعة الوحدات التي يندرج ضمنها عنصر ما » (٣) . يشرح بعض اللغويين هذا الفرق ، يقول : « يمكن أن تُعَدّ التراكيب ترتيبًا أفقيًا للعناصر ، والأنظمة مجموعة رأسيةِ من الأطراف أو الوحدات التي يمكن أن تظهر في مكان معين من التركيب » (٤) .

يقود هذا للحديث عن نوعَي العلاقات الدلالية اللذين يؤدي أحدهما إلى تركيب ، ويؤدي الآخر إلى نظام لا تركيب إلى بحث التركيب المعجمي فيما يلي :

٥ - تركيب المعجم :

يجب أن يسجل البحث عن تركيب المعجم أو بنيته أول ما يسجل ورود نوعين من

---

(١) Palmer, (1996) "Firth and London School", in Concise History of the Language Sciences from the Sumerians to the Cognitivists, edited by E. F. Koerner & R. E. Asher, Oxford: Pergamon, p. 271.

(٢) Firth, J. R. (1968 [1957]) "A synopsis of linguistic theory", Selected Papers of J. R. Firth 1952 - 59, edited by F. R. Palmer, GB: Longmans, p. 186.

(٣) عبد الدايم ، د. محمد عبد العزيز (٢٠٠٢) نظرية التحليل النحوي في القرن العشرين ، ص ٨٢ .

(٤) Catford, J. C. (1969) "J. R. Firth and British Linguistics", in Linguistics Today, edited by Archibald A. Hill, New York: Basic Books, Inc., Publishers, p. 225.

التركيب المعجمي ، يتمثل أولهما في التركيب الخاص بمداخله ، كما يتمثل الثاني في التركيب العام للمعجم كله ؛ فإن المعجمي يبدأ بتركيب المفردات معًا في مدخل ، ثم يثنى بتركيب المداخل معًا في معجم عام وذلك على النحو التالي :

- **التركيب الخاص بالمدخل :**

يراد به ترتيب المفردات التي ترد تحت كل مدخل من مداخل المعجم . ويرد المدخل من عمل المعجميين أنفسهم ؛ إذ يضعون لمعجم كل لغة ما يرونه من المداخل ، ثم يدرجون بكل مدخل ما يرون دخوله من مفردات اللغة .

- **التركيب العام للمعجم :**

هو ذلك التركيب العام الذي يتم فيه تركيب المداخل في معجم واحد بعد أن تم جمع مفردات كل مدخل في مدخلها الخاص بها .

وتسعى شتى النظريات المعجمية للوقوف على بناء المعجم اللغوي بعامة ، أي بناء المداخل من مفردات ، وبناء المعجم العام من مداخل . إنهم يحاولون تحديد بنية المعجم على نحو شامل وواضح ودقيق .

٦ - تصنيف الدلالات :

استقصى اللغويون مختلف العلاقات الدلالية وصنّفوها وفق معايير مختلفة ، كما وقفوا مع الرموز اللغوية التي تؤدي هذه الدلالات . وقد انطلقوا في ذلك من إدراك أهمية العلاقات ، وربما تقدُّمها على الوحدات نفسها ، يقول بعضهم في هذه الأهمية : « إن الوحدات الطبيعية للغة هي تلك العلاقات relata التي تعبر عنها الأصوات والحروف والمعاني . ليس الشيء الرئيسي هو هذه الأصوات أو الحروف أو المعاني ، وإنما علاقاتها المتبادلة بداخل سلسلة الحديث والتصريفات النحوية . وهذه العلاقات هي التي تشكل نظام اللغة ، وهذا النظام الداخلي هو السمة المميزة للغة في مقابل غيرها من اللغات الأخرى على حين يمكن أن يغير التمثيل اللغوي بالأصوات والحروف والمعاني بدون تأثير على النظام ، فليس ذا صلة بالنظام » [1] .

● نموذج التصنيف وفق معيار التركيب والنظام :

من أبرز ما صنّفوه من علاقات دلالية بين الوحدات اللغوية تتصل بموضوعنا على نحوٍ

---

(١) Hjelmslev, Louis (1972) "Structural analysis of language", in Readings in Modern Linguistics, p. 9.

ما تصنيف سوسير الذي « يمكن أن يكون السمة المميزة للغويات القرن العشرين » [١] ؛ حيث يصنف العلاقات إلى رأسية سماها اقترانية Associative[٢] وأفقية . ويمثل تصنيف العلاقات هذا بيانا لكل من :

أ – علاقات التركيب أو العلاقات الأفقية :

هي العلاقات التي تربط بين عناصر التركيب القائمة فعلًا في التركيب لتكوين هذا التركيب .

ب – علاقات النظام أو العلاقات الرأسية :

هي تلك العلاقات التي تجمع أفرادًا ما تحت نظام واحد ، كتلك العلاقات التي بين الوحدات الصالحة للتناوب على الموقع النحوي الواحد . وهذه العلاقات لا تنتج تركيبًا ؛ إذ لا تُرَكَّبُ الكلمات التي تصلح للتعاقب على الموقع النحوي الواحد في تركيب ما .

وتعني هذه الصياغة أننا نعيد تسمية العلاقات الأفقية والرأسية التي عالجوها بما يناسب غرض البحث الذي يريد أن يقف على العلاقات التي تخص التركيب وفصلها عن تلك العلاقات التي لا تخصه ، وذلك لتحديد ما يلزم مراعاته عند تقديم تركيب معجمي للغة ما .

كما تمثل هذه الصياغة تصنيفًا لهذه العلاقات بتعبيرات تركيبية أصرح يتمثل في :

- علاقات دلالية تركيبية (بين وحدات متراكبة) :

هي تلك العلاقات التي تكون بين وحدات تُشَكِّلُ بسببٍ من هذه العلاقات وحدات أكبر منها .

ومن ذلك على سبيل المثال العلاقات التي تكون بين مكونات الجملة لتكوين وحدة الجملة .

- علاقات دلالية غير تركيبية (بين وحدات موازية) :

هي تلك العلاقات التي تكون بين وحدات من نفس المستوى ، أي ليس بعضها جزءًا لبعض . أي لا تشكل هذه العلاقات مع الوحدات التي تقوم بينها وحدات أكبر منها ،

---

(١) Joseph, John E. (1995) "Saussurean Tradition in Linguistics", in Concise History of the Language Sciences from the Sumerians to the Cognitivists, edited by E. F. Koerner & R. E. Asher, Oxford: Pergamon, p. 238.

(٢) Saussure (1917 [1972]) Course in General Linguistics, pp. 122f.

أي لا تشكل تركيبًا وبناء ما .

وقد أشرنا إلى أن علاقة التعاقب على موقع نحوي واحد من هذه العلاقات التي تمثل علاقة نظام لا علاقة بناء . كما يمكن أن نَعُدَّ من ذلك علاقات الترادف والتضاد ونحوهما ؛ إذ إن مثل هذه العلاقات تقوم بين وحدات ذات مستوى واحد ، ولا ينتج تركيبًا آخر أكبر منها ، فهي جميعًا كلمات ولا تجتمع المترادفات تحت وحدة أكبر منها . ولا يخفى أن الكلمات لا تُكَوِّنُ بعلاقة الترادف وحدة أكبر منها .

وأهم ما تلزم الإشارة إليه هو استعارة البحث لنوعَي العلاقات الرأسية والأفقية اللذين تطورًا على يد فيرث إلى نظام وتركيب وتسميتهما بعلاقات تركيب وعلاقات نظام وتوظيفهما في الفصل بين ما يستخدم للتركيب المعجمي وما لا يصلح لذلك . إن توظيف ذلك يُبَيِّنُ عدم صلاحية العلاقات الدلالية الموازية التي تستفاد من النظام لتكون أساسًا لتركيب معجم فهي علاقات نظام لا تركيب . ولا يخفى أن تركيب المعجم شيء وأنظمته شيء آخر .

● نموذج التصنيف وفق معيار اللغة والواقع :

يرى البحث أن اللغويين العرب قاموا بمراعاة بعض العلاقات الدلالية في بنائهم للمعجم دون بعض آخر ؛ فهم يبنونه على أساس العلاقة الدلالية بين المفردات المتحدة في الجذر ، ولا يراعون دلالات أخرى كالترادف والتضاد والانضواء .

ويبدو موقف المعجم من العلاقات الدلالية المختلفة كما لو كان موقفًا مزدوجًا مِمَّا يلزم معه بيان ما يسجله المعجم في جذوره من علاقات دلالية وما لا يسجله حيث يسمح الجذر المعجمي في التصور التراثي ببعض العلاقات الدلالية ، ولا يسمح ببعض ، وذلك على التفصيل التالي :

أولًا - العلاقات الدلالية التي يسمح بها الجذر أو يكشف عنها :

(الاشتراك الجذري - الاشتراك اللفظي - الاشتراك الدلالي - الاشتراك الوظيفي)

تقوم العلاقة بين الألفاظ إذا اشتركت فيما يلي :

- الجذر فقط أي دون الوزن .
- اللفظ كله أي الجذر والوزن معًا كما في المفردات المختلفة التي تتفق لفظًا .
- الدلالة بمعنى أن يرد اللفظ الواحد على أكثر من دلالة على ما سيبين البحث لاحقًا .
- الوظيفة بمعنى أن يرد اللفظ نائبًا عن غيره أي على وظيفة غيره .

وبيان هذه العلاقات الدلالية كما يلي :

١ - الاشتراك الجذري أو اشتراك الألفاظ المختلفة في أصول واحدة :

هي تلك العلاقات التي تقوم بين كلمات متفقة الجذر فحسب ، أي لاتشترك في صيغة واحدة ، وإنما تشترك في جذر واحد أو أصول واحدة فقط ، كالعلاقة التي تقوم ، مثلًا ، بين سَلِمَ ويَسْلَمُ وسَالِم وسَلَامَةٌ . لقد اشتركت الكلمات في جذر واحد ، فاتفقت فيما بينها في جزء من دلالتها ، وهو الدلالة المعجمية . ولا يخفى أنها تُدْرَجُ ، بناء على ذلك ، تحت جذرها الخاص الواحد الذي يضم المفردات ذات الجذر الواحد .

٢ - الاشتراك اللفظي hyponymy :

تظهر هذه العلاقة بين كلمات متفقة اللفظ ، أي في الجذر والصيغة ، أي أنها علاقة تُفْتَرَضُ في الكلمات التي تتفق في الجذر والصيغة ، وتختلف فيما بينها في الدلالة . وتقوم على افتراض أن التعدد لا يقوم في الدلالة فحسب ، وإنما يقوم مع اللفظ كذلك ؛ إذ تفترض أن للوحدتين أصلين مختلفين ، وأن كل ما حدث هو أن توافق الأصلان لفظًا ، أي أننا مع « كلمات مختلفة ذوات دلالات مختلفة » [١] .

ومن باب الاشتراك اللفظي علاقة :

الأضداد :

هو نمط خاص من التضاد يطلق على الضدين إذا كانا مشتركين في لفظ واحد . وهو ما يتيح الجذر له مجالًا تحته ؛ إذ لا يقال بالأضداد إلا إذا كان اللفظان الدالان على المعنيين المتضادين متفقين في اللفظ ، أي يبدوان كما لو كانا لفظًا واحدًا .

وهو أيضًا قسم من المشترك اللفظي لا يقوم إلا إذا كانت المعاني المختلفة متضادة فقط .

٣ - الاشتراك الدلالي [٢] polysemy :

تظهر هذه العلاقة كسابقتها بين كلمات متفقة في الجذر والصيغة معًا ، أي تقوم في

(١) Akmajian, Adrian (1990) Linguistics: an Introduction to Language and communication, Cambridge, Massachusetts: The MIT Press, p. 203.

(٢) كنت قد استخدمت لهذه العلاقة مصطلح علاقة التعدد الدلالي الشائع في الدرس اللغوي المعاصر إلا أنني وجدت الأستاذ الدكتور إبراهيم بن مراد رئيس جمعية المعجمية بتونس يستخدم مصطلح الاشتراك الدلالي في مؤتمر الدلالة المعجمية بالدار البيضاء ، وينتقد المصطلح الأول ، وقد رأيت مناسبة مصطلح الاشتراك الدلالي أكثر من الأول ؛ إذ إن مصطلح الاشتراك الدلالي يبين أن وحدتين قد اشتركتا في الدلالة على الرغم من اختلاف لفظهما ، وذلك مثلما نقول بالاشتراك اللفظي الذي يكون بين وحدتين اشتركتا في اللفظ على الرغم من اختلاف دلالتها .

الكلمات التي تتفق في الجذر والصيغة ، وتختلف فيما بينها في الدلالة . وبتعبير آخر : إننا مع « كلمة واحدة ذات مجموعة من الدلالات المختلفة » (١) .

وقد استخدم لمصطلح polysemy مقابلين في العربية : أحدهما ، وهو شائع في الدرس اللغوي المعاصر ، هو مصطلح « التعدد الدلالي » والثاني هو هذا المصطلح الذي استخدمه البحث الحالي ، وهو مصطلح « الاشتراك الدلالي » ، الذي يفضله الأستاذ إبراهيم بن مراد رئيس جمعية المعجمية بتونس ، ويراه أكثر مناسبة من الأول .

والفرق بين الاشتراك الدلالي وبين الاشتراك اللفظي أنه يقوم على افتراض أن التعدد يقوم في الدلالة فحسب ، ولا يقع في اللفظ ابتداء ، إذ تفترض أن الجذر الواحد يرد لمعان متعددة . وليس ثمة جذور متعددة وافق بعضها بعضًا . والحقيقة أنهما غير متنافيين في النظرية اللغوية ؛ إذ يتم تفسير بعض الكلمات المتفقة جذرًا وصيغة والمختلفة معنى على أساس الاشتراك اللفظي ، على حين يفسر بعض آخر من هذه الكلمات على أساس الاشتراك الدلالي . وإن كان كثير من اللغويين يتشككون في سهولة حسم الأمر في كثير من الكلمات ؛ « إذ إن المشكلة التنظيرية بالنسبة للغوي هي كيف يُمَيَّزُ الاشتراك الدلالي polysemy ... (شكل واحد - دلالات متعددة) عن الاشتراك اللفظي (وحدات معجمية حدث أن كانت لها صيغة صوتية واحدة) » (٢) أو بتعبير آخر : « يفترض أن لدينا كلمتين منفصلتين أو أكثر بنطق واحد لا كلمة مفردة تحمل دلالات متعددة » (٣) .

والحقيقة أن علم اللغة يجعل المشترك اللفظي لما يثبت من تاريخ الألفاظ أن الكلمات ترجع إلى أصول مختلفة . يقول بعض اللغويين عن الاشتراك اللفظي والاشتراك الدلالي : « كيف ترسم خطًا بين الاثنين إن أحد المعايير هو أصول الكلمات » (٤) . ويريد أنه إذا ثبت من تطور الكلمات أنها ذات أصول متعددة كانت مشتركات لفظية ، وإذا لم يثبت رجوعها إلى أصول متعددة كانت لفظًا واحدًا تعددت دلالاته . ويثبت

(١) Palmer, (1976) Semantics: a New Outline, p. 65.

(٢) Crystal, (1985 [1987]) A Dictionary of Linguistics and Phonetics, p. 236.

(٣) O'Grady, William (1997) "Semantics: the analysis of meaning", in Contemporary Linguistics: an Introduction, edited by William O'Grady [et. al.] London and New York: Longman, p. 270.

(٤) Lyons, (1981) Language and Linguistics: an Introduction, p. 147.

الاشتراك اللفظي ، كذلك إذا انتمى اللفظان إلى قسمين مختلفين من أقسام الكلم ، كأن يتفق الحرف الناسخ « أَنَّ » مع الفعل الماضي « أَنَّ » ؛ إذ يقال في مثل هذه الحالة ؛ إن بينهما اشتراكًا لفظيًا لوجود أصلين مختلفين ، وليس لدينا اشتراكًا دلاليًا لاختلاف اللفظين ابتداءً .

أما تراثنا اللغوي فيثبت في هذا الصدد عدة أمور يمكن مراجعتها من نص ابن السراج يقول : « واعلم أنه ... يجب على واضع كل لغة أن يفرق بين الأسماء إذا اختلفت المعاني ، وأن الذي يعرض في اللغات سوى ذلك إنما هو بغير قصد ، وأنه تداخل لغة في لغة ، فنقول : إن المعنى إذا ترادفت عليه أسماء مختلفة كبُرّ وحنطة ليس كالمعنى إذا اختلف واتفق اللفظ من قبل أنه قد يجوز أن يكون للمعنى الواحد أسماء يعرف بكل واحد منها بعد أن لا يشركه في شيء منها غيره ، وعلى ذلك فالأولى بواضع كل لغة أن يكتفي بالاسم الواحد للمعنى الواحد ، وقد حكي لى عن أحمد بن يحيى أنه كان يقول : لا يجوز أن يختلف اللفظ والمعنى واحد ، وهو في هذه القول أبعد ممن قال : إنه يجوز أن تكون لغات تداخلت فاستعمل هؤلاء لغة هؤلاء » (١) .

يريد ابن السراج أن الاشتراك اللفظي عارض غير أصيل في ألفاظ اللغة ، أي أنه من قبيل الاستثناء ، ولذلك يفسره باختلاف اللهجات كما سيفصله العمل فيما بعد .

إن الفرق بين الاشتراك اللفظي والاشتراك الدلالي تقديري ، بمعنى أنه يمكن تقدير وجود مفردات عدة اتفقت في لفظ واحد مشتركة بينها ، فيكون لدينا اشتراك لفظي بين المفردات ، أو تقدير وجود لفظ واحد ورد على دلالات عدة ، أي أن الفرق يقوم بين تقدير تعدد اللفظ أو توحُّده .

يظهر ، على أية حال ، وجود هذه العلاقات في الجذر من أن الكلمات التي يجمع بينها جذر أو أصول واحدة ترد تحت الجذر الواحد الخاص بها ، كما أن المفردات التي تشترك في اللفظ أي في الجذر والصيغة وتحمل دلالات متعددة ترد تحت الجذر نفسه سواء أكان التعدد اشتراكًا لفظيًا أم دلاليًا ، وذلك كما يمكن أن نلاحظه في جذر **العين** الذي يندرج تحته كلمات متفقة الجذر والصيغة ، يقول الرازي : « العين حاسة الرؤية ... والعين أيضًا عين الماء وعين الركبة . ولكل ركبة عينان ، وهما نقرتان في مقدمها عند الساق والعين عين الشمس . والعين الدينار . والعين المال الناضّ . والعين الديدبان

---

(١) ابن السراج ، الاشتقاق تحقيق محمد صالح التكريتي ، بغداد : مطبعة المعارف ، ط١ ١٩٧٣م ، ص ص ٤٤ - ٤٥ .

والجاسوس . وعين الشيء خياره . وعين الشيء نفسه » [١] .

والحقيقة أن اللغويين العرب لا يبينون ما إذا كانوا يقولون بالاشتراك اللفظي أم بالاشتراك الدلالي ، أي أنهم لا يبينون ما إذا كانوا يقدرون أصولًا متعددة اتفقت في اللفظ أو يقدرون أصلًا واحدًا ورد على دلالات عدة . وإن رجح احتمال وقوفهم على الاشتراك اللفظي ، وهو ما يعبر عنه ابن السراج بقوله : « يجب على واضع كل لغة أن يفرق بين الأسماء إذا اختلفت المعاني » ، فلفظ الأسماء يعني الأصول المتعددة ، وقوله « يجب على واضع كل لغة أن يفرق » يعني قوله باشتراكها في اللفظ على خلاف الأصل .

كما يكشف ما يذكره الرازي تحت جذر العين الذي سبق بيانه عدم تفريقه بين المعنى المعجمي الوضعي والمعنى المكتسب بالمجاز ، وهو ما يظهر في جمعه بين العين التي هي حاسة الرؤية والعين بمعنى الديدبان والجاسوس ؛ إذ وقوع العين على الديدبان والجاسوس مجاز علاقته الجزئية كما لا يخفى . وهذا يجعله من الاستخدام المجازي للغة لا الاستخدام الوضعي الأول .

٤ - الاشتراك الوظيفي :

هو العلاقة التي تربط كلمتين أصلهما ألا يكونا مرتبطتين بأن تؤدي كلمة وظيفة كلمة أخرى ، كما في كلمتَي ، اللديغ والسليم ؛ إذ تؤدي الثانية وظيفة الأولى بالتأويل . يقول بعض اللغويين في ذلك : « والسليم : اللديغ أطلق عليه تفاؤلًا بالسلامة . وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته » [٢] .

ويعني نَصُّ اللغويين العرب على أن الاشتراك الوظيفي جاء على جهة التأويل أنه علاقة استثنائية وليس علاقة أصلية بين الألفاظ .

ويعني هذا ، في الحقيقة ، استيفاء اللغويين العرب لكل صور العلاقة الدلالية الممكنة بين كلمات العربية سواء ما كان منها على أصله وما جاء مجازًا وما جاء استثناءً أيضًا .

ثانيًا - العلاقات الدلالية التي لا يسمح بها الجذر أو لا يكشف عنها : (الترادف والتضاد والانضواء) :

هي بتعبير أيسر العلاقات التي لا يرصدها الجذر أو لا يفسح لها مكانًا خاصًّا بها فيه .

وتتمثل في ثلاث علاقات دلالية هي التضاد والانضواء والترادف الذي ذكر فيه بعض اللغويين العرب أنه قد يجيء اتساعًا أو من قبيل تداخل اللغات ، يقول ابن السراج

(١) الرازي ، مختار الصحاح ، مادة ع ي ن ص ، ٤٦٦ .

(٢) ابن جني ، الخصائص ، جـ ٢ ، ص ١٣٤ .

في الترادف : « حكي لي عن أحمد بن يحيى أنه كان يقول : لا يجوز أن يختلف اللفظ والمعنى واحد وهو في هذه القول أبعد ممن قال : إنه يجوز أن تكون لغات تداخلت فاستعمل هؤلاء لغة هؤلاء . وقد يجوز أن يكون قد وقع هذا الاتساع لينتفع به في السجع والقوافي ، ألا ترى أن الشاعر إذا كانت القافية سينية استعمل جلس فإن جعلها دالية استعمل قعد . ومنفعة هذا الضرب للخطباء والشعراء عظيم جدًّا »[1] .

ويمكننا أن نلاحظ عدم عناية اللغويين العرب بهذه العلاقات الثلاث من مراجعة مدخل معجمي لجذر ما من جذور المعجم ؛ إذ لا نجد استطرادًا للحديث عن المترادفات التي تكون لكلمة من كلمات الجذر ، ولا مضادتها إلا في نوع خاص من التضاد ، وهو الكلمات التي يقال لها الأضداد التي تكون في مفردين وردا على لفظ واحد ومعنيين متقابلين ، كما تم بيانه في العلاقات الدلالية التي يسجلها المعجم اللغوي العربي .

على أن ذلك لا يمنع من استخدام الترادف في بيان بعض دلالات الألفاظ ، أي أنه يستخدم وسيلة وليس مقصودًا بالبيان .

ويرجع تفسير موقف المعجم المزدوج من الدلالات المختلفة في رؤية البحث إلى أنه قد رأى ورود العلاقات الدلالية التي بين المفردات على نوعين متمايزين ، هما :

١. العلاقات الدلالية اللغوية :

هي ما كان من العلاقات ذا ارتباط باللغة ، وليس مقتصرًا على الواقع . ويتحقق ذلك فيما يلي :

أ – علاقة الاشتراك الجذري الذي يكون بين المفردات لاشتراكها في جذر واحد ؛ إذ إن اتفاق الكلمات في الدلالة ذا مرجع لغوي وهو اشتراكها في جذر واحد .

ب ، جـ – علاقتا الاشتراك اللفظي والاشتراك الدلالي ؛ إذ تنبنى هاتان العلاقتان على وجود لفظ واحد مع وجود دلالات مختلفة لهذا اللفظ ، وهو ما يُفَسَّرُ مرة على أن الأصل متعدد قد اتفق في لفظه مع غيره واشترك معه فيه ، ويفسر مرة أخرى على أنه أصل واحد حمل أكثر من دلالة في الوقت نفسه . ولا يخفى أن هاتين العلاقتين لغويتان ؛ إذ ترجعان إلى الاشتراك في اللفظ كله ، وليس في مجرد الجذر فحسب .

٢ - العلاقات الدلالية الواقعية :

هي تلك العلاقات التي تقوم بين مدلولات الكلمات دون أن نجد لذلك وجودًا في

---

(١) ابن السراج ، الاشتقاق ، ص ص ٤٤ – ٤٥ .

اللغة أو مرجعًا لغويًّا لها ، وذلك كما في العلاقات التالية :

أ - علاقة الترادف ؛ إذ يرد الترادف لاتفاق مدلولات الكلمات ، وليس في لفظ المترادفات ما ينبئنا أو حتى يساعدنا في تقرير ما إذا كان يوجد ترادف أم لا .

ب - علاقة التضاد ، إذ ليس في اللغة ما يفيد تضاد الكلمات وإنما نقرر التضاد اعتمادًا على الواقع فحسب .

جـ - علاقة الانضواء ، إذ تتحدد من خلال الواقع فقط ، أي بلا مرجع لغوي يفيد تلك العلاقة .

ويعني ذلك أنه يوجد اختلاف جوهري بين العلاقات الدلالية التي لا يلتفت إليها المعجم اللغوي العربي ، وهي علاقات الترادف والتضاد بين ألفاظ مختلفة والانضواء وبين العلاقات الدلالية التي يفسح لها المعجم اللغوي العربي مكانًا لديه ، بل إنه يَنْبَني عليها ، وهي علاقات الاشتراك الجذري والاشتراك اللفظي والاشتراك الدلالي والاشتراك الوظيفي؛ وذلك لأن العلاقات الأولى علاقات لا ترجع إلى جانب لغوي ، وإنما يحدث أن يكون في الواقع مدلول لفظ موافقًا لمدلول آخر فنقول بترادف اللفظين ، كما يحدث أن يقابل في الواقع مدلول لفظ مدلول لفظ آخر فنقول بالتضاد بين اللفظين . وكذلك يحدث أن يكون في الواقع مدلول لفظ ما منضويًا تحت مدول لفظ آخر . ولا يخفى أن الترادف والتضاد بين ألفاظ مختلفة والانضواء لا تستفاد من جانب لغوي ؛ فليس ثمة جذر أو وزن أو علامة ينبني عليها القول بالترادف والتضاد والانضواء وغير ذلك من العلاقات الدلالية المقررة . ويعني ذلك باختصار أنه ليس ثمة نظام في اللغة يعكس الترادف ونحوه من العلاقات الواقعية أو المنطقية ، ولسنا مطالبين ، من ثَمَّ ، أن نضع بنيةً لغوية لبنيةٍ واقعية .

ويمكن تبيُّنُ الفرق بين العلاقات الدلالية اللغوية والعلاقات الدلالية الواقعية إذا استحضرنا أن اللغة لا تنسخ الواقع ؛ فهي تُبَيِّنُ بعض ما فيه من أصناف وتتجاهل بعضها ، مثلًا ، يرد الجنس في الواقع في كل من المذكر والمؤنث والمحايد ، لكن المعالجة اللغوية له تختلف من لغة إلى أخرى فمن اللغات ما لا يَعْتَدُّ بهذه الأصناف ابتداءً ولا يتخذ لها علامات خاصة تفرق بينها [١] ، ومنها ما يفرق بين المذكر والمؤنث فحسب ، ويحمل ما سواهما على أحد وجهَي التذكير والتأنيث بالمجاز [٢] ، ومن اللغات ما يُسَلِّمُ بالمحايد [٣] .

---

(١) كما في الإنجليزية والفارسية ، مثلًا .

(٢) كالعربية التي تجعل النجم مذكرًا والشمس مؤنثًا على الرغم من انتمائهما في الواقع إلى المحايد .

(٣) كالألمانية ، مثلًا .

ومن مفارقة المعالجة اللغوية للعلاقات الواقعية أن تجعل اللغة بعض المحايد في الواقع مذكرًا في اللغة ، وبعضًا ثانيًا منه مؤنثًا ، وبعضًا ثالثًا محايدًا [١] .

إذا ما استحضرنا أن اللغة لا تنسخ الواقع فهى تُبَيِّنُ بعض ما في الواقع من أصناف وتتجاهل بعضها اتضح لنا الفرق بين العلاقات المعجمية التي يرصدها الجذر والعلاقات المعجمية التي يرصدها من جهة أخرى . إن المعجم العربي يحرص على تسجيل العلاقات الدلالية اللغوية فحسب ، أي دون العلاقات الدلالية الواقعية . وإن مسائل الترادف والتضاد بين لفظين مختلفين والانضواء مسائل تحسب بالنظر في المدلول نفسه دون تطرق إلى الدال أو الرمز اللغوي ، إنها أقرب إلى أن تكون نوعًا من العلاقات المنطقية بين المدلولات نفسها دون أن يكون لها ارتباط بالدوال . ويمكن قياس عدم إدراج النحاة لمثل هذه العلاقات على عدم حديث نحاة الفارسية ، مثلًا ، عن قضايا النوع (التذكير والتأنيث) لخلو لغتهم من نظام النوع . وهل يمكن أن يتحدث نحاة لغة عن المثنى إذا كان غير موجود في لغتهم لا لشيء إلا لأنه موجود في الواقع . لا بد أن نتذكر أن اللغة لا تنسخ الواقع ، وأنه لابد لنا من الانطلاق منها عند دراستها لا من الواقع الذي يجوز لها أن تطابقه في جزء وتنفصل عنه في جزء آخر .

وإذا تذكرنا أيضًا أن المعاجم لا تسجل مدلولات الرموز غير اللغوية مع ما يرادفها من مدلولات الرموز اللغوية تبين لنا ضرورة التزام المعجم ببيان المدلولات اللغوية فحسب لا مطلق الدلالات التي يمكن أن ترد من أصناف شتى من الرموز .

---

(١) كما في اللغة الألمانية التي تجعل الملعقة مذكرًا der Loffel ، والشوكة مؤنثًا die Gabel والسكين محايدًا das Messer .

المبحث الثاني : نظريات الجمع والتصنيف المعجميَيْن والتحليل الدلالي

يقف هذا المبحث مع ما تقدمه النظرية المعجمية العربية من نماذج للوصف المعجمي والتحليل الدلالي . ويمكن بَسْط هذين النموذجين من النظرية المعجمية في التراث العربي على النحو التالي :

أولًا - نظريات الجمع المعجمي :

١ - فرضية الاستعماليين العام والخاص أو المستوى اللغوي :

أول ما يثار بخصوص جَمْع العربية فرضية الخاص والعام ؛ إذ يبادر كثير من الباحثين إلى نفي وَعْي اللغويين العرب بالمستوى اللغوي الذي تنقسم به اللغة إلى لغة مشتركة وأخرى خاصة ، وإلى أنهم قد خلطوا فيما جمعوه بين ما هو من قبيل اللغة المشتركة وما هو من قبيل اللغات الخاصة . يقول بعض الدارسين عن عمل اللغويين العرب : « كان ينبغي للعلماء ألا يخلطوا بين اللغة ورسيلتها في الرواية أو الدراسة ، لكنهم لم يتنبهوا لهذا التحرز ، فخلطوا بين اللغات المتعددة ، وانعكس ذلك على الدراسة بصورة ضارة نتيجة هذا المبدأ الخطير « اختلاف اللغات وكلها حجة » . ويمكن التحقق من مظاهر ذلك بتصفح كتاب « ارتشاف الضرب من كلام العرب » لأبي حيان ، وهو أحد المطولات التي عنيت باللغات في مسائل النحو حيث تضطرب الأفكار وتتعدد الوجوه ، وكل منها يجد سنده من اللغات التي تتدافع وتختلط » [1] .

والحقيقة أن اضطراب اللغويين وخلطهم بين اللغة المشتركة واللغة الخاصة أمر غير قائم ؛ إذ لا يثبت إلا إذا ثبت عدم تفريقهم بين القبيلين ، وهو ما يحذر اللغويون العرب منه بشدة يروي الجواليقي عن الفراء قوله عن ضرورة عزل اللهجات عن اللغة المشتركة : « واعلم أن كثيرًا مما نهيتك عن الكلام به من شاذ اللغات ومستكره الكلام لو توسعت بإجازته لرخصت لك أن تقول : « رأيت رجلان » ، ولقلت : « أردت عن تقولك ذاك » ، ولكن وَضَعْنَا ما يتكلم به أهل الحجاز وما يختاره فصحاء أهل الأمصار ، فلا تلتفت إلى من قال : يجوز فإنا قد سمعناه إلا أنا نجيز للأعرابي الذي لا يتخير ولا نجيز لأهل الحضرة والفصاحة أن يقولوا : « السلام علاكم » ، ولا « جيت من عندك » [2] .

---

(١) عيد ، د. محمد (١٩٧٢) الرواية والاستشهاد باللغة : دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث ، القاهرة : عالم الكتب ، ص ١٦٦ .

(٢) الجواليقي ، تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة ، تحقيق عز الدين التنوخي ، دمشق ، ص ٥ .

لقد جمع اللغويين العرب ما أتيح لهم من مادة لغوية وفرقوا فيما جمعوه بين ما كان لغة مشتركة وما كان لغة خاصة ، فلم يهملوا الفرق بينهما ورأوا ضرورة الفصل بين هذين القبيلين من العربية . لقد جمعوا اللغة المشتركة واللغة الخاصة بالقبائل « اللهجات » ، ولكنهم فصلوا بينهما بشكل دقيق ، ولو أنهم أضربوا عن ذكر اللهجات لكان ذلك نقصًا منهم في ضبط العربية التي لا ترد على ضرب واحد كأي لغة من اللغات .

كما أن مصطلح اللهجة يرد عندهم تفسيرًا لما خرج على القاعدة المقررة في اللغة المشتركة .

إن كل ما يمكن أن يؤخذ على اللغويين العرب هو عدم تخصيص مباحث للغة المشتركة وأخرى خاصة باللغة الخاصة ، وهو أمر شائع في درسنا اللغوي الذي لم يفصل بين العلوم نفسها ، فأورد بين دفتي كتاب واحد علومًا شتى كالأصوات والصرف والنحو .

يعني ما سبق أن البحث يرى أن ليس صحيحًا أن المعجميين العرب الأوائل قد أهملوا تسجيل شيء من اللهجات أو خلطوا اللهجات باللغة المشتركة ، وأن الصحيح أنهم قد جمعوا كلًا منهما وميَّزُوه بعضه عن بعض فما أيسر ما نجد في معاجمهم لهجة كذا أو لغة كذا أو حتى لُغَيَّة ، ولولا حرصهم على تمييزهم اللغات عن اللغة المشتركة لما قَصَفوها وقيدوها بالقبائل التي تتكلم بها .

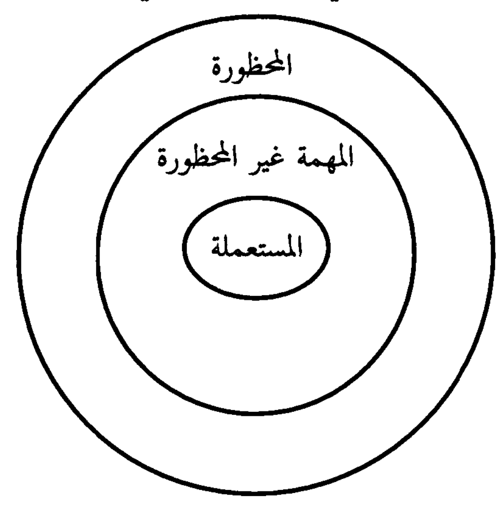
٢ - دائرة اللغة :

قدم التراث العربي نموذجًا فريدًا في تحديده لدائرة العربية ، وكان أحد الأسس البارزة التي أثرت على تصورات التركيب المعجمي في النظرية المعجمية العربية على نحو كبير . وفيما يلي وقفة مع تصوره لدائرة العربية :

لقد وضع المعجميون العرب ثلاث دوائر متداخلة للعربية أصغرها دائرة العربية المستعملة ، وهي مركز دائرة أكبر للعربية المقبولة تجمع دائرة العربية المستعملة مع هامش حولها للغة المهملة ، وهي تلك اللغة التي لم يتواضع عليها العرب ، فلم ترد مستعملة عندهم ، وهي غير مخالفة للغة المستعملة إلا في عدم تواضع العرب عليها . أي أن اللغة العربية المقبولة نوعان : أحدهما استعمله العرب ، والثاني كان يمكن أن يستعملوه ؛ إذ ليس فيها ما يمنع من مثل هذا الاستعمال . ويحيط بدائرة العربية المقبولة بنوعيها هامش للغة العربية المحظورة التي تحمل ما يمنع من قبولها عند العرب مثل :

- أن تزيد أصول الكلمة عن خمسة إذا كانت اسمًا وعن أربعة إذا كانت فعلًا .
- ائتلاف بعض الحروف مع بعض كالعين والحاء على ما سيبين البحث بعد قليل .

ويمكن رسم هذه الدوائر الثلاث التي تكشف عن فهم الخليل للمعجم العربي مستعمله ومهمله ومحظوره الصوتي على النحو التالي :



المقبولة

رسم (١)

لقد جمع الخليل في معجمه كلًّا من المستعمل والمهمل ، ولم يقتصر على المستعمل كما هو الشأن في العمل المعجمي ، وذلك لبيان علاقة التركيب المعجمي العام عنده بالبنية الصوتية للكلمات ، فقد أراد الخليل بهذا الترتيب الصوتي أن « يكشف عن خصائص النسج الصوتي لكلمات العربية ويميز التجمعات المسموحة والأخرى الممنوعة » [١] .

والحقيقة أن جمع الخليل بين المستعمل والمهمل بناءً على البنية الصوتية يكشف عن تصور خاص للكلمة العربية يتمثل في أنه يريد في معجمه الجمع بين تفسير البنية الصوتية والدلالية للكلمات ؛ إذ أراد مع المستعمل أن يضع في مقابله المهمل لبيان حدود البنية الصوتية للغة مثلما يتم في المعجم بيان البنية الدلالية لها .

والحق أن غير المستعمل عند الخليل يشمل أمرين ، هما :

- **المهمل استعمالاً :**

وهو الذي اكتفى العرب بغيره دون أن يكون ثمة مانع من استخدامه .

(١) عمر ، د. أحمد مختار (١٩٧١ [١٩٩٧]) البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، القاهرة : عالم الكتب ، ط٧ ، ص ٢٦٤ .

ويعد هذا المهمل جزءًا من اللغة المقبولة التي تضم اللغة المستعملة واللغة المهملة غير المحظورة .

- **المحظور صوتيًا :**

وهو ما يمكن التمثيل له بامتناع أكثر من خمسة أصول في الاسم وأربعة أصول في الفعل وعدم ائتلاف العين والحاء واجتماع بعض الحروف مثل دعشوقة وجلاهيق ... إلخ .

ونحتاج في مناقشة فهم المهمل استعمالًا والمحظور صوتيًا عند الخليل إلى مقارنة المحظور صوتيًا بالمحذوف لعلة صرفية من أصول الكلمة ؛ إذ يقرر الصرفيون « أن المحذوف لعلة كالمذكور » فالمهمل ليس من اللغة لعلة عدم الاستعمال فحسب .

وبهذا نتصور حدود اللغة عند الخليل ترد في ثلاث دوائر متتابعة ، أضيقهما للغة المستعملة ، ويحيط بها هامش للغة المهملة استعمالًا ، وتُكَوِّنُ دائرة اللغة المستعملة مع هامش اللغة المهملة استعمالًا دائرة اللغة المقبولة التي استعمل بعضها حقيقة وكان من الممكن استخدام بعضها الآخر الذي ينتفي فيه المانع من الاستخدام . ويحيط بدائرة اللغة المقبولة هذه هامش للغة المحظورة صوتيًا لعدم جواز استخدامها لخروجها على قواعد تركيب الكلمة صوتيًا في العربية .

ويُمَثِّلُ هذا التصور بيانًا دقيقًا لحدود دوائر اللغة ؛ إذ لا يقتصر المعجم اللغوي عند الخليل على جمع المستعمل من اللغة ، وإنما يضم إليه المهمل الذي لم تستعمله العرب كذلك . وينصُّ في الوقت نفسه على المحظور الذي لا تنطق به العربية ويخالفها نظامها الصوتى .

ويلزم استدعاء حديث العروضيين العرب عن البحور المستعملة والبحور المهملة والأوزان المستعملة والأوزان المهملة ؛ إذ ذلك يؤكد على حرص التراث اللغوي على تحديد دائرة المستعمل ببيان هامش المهمل الذي يرد حول دائرة المستعمل هذه ، كما يؤكد من جهة أخرى ، ورود المستعمل والمهمل في العروض مثلما يرد في المعجم على وحدة الفكرة اللغوي العربي وعدم استفادة بعضه من تراث سابق .

إن حديث الخليل عن المهمل استعمالًا يصدر عن نفس التصور الذي صدر عنه تصنيف البحور العروضية إلى مستعملة ومهملة على ما هو مقرر في كتب العروض ، وعن التصور الذي صدر عنه الحديث عن أوزان غير مستعملة في العربية .

ويمكن أن يكون في ترابط التصورات في العروض والمعجم والصرف ، أو بتعبير آخر وحدة هذه التصورات ما يؤكد على أصالة الدرس اللغوي العربي الذي تتماسك نظرياته وتتواصل على نحو محكم يفيد صدوره عن عقلية واحدة وحس لغوي مفرد لا أمشاج مختلطة من أفكار لغوية شتى .

ثانيا - نظريات التصنيف المعجمي :

يقوم المعجميون العرب بتصنيف المادة التي يدرجونها في دائرة العربية المستعملة التي ليست محظورة صوتيًا ولا مهملة استعمالاً فلا يتركونها ضربًا واحدًا ، بل يصنفونها بشكل أكثر تعقيدًا وتركيبًا على أسس لغوية عامة ؛ إذ يصنفونها على النحو التالي :

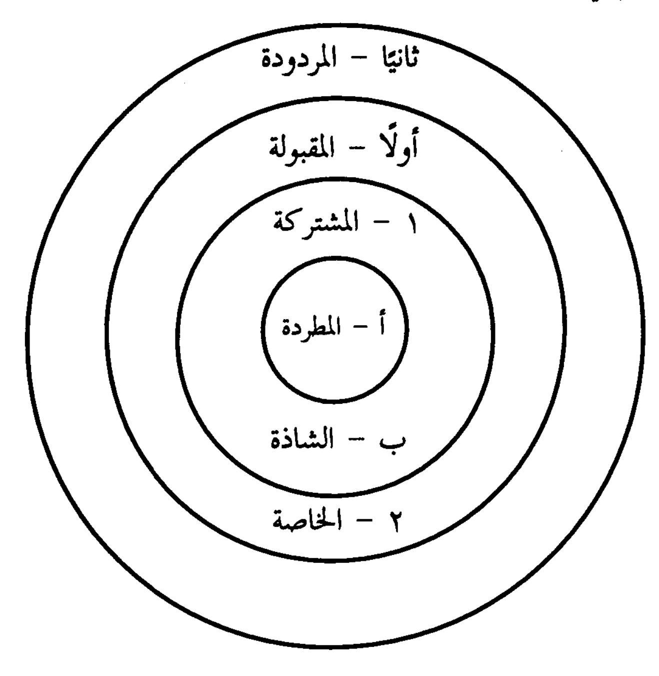
– يرفضون بعض ما جمعوا من المادة اللغوية ويردُّونه بسبب من التصحيف والتحريف واللحن والخطأ والغلط والسهو ... إلخ ؛ فيتشكل بهذا هامش للغة المردودة غير المقبولة يمثل هامشًا خارجيًا يحيط بدائرة اللغة المستعملة .

– يجعلون غير المردود من اللغة المستعملة على صنفين ، هما : اللغة الخاصة بالشعر أو باللهجة واللغة المشتركة . ويجعلون اللغة الخاصة هامشًا داخليًا للغة المستعملة فيلي بذلك هامش اللغة المردودة ، كما يبقى هذا الهامش خارج دائرة اللغة المشتركة ؛ إذ يحيط بها من الخارج .

– يصنِّفون اللغة المشتركة بدورها إلى شاذة ومطردة . وتُمَثِّلُ اللغة الشاذة هامشًا تاليًا لهامش اللغة الخاصة ، ويكون هذا الهامش داخليًا بالنسبة لدائرة اللغة المشتركة ، كما يكون خارجيًا بالنسبة لدائرة اللغة المطردة ؛ إذ يحيط بها على حين تبقى هذه الدائرة في مركز دائرة اللغة المشتركة .

يصور الرسم التالي تصنيفهم اللغة المستعملة أي غير المحظورة وغير المهملة :

تصنيف دائرة اللغة المستعملة :



رسم (٢)

لقد جعل المعجميون العرب اللغة المردودة هامشًا خارجيًا للغة المستعملة ، ويحيط هذا الهامش بدائرة أصغر للغة المقبولة التي يتم إخراج هامش منها للغة الخاصة بالشعر « الضرورة » أو بالقبائل « اللهجات » ، ويحيط هامش اللغة الخاصة بنوعيها بدائرة أصغر للغة المشتركة التي صنفت بدورها إلى هامش للغة الشاذة ودائرة أصغر للغة المطردة .

إن مصطلحات التصنيف المختلفة الواردة في التراث المعجمي تتفق مع مصطلحات التصنيف الواردة في فروع الدرس اللغوي الأخرى ، الأمر الذي دعا البحث إلى جعلها مفاهيم لغوية عامة .

وتتمثل هذه المصطلحات في الغلط واللحن والسهو والتصحيف والتحريف التي يرد بها بعض ما جُمِعَ ، وفى الضرورة واللهجة اللذين يفصل بهما ما كان خاصًا بالشعر وما كان خاصًا بالقبائل على الترتيب ، وفى القياسي المطرد والشاذ اللذين تصنف بهما اللغة المشتركة غير الخاصة . والحقيقة أننا بحاجة إلى نفي كون هذه المصطلحات التي تستخدم في التصنيف مفاهيم نحوية أو نحوية صرفية وإلى كشف بعدها المعجمي ببيان استخدامها في المعجم اللغوي بما يخدم التنظير المعجمي لا الصرفي ولا النحوي ، أي بيان أنها مفاهيم ذات بعد معجمي خالص ، وليست مفاهيم صرفية تسربت إلى الدرس المعجمي لطبيعة العلاقة بين المعجم والصرف .

إن البعد المعجمي لهذه المفاهيم يتضح من ورود هذه المصطلحات لأسباب معجمية

تتصل بطبيعة العمل المعجمي ، إذ تتصل بالعمل الذي يزود المعجم بالأصناف السبعة للمادة المعجمية وفق استقصاء بعض الدراسات [1] .

إن أبرز ما يقوم به المعجميون من خلال هذه المفاهيم ما يلي :

- تحديد الجذور المعجمية للغة .
- تحديد الألفاظ التي ترد لكل جذر .
- تحديد الدلالات المعجمية لألفاظ اللغة .
- تحديد الاستعمالات المختلفة لألفاظ اللغة .
- ضبط الكلمات التي ترد بالوضع المعجمي لا الصياغة الصرفية ، ويحتاج هذا إلى بيان تفصيل الحديث عن الضبط بالحركة والسكون .

إن مطلق الضبط وبيان حركات ما سوى أواخر الكلمات وسكونه قد يبدو من عمل الصرفيين ، والحقيقة أن ضَبْط الكلمات بالحركة والسكون لا يقتصر على الصرف فقط ؛ إذ يرد مرة صرفيًا وأخرى معجميًا ، فهو يرد على وجهين ، هما :

أولًا – ضَبْط خاص بالصرف ، وهو خاص بما صيغ قياسيًا باشتقاق أو تصريف وما خرج منه عن هذا القياس وكان حقه أن يكون قياسيًا ، وهذا هو الضبط الذي يدخل ضمن عمل الصرفيين الذين يلزمهم بيان تغييرات الصياغة من اشتقاق أو تصريف فيما يتصل بالضبط .

ثانيًا – ضبط خاص بالمعجم وهو خاص بأمرين هما :

١ – ما يرد من الألفاظ بالوضع المعجمي وليس لفظًا مصوغًا من غيره باشتقاق أو تصريف . وضبط مثل هذه الألفاظ الموضوعة غير المصوغة يتصل بعمل المعجميين ؛ إذ ليس ثمة عملية صرفية دخلت اللفظ ليلزمهم بيانها وتحديدها .

ومن الألفاظ الموضوعة معجميًا ما يسميه اللغويون بالأسماء الجامدة غير المشتقة من غيرها كالمصادر وأسماء الذوات وأسماء الأجناس وأسماء الجمع ، نحو : كتابة ورَجُل وشَجَر وقَوْم .

ومما يتصل بالوضع المعجمي لا الصياغة الصرفية المبنيات ، كالضمائر وأسماء الإشارة والموصولات .

(١) 'Čuk (1992) "Lexicon: an overview", in International Encyclopedia of Linguistics, Vol. 2, pp 333 - 5.

والحقيقة أن الصرفيين إذا تعرضوا لضبط مثل هذه الألفاظ الموضوعة فإنما يكون ذلك لبيان التغيير الذي يمكن أن يطرأ عليها لصياغة ألفاظ أُخَر منها ، كأن يضبط الصرفيون لفظ رجل ليبينوا كيف يصاغ جمع التكسير منه .

٢ – ما يرد من الألفاظ بالصياغة الصرفية السماعية لا القياسية ، وذلك كالأفعال الماضية المجردة التي إذا عدت مصوغة من المصدر بوصفه أصل الاشتقاق كانت تلك الصياغة بلا قواعد صرفية محددة ؛ ومن ثَمَّ يُعَدُّ ضبط ألفاظها غير ذي صلة بالصرف ؛ إذ ليس له قواعد حتى تحدد أو يفسر ما خرج عن هذه القواعد .

وفيما يلي بيان لنماذج من التطبيقات المعجمية لمصطلحات التصنيفات المختلفة ، كالغلط واللهجة والضرورة والشذوذ . وسيقدم البحث مع كل عمل من أعمال المعجميين نماذج لاستخدام أكثر من مفهوم من مفاهيم التصنيف للكشف عن بُعْدِها المعجمي .

١ – تحديد الجذور المعجمية للغة : (رد جذر معجمي إلى آخر)

يتصل رد جذر معجمي إلى آخر بعمل المعجميين ؛ إذ إن عمل المعجميين يتصل أول ما يتصل بتحديد جذور المعجم كما سبقت الإشارة إليه ، وعلى ذلك فإن رد جذر إلى جذر وجعلهما جذرًا واحدًا يُمَثِّلُ عملًا معجميًّا لا نحويًّا ولا صرفيًّا .

وقد تم رد جذر إلى آخر عن طريق مفاهيم التصنيف المختلفة من غلط ولهجة وضرورة وشذوذ ... إلخ ، مما يعنى أن هذه المفاهيم قامت لأغراض معجمية خالصة .

لقد استخدم المعجميون العرب مفهوم الغلط في رد لفظ النبيث إلى النبيت . يقول بعضهم : « والنبيت اسم قبيلة ، والثاء المثلثة غلط » [1] . كما استخدموا مفهوم اللهجة في رد الجذر « غلت » إلى الجذر « غلط » ، يقول بعضهم : « والعرب تقول غلط في منطقه ، وغلت في الحساب ، وبعضهم يجعلهما لغتين بمعنىً » [2] .

٢ - تحديد ألفاظ اللغة : (رد لفظ إلى آخر) :

يتصل تحديد ألفاظ اللغة مثلما يتصل تحديد جذور اللغة بعمل المعجميين . وقد يَرُدُّ المعجميون لفظًا إلى آخر مع أن جذر اللفظ الذي يردونه قد ثبت مع ألفاظ أخر فهم بهذا يردون اللفظ لا الجذر .

---

(١) المغرب ، جـ ١ ، ص ٣٨٣ .

(٢) الرازي ، مختار الصحاح ، جـ ١ ، ص ٢٠٠ .

ومن ذلك رَدُّ المعجميين لفظ « سلام » في قول الحطيئة إلى « سليمان » ، يقول بعضهم : « وقول الحطيئة :

جدلاء محكمة من صنع سلام أراد

من صنع داود فجعله سليمان ثم غيَّرَه ضرورة » (١) .

٣ - تفسير الخروج عن أصل الدلالة المعجمية :

يتصل بعمل المعجميين تحديد دلالات الألفاظ المعجمية ومايتصل بها من تفسير تعددها مع اللفظ الواحد أو الانحراف عن أصلها .

ويمكن ، من ثَمَّ ، ملاحظة البعد المعجمي لتفسير المعجميين العرب خروج « شفر » عن أصل دلالته المعجمية عند العامة بالغلط . يقول بعضهم : « شفر العين الجفن الذي ينبت عليه الهدب . قال ابن قتيبة : والعامة تجعل أشفار العين الشفر وهو غلط ، وإنما الأشفار حروف العين التي ينبت عليها الشعر والشعر الهدب » (٢) .

٤ - تفسير الخروج عن أصل الاستعمال المعجمي :

يلزم المعجميين بيان الاستعمالات المختلفة للألفاظ ، ويلزمهم ، مِنْ ثَمَّ ، بيان ما خرج على أصل الاستعمالات المختلفة للألفاظ المعجمية .

وقد استخدم المعجميين في تفسيرهم الانحراف عن أصل الاستعمال المعجمي للألفاظ المفاهيم اللغوية العامة من لحن وخطأ ولهجة ... إلخ .

ومن ذلك ما يورده الفيومي عن تصدَّق ، يقول : « ومما تضعه العامة غير موضعه قولهم : « هو يتصدَّق » إذا سأل ، وذلك غلط ، إنما المتصدق المعطي » (٣) . ويقول كذلك : « قال ابن السكيت في فصل ما تضعه العامة في غير موضعه خرجنا نتنزه إذا خرجوا إلى البساتين ، وإنما التنزه التباعد عن المياه والأرياف ، ومنه فلان يتنزه عن الأقذار ، أي يباعد نفسه عنها ، ويقال : تنزهوا بحرمكم أي تباعدوا ، وقال ابن قتيبة ذهب بعض أهل العلم في قول الناس : « خرجوا يتنزهون إلى البساتين أنه غلط » (٤) .

٥ - تفسير تعدد حركة سماعية غير قياسية :

بناء على التفريق السابق بين نوعَي الضَّبْط يمكن القول بدخول ضبط المصادر وأسماء

(١) الفيروزآبادي ، القاموس المحيط ، جـ ٤ ، ص ١٢٩ .
(٢) الفيومي ، المصباح المنير ، جـ ١ ، ص ٣١٧ .
(٣) السابق ، جـ ١ ، ص ٣٣٦ . (٤) السابق ، جـ ٢ ، ص ٦٠١ .

الذوات وأسماء الأجناس وأسماء الجمع والمبنيات وكل ما يرد بالوضع المعجمي لا الصياغة الصرفية في عمل المعجميين ، ومن ثم لو ورد اسم الذات على أكثر من ضبط لكان تسجيل ذلك وتفسيره من عمل المعجميين لا الصرفيين .

على أية حال وردت نماذج كثيرة جدًا في المعجم العربي تتصل بعناية المعجميين بضبط ألفاظ موضوعة معجميًا . ومن ذلك معالجتهم الخروج عن الحركة إلى السكون من قبيل اللغة في لفظ « وسَط » ، يقول بعضهم : « ويقال : « ضربت وسَط رأسه بالفتح لأنه اسم لما يكتنفه من جهاته غيره ... والسكون فيه لغة » [1] .

كما فسّروا اختلاف حركات لفظ « إصبع » التي تعد سماعية باللهجات ، يقول بعضهم : « وفيه إِصْبَع وأُصْبَع بكسر الهمزة وضمها ، والباء مفتوحة فيهما ، وإِصْبِع بإتباع الكسرة الكسرة ، وأُصْبُع بإتباع الضمة الضمة ، وأَصْبِع بفتح الهمزة وكسر الباء » [2] .

وقد فسروا بالضرورة اختلاف لفظ « خشْل » ، وهو كل أجوف غير مصمت ، بالإسكان والفتح ، يروي ابن منظور : « كقول ابن حمزة إنه بالإسكان لا غير ، وإن ما ورد منه محركًا فهو على جهة الضرورة » [3] .

على أية حال ، ليس ما يقدمه البحث هنا أكثر من نماذج جِدّ قليلة ، ويمكن الوقوف على عدد ضخم باستقراء المعجم ، وهو ما يراه البحث ضروريًا للوقوف على الجانب المعجمي لمصطلحات يشيع بين الدارسين الآن اعتقاد كونها صرفية ونحوية خالصة .

وسوف يكشف توظيف اللغويين لمصطلحات عامة واحدة في فروع مختلفة من الدرس اللغوي أصالة هذا الدرس من حيث كون فروعه المختلفة ترتبط بعضها ببعض لا بمعارف وافدة غير أصيلة .

كما يشير البحث بصدد مفاهيم التصنيف العامة إلى أن اللغويين العرب قد قاموا بأمرين تكشف عنهما مصطلحات التصنيف هذه ، وهما :

- الوصف الإحصائي :

وهو ما تكشفه مصطلحات مطرد وشائع وغالب وكثير وقليل ونادر التي تؤكد على قيام درسنا اللغوي على الوصف الذي صبغ الدرس اللغوي المعاصر بعد نشأة سريعة

---

(١) السابق ، جـ ٢ ، ص ٦٥٩ .

(٢) الرازي ، مختار الصحاح ، جـ ١ ، ص ١٤٩ .

(٣) ابن منظور ، اللسان ، جـ ١١ ، ص ٢٠٦ .

له [١] فأخرجه من دائرة الدرس التاريخي الذي ساد القرن التاسع عشر [٢]

- **التفسير :**

وهو ما يتم من خلال مصطلحات لهجة وضرورة وغير ذلك من التفسيرات التي تُقَدَّمُ لتعدد صور الحكم الواحد أو لمخالفة نموذج لغيره . ويبحث التفسير في الدرس اللغوي « عن أسباب أعمق أكثر مما يفعل التعميم ، وهو مَعْنِيٌّ بشكل رئيسي بأحكام اللغة بصفتها ظاهرة » [٣] .

كما يراه بعض الدارسين سمة بارزة في الدرس اللغوي العربي ونموذجًا فريدًا يستقل به ؛ إذ : « المهمة النهائية للنحوي هي أن يشرح للمؤمنين لماذا يتكلمون بالكيفية التي يتكلمون بها ؟ من الواضح أنه لا يمكن أن تخضع مهمة النحوي للوصفية ، بل يمكن أن يكون من الخطأ عَدّ النحاة معياريين أيضًا . إن المصطلح الوحيد الذي يغطي مفهومهم لوظيفة الدرس اللغوي هو التفسيرية » [٤] .

والحقيقة أن مفاهيم الجمع والتصنيف المعجميين يمكن أن تُصَوَّرُ معًا بالرسم التالي الذي يبين الخطوات التي اتبعها اللغويون العرب في معالجتهم المعجمية للغة العربية مثلما اتبعوها في معالجتهم الصرفية والنحوية :

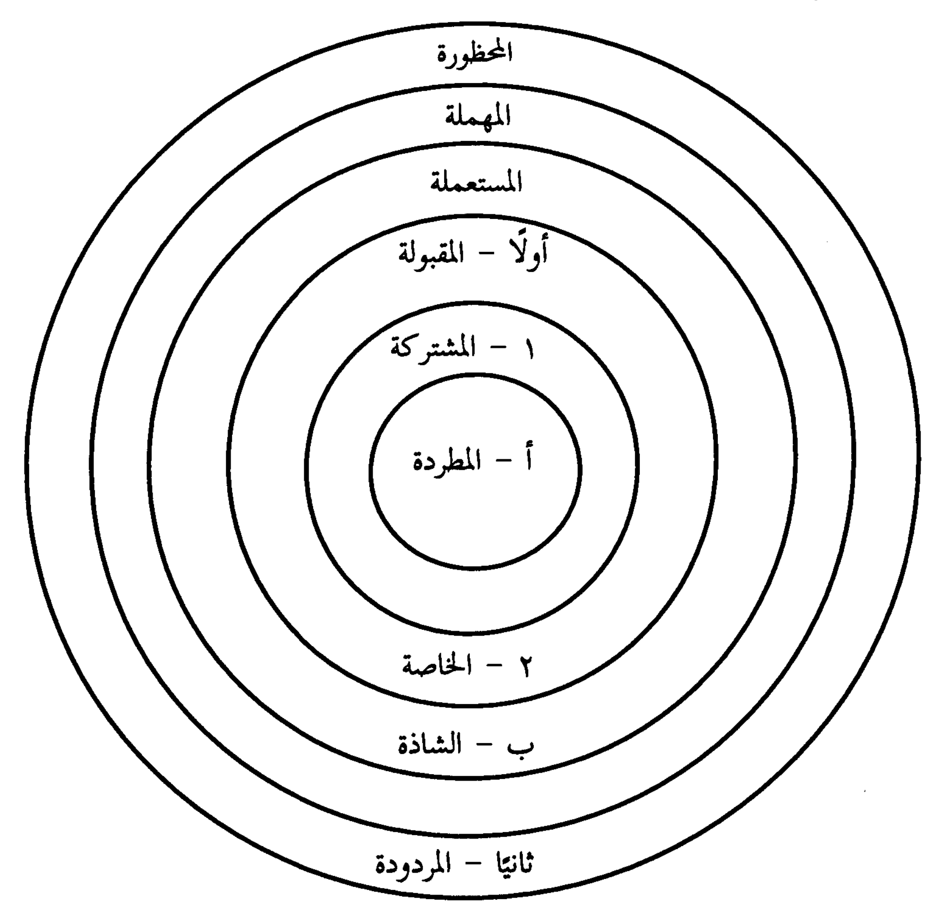
---

(١) Robins, R. H. (1967) A Short History of Linguistics, Bloomington and London: Indiana University Press, p. 199.

(٢) Joseph, John E. (1995) "Trends in Twentieth Century Linguistics: An Overview", in Concise History of the Language Sciences, From the Sumerians to the Cognitivists, edited by E. F. K. Koerner & R. E. Asher, Cambridge: Cambridge University Press, p. 222.

(٣) Hartmann (1963) Theorie der Sparachwissenschaft, p. 122. & Beaugrande (1991 [1993]) Linguistic Theory: The discourse of Fundamental Works, p. 337.

(٤) Versteegh (1984) "The Explanation of Linguistic Causes: AzZağğāği's Theory of Grammar, Introduction Translation, Commentary", pp. 7 - 8.



رسم (٣)

ثالثًا - جهة التحليل الدلالي :

تحرّك اللغويون العرب في تحليلهم الدلالي مع كل صور الاتفاق اللفظي ، فسجلوا في ذلك الدلالات التي تنتج عن كل مما يأتي :

أ - الاتفاق التام بين اللفظين :

وهو الاتفاق الذي يكون بينهما في الصيغة والجذر كما في عين ونحوها مما يرد لمعانٍ متعددة يتم تفسير هذا الاشتراك على أساس أحد منهجين ، وهما :

- الاشتراك الدلالي polysemy الذي تشيع تسميته بالتعدد الدلالي .
- الاشتراك اللفظي hyponymy .

وهما منهجان معروفان في الدرس اللغوي الحديث ؛ مما يعني توظيف تراثنا لمنهجَيْ معالجة الاتفاق الدلالي التام المعروفين في الدرس اللغوي المعاصر .

وقد عالجت بعض الدراسات المعاصرة [١] موقف علمائنا من هذا الاشتراك وأسبابه بما لا يحتاج إلى مزيد .

ب - **الاتفاق الجزئي :**

وهو يرد في الصور التالية :

١ - الاتفاق في مجرد الجذر دون الصيغة كالذى نجده في المشتقات من جذر واحد فيجمعها اشتراك دلالي مقابل اشتراكها لفظا في الجذر . وهو ما يمكن تسميته بمصطلح :

- **الاشتراك الجذرى :**

يعرف هذا النوع من الاتفاق بين اللفظين في الدرس اللغوي الغربى بعلاقة eponymy . وقد سجله اللغويون العرب ، وذلك كما يظهر في دراساتهم المعجمية والصرفية .

وقد ورد القول بمناهج مختلفة للاشتقاق كما سيتم الإشارة إليه في نموذج سلسلة الجذور الدلالية الكلية من نماذج التركيب العام للمعجم . ومن هذه المناهج ما يلي :

أ - **الاشتقاق القياسى أو الصغير :** هو الذي يكون بين الكلمات المأخوذ بعضها من بعض عن طريق تغيير صرفي محدد يبينه الصرفيون بالميزان الصرفي ، كاشتقاق اسم الفاعل من الثلاثي على وزن فاعل ، ومن غير الثلاثي على وزن مضارعه مع قلب حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر ، واشتقاق اسم المفعول من الثلاثي على وزن مفعول ... إلخ .

ب - **الاشتقاق السماعي :** هو الاشتقاق الذي قام به ابن فارس حين مد مظلة القياس لتشمل ما لا يملك طريقًا قياسية للاشتقاق مثل جَمْعِه تلك الكلمات التي لا تشترك إلا في الجذر ، أي ذوات صلة جذر فحسب ، دون أن تكون مأخوذة بعضها من بعض . ومن ذلك ما نجده تحت جذر « خ ل ق » ، وهو : « الخَلاق الحظ والنصيب من الخير ... والخِلاق ضرب من الطيب أعظم أجزائه الزعفران ، والخلقاء يقال هضبة خلقاء : لا نبات بها . وخلقاء الشيء : مستواه ... الخُلُق : حال للنفس راسخة تصدر عنها الأفعال من خير أو شر من غير حاجة إلى فكر وروية ... الخِلْقة : الفطرة » [٢] .

لقد جمع هذه المفردات التي ترد للجذر خ ل ق تحت أصلين اثنين لا غير على الرغم

---

(١) عمر ، د. أحمد مختار (١٩٨٥ [١٩٩٣]) علم الدلالة ، القاهرة : عالم الكتب ، ط ٤ ، ص ١٥٦ وما بعدها .

(٢) السابق ، جـ ١ ، ص ٢٦١ .

من أنه ليس ثمة طريق للقول بأخذ كلمة منها من أخرى .

ويقوي صنيع ابن فارس أن الصفة المشبهة التي تُعَدُّ عند بعض الصرفيين من قبيل اسم الفاعل قياسية في عمومها سماعية في صيغها بخلاف اسم الفاعل القياسي في عمومه وفى صيغه المختلفة .

٢ - الاتفاق في الصيغة لا في الجذر :

هو ذلك الاتفاق الذي يظهر في دراسة اللغويين العرب لدلالات العلامات والصيغ الصرفية المختلفة ؛ إذ إنهم يجعلون للألفاظ دلالة واحدة تبعًا لزيادة علامة صرفية واحدة فيها أو لاتفاقها في الوزن . وهو الذي يظهر في الألفاظ المتفقة في العلامات الصرفية أو الأوزان ، فقد نسبوا إلى الألفاظ المتفقة في علامةٍ ما دلالة مشتركة بسبب هذه العلامة المشتركة ، كأن يتكلموا عن تأنيث الكلمات التي تحمل علامة التأنيث ، وعن تثنية ما زيدت عليه ألف ونون أو ياء ونون تغنيان عن العطف ، وكذلك نسبوا إلى الألفاظ المتفقة في وزن ما دلالة مشتركة بسبب هذا الوزن المشترك ، كأن يتكلموا عن دلالة الجمع في الألفاظ لكونها على وزن من أوزان الجموع .

٣ - الاتفاق في مادة الجذر لا صيغته :

يتمثل فيما قدمه ابن جني في محاولته وضع معانٍ عامة للجذر وتقليباته المختلفة ؛ إذ يبدو كما لو كان يقيس اتفاق الجذور في المادة واختلافها في الهيئة على اتفاق الألفاظ في الجذر واختلافها في الصيغة ، فهو يحاول تقديم اتفاق في دلالة الجذر وتقليباته يقابل اتفاقها في مادة الجذر دون ترتيب أصوله . ويسمى هذا تقليب الأصول نحو ك ل م و ك م ل و م ك ل ونحو ذلك »[1] . وهو في ذلك يطبق في تحليله ما اصطلح عليه بمنهج :

جـ - الاشتقاق الكبير :

هو منهج يرصد العلاقة التي تكون بين الجذر وتقليباته . ويذكرنا هذا بنص اللغويين العرب على الاتفاق بين الألفاظ بسبب اتفاقها في المادة اللغوية دون أوزانها ؛ إذ الفرق في ترتيب الجذر الذي هو هيئة الجذر دون مادته أو أصوله كالفرق في اللفظ في الوزن الذي هو هيئة اللفظ دون الجذر ، فترتيب الجذر اللغوي هي هيئته المميزة له .

٤ - الاتفاق في جزء من مادة الجذر :

وهو ما يبدو في محاولة ابن جني إيجاد دلالة بين جذور لم تشترك في الجذر بتمامه ،

(١) ابن جني ، الخصائص ، جـ ٢ ، ص ١٤٦ .

بل اشتركت فقط في جزء كبير من الجذر دون بقيته . وهو ما يظهر فيما أدرجه مع أنواع أخرى تحت عنوانه « تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني » ، يقول في بعض أنواع هذا التصاقب : « وهو أن تتقارب الحروف لتقارب المعاني ، وهذا باب واسع . من ذلك قول الله ، سبحانه : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ﴾ أي تزعجهم وتقلقهم ؛ فهذا في معنى تهزهم هزًّا ، والهمزة أخت الهاء فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين ، وكأنهم خصوا هذا المعنى بالهمزة لأنها أقوى من الهاء ، وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهز لأنك قد تهز ما لا بال له كالجذع وساق الشجرة ونحو ذلك . ومنه العسف والأسف ، والعين أخت الهمزة كما أن الأسف يعسف النفس وينال منها ، والهمزة أقوى من العين كما أن أسف النفس أغلظ من التردد بالعسف ، فقد ترى تصاقب اللفظين لتصاقب المعنيين » [1] . والحديث عن مثل هذا الاتفاق تطبيق لمنهج :

د - الاشتقاق الأكبر أو التصاقب :

يعني ذلك أن اللغويين العرب لم يقفوا في تحليلهم الدلالي للكلمات مع :

- التطابق الكلي الذي يكون مع الاشتراك اللفظي أو الاشتراك الدلالي .
- التطابق الجزئي الذي يكون في الجذر فقط أو في الوزن فقط .

لقد زادوا خطوتين أخريين هما الوقوف على الاتفاق في مادة الجذر لا هيئته أو ترتيبه فيما عُرِفَ بالاشتقاق الكبير ، ثم الوقوف على الاتفاق في جزء من مادة الجذر لا فيه بتمامه فيما عرف بالاشتقاق الأكبر أو التصاقب .

ويفيد ذلك أنهم لم يتركوا اتفاقًا في جزء من اللفظ حتى بحثوا عما يمكن أن يكون وراءه من جوانب دلالية .

لقد استخدم التراث اللغوي العربي عدة مناهج في التحليل الدلالي ، فقد فسروا صور الاتفاق المختلفة بستة مناهج ، وهي :

- منهجان للاتفاق التام بين الألفاظ .
- أربعة للاشتراك اللفظي الجزئي بينها .

ويتمثل منهجًا تفسير الاتفاق التام بين الألفاظ في المنهجين التاليين :

---

(١) السابق ، جـ ٢ ، ص ١٤٦ .

١ - الاشتراك الدلالي ، وهو المنهج الذي يفترض أن اللفظ واحد تشترك فيه كلمات مختلفة ذوات دلالات متعددة ، كأن تشترك في لفظ « أَنَّ » الحرف الناسخ والفعل الماضي « أَنَّ » .

٢ - الاشتراك اللفظي ، وهو المنهج الذي يفترض أن ألفاظًا متعددة قد أخذت شكليًا لفظًا واحدًا ، ككلمة « عين » التي تكون للباصرة ولعين الماء ... إلخ .

أما المناهج الأربعة التي يستخدمونها لتفسير الاتفاق الجزئي بين الألفاظ فهي :

٣ - الاشتقاق القياسي ، وهو يعرف كذلك بالاشتقاق الصغير .

٤ - الاشتقاق السماعي ، وهو المنهج الذي طبقه ابن فارس في معجمه مقاييس اللغة .

٥ - الاشتقاق الكبير ، وقد ذكره ابن جني تطبيقات له في خصائصه .

٦ - الاشتقاق الأكبر ، وقد طبقه ابن جني كذلك تحت عنوان « تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني » كما سبقت الإشارة إليه .

ويتفق التراث اللغوي العربي مع الدرس اللغوي المعاصر في ثلاثة من مناهج التحليل الدلالي ، وهي مناهج الاشتراك اللفظي hyponymy والاشتراك الدلالي polysemy والاشتراك الجذري eponymy الذي يظهر مع الاشتقاق القياسي مع زيادة التراث اللغوي العربي بثلاثة مناهج أخر ، وهي مناهج الاشتقاق السماعي والاشتقاق الكبير والاشتقاق الأكبر .

المبحث الثالث : نظريات التركيب المعجمي في النظرية اللغوية الغربية

يُعَدُّ التركيب المعجمي أو الدلالي للغة السؤال المركزي في الدراسات المعجمية ؛ إذ « كثيرًا ما يتردد سؤال هل للمنطوقات تركيب دلالي ؟ وبتعبير آخر : هل كل الصيغ التي تصف معنى المنطوقات تبنى في نماذج محددة جيدًا أو على الأقل في عدد قليل منها ؟ » (١) . وقد جُعِل من أول اهتمامات علم الدلالة المعجمي « دراسة كيف ينظم المعجم ؟ وكيف تتعلق الدلالات بعضها ببعض ؟ » (٢) . وقد سادت في الدراسات المعجمية في بداية الدرس الوصفي فكرةٌ تنفي وجود تركيب للمعجم أو كونه نظامًا (٣) ؛ إذ « مال البنيويون الأمريكيون متأثرين ببلومفيلد Bloomfield إلى إهمال دراسة المعجم ، وإلى معاملته على أنه تقريبًا غير مبنيٍّ أو على الأقل مبني بشكل فضفاض » (٤) . على أنه قد عاد « الاهتمام بالتركيب المعجمي للمعجم ، والبحث في هذا الموضوع وقد قطع شوطًا طويلًا منذ بنيوية ما بعد بلومفيلد Post-Bloomfieldian Structuralism عندما كان المعجم يعد ببساطة قائمة من غير القياسيات النحوية وعندما كان المعنى مستحيلًا على الدراسة العلمية » (٥) .

وإذا كنا نسلم بمسألة أَنَّهُ « تَعَذَّرَ إلى الآن إخضاع المعجم إلى بنية خاصة به » (٦) ، فإنه يلزمنا أن نتلمس الحديث عن نظرية معجمية دلالية تقوم على رصد التركيب المعجمي للغة ، وأن ننظر فيما لا تزال بحاجة إليه ، ذلك أن النظرة إلى المعجم قد شهدت تحولا حادًا

---

(١) Ducrot, Oswald (1972) "Semantic combinatorial", in Encyclopedic Dictionary of the Sciences of Language, edited by Oswald Ducrot and Tzvetan, Translated by Catherine Porter, Oxford: Blackwell Reference, p. 269.

(٢) Finegan, (1989 [1994]) Language: its Structure and Use, 163.

(٣) حسان ، د. تمام (١٩٧٣) اللغة العربية : معناها ومبناها ، ص ٣١٢ .

(٤) Gleason, H. A. (1962) "The relation of lexicon and grammar", in Problems in Lexicography, edited by Householder and Saporta, Bloomington. See also: Lehrer, A. (1974) Semantic Fields and Lexical Structure, Amsterdam: North Holland Publishing Company, p. 15.

(٥) Lehrer, Adrienne (1992) "A theory of vocabulary structure: retrospectives and prospectives", in Thirty Years of Linguistic Evolution, Studies in Honour of Ren Dirven on the Occasion of his Sixtieth Birthday, edited by Martin Putz, Philadelphia & Amsterdam: John Benjamins Publishing Company, p. 243.

(٦) – الحمزاوي ، محمد رشاد (١٩٩١) « من إشكاليات المعجمية ونظريات علم الدلالة : متى يصبح المعجم بنية ودلالة » ، نُشِرَ في المعجم العربي : إشكالات ومقاربات ، ص ٣١١ .

فما « كان يُتَصَوَّر أنه قائمة من الوحدات المعجمية المفردة لكل واحدة منها خصائصها النحوية والصوتية والدلالية أصبح الآن يُرى مجموعة من الوحدات مركبة ربما تركيبًا ثنائي المستوى » (١) .

ويلزم البحث استعراض موقف الدرس اللغوي الغربي من التركيب المعجمي قبل مراجعة موقف التراث اللغوي العربي من ذلك . وفيما يلي بيان بالتصورات الأربعة التي اتخذتها النظرية اللغوية الغربية المعاصرة بخصوص التركيب المعجمي للغة .

يمكن الوقوف على أربع تصورات مختلفة للنظرية الغربية تسعى إلى تقديم التركيب المعجمي للغة أو تمثيله . وقد توزعتها أربعة اتجاهات رئيسية . وهي ترد على ما يلي :

الأول - نموذج تقديم تركيب معجمي من خلال العلاقات الدلالية :

وذلك كما في بيان علاقات الترادف والتضاد والانضواء والاشتراك الدلالي والاشتراك اللفظي . وينصُّ بعض اللغويين على كون الوقوف على العلاقات الدلالية وتصنيفها يمثل بناءً للمعجم ، يقول : « الهدف الرئيسي من علم الدلالة المعجمي بناء نموذج لتركيب المعجم بتصنيف أنماط العلاقات التي بين الكلمات » (٢) .

ويبدو الاعتماد على هذه العلاقات في تمثيل التركيب المعجمي في عمل بالمر Palmer الذي يبني أحد المحاور الثمانية لكتابه الذي يحمل عنوان « Semantics: A New Outline علم الدلالة : إطار جديد » على التركيب المعجمي (٣) ، وهو يدرس فيه هذه العلاقات الدلالية ليبين « كيف يمكن أن تعالج هذه العلاقات في إطار تركيبي » (٤) .

كما يبدو الاعتماد على هذه العلاقات في تصور أكماجيان Akmajian ، يقول عن إحدى هذه العلاقات : « الترادف synonymy تُرَكِّبُ معجم اللغة في مجموعات من الكلمات التي تشترك في دلالة » (٥) .

وقد تم تقديم جملة من المعاجم غير العامة في إطار هذه العلاقات ، ونقصد بالمعاجم

---

(١) Kempchinsky, Paula (1995) "From the lexicon to the syntax: the problem of subjunctive clauses", in Evolution and Revolution in Linguistic Theory, edited by Hector Campos and Paula Kempchinsky, Washington, D. C.: Georgetown University Press, p. 248.

(٢) Finegan, (1989 [1994]) Language: its Structure and Use, P. 163.

(٣) Palmer, (1976) Semantics: a New Outline, pp. 59 - 91.

(٤) Ibid., p.59.

(٥) Akmajian (1990) Linguistics: an Introduction to Language and communication, p. 206.

غير العامة المعاجم التي لا تهدف إلى تسجيل الرصيد اللغوي كله ، بل تقوم ، مثلًا ، بتسجيل مجرد جانب منه كما في معاجم المترادفات والأضداد [1] .

ويرجع إعداد معاجم بناءً على هذه العلاقات إلى الاعتراض على عدم صلاحية المداخل التقليدية لتقديم تركيب معجمي للغة ، يقول بعض اللغويين في ذلك : « يبدو في النظرة الأولى غير مركب على نحو مقبول . تُقَدَّمُ مداخل معجمية لبعض مناطق المعنى بغزارة أكثر من الأخرى ، لكن يبدو وجود تشتت عام عشوائي أكثر أو أقل » [2] . وهو يقترح ، من ثَمَّ ، مراعاة هذه العلاقات الدلالية لمزيد من إحكام التركيب المعجمي ، يضيف : « على أية حال ، ثَمَّةَ تركيب أكثر مما يقابل العين ابتداء : تبرز علاقات معنى معينة بين الكلمات ثانية وأخرى تربط بين الكلمات في نماذج دلالية متواترة » [3] .

وما يمكن ملاحظته على هذا النموذج من نظرية التركيب المعجمي ما يلي :

– أن بعض هذه العلاقات هو الذي يقوم على أساس لغوي ، وهي علاقات الاشتراك اللفظي والاشتراك الدلالي ؛ حيث تأخذ الكلمات لفظًا واحدًا ، أما بعضها الآخر : فهو يقوم بين مدلولات المفردات وفق الواقع لا وفق اللغة ، فليس في الألفاظ اللغوية ما ينصُّ على الترادف بينها أو التضاد أو الانضواء . وقد أشار البحث من قبل إلى أن نفي الجذر في التراث اللغوي لبعض العلاقات يرجع إلى كونها واقعية غير لغوية ، فليست ذات أساس لغوي يضبط ذكرها أو حتى يسوغه .

– أن هذه العلاقات تجمع المفردات في مجموعات دون أن تشكل كل مجموعة من هذه المجموعات تركيبًا أكبر من المفردات حتى نستطيع أن نقول بالتركيب المعجمي لها .

– أننا إذا قدمنا المعجم في إطار العلاقات الدلالية المذكورة ، أي في إطار علاقات الترادف والتضاد والانضواء والاشتراك اللفظي والاشتراك الدلالي انتهينا إلى تشتيت المفردات وتضييع التركيب المعجمي كله ؛ إذ يلزمنا أن نبني المعجم على الترادف مرة ، ثم نعود فنبنيه على التضاد أخرى ، ونعود ثالثة لنذهب نبنيه على الانضواء وهكذا دواليك نبني معجمًا مستقلًّا لكل واحدة من هذه العلاقات الدلالية . إن هذه العلاقات

---

(١) Chambers' Staff. Chambers Dictionary of Synonyms and Antonyms, Cambridge: Chambers.

(٢) Cruse, D. A. (1990) "Language, meaning and sense; semantics", in An Encyclopedia of Language, edited by N. E. Collinge, London and New York: Routledge p. 153.

(٣) Ibid., p. 153، وثمة تفصيل أكبر لهذا الأمر في كتاب علم الدلالة المعجمي ، انظر : Cruse, D. A. (1986) Lexical Semantics, Cambridge: Cambridge University Press.

أشبه بسلاسل منفصلة ومتقاطعة لا سلسلة واحدة يمكن أن تسلك فيها مفردات اللغة .

ويعني ذلك أننا لا نستطيع أن نقدم المعجم كله في ضوء هذه العلاقات مرة واحدة ، وإنما نقدمه في ضوء هذه العلاقات مرات بعدد هذه العلاقات ، وننتج بذلك سلاسل لهذه الكلمات ، وليس مجرد سلسلة واحدة لها . ومن ثَمَّ لا نملك في النهاية معجمًا واحدًا حتى نتحدث عن تركيب له أو لا نتحدث . إن كل ما يمكن أن نفعله بهذه العلاقات هو مجرد تقديم عدد من المعاجم لا معجم واحد ذي بناء أكثر تماسكًا .

لقد تحرك فعلًا هذا التصور نحو إيجاد تركيب معجمي عام ، فوقف على العلاقات المعجمية ، ولكن هذه العلاقات التي وقف عليها لا تجعل الوحدات التي تقوم بينها تركيبًا أو وحدة أكبر لنستطيع أن نقول : لقد وقفنا على تركيب معجميٍّ أي أنه لا يوفر الركن الثالث للتركيب ، وهو الذي يتمثل في وجود وحدة كبرى .

الثاني - نموذج تقديم تركيب معجمي من خلال معالجة المكونات الدلالية :

بدت نواة هذا النموذج ناضجة في أعمال فيلكنز Wilkins (١٩٦٨) « الذي أنتج تحليل مكونات شاملًا في اللغة » [١] . كما يرد « هيلمسلف Hjelmslev وياكبسون Jacobson من أوائل مؤيديها في تراث ما بعد سوسير البنيوى وأكثرهم تأثيرًا » [٢] ..

وتنبني فكرة المكونات الدلالية على « فرضية أن معنى الكلمة يمكن أن يحلل في إطار مجموعة من السمات الدلالية التي يمكن أن يشكل الكثير منها جزءًا من وصف الكلمات الأخرى في اللغة نفسها » [٣] . وهي ترى « المعجم نظامًا للمفاهيم » [٤] .

ويُمَثِّلُ تحليل مكونات الكلمة الدلالية جزءًا بارزًا من « العمل المُفَصَّل في تركيب المعجم الذي بذل في السنوات الأخيرة » [٥] . وتتحرك نظرية المكونات الدلالية بين الوحدة المعجمية المفردة والمكونات الدلالية التي ركبت معًا لتكوين هذه الوحدة الدلالية الأكبر .

(١) Allan, Keith (1992) "Semantics: an overview", in International Encyclopedia of Linguistics, edited by William Bright, Vol. 3, Oxford: Oxford University Press, p. 396.

(٢) Lyons, John (1977) Semantics, vol. 1, Cambridge: Cambridge University Press, pp. 317.

(٣) Jeffries, Lesley (1998) Meaning in English: An Introduction to Language Study, Macmillan Press LTD. p. 87.

(٤) Bierwisch, Manfred (1970 [1975]) "Semantics", in New Horizons in Linguistics, edited by John Lyons, GB: Penguin Books, p. 170.

(٥) Kempson, Ruth M. (1977) Semantic Theory, Cambridge: Cambridge University Press, p. 18.

ويُمَثِّلُ هذا التصور محاولة لإيجاد تركيب معجمي عام ؛ لأنه يقف على العناصر الثلاث اللازمة للتركيب ، وهي الوحدة الكبرى ، وتتمثل في المفردة المعجمية والوحدة الصغرى ، وهي السمة الدلالية ، والعلاقات التي تكون بين هذه الوحدات الصغرى أو السمات الدلالية لتكوين الوحدات الكبرى أو المفردات المعجمية .

الثالث - نموذج تقديم تركيب معجمي من خلال الحقول المعجمية :

جاء هذا الاتجاه في أعمال القرن العشرين ، وكان « أحد مصدرَيْه تحليل السمات المُمَيِّزَة في الصرف التصريفي لمدرسة براغ ، والثاني عمل الأنثروبولوجيين » (1) . والحقيقة أن قائمة المساهمين في هذه النظرية طويلة ؛ إذ تبدأ بسوسير ثم ترير Trier وتصل إلى ماتوريه Matore (١٩٥٠) (2) . يقول بعض مؤيدي نظرية تحليل المكونات عن أثر هذه النظرية في تمثيل التركيب المعجمي للغة : « نظريات الحقول الدلالية تفترض على الجانب الآخر أن معجم اللغة مركب تمامًا كما أن نحو اللغة والفونولوجي مركبان . إن كلمات اللغة تُصَنَّفُ في مجموعات تعلق بحقول المفاهيم وتقسم النطاق الدلالي أو المجال الدلالي بطرق معينة » (3) .

وقد تمت مراعاة هذه الحقول في عمل معاجم عامة تقوم على تسجيل الرصيد اللغوي كله فيما عرف باسم المكانز Thesaurus(4) التي تعتمد في صناعة المعاجم منهج الحقول المعجمية بدلًا من المنهج التقليدي (5) .

وتتحرك نظرية الحقل المعجمي بين الوحدة المعجمية المفردة والحقل المعجمي الذي تندرج تحته هذه الوحدات المعجمية المفردة ، ويتكون الحقل من مجموع هذه الوحدات والعلاقات التي تجمع بينها لتندرج تحت هذا الحقل إذ الحقل ؛ هو التنظيم الذي يمكن أن تدرج فيها كلمات اللغة ليمكن فهمها على نحو دقيق ؛ إذ « إننا لا نستطيع أن نفهم معنى تعبير مفرد بمعزل عن غيره (إذا أردنا أن نعرف ما يعنيه لفظ hot فإننا يجب أن

---

(١) Allan, Keith (1992) "Semantics: an overview", in International Encyclopedia of Linguistics, edited by William Bright, Oxford : Oxford University Press, Vol. 3, p. 396.

(٢) Schogt, Henry G. (1986) "Lexical field", in Encyclopedic Dictionary of Semiotics, Vol. 1, edited by Thomas A. Sebeok (g. e.) Berlin: Mouton de Gruyter, Vol. 1, pp. 448 - 51.

(٣) Lehrer, Adrienne (1974) Semantic Fields and Lexical Structure, p. 15.

(٤) Editorial Staff (1995) Roget's International Thesaurus, England: Harper Collins Publishers.

(٥) Crystal, David (1995) The Cambridge Encyclopedia of English Language, 158.

نعرف ، على الأقل أنه يستخدم في مقابلة لفظ cold) . إن التنظيم الكلي للدلالات التي يمكن أن تعبر عنها اللغة هو موضوع اللغويين » [١] .

ويمثل هذا التصور محاولة لإيجاد تركيب معجمي عام لسعيه إلى الوقوف على العناصر الثلاث اللازمة للتركيب ، وهي : الوحدة الكبرى التي هي تتمثل في الحقل المعجمي والوحدات الصغرى وهي المفردات المعجمية والعلاقات التي تكون بين هذه الوحدات الصغرى لتكوين الوحدات الكبرى .

وإذا كنا نستطيع أن نتكلم عن بنية دلالية لوحدات المعجم من خلال نظرية المكونات الدلالية لكونها تثبت اجتماع سمات دلالية مختلفة لتكوين الوحدات المعجمية فإننا لا نستطيع أن نتكلم في الحقيقة عن تركيب للحقل المعجمي ؛ إذ الحقل لا يمثل تركيبًا لعدم وجود علاقات تركيبية بين أفراده . إن الحقل المعجمي لا يمثل بالنسبة للمفردات التي تندرج تحته وحدة أكبر تتركب تحته هذه الوحدات وفق علاقات تركيبية ما . والعلاقات الدلالية بين أفراد المعجم كالترادف والتضاد ونحوهما أشبه ما تكون بعلاقات نظام كتلك العلاقات التي يقررها سوسير Saussure بين المفردات التي تصلح للوقوع في موقع نحوي واحد .

وقد استشعر بعض اللغويين في الحقول المعجمية قلقًا في تمثيلها للتركيب المعجمي على نحو يجعل منها نظرية يقول عن هذه النظرية : « يستخدم مصطلح النظرية بشكل فضفاض ، ربما يكون تعبير منهج الحقل أفضل ؛ لأن معظم دراسات الحقل ليست كاملة أو مصوغة بشكل كاف لتعد نظريات متماسكة وموحدة » [٢] .

الرابع - نموذج تقديم تركيب معجمي من خلال معالجة التركيب المعجمي لجمل اللغة :

يرى هذا النموذجُ المعجمَ مكونًا من مكونات التركيب النحوي ؛ ومِنْ ثَمَّ يُدرجه بوصفه جزءًا حيويًّا في النظرية النحوية . يقول بعض اللغويين عن النظرية التحويلية التي تم فيها معالجة التركيب المعجمي للغة : « سأبدأ بدراسة النحو التحويلي التقليدي الذي تولد فيه تدريجيًّا مفهوم التركيب المعجمي بوصفه مكونًا متميِّزا من النحو ، وهو يرتبط عن قرب بالدلالة » [٣] . بل يرى اللغويون أن « العلاقة بين النحو وعلم الدلالة هي

(١) Wunderlich, (1974 [1979]) Foundations of Linguistics, p. 230.

(٢) Ibid., p. 15.

(٣) Andrews, Avery D. (1987) "Lexical structure", in Linguistics: The Cambridge Survey I: Linguistic Theory: Foundations, edited by Frederick J. Newmeyer, Cambridge: Cambridge University Press, p. 60.

القضية الرئيسية في النظرية اللغوية » [١] . وقد انبثق عن ذلك فكرة تقضي بأن النظرية الدلالية « قياسًا على النظرية النحوية تفسير لجزءٍ من الكفاءة اللغوية للمتكلم الأصلي باللغة وهي المعرفة الكامنة التي وراء الكفاءة الدلالية » [٢] .

ويتحرك هذا التصور ، كما يتحرك النحو ، بين وحدة الجملة وعناصرها إلا أنه يرصد هاتين الوحدتين انطلاقًا من جانبهما الدلالي لا تأسيسًا على جانبهما اللفظي أو الشكلي كما يفعل النحو . وهو يمثل محاولة لإيجاد تركيب معجمي ؛ لأنه يقف على العلاقات المعجمية بين الوحدات ، كما يتحرك في إطار العناصر الثلاث اللازمة للتركيب ، وهي الوحدتان الكبرى والصغرى والعلاقات التي تكون بين الوحدات الصغرى لتكوين الوحدات الكبرى ، لكنه لا يمثل تركيبًا لمعجم اللغة ، وإنما يمثل تركيبًا معجميًّا لجزء من الكلام ؛ إذ يتصل بالبنية المعجمية لجملة ما مما ننتجها وليس بمطلق اللغة .

ويعني ذلك : أن البحث عن بنية معجمية في النظرية اللغوية الغربية قد اتخذ أربع طرق تبحث اثنتان منهما عن الدلالة في علاقاتها الأفقية ، وهما نظريتا العلاقات الدلالية والتركيب المعجمي للجملة على حين تبحث الأخريان عن الدلالة رأسيًّا بربط الوحدات المعجمية بما تحتها من مكونات أو سمات دلالية أو بما فوقها من حقول معجمية .

إن الطرق التي اتخذتها النظرية الغربية في تمثيل التركيب المعجمي هي :

- **الطريق الأولى** : النظر حول الوحدة المعجمية أفقيًّا لا رأسيًّا بالنظر حول الوحدة المعجمية بحثًا عن علاقات ارتباط بين المفردات المعجمية بعضها ببعض . وقد اتخذت هذه الطريق نظرية العلاقات الدلالية التي رأت أن مراعاتها يحقق تركيبًا أكثر تماسكًا .

- **الطريق الثانية** : النظر حول الوحدة المعجمية أفقيًّا لا رأسيًّا كما فعلت النظرية الأخيرة التي بحثت عن التركيب المعجمي من خلال تركيب الجملة الدلالي . وهي تقف على تركيب دلالي للغة ، ولكنها لا تقدم تركيبًا للمعجم نفسه بصفة عامة .

- **الطريق الثالثة** : النظر رأسيًّا لا أفقيًّا إلى ما تحت الوحدة المعجمية المفردة بحثًا عن

---

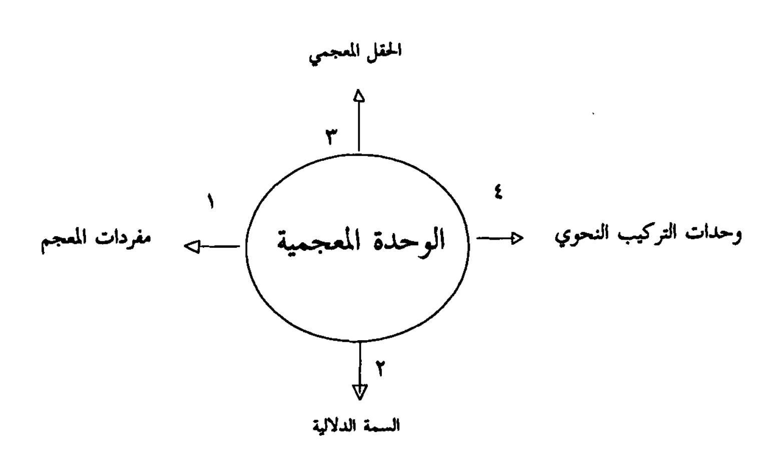
(١) Mürvet, Enc, (1988) "The syntax semantics interface", in Linguistics: The Cambridge Survey I: Linguistic Theory: Foundations, edited by Frederick J. Newmeyer, Cambridge: Cambridge University Press, p. 239.

(٢) Ladusaw William A. (1986) "Semantic Theory", Linguistics: The Cambridge Survey I: Linguistic Theory: Foundations, edited by Frederick J. Newmeyer, Cambridge. New York, Port Chester, Melbourne, Sydney: Cambridge University Press, pp. 89, See: Katz & Fodor (1964) An Integrated Theory of Linguistic Description, Cambridge: Cambridge University Press and Katz (1972) Semantic Theory, New York: Harper.

وحدات معجمية أصغر تركبت معًا من خلال علاقات معينة لتكوين الوحدات المعجمية المفردة ، وذلك في حالة نظرية المكونات الدلالية .

- الطريق الرابعة النظر رأسيًا كما في الطريق الثالثة ، ولكن بالنظر فوق الوحدة المعجمية المفردة للبحث عن وحدة معجمية أكبر تكونت من تركُّب الوحدات المعجمية المفردة معًا ، وذلك في حالة الحقول المعجمية .

ويمكن تصوير مواقف النظرية الدلالية من التركيب المعجمي في الدرس اللغوي الغربي بربط الوحدة الدلالية بالعلاقات الدلالية وبالحقل المعجمي وبالسمة الدلالية وبالتركيب النحوي كما يلي :



(رسم ٤)

رسم توضيحي لطرق التماس التركيب الدلالي [1] .

(١) تفيد الأرقام المثبتة على الأسهم رقم النظرية وفق ترتيبها في هذه الدراسة التي تتبنى هذا الطريق .

المبحث الرابع : نظريات التركيب المعجمي في النظرية اللغوية العربية

نود بعد عرض المفاهيم المعجمية الأساسية ونظريات الجمع والتصنيف المعجميين والتحليل الدلالي وبعد استعراض مختلف نماذج نظرية التركيب المعجمي الغربية أن نحدد تصورات درسنا اللغوي العربي للتركيب المعجمي العام . وهو أحد جوانب النظرية المعجمية العربية ، وهو يمثل أهم تحديات النظرية المعجمية بعامة ، كما أنه لم يحظ في درسنا المعجمي المعاصر بالدراسة ؛ إذ تكفلت الدراسات التنظيرية للمعجم العربي التي سبق أن أشرنا إلى أهمها بجوانب أخرى للنظرية المعجمية العربية . ولا يخفى أن النظرية المعجمية العربية لا تزال بحاجة إلى جمع نصوصها الناطقة بجهاتها المختلفة واستنباط مفاهيمها الأساسية من التطبيقات المعجمية التراثية .

ويسوغ التوجُّه إلى نظرية التركيب المعجمي العام التراثية أن النظرية المعجمية المعاصرة لَمَّا تستقر على نموذج لنظرية التركيب المعجمي ؛ إذ لا تزال تختبر أطروحاتها المختلفة والتي بيّنّاها في النماذج الأربعة التي قدموها لتقديم تركيب للمعجم اللغوي ، فلا مانع إذن من طرح التصورات العربية وبلورتها بما يفيد النظرية المعجمية العامة .

وتتمثل ، في الحقيقة ، قناعة العمل في أن النظرية المعجمية قد شغلت لغويينا بشكل كبير وموازٍ لانشغالهم بصناعة المعجم ، بل لولا وضوح النظرية المعجمية لديهم لما استطاعوا أن يبلوا لك البلاء المشهود لهم به الذي أحلهم مستوى راقيًا في صناعة المعجم .

وتتمثل تصورات التركيب المعجمي العام فيما استطاع البحث أن يقف عليه في أربعة نماذج يتصل اثنان منهما بالجذر ، ويتصل الآخران بالسلسلة على ما سيرد بيانه فيما يلي :

١ - نظرية الجذر المفرد (جذر الاشتقاق الصغير) : نموذجان :

يقدم درسنا اللغوي في إطار تحليله لتركيب الكلمات مفهوم الجذر المفرد التقليدي ، وهو ما يتكون من أصول معينة وبترتيب ثابت . أي الجذر الذي لا نجري له التقليبات المختلفة . وهو الجذر الذي نجده في الاشتقاق الصغير الذي يشير إليه ابن جني بقوله : « فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم ، كأن تأخذ أصلًا من الأصول فتتقراه فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغه ومبانيه ، وذلك كتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه ، نحو سَلِم ويَسْلَمُ وسَالِم وسَلْمَان وسَلْمَى والسَّلامة والسَّليم : اللديغ أطلق عليه تفاؤلا بالسلامة . **وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته** . وبقية الأصول

غيره ، كتركيب (ض ر ب) و (ج ل س) و (ز ب ل) على ما في أيدي الناس من ذلك فهذا الاشتقاق الأصغر » [١] .

ويعد هذا النوع من الجذر أكثر النظريات استخدامًا في تمثيل التركيب المعجمي للعربية . ولكي نوضح كيف يقدم مفهوم الجذر هذا أصول نظرية واضحة للتركيب المعجمي نشير إلى ما يلي :

النقطة الأولى : أن الجذر يمثل وحدة وسطى بين المعجم كله والكلمات ؛ إذ يمثل تجميعًا لمفردات اللغة ، فلا تستقل كل كلمة بمدخل معجمي ، وإنما ترد عدة كلمات تحت الجذر الواحد . وبحسبنا أن نقارن بين عدد جذور اللغة في معجم ما وبين الكلمات التي يوردها المعجم . جذور الصحاح ٥٦٣٩ جذرًا وجذور اللسان ٩٢٧٣ جذرًا وجذور تاج العروس ١١٩٧٨ جذرًا [٢] مع أن الكلمات التي تدرج بداخل أي واحد من هذه المعاجم أضعاف عدد الجذور الواردة .

ويعني ذلك : أنه يقوم على تصور يفيد أن مفردات اللغة تتجمع في وحدات ، أو بالتعبير المعجمي في جذور لغوية محددة يشمل كل واحد منها عددًا من المفردات . وهذا ما يتضح من أن كل جذر يجمع عددًا غير قليل من مفردات اللغة . إن التركيب المعجمي للغة يتشكل من مجموعة من الجذور تتركب بدورها من مجموعة من المفردات التي تمثل بدورها وحدات معجمية أصغر من الجذر .

النقطة الثانية : أن العلاقة الدلالية بين مفردات الجذر تنبني على أساس لغوي إذ ترجع إلى اشتراك في الأصول .

النقطة الثالثة : أن هذه العلاقات الدلالية التي يثبتها الجذر وينبني عليها لا تؤدي إلى تشتيت المفردات بخلاف العلاقات الدلالية التي أهملها ، والتي لا ينتج عنها معجم واحد شامل للغة ومتماسك . إن العلاقة المعجمية التي تقوم بين مفردات الجذر تعطيها عضوية في وحدة أو مجموعة واحدة هي وحدة الجذر الذي تندرج تحته هذه المفردات . ويفيد ذلك كون هذه العلاقة الدلالية اللغوية تحفظ الكلمات من أن يتكرر ورودها في

---

(١) ابن جني ، الخصائص ، ج ٢ ، ص ١٣٤ .

(٢) موسى ، د. علي حلمي (١٩٧٣) دراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح باستخدام الكومبيوتر ، الكويت : مطبوعات جامعة الكويت ، ص ١٩ ، وموسى ، د. علي حلمي ، وشاهين ، د. عبد الصبور (١٩٨٣) دراسة إحصائية لجذور معجم تاج العروس باستخدام الكومبيوتر ، الكويت : مطبوعات جامعة الكويت ، ص ٩ .

المداخل المعجمية المختلفة .

النقطة الرابعة : أن الجذر في ضوء ما سبق يحقق أركان التركيب الثلاث ؛ فهو الوحدة التركيبية الكبرى ، كما أن الكلمات التي تندرج تحته تمثل وحداته الصغرى ، ويقوم بين هذه الكلمات علاقات دلالية لغوية محددة لظهورها في اللغة من اتفاق الجذر فقط أو من اتفاق اللفظ كله .

النقطة الخامسة : أن إهمال الجذر لبعض العلاقات الدلالية كالترادف والتضاد والانضواء دون بعض يرجع إلى أن ما أهمله ليس علاقة دلالية لغوية على ما سنبينه في النقطتين السابعة والثامنة .

النقطة السادسة : أن مفهوم الجذر لم يقم على مجرد العلاقة الأساسية له ، وهي علاقة الكلمات التي تندرج تحته بسبب الاتفاق في الجذر ، بل سمح بعلاقات أخرى كعلاقتَيِ الاشتراك اللفظي hyponymy والاشتراك الدلالي polysemy .

تعني هذه النقاط المختلفة التي أشرنا إليها أن الجذر يمثل تركيبًا معجميًا وسيطًا بين تركيب المعجم العام والكلمات التي تندرج تحت هذا الجذر ، وأن لتركيب الجذر وحدات صغرى تندرج تحته ، وأن بين هذه الوحدات الصغرى علاقات دلالية لغوية تسبق من وجهة حساب اللغة تلك العلاقات الدلالية الأخرى كالترادف والتضاد بين لفظين مختلفين ونحوهما .

ونستطيع ، في ضوء ذلك ، أن نؤكد على أن الجذر المفرد التقليدي يقدم تمثيلًا للتركيب المعجمي في اللغة العربية الاشتقاقية ، وهو بما سبق أن بيَّنَّاه يقدم أصول نظرية للتركيب المعجمي للغة الاشتقاقية .

لقد قدم معجمنا مفردات اللغة في إطار عدد من الجذور التي تمثل مرحلة وسطى بين الكلمات والسمات أو المكونات الدلالية التي تتكون منها هذه الكلمات .

على أننا يجب أن نشير إلى أن تجميع كلمات الجذر قد شمل نوعين من الكلمات تحت الجذر الواحد هما :

- كلمات ذوات صلة اشتقاق أصغر ، ومن ذلك ما نجده في جذر خ ل ق « خالقه مخالقة وخِلاقًا : عاشره على أخلاقه ... وخلَّقه أتم خلقه ... واختلق الشيء : أتم خلقه . واختلق القول افتراه واخترعه ، وتخلَّق تكلف أن يظهر من خلاف ما ينطوي عليه » [1] .

(١) مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، المعجم الوسيط ، جـ ١ ، ص ٢٦١ .

- كلمات لا تشترك إلا في الجذر ، أي ذوات صلة جذر فحسب دون أن تكون ذوات اشتقاق أصغر ، أي ليس بعضها من بعض . ومن ذلك ما نجده تحت الجذر السابق نفسه خ ل ق « الخَلاق الحظ والنصيب من الخير ... والخِلاق ضرب من الطيب أعظم أجزائه الزعفران ، والخلقاء يقال ، هضبة خلقاء : لا نبات بها . وخلقاء الشيء : مستواه ... الخُلُق : حال للنفس راسخة تصدر عنها الأفعال من خير أو شر من غير حاجة إلى فكر وروية ... الخِلْقة : الفطرة » [1] .

وقد اتفقت المعاجم في موقفها من النوع الأول من الكلمات ؛ إذ تثبت جميعها الدلالة التي تشترك فيها الكلمات ذوات صلة الاشتقاق الأصغر ، أما النوع الثاني من كلمات الجذر الواحد التي لا تجمعها صلة اشتقاق أصغر فقد اتخذ المعجم العربي له صورتين تمثلان نموذجين مختلفين لتركيب المعجم في جذور ، وهما كما يلي :

أ - نموذج التركيب الشكلي للجذر (النموذج الدلالي الجزئي للجذر) :

نقصد به جمع الكلمات التي تتفق في شكل واحد بكون أصولها واحدة ، وذلك دون محاولة إيجاد أصل دلالي واحد تتفق فيه هذه الكلمات المتفقة جذرًا . وهو ما نجده في معظم المعاجم التي تكتفي برصد الكلمات تحت جذورها ، ويعني ذلك أنهم يرصدون كلمات الجذور بناء على اتفاقها الشكلي في أصول دون محاولة الانتقال بتركب الجذر الشكلي إلى تركب دلالي باستنباط دلالة عامة تجمع الكلمات المتفقة جذرًا . ويمكن تسمية هذا النموذج بالنموذج الدلالي الجزئي للجذر لإثباته علاقة دلالية بين بعض مفردات الجذر التي بينها علاقة الاشتقاق الأصغر دون بقية الكلمات .

ويُعَدُّ جَمْعُ مفردات الجذر الواحد دون استنباط علاقة دلالية جامعة الأصل العام الذي سارت عليه المعاجم التي اقتصرت على ترتيب المعجم في جذور ، ومن ذلك ما يمكن أن نستفيده من كلمات جذر خ ل ق الذي لم يبين المعجم الأصل العام الذي تجتمع فيه دلالاته المختلفة . ويمكننا أن نراجع مواقف معاجم عدة نحو معجم الصحاح واللسان وغيرهما لتبيُّن عدم استنباطها أصلًا دلاليًا عامًّا للنوع الثاني من كلمات الجذر الواحد التي لا تتصل برابطة الاشتقاق الأصغر .

ب - نموذج التركيب الشكلي الدلالي للجذر (النموذج الدلالي الكلي للجذر) :

نقصد به ذلك النموذج الذي استخدمه ابن فارس في معجم مقاييس اللغة ، واجتهد

---

(١) السابق ، جـ ١ ، ص ٢٦١ .

في ربط النوع الثاني من كلمات الجذر التي ليست ذوات صلة اشتقاق أصغر مما يرد تحت جذر واحد بمعنى عام واحد . أي أنه أراد أن يصنع رابطة اشتقاق بين كلمات هذا النوع كالرابطة التي تجمع مفردات الاشتقاق الأصغر . وهذا ما يفيده ببساطة حرصه على إثبات اتفاق دلالي بينها . لقد أراد أن يجعل اجتماع الكلمات تحت جذر واحد ذا أساس شكلى دلالي معًا وليس شكليًا فقط ، فقد أراد أن يجعل الجذر وحدة لغوية تتركب من وحدات أصغر تتمثل في المفردات التي ترتبط فيما بينها برابط دلالي واحد ، وهو المعنى العام الذي يسميه الأصل . وقد اجتهد في استنباط هذا الأصل الدلالي لجعل الجذر وحدة ذات تركيب دلالي ، ولئلا يكون تركيبه مبنيًا على أساس شكلي بحت يتمثل في مجرد الاتفاق في أصول الجذر الذي تندرج تحته الكلمات . لقد استشعر أن الجذر وحدة تركيب معجمي ، فلا بد أن يكون أساسها شكليًا دلاليًا ، وليس شكليًا فحسب . وقد اجتهد في تضييق عدد الدلالات التي تكون لمفردات الجذر الواحد . يقول بعض الدارسين عن ذلك : « يدير ابن فارس المادة كلها على أصل واحد أو أصلين أحيانًا أو ثلاثة ، وقد يرتفع إلى أربعة أو خمسة » [١] . يجعل ابن فارس الجذر وحدة معجمية ذات تركيب دلالي يشمل الكلمات التي تندرج تحته ، فهو يدير الجذر على أصل دلالي واحد أو اثنين ، يقول في جذر خ ل ق الذي سبق التمثيل به : « خلق الخاء واللام والقاف أصلان أحدهما تقدير الشيء والآخر ملاسة الشيء . فأما الأول : فقولهم خَلَقْتُ الأديم للسقّاء إذا قَدَّرْتُه ... ومن ذلك الخُلُقُ ، وهو السجية ؛ لأن صاحبه قد قُدِّرَ عليه ... ومن الباب رجل مختلق : تام الخلق ... وأما الأصل الثاني : فصخرة خلقاء أي ملساء ... ويقال : اخلولق السحاب استوى . ورسم مخلولق إذا استوى بالأرض . والمخلَّق : السهم المُصْلَح . ومن هذا الباب أَخْلَقَ الشيء وخلُق إذا بلي . وأخلقته أنا : أبليته ... والخَلُوق معروف ، وهو الخِلاق أيضًا ، وذلك أن الشيء إذا خُلِّق مَلُس » [٢] .

وقد أشار ابن جني إلى أن إدارة كلمات الجذر الواحد حول أصل واحد يحتاج إلى التأويل ولطف الصنعة على ما سنبينه في الحديث عن إدارته الجذر وتقليباته على أصل واحد عند معالجة السلسلة الدلالية للجذور . وهذا ما اضطر ابن فارس إلى التسليم بوجود أكثر من أصل دلالي واحد ترجع إليه كلمات الجذر الواحد لكراهيته التكلف

---

(١) نصار ، د. حسين (١٩٥٦) المعجم العربي : نشأته وتطوره ، جـ ٢ ، القاهرة : مطابع دار الكتاب العربي بمصر ، ص ص ٤١٢ - ٤١٣ .

(٢) ابن فارس ، أبو الحسين أحمد ، معجم مقاييس اللغة ، جـ ٢ ، تحقيق وضبط عبد السلام هارون ، القاهرة : مكتبة الخانجي ، ط٣ ١٩٨١م ، ص٢١٣ .

والاصطناع .

ويمكن فهم ما فعله ابن فارس على أنه نحو من التوسع في الاشتقاق ؛ فقد مَدَّ مظلة الاشتقاق لتشمل جميع مفردات الجذر الواحد ، وإذا تعذر جعل هذه المفردات مشتقة من أصل واحد جعلها مشتقة من اثنين ، وإلا فثلاثة وهكذا دواليك . ولكن يلزمنا أن نوسع تصورنا للاشتقاق لنتقبل صنيعه ، فالحقيقة أنه يبدو وكأنما قد جعل الاشتقاق على نوعين أولهما الاشتقاق القياسي الذي يعرف بالاشتقاق الصغير والذي يكون بين المصدر وغيره من الأفعال والمشتقات ، وثانيهما الاشتقاق السماعي الذي يحاول تلمسه بين مفردات الجذر التي لا تجمعها صلة اشتقاق قياسي .

ويجعلنا موقف ابن فارس من استنباط ما أمكنه من دلالة عامة لكل مفردات الجذر الواحد نجيز تسمية نموذجه بالنموذج الدلالي الكلي للجذر ؛ إذ يجمع المفردات كلها تحت دلالة ولا يقتصر على جمع بعضها كالنموذج السابق دون بعض .

٢ - السلسلة المعجمية أو سلسلة الجذور (جذر التقليبات) : نموذجان :

يعد الخليل رائد المعجمية العربية صاحب فكرة السلسلة إذ إنه أراد أن يبني معجمًا لا أن يَجْمَعَهُ فقط ، فقد وضع إطاره العام وهيكله قبل أن يلتفت إلى الرواة وجامعي اللغة ليضع تحت كل جذر ما ورد له من كلمات . وقد قدم الخليل النموذج الأول من السلسلة المعجمية .

وتقوم السلسلة المعجمية في مجموعة الجذور التي تُمَثِّلُ تقليبات لأصول واحدة ، وهي وحدة وسيطة بين المعجم والجذر ، فإن الجذر إذا كان يجمع عددًا من المفردات تحته فإن السلسلة تزيد بجمع عدد من الجذور تحتها ، وكأن المعجم الذي يعتمد على فكرة التقليبات يتركب من المفردات بوصفها الوحدة الدنيا والجذور بوصفها وحدة وسيطة أكبر تشمل عددًا من الكلمات ، ثم السلسلة بوصفها وحدة وسيطة أكبر من الجذر ؛ إذ تتكون من عدد من الجذور تشترك في الأصول لا ترتيبها ، ويأتي بعد ذلك المعجم كله أي أن مثل هذا المعجم يشتمل على وحدتين وسيطتين بين المفردات والمعجم ، وهما وحدة الجذر والسلسلة ، ولا يقتصر على وحدة الجذر بوصفه الوحدة الوسيطة الوحيدة . وفيما يلي بيان لنموذجَي السلسلة التي ترد كما يرد الجذر سلسلة شكلية فقط وسلسلة شكلية دلالية ، وذلك على التفصيل التالي :

أ - نموذج السلسلة الشكلية أو الصوتية للجذور :

نريد بهذه السلسلة تلك المجموعة التي تتخذ للجذور ذوات الأصول الواحدة ، أي

السلسلة التي تجمع الجذر مع تقليباته ، وهي تلك السلسلة التي استخدمها الخليل في تركيب معجمه الرائد العين ؛ إذ لم يقف الخليل عند جمع المفردات تحت جذر واحد ، بل جمع الجذور تحت سلسلة تجمعها إذا كانت تتفق في الأصول التي ترد لها . وقد اتخذ من التقليبات أساسًا يجمع به الجذور المتفقة أصولًا والمختلفة ترتيبًا فحسب . لقد قامت فكرة تركيب المعجم عند الخليل على جمع « الكلمات ومقلوباتها في موضع واحد ، فمثلًا نجد الكلمات ع ب د ، ع د ب ، د ب ع ، د ع ب ، ب ع د ، ب د ع كلها يمكن أن تعالج نظريًا تحت عنوان واحد بقطع النظر عما نطقت به العرب منها فعلًا ، وعما لم تنطق به ... ويعرف هذا التنظيم باسم التقليبات . ويمكن الرجوع إلى هذه المفردات ، مثلًا ، تحت حرف العين مجموعة (ع د ب) ؛ لأن العين أسبق الجميع في الأبجدية الصوتية التي وضعها الخليل تليها الدال ثم الباء »[1] .

وكأن الخليل قد استشعر أن المسافة بين وحدة الجذر التي تقع وسطًا بين وحدة الكلمة والتركيب الكلي للمعجم مسافة كبيرة ، فجمع الجذور ذات الأصول الواحدة في سلسلة واحدة لتكون بذلك وحدة وسيطة تقع أدنى من تركيب المعجم وفوق الجذر الذي يرد تحته ، بطبيعة الحال ، الكلمات ، أي وضع وحدة سلسلة الجذر لتصبح وحدات التركيب المعجمي متمثلة في الكلمة ، فالجذر فالسلسلة فالمعجم .

وقد كان لهذه الطريقة مؤيدون ؛ إذ « سار عليها من بعدُ ابن دريد والأزهري والقالي والزُّبيدي وابن سيده وغيرهم »[2] .

كما لا يخرج عن نظرية سلسلة الجذور هذه ترتيب ابن دريد لمعجم جمهرة اللغة على الرغم من أنه يرتب سلاسل الجذور وفق الترتيب الأبجدي لنصر بن عاصم ، تفيد بعض الدراسات عدم جوهرية المخالفة الواردة عند : « ابن دريد الذي اتبع في تقليباته نظام وضع المفردات المتحدة الأصل تحت الحرف الذي هو أسبقها في الأبجدية العادية . فهنا ، مثلًا ، نجده وضع تلك المفردات الستة المذكورة سابقًا تحت مجموعة (ب د ع) فهذا اختلاف فرعي يجعلنا نعتبر ابن دريد صاحب جمهرة اللغة ، أيضًا ، من المؤلفين الذين اتبعوا في ترتيبهم نظام العين »[3] .

ويفيد ذلك عددًا من الأمور ترد كما يلي :

---

(١) درويش ، د. عبد الله (١٩٥٦) المعاجم العربية مع اعتناء خاص بمعجم « العين » للخليل بن أحمد ، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ص ١٨ .

(٢) السابق ، ص ١٧ .

(٣) السابق ، ص ١٨ .

– أن هذه النظرية كأنما رأت المسافة واسعة بين الجذر والمعجم كله ، فعملت على تقديم وحدات تتوسط هذه المسافة ، وكأنها لم تقبل أن يكون المعجم مركبًا من وحدتين أدنى منه ، هما وحدة الجذور المركبة بدورها من وحدة الكلمات .

– أن الوحدات التي تثبتها هذه النظرية تتمثل في الكلمات التي تتجمع في جذورها الدنيا والمباشرة لها ، ثم سلاسل الجذور التي تجمع تحتها الجذور ذوات الأصول الواحدة .

– أن الجذور التي ترد في كل سلسلة تتفق صوتيًا أو لفظيًا في الأصوات ، وليس لها دلالة واحدة متفقة ، وكأن هذه السلسلة بهذا تمثل وحدة غير دلالية . وهذا ما يجعل هذا العمل يسميها السلسلة الصوتية للجذور .

– أن التركيب المعجمي الذي تقدمه هذه النظرية تركيب معجمي شكلي أو صوتي لا دلالي ؛ إذ تركيب الجذور المختلفة دلالة تحت جذر واحد يجمع أصولها دون الترتيب يمثل اعتمادًا لإهمال الجانب الدلالي .

– أن قيمة هذه السلسلة تتضح من خلال بيان أن كل سلسلة تجمع تحتها ستة جذور مفردة إذا كانت الجذور ثلاثية ، وتجمع السلسلة أربعة وعشرين جذرًا إذا كانت الجذور رباعية ، كما تجمع سلسلة الجذور الخماسية مائة وعشرين جذرًا وفق التقليبات المختلفة الممكنة منها ، يقول ابن السراج عن عدة ما يكون تحت السلسلة الواحدة من الجذور : « واعلم أن البناء الواحد إذا كان على حرفين فإنك تخرج منه بنائين ، مثل : **بل** إذا قلب صار **لب** . وإذا كان على ثلاثة أحرف خرج منه ستة أبنية ، فربما كانت الستة مستعملة كلها ، وربما كانت مهملة كلها ، وربما كانت مهملة في بعض الحالات ، وذلك لالتقاء الحروف القريبة المخارج في الدوران ... فإذا كانت على أربعة أحرف كان منها أربعة وعشرون بناء مهملة كلها إلا ستة أو أقل من ستة أوجه مستعملة ، وإذا كان على خمسة أحرف خرج منها مئة وعشرون بناء مهملة كلها إلا بناءً واحدًا ، مثل فرزدق وشمردل وما أشبهه » [1] .

– أن بناء الخليل للمعجم على أساس الترتيب المخرجي للأصول قد أفاد من جهتين ، أولاهما : عدم تكرار الكلمات في المعجم ؛ إذ ترد تحت الحرف الأسبق في ترتيب المخرج الذي اتخذه . الثاني أنه لم يحتج إلى فهرس للمفردات لبيان موضع ورود الكلمة في المعجم . ويعكس هذا الأمر مراعاة الخليل لطبيعة المعجم التي أصلها أن تنبني على الفهرسة القائمة على بنية الكلمة ؛ إذ ليس المعجم كالكتب يمكن أن يتخذ كل منها بناء

(١) ابن السراج ، الاشتقاق ، ص ٥٥ .

خاصًا يستلزم بيانه من خلال فهرس . وتستلزم البنية المعجمية القائمة على ترتيب المخرج بيان نموذج الجمع المعجمي الذي اعتمده الخليل في معجمه ، وهذا ما سنقف عليه بعد بيان نماذج التركيب المعجمي العام .

ب - نموذج السلسلة الدلالية للجذور (جذر الاشتقاق الأكبر) :

استطاع ابن جني أن يتحرك بفكرة السلسلة الصوتية للجذور التي استخدمها الخليل في تركيب المعجم اللغوي خطوة تتمثل في محاولته تحويل هذه السلسلة التي وردت عند الخليل إلى سلسلة دلالية لا مجرد سلسلة صوتية على ما كان الأمر عليه مع الخليل . وقد قام بجعل سلاسل الجذور أو التقليبات المستعملة من سلسلة جذور ما سلسلة دلالية من خلال الاجتهاد في إثبات دلالة جامعة ترجع إليها شتى التقاليب المستعملة من كل سلسلة جذر . ويعني ذلك أنه لم يقتصر في معجمه على تسجيل العلاقة الدلالية التي تقوم بسبب الاشتقاق الأصغر ، بل تعرض للعلاقة الدلالية التي تقوم بسبب الاشتقاق الأكبر ، أي أنه جمع في معجمه علاقات الاشتقاقين الأصغر والأكبر . يقول ابن جني : « وأما الاشتقاق الأكبر : فهو أن تأخذ أصلًا من الأصول الثلاثية ، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدًا تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه ، وإن تباعد شيء من ذلك عنه رد بلطف الصنعة والتأويل إليه كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد ... نحو (**ك ل م**) (**ك م ل**) (**م ك ل**) (**م ل ك**) (**ل ك م**) (**ل م ك**) ، وكذلك (**ق و ل**) (**ق ل و**) (**و ق ل**) (**و ل ق**) (**ل ق و**) (**ل و ق**) ، وهذا أعوص مذهبًا وأحزن مضطربًا ، وذلك أنا عقدنا تقاليب الكلام الستة على القوة والشدة وتقاليب القول الستة على الإسراع والخفة » (١) .

والحقيقة أنه إذا كان الخليل قد ابتكر سلسلة الجذور ؛ فإن ابن جني قد زاد عليها ما ينبغي أن تجعل له ريادته ، وهو استنباطه الدلالة الجامعة التي ترد في كل سلسلة من الجذور ، فصير بذلك سلسلة الجذور من سلسلة صوتية إلى سلسلة دلالية .

ويعني ذلك أن السلسلة الدلالية للجذور ينبغي أن تنسب لابن جنى ، وأن تفصل عن السلسلة الصوتية للجذور التي ترجع إلى الخليل . وقد حرص ابن جني على نسبتها إلى نفسه ، فقال : « وإنما هذا الترتيب لنا نحن ، وستراه فتعلم أنه لقب مستحسن . وذلك أن الاشتقاق عندي على ضربين : كبير وصغير » (٢) .

---

(١) ابن جني ، الخصائص ، جـ ٢ ، ص ص ١٣٤ - ١٣٥ .

(٢) السابق ، جـ ٢ ، ص ص ١٣٣ .

وأتصور أن الانتقال من السلسلة الصوتية للجذور إلى السلسلة الدلالية للجذور أكثر صلة بتركيب المعجم ؛ إذ ينبغي أن يكون التركيب المعجمي دلاليًا ما أمكن ، وكأننا بابن جنى قد استشعر قصد الخليل حين جمع الجذور ذوات الأصول الواحدة في سلسلة صوتية واحدة ، وأنه كأنما أراد أن تصبح هذه السلسلة وسطًا بين تركيب المعجم ووحدة الجذر المفرد ، أقول كأنما استشعر ابن جني ما وراء استخدام الخليل لهذه السلاسل ، فأضفى عليها البعد الدلالي لتكون أقرب صلة بالتركيب المعجمي للغة . والحقيقة أننا لا ندري هل سكت الخليل عن إثبات العلاقة الدلالية التي بين تقليبات الجذور بسبب استشعاره بعدها واحتياجها إلى مزيد تكلف أم كان سكوته عن غير قصد .

والحق أن النقد الموجه لهذه النظرية لم يَفُتْ ابن جني حين وضع نظريته هذه ، بل ينصُّ عليه ، ويرى أن في النظرية قدرًا من عدم الاطراد أكبر من القدر الذي في الاشتقاق الأصغر الجامع بين كلمات ذات جذر واحد ، وأنه يكفيها أن تطرد بما يقارب اطراد هذا الاشتقاق الأصغر الذي يتم بين كلمات الجذر المفرد ؛ إذ إن الجذر المفرد يمثل سدس سلسلة الجذر الثلاثي الذي ترد له تقليبات ستة على ما هو مقرر له .

يقول ابن جني : « واعلم أنا لا ندعي أن هذا مستمر في جميع اللغة ، كما لا ندعي للاشتقاق الأصغر أنه في جميع اللغة . بل إذا كان ذلك الذي هو في القسمة سدس هذا أو خمسه متعذرًا صعبًا كان تطبيق هذا وإحاطته أصعب مذهبًا وأعز ملتمسًا . بل لو صح من هذا النحو وهذه الصنعة المادة الواحدة تتقلب على ضروب التقلب كان غريبًا معجبًا فكيف به ، وهو يكاد يساوق الاشتقاق الأصغر ويجاريه إلى المدى الأبعد » [(١)] .

ويعني ذلك ما يلي :

- أنه لا يفترض اطراد النظرية اطرادًا تامًا ولا اطرادًا مساويًا لاطراد الاشتقاق الأصغر ، وإنما يكتفى بالاطراد المقارب فقط لاطراد الاشتقاق الأصغر .

- أنه يعتمد على عدم اطراد الاشتقاق الأصغر اطرادًا تامًا لتسويغ عدم اطراد الاشتقاق الأكبر الذي يقوم في السلسلة الدلالية للجذور .

- أنه يستعين بما يستعان به في الاشتقاق الأصغر من تأويل واتساع ، يقول : « وإن تباعد شيء من ذلك عنه رد بلطف الصنعة والتأويل إليه كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد » [(٢)] . وهو ما يقرره اللغويون في الاشتقاق الأصغر ، يقولون :

(١) السابق ، جـ ٢ ، ص ص ١٣٨ - ١٣٩ .
(٢) السابق ، جـ ٢ ، ص ١٣٤ .

« والسليم اللديغ أطلق عليه تفاؤلًا بالسلامة . وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته » (١) .

ويمكن في الحقيقة أن نفيد بخصوص الاشتراك الدلالي الذي يثبته ابن جني لجذور السلسلة الدلالية ما يلي :

– أن ابن جني أراد شيئًا فوق الجذر وتحت المعجم مثلما ظهر للخليل وهو يعبر عن كون السلسلة الدلالية هذه أعلى من الجذور يقول عن لفظي الكلام والقول : « ذكر أحوال تصاريفهما واشتقاقهما مع تقلب حروفهما فإن هذا موضع يتجاوز قدر الاشتقاق ويعلوه إلى ما فوقه » (٢) .

– أنه لم يرد أن يضيع اشتراك جذور السلسلة الدلالية في الأصول فأراد أن ينسب إليها شيئًا ما فكان أن نسبها إلى دلالة عامة ترجع إليها . يقول عن ذلك : « ذلك لأنها مادة واحدة شكلت على صور مختلفة فكأنها لفظة واحدة » (٣) .

– أن ما يعنيه ابن جني هنا أقرب ما يكون إلى إطار عام تتحرك فيه الدلالات وهو كما تفيد نصوصه لا يقول : إن ما ينص عليه موجود في جذور السلسلة الدلالية بل يشير إلى أنها ترجع إليه وتتصل به فهو يقول : « فمن ذلك تقليب (ج ب ر) فهي أين وقعت للقوة والشدة ؟ » (٤) وواضح أنه لم يقل فيها القوة والشدة . ويقول : « ومن ذلك تراكيب (ق س و) (ق و س) (و ق س) (و س ق) (س و ق) وأهمل (س ق و) وجميع ذلك إلى القوة والاجتماع » (٥) .

وكأننا بذلك مع نوعين من الاشتراك بين الكلمات هما :

الأول : اشتراك في قدر من الدلالة وهو أشبه باشتراك في مكون من مكونات الدلالة . ويكون هذا الاشتراك مع كلمات الجذر المفرد .

الثاني : الاشتراك في الإطار العام للدلالة وهو أشبه ما يكون باشتراك في حقل معجمي واحد . ويكون هذا الاشتراك في الإطار في جذور السلسلة الدلالية الواحدة .

ولا بد من التأكيد هنا على أنني لا أتلمس فكرة المكون الدلالي أو الحقل الدلالي في عمل ابن جني إذ لو أردنا لها فروضًا نظرية وتطبيقات في تراثنا اللغوي لما افتقدنا ذلك بل كل ما أريده هنا قياس ما جعله ابن جني وجميع اللغويين العرب قدرًا مشتركًا من الدلالة بين كلمات الجذر المفرد بالجزء الدلالي الذي يعرف في الدرس المعاصر بالسمة

---

(١) السابق ، جـ ٢ ، ص ١٣٤ .
(٢) السابق ، جـ ١ ، ص ٥ .
(٣) السابق ، جـ ٢ ، ص ١٣٩ .
(٤) السابق ، جـ ٢ ، ص ١٣٥ .
(٥) السابق ، جـ ٢ ، ص ١٣٦ .

الدلالية أو المكون الدلالي ، وقياس ما يفيده ابن جني من اتفاق بين جذور السلسلة الدلالية الواحدة بما عرف في الدرس اللغوي المعاصر بمفهوم الحقل الدلالي ؛ وذلك للتفريق بين نوعي الاشتراك الدلالي الواردين في كلمات الجذر المفرد وجذور السلسلة الدلالية .

– أن الفرق بين هذين النمطين من الاشتراك الدلالي بين وحدات اللغة المختفلة يذكرنا بفرق يقيمه الصرفيون عندما يتحدثون عن دلالات الفعل ؛ فهم يتحدثون عن دلالات تكون مع الفعل المزيد ، وهي ما تفيده زياداتها أو الأوزان التي تنتج عن هذه الزيادات كالنقل والتكثير والمطاوعة ... إلخ ، ودلالات للفعل المعجمي هي أقرب ما تكون إلى الحقول الدلالية التي تتحرك فيها هذه الأفعال المجردة كالعلل والأحزان والأمراض ... إلخ .

– أنه يعوِّل كذلك على البناء العام للمعاني ، يقول : « والشيء يذكر لنظيره ؛ فإن المعاني وإن اختلفت معنيَّاتها آويةٌ إلى مضجع غير مقض ، وآخذ بعضها برقاب بعض »[1] . ويفيد قوله معنياتها أنه يريد ما تعنيه المعاني ، أي معنى المعنى لا معنى اللفظ ، وهذا ما يؤول بنا ثانية إلى أنه لا يتحدث عن المعنى المباشر للفظ ، وإنما عما وراء معنى هذا اللفظ من معانٍ ، ويراد به الدلالة العامة التي تتحرك فيها دلالات الألفاظ المباشرة .

– أن صعوبة تصوُّر ما يقول به ابن جني ترجع إلى أننا نريد أن نفهم الاشتراك بين جذور السلسلة الدلالية على النحو الذي نفهم به الاشتراك الدلالي بين كلمات الجذر المفرد الواحد . والأمر ، في الحقيقة ، على ما بيَّنَّاه في نموذج التحليل الدلالي .

– أن تسجيله الاشتراك الدلالي بين الجذور وتقليباتها يمثل حرصًا على التوظيف الأقصى للاشتراك اللغوي ، ويجعل التحليل الدلالي تحليلًا دلاليًا أقصى يظهر أكثر مما ذهب إليه أبعد من ذلك ، كما نناقشه في نموذج التحليل الدلالي فيما يلي .

(١) السابق ، جـ ٢ ، ص ١٣٩ .







نظام الكتابة العربية ونظريتها

ويشتمل على مدخل وأربعة مباحث :

أولها : نظام توليد الأبجدية العربية .

ثانيها : نظام تحقق الأبجدية العربية .

ثالثها : الأبجدية العربية بين نظامي التوليد والتحقق .

رابعها : دراسة تحليلية لمشكلات الكتابة .





مدخل

يُمَثِّلُ هذا البحث محاولة لنقل قواعد الكتابة العربية وأحكامها إلى علم كتابة للعربية Graphology ؛ فهو إعادة صياغة لما لدينا من قواعد كتابة بالاصطلاح المتعارف عليه فيما يسمى علم الكتابة Graphology . وهذا الأمر أشبه بما تم من قبل لقواعد التجويد وأحكامه المختلفة حين نقلها رواد درسنا اللغوي العربي الحديث من أمثال الدكتور إبراهيم أنيس إلى ما عُرِفَ بعلم الأصوات Phonetics وعلم وظائف الصوت Phonology . وقد تولدت ، في الحقيقة ، فكرته من الرغبة في الوقوف على ما لدى التربويين من التزام بما يقرره اللغويون من أنظمة لغوية ؛ إذ تبين مع بدايات البحث أن نظام الكتابة يفتقد التنظير اللغوي الحديث له . وقد تحول بهذا عنوانه من « نظام الكتابة العربية بين تنظير اللغويين وممارسة التربويين » إلى العنوان الحالي للعمل .

وتأتي **أهمية البحث** في نظام الكتابة العربية ، بصفة خاصة ، من قلة الجهود التي بذلها له درسنا اللغوي المعاصر ومن غياب التنظير اللغوي الضابط لها في هذا الدرس ، ذلك أن نظام الكتابة في العربية لم يحظ بما حظي به نظامها الصوتي من عنايةٍ على الرغم مما يقرره علم اللغة من كون كلٍّ من الكتابة والكلام « تَجَلِّيَيْنِ مختلفين للغة متساويين » [(١)] ، وكون « نظام الكتابة يُمَثِّلُ إحدى صور الوسائط الثلاث التي يستخدمها الإنسان في تواصله وتتمثل في الكلام والكتابة والإشارة » [(٢)] .

لقد بدأ أمر الكتابة في القرن العشرين بتركيز اللغويين على أولية اللغة المنطوقة [(٣)] ، فرأى سوسير Saussure الكتابة مقابلة للغة ، يقول : « اللغة والكتابة نظامان متمايزان

---

(١) Crystal, (1987) The Cambridge Encyclopedia of Language,p. 177.

(٢) Simpson, (1994) "Writing: principles and typology", in Encyclopedia of Language and Linguistics, edited by Asher, Oxford: Pergamon Press, Vol. 9, p. 5052.

(٣) Chafe, Wallace (1992) "Writing versus Speech", in International Encyclopedia of Linguistics by William Bright, Oxford: Oxford University Press, Vol. 4, p. 257.

من الرموز يأتي الثاني بغرض تمثيل الأول » [١] ، وهو ما يعود بلومفيلد Bloomfield فيحسمه [٢] ، يقول : « ليست الكتابة هي اللغة ، وإنما هي مجرد وسيلة لتسجيل اللغة في علامات مرئية » [٣] .

وينبني عَدُّ الكتابة مقابلًا للغة أو مقابلًا للنطق فقط إلى تصورات موضوع الكتابة الثلاث ، والتي تتمثل في جعل موضوعها التعبير عن الأفكار كاللغة ، أو تمثيلًا للغة المنطوقة ، أو تمثيلًا لأصوات اللغة [٤] .

ويمكن من خلال غير قليل من الدراسات مراجعة تاريخ الكتابة [٥] وموقف اللغويات المعاصرة من علاقة اللغة المكتوبة باللغة المنطوقة [٦] .

وتقف قلة الجهود في درسنا العربي على خلاف موقف الدرس اللغوي الغربي المعاصر الذي سكَّ للكتابة عدة مصطلحات ، هي مصطلح Graphonomy[٧] الذي يقوم على « دراسة الكتابة وأنظمتها بشكل منظم » [٨] ومصطلح Graphemics[٩] ، وقد سكه كارول Carroll مرادفًا للسابق [١٠] ، ويحدد عمله الأساسي كذلك بتحليل الجرافيمات » [١١] ومصطلح Graphology الذي استُخْدِم قياسًا على مصطلح

---

(١) Saussure, (1917 [1969]) Course in General Linguistics, p. 23.

(٢) Haberland, H. (1994) "Written and spoken language: relationship", in Encyclopedia of Language and Linguistics, edited by Asher, Oxford: Pergamon Press, Vol. 9, p. 5061.

(٣) Bloomfield, (1935) Language, p. 21. Hamp, (1966) A Glossary of American Technical Linguistic Usage, 1925 - 50, p. 63.

(٤) انظر : Baron, Naomi S. (1986) "Writing", in Encyclopedic Dictionary of Semiotic, edited by Thomas A. Sebeok, Tome 2, Mouton de Gruyter, p. 1166.

(٥) Grabe, William (1992) "Writing Research", in International Encyclopedia of Linguistics by William Bright, Oxford: Oxford University Press, Vol. 4, pp. 251 - 3.

(٦) انظر على سبيل المثال : Chafe Wallace & Deborah Tannen (1987) "The relation between written and spoken language", Annual Review of Anthropology, 16, 383 - 407. وكذلك Haberland, H. (1994) "Written and spoken language: relationship", in Encyclopedia of Language and Linguistics, edited by Asher, Oxford: Pergamon Press, Vol. 9, p. 5061 - 2.

(٧) Hockett, (1958) A Course in Modern Linguistics, p. 539.

(٨) Hockett (1958) A Course in Modern Linguistics, p. 539 & Pei (1966) Glossary of Linguistic Terminology, p. 111.

(٩) Hockett (1958) A Course in Modern Linguistics, p. 539.

(١٠) Pei (1966) Glossary of Linguistic Terminology, p. 111.

(١١) Crystal (1985 [1987]) A Dictionary of Linguistics and Phonetics, p. 143.

Phonology[1] ومصطلح Graphetics » الذي قدمه بعض اللغويين قياسًا على نموذج « Phonetics [2] .

ويقوم هذا الفصل بدراسة ظاهرة الكتابة العربية التي تعد « إحدى أوسع الأبجديات استعمالًا في العالم بعد الأبجدية الرومانية » [3] ، وتحليل نظامها وفق قواعد النظرية اللغوية المعاصرة لتحديد مختلف جوانبها وصياغتا وفق النظرية اللغوية المعاصرة من خلال مناقشته ما يلي :

أولًا - نظام توليد الأبجدية العربية :

١ - السمات الكتابية المميزة للكتابة العربية أو الرسوم وحالاتها أو أوضاعها وتغييراتها .

٢ - جرافيمات العربية : نوعا التغييرات الكتابية ومعيار التفريق وأفراد الجرافيمات .

ثانيًا - نظام تحقق الأبجدية العربية :

١ - الألوجرافات أسسها ومناهج معالجتها .

أ - موقع الجرافات من الكلمة .

ب - موقع الجرافات بعضها من بعض .

٢ - تغييرات الألوجرافات

٣ - فرضا الألوجرافات ومنهجا معالجتها :

أ - فرضا الألوجرافات .

ب - منهجا معالجتها .

٤ - ألوجرافات العربية .

ثالثًا - الأبجدية العربية بين نظامَي التوليد والتَّحقُّق .

رابعًا - دارسة تحليلية لمشكلات الكتابة :

تُمَثِّلُ إعادة صياغة قواعد الكتابة العربية وأحكامها التي يريد أن يقوم بها هذا الفصل نقلة ضرورية لعدة أمور ، أهمها :

---

(١) Crystal (1985 [1987]) A Dictionary of Linguistics and Phonetics, p. 143.

(٢) Robins, (1964 [1980]) General Linguistics: an Introductory Survey, p. 14.

(٣) Simpson, J. M. Y. (1994) "Writing: overview of history", in Encyclopedia of Language and Linguistics, edited by Asher, Oxford: Pergamon Press, Vol. 9, p. 5038.

– أن مثل هذه الصياغة المعاصرة لقواعد كتابتنا العربية وأحكامها المختلفة تكشف لنا مدى وفائها بوظيفتها ومستوى التقعيد الذي بلغته ، وما إذا كانت ثمة مشكلات فيها أم لا .

– أن مثل هذا النقل يمكن أن يزيد من العناية بنظام الكتابة ودفع الدارسين إليها مثلما زادت العناية بعلم الأصوات ووظائفه في العالم العربي بعد نقل قواعد التجويد وأحكامه إليه ، ذلك أن نظام الكتابة العربية ، كما أشرنا من قبل ، لا يزال يعاني قلة اهتمام به في درسنا اللغوي ولا يشغل بال لغويينا المعاصرين في العالم العربي بما يناسب حجمه في النظرية اللغوية .

– أن دراسة الكتابة في ضوء النظريات المقررة لها يمكن أن تبين على نحو أدق النظام الحقيقي للكتابة العربية الغائب إلى حد بعيد عن كتب تعليم العربية بصفة خاصة .

وتتأكد ، في الحقيقة ، أهمية تحديد هذه الجوانب المختلفة من نظام الكتابة العربية من عددٍ من الأمور ، أهمها ما يلي :

أ – أنه لا يوجد في حدود علم الباحث دراسة ترصد جرافيمات العربية وألوجرافاتها وسماتها الكتابية ، مثلما تم رصد فونيمات العربية وسماتها الصوتية وألوفوناتها .

ب – وجود نقد غير قليل لنظام الكتابة العربية لاشتماله على عدد متضاعف من الرموز .

جـ – تضاعف عدد رموز الأبجدية العربية في تصورات اللغويين المعاصرين بسبب عدم التفريق بين جرافيمات العربية وألوجرافاتها .

د – عدم الاستفادة من نظام الأبجدية العربية الذي تكشفه النظرية اللغوية المعاصرة في محاولات إصلاح الكتابة العربية .

هـ – عدم التمييز بين الجرافيمات والألوجرافات في تعليم الكتابة العربية .

والحق أن دراساتنا العربية المعاصرة التي تعالج الكتابة في العربية لم تقم بتطبيق نظرية الكتابة المعاصرة على نظام الكتابة العربية لتبيين جرافيماتها وألوجرافاتها ومختلف التغييرات والعمليات التي ترد في هذا النظام ، وإنما توجهت فحسب إلى أحد أمرين ، هما نقد نظام كتابة العربية ، ثم محاولة استبدال نظام الكتابة العربي بنظام آخر .

وكان أبرز تجليات هذين الأمرين جملة مشاريع « بلغت ٢٨٦ مشروعًا »[١] لتطوير نظام الكتابة العربية قدمها مختلف اللغويين إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة على امتداد ما يزيد على ربع قرن ؛ إذ « تلقى المجمع أكثر من مائتي مقترح من شتى أنحاء البلاد العربية ومن مختصين في اللغة العربية وفي الخط والطباعة »[٢] .

وينبغي أن نشير إلى أن هذه النقلة ، كذلك ، لن تكلفنا عناء ذا بال ؛ حيث لا يخفى بالتأمل البسيط لقواعد كتابتنا العربية اشتمالها على مختلف جوانب ظاهرة الكتابة العربية وتفصيلاتها مما يَقْصِرُ حاجتها على مجرد إعادة الصياغة وفق الاصطلاح الجديد في علم الكتابة Graphology من نحو مفاهيم الجرافات والجرافيمات والألوجرافات ... إلخ .

يعني ذلك أن هذا البحث يقع ، في الحقيقة ، في إطار الدراسة التنظيرية التي تهدف إلى تقديم تفصيلات متقدمة لعلم كتابة Graphology للعربية ، وأنه يشارك غيره من الأعمال التي تقوم برصد مختلف أنظمة اللغة والتنظير لها نظرًا للحاجة إليها في مجالَيْ بحث الظاهرة اللغوية وتعليمها . وهو يسلم ، من ثَمَّ ، بأن تعليم اللغة لأهلها أو لغير أهلها وصوغ برامجها ينبغي أن ينطلق من الأنظمة التي توجد في اللغة المدروسة نفسها ، لا من أنظمة لغة أخرى كلغة الدارس ، وهو ما يشير إليه غير قليل من اللغويين ، يرى بعضهم « أنه بين أيدينا الآن قدر كبير من المعرفة التي تتصل بطبيعة الظاهرة اللغوية ... وأنه ينبغي الاعتماد على ثمرة جهود اللغويين عند صوغ البرامج التعليمية ... وأن نستنير بما يقدمه لنا علم اللغة من معرفة علمية حول طبيعة الظاهرة اللغوية »[٣] . ويؤكد آخرون على ضرورة الاعتماد على مختلف نظريات اللغة التي ترصد أنظمتها على نحو دقيق ؛ إذا ما كنا نريد تقديم نظرية في تعليم اللغة ذات أثر حقيقي ، يقول : « نزعم أن أية نظرية في تعليم اللغة العربية للناطقين بالضاد ولغير الناطقين بها ستبقى ضعيفة المردود ما لم تنطلق من نظرية تركيبية تتخذ الجملة منطلقًا لها ومصبًّا لبحوثها »[٤] .

---

(١) الحمزاوي ، محمد رشاد (١٩٧٢) « عرض كتاب الكتابة العربية في أزمة : مشاريع مجمع القاهرة الإصلاحية (١٩٣٨ - ١٩٦٨) » ، حوليات الجامعة التونسية ، العدد التاسع ، ١٩٧٢م ، ص ٣٠٦ .

(٢) فهمي ، منصور (١٩٦٠) « تعقيبه على دفاع عن الأبجدية والحركات العربية » لحامد عبد القادر ، مجلة مجمع اللغة العربية ، جـ ١٢ ، القاهرة : مطبعة المدني ، ص ١٠١ .

(٣) Corder, S. Pit (1978) Introducing Applied Linguistics, GB: Penguin Education.

(٤) المسدي ، د. عبد السلام (١٩٨٣) « الأسس النظرية لتوظيف اللسانيات في تعليم اللغات » ، المجلة العربية للدراسات اللغوية ، المجلد الأول ، العدد الثاني ، فبراير ، ١٩٨٣ ، ص ٢٣ .

على أن ذلك لا ينبغي أن يؤخذ على أنه دعوة إلى استخدام منهج القواعد في تعليم اللغة ، وإنما يُمَثِّلُ فقط دعوة لأمرين ، هما : مراجعة شاملة لمدى موافقة نظرية الكتابة في العربية لنظامها ومراجعة لمدى مراعاة كتب تعليم اللغة للأنظمة المختلفة لها .

ولعل المثال الحاضر في كتب تعليم العربية الذي يبين قيمة مثل هذه الأبحاث ما نقابله من جداول تصريفية للكلمات العربية يدرجها بعض التربويين في كتبهم ، وهي تذكرنا بجداول التصريف الفرنسية . تستخدم بعض الكتب ، مثلًا ، تصريفات الماضي والمضارع مرفوعًا ومنصوبًا ومجزومًا والمصدر على الرغم من قياسية هذه الصور التصريفية باستثناء صورة المصدر إذا كان الجذر ثلاثيًا . ولا يخفى أن ذلك لا ينطلق من تصريف العربية التي يرد فيها كل ذلك قياسًا مُتَّبَعًا اعتمادًا على الوزن أو إلصاق العلامات ؛ إذ إن طبيعة النظام الصرفي في العربية تعرف بشكل أساسي منهجَ العلامة الصرفية الذي يرد ، مثلًا ، مع التأنيث والتثنية ومنهج الميزان الصرفي الذي يرد في صوغ جمع التكسير واسم الفاعل واسم المفعول . ولم يستخدم النظام الصرفي العربي الجداول إلا مع أفراد الضمير والمبنيات التي لا تنضبط تغييراتها بوزن صرفي أو علامة صرفية ، كما أنها ليست مطردة فما يحدث من تغيير في الضمائر مختلف فيما بينه ، وهو ، في الوقت نفسه ، مخالف لتغييرات غيرها من المبنيات .

أولًا - نظام توليد الأبجدية العربية :

يمكن قياس التنظير لنظام الكتابة في لغة ما ببيان وحداتها الكتابية Graphemes وما لها من سمات كتابية مميزة distinctive features أو graphitic features بالتنظير للنظام الصوتي للغة من تحديد وحداتها الصوتية ، وما لها من سمات صوتية مميزة phonetic features . ويقدم البحث دراسته التنظيرية لأنظمة الكتابة العربية من خلال بيان نظام توليد الأبجدية العربية ، أو ما يمكن تسميته بنظام التوليد العام للأبجدية الذي يقابل نظام تحقق جرافيمات هذه الأبجدية في ألوجرافات مختلفة ، والذي نشرحه بعد معالجتنا لنظام التوليد هذا .

وسوف يتناول البحث نظام توليد الأبجدية العربية من خلال تحديد سماتها الكتابية المميزة التي تركب معًا لإنتاج الجرافيمات ، ثم تحديد مجموع الجرافيمات التي أنتجها تركب السمات بعضها مع بعض .

١ - السمات الكتابية المميزة في العربية :

(الرسوم والأوضاع أو الحالات والتغييرات)

إن نظام الكتابة في اللغة يشمل قائمة بكل الرموز التي تستخدمها ، وتعرف هذه الرموز بالوحدات الكتابية (الجرافيمات) [١] وسمات استخدامها المميزة . يقول بعض اللغويون في ذلك : « يتكون نظام الكتابة من مجموعة الجرافيمات بالإضافة إلى سمات استخدامها المميزة » [٢] . وإذا لم يقم أحد بدراسة السمات الكتابية المميزة للعربية فقد قام إريك سنجر Eric Singer بعمل ذلك بالنسبة للغة الإنجليزية في كتابه الذي نشره بلندن عام ١٩٥٣ [٣] .

وترد قائمة الرموز الكتابية المستخدمة في لغة ما من خلال تجميع مجموعة من السمات الكتابية المميزة في وحدات متقابلة تقوم بدور وحدات اللغة الكتابية . والحقيقة أن جرافيمات اللغة يتم توليدها من ثلاثة عناصر أساسية تمثل السمات الكتابية لها ، هي الرسوم الأساسية المستخدمة ، أو رسومها البسيطة وأوضاعها وتغييراتها .

ويلزم تحديد نظام التوليد للرموز الكتابية الوقوف على السمات الكتابية المميزة distinctive graphitic features التي تتشكل من تركبها معًا الوحدات الكتابية الحروف على اختلاف هذه السمات المميزة من رسوم وأوضاع أو حالات لهذه الرسوم إلى تغييرات أو تقابلات بينها . ولا يخفى أهمية الوقوف عليها التي ترجع إلى كونها أصغر وحدة كتابية تحلل إليها الوحدات الكتابية الأعلى منها مباشرة ، وهي الحروف التي يقال لها كذلك الجرافيمات .

وإذا كان ينبغي على اللغوي أن يحدد مجموعة السمات المميزة للرموز الكتابية التي يتم من خلالها تشكيل مختلف الوحدات الكتابية الأعلى فإننا يمكن أن نسجل توفيق اللغويين العرب القدامى في تحديد سمات الوحدات الكتابية المختلفة ؛ إذ تحدثوا عن الوحدات المُعْجَمَة والوحدات المُهْمَلة ، كما تحدثوا عن المُوَحَّدة والمُثَنَّاة والمُثَلَّثَة ، وكذلك تحدثوا عن الفوقية والتحتية . لقد تحدث لغويونا عن كل من :

– **الإهمال والإعجام** ، وهما سمتان كتابيتان للوحدات الكتابية تنبئان عن عدم وجود النقط ووجوده في الوحدة الكتابية .

---

(١) وهي « أصغر وحدات النظام الكتابي » . انظر : Richards, Jack [et. al.] (1985) Longman Dictionary of Applied Linguistics, GB: Longman Group LTD. p. 127 & Chalker, & Weiner (1994) The Oxford Dictionary of English Grammar, p. 179.

(٢) Gleason, (1961) An Introduction to Descriptive Linguistics, p. 409.

(٣) Singer, Eric (1953) The Graphologists' Alphabet, London: Piatkus.

- **التوحد والتثنية والتثليث** ، وهي ثلاث سمات تفرق بين الوحدات وفقًا لعدد النقاط الواردة للوحدة الكتابية .

- **الفوقية والتحية** ، وهما سمتان للوحدات الكتابية تنبئان عن موضع النقط منها ، أي كونه فوقها أو تحتها كما ينبئ الاصطلاح التراثي .

وفيما يلي وقفة مع السمات الكتابية المميزة من خلال الحديث عن رسوم الكتابة الأساسية أو البسيطة ، ثم عن أوضاع هذه الرسوم ، وأخيرًا عن تغييرات هذه الرسوم . وذلك كما يلي :

أ - الرسوم الأساسية في الأبجدية :

تقوم فكرة الرسوم الأساسية في الأبجدية على أساس اشتمال الأبجدية العربية على عدد من الرسوم أقل من حروفها ، أي على أساس استخدام الرسم الواحد في أكثر من حرف ، وذلك كما في < الباء والتاء والثاء > ونحو ذلك من الحروف التي تحمل شكلًا أساسيًّا واحدًا يتم تغييره بنقط أو غيره لإنتاج وحدات أخرى منه .

وقد دار بعض الدارسين حول فكرة الرسوم الأساسية للأبجدية العربية ، فاستخدم أحدهم تعبير صور الحروف العربية الأصلية [1] ، واستخدم ثان تعبير الأشكال الهندسية الأساسية للحروف العربية [2] واستخدم ثالث تعبير الصور [3] .

أما عدد هذه الرسوم الأساسية فقد تمثل في خمسة عشر رسمًا ، وفي عشرة رسوم ، وفي ثلاثة رسوم ، يقول بعضهم : « الأبجدية العربية تتكون بالنسبة لثمانية وعشرين حرفًا في الحقيقة من خمسة عشر شكلًا . نضع لإضافة الحروف الأخرى نقاطًا < نقطة أو نقطتين أو ثلاث نقاط > فوق الحرف أو تحته . يجب أن نضيف أن حروفًا معينة لا توجد بدون نقاط < الفاء وسن الباء إلا حين تدعم الهمزة > . يوجد ، إجمالًا ، نقاط في خمسة عشر من الثمانية والعشرين وهي أكثر من النصف . الجدول التالي ينص على الأمر نفسه » [4] . ويقول آخر في ورودها عشرة فقط :

---

(١) عبد القادر ، حامد (١٩٦٠) « دفاع عن الأبجدية والحركات العربية » ، مجلة مجمع القاهرة ، جـ ١٢ ، ص ٩٧ .

(٢) أبو بكر ، د. يوسف الخليفة (١٩٨٣) « التدريب على الكتابة في مرحلة ما قبل الكتابة » ، المجلة العربية للدراسات اللغوية ، المجلد الأول ، العدد الثاني ، فبراير ١٩٨٣ ، ص ١٣١ .

(٣) Meynet, Roland (1971) L'écriture Arabe en Question: Les Projets de l'Acadmie de Langue Arabe du Caire de 1938 1968, Beyrouth: Dar El-Mashreq Editeurs, p. 19.

(٤) Meynet (1971) L'écriture Arabe en Question, p. 19.

« ونستطيع أن نقول على وجه الإجمال : إن صور الحروف العربية الأصلية عشر صور فقط ، هي : < ا ب حـ د ر سـ صـ عـ ه هـ > . فمن الصورة الأولى تنشأ الألف واللام والكاف وعن الثانية تنشأ الباء والتاء والثاء والنون والياء ... » [1] .

أما ورودها ثلاثة فقد ورد عند بعض التربويين ؛ إذ قام باختزال أكبر لهذه الرموز الكتابية الأساسية ليحدد لنا الأشكال الهندسية ، على حد تعبيره ، التي تلزم تمرين الطلاب عليها لإنتاج الرموز الكتابية ، يقول في ذلك : « الشكل الأول الخط الرأسي < ا >[2] ... الشكل الثاني الخط الأفقي < – > الشكل الثالث ... الدائرة الكاملة .... وجزء الدائرة المفتوح من جهة اليمين مكررًا أو منفردًا ... وجزء الدائرة المفتوح من أعلى ... وجزء الدائرة المفتوح من جهة اليسار » [3] .

ويريد البحث أن يشير ابتداء إلى أمور :

– أن تحديد الرسوم الأساسية في الأبجدية العربية يُمَثِّلُ بالنسبة للبحث الحالي تحليل النظام الكتابي في ضوء النظرية اللغوية المعاصرة لا تبسيطها تربويًا ؛ لأننا مطالبون أولًا بتحديد الأنظمة على وجه الدقة ثم الاختيار منها عند تعليمها .

– أن الوقوف على خمسة عشر رسمًا أساسيًا للأبجدية العربية يعنى أنه جعل توليد الحروف يتم من خلال عملية النقط فحسب . ويعني ذلك أنه جعل مضاعفة الرسوم يتم من خلال هذه العملية المفردة فحسب « النقط » .

– أن الوقوف على عشرة رسوم يجعل عمليات تغيير الرسوم تتمثل في كل من : النقط والتكرار وزيادة دائرة ؛ إذْ تتولد الباء والتاء والثاء والنون والياء باختلافات في النقط عددًا وموضعًا ، كما تتولد الكاف من رسم الألف < ا > بتكرار هذا الخط ، كما تتولد الفاء من رسم الراء < ر > بإضافة دائرة صغيرة .

– أن الوقوف على خمسة عشرة رسمًا والوقوف على عشرة رسوم يمثلان اختزالًا لرسوم الرموز الكتابية ، ولكنه لا يفرق على نحو دقيق بين الرسوم وأوضاعها وتغييراتها أو بتعبير آخر لا يستقرئان تركيب السمات بداخل الرموز الكتابية ، فلا يزيدان عن

---

(١) عبد القادر ، حامد (١٩٦٠) « دفاع عن الأبجدية والحركات العربية » ، مجلة مجمع القاهرة ، جـ ١٢، ص ص ٩٧ – ٩٨ .

(٢) يتم إدراج الرموز الكتابية بين أقواس مثلثة نحو : < > .

(٣) أبو بكر ، د. يوسف الخليفة (١٩٨٣) « التدريب على الكتابة في مرحلة ما قبل الكتابة » ، المجلة العربية للدراسات اللغوية ، المجلد الأول ، العدد الثاني فبراير ١٩٨٣ ، ص ١٣١ .

إثبات بعض عمليات التوليد كالنقط وتكرار الرسم وزيادة دائرة صغيرة دون تتبع مختلف العمليات بالإضافة إلى أوضاع الحروف نفسها على ما سيتتبع البحث الحالي .

– ضرورة التمييز بين الرسوم المختلفة والأوضاع المختلفة للرسوم كما في الخط المستقيم الذي يرد مرة أفقيًا وأخرى رأسيًا ؛ إذ لا يُمَثِّلُ الخط المستقيم الأفقي والخط المستقيم الرأسي أكثر من وضعين مختلفين لرمز واحد ، وليسا رمزين مختلفين . أن وروده أفقيًا مرة ورأسيًا أخرى يُمَثِّلُ في نظر البحث حالتين للرسم الواحد ، وليس رسمين مختلفين كما قد يبدو ظاهريًا .

– ضرورة التمييز بين الرسوم التي تستخدم لتوليد الجرافيمات والرسوم التي تستخدم في تحقق هذا الجرافيمات في ألوجرافات مختلفة .

– الاقتصار هنا على تسجيل الرسوم التي تستخدم لتوليد الجرافيمات وإرجاء الحديث عن الرسوم التي يتحقق بها الجرافيمات في ألوجرافات مختلفة إلى الحديث عن نظام تحقق رموز الأبجدية . وبناء على ذلك ، لن يشير البحث في هذا الموضع إلى نصف الدائرة المفتوح من اليمين والذي يوجد ، مثلًا ، مع الجيم والعين ولا مع نصف الدائرة المفتوح من أعلى والذي يوجد في السين والصاد ، مثلًا ؛ لأنها رسوم خاصة بالألوجرافات كما سيبين البحث لاحقًا .

أما الرسوم الأساسية في الأبجدية العربية في نظر البحث فتتمثل في ثلاثة رموز ، هي :

١ – **الخط المستقيم** كما في < ا لـ بـ >[1] على أساس أن الجزء الأساسي في الباء هو ذلك الخط الذي يوجد على السطر والذي تسبقه النبرة .

٢ – **القوس** ونقصد بها ما يكون في رأس الحاء وأخواتها < حـ > ؛ إذ إن خطها الأعلى ليس مستقيمًا ، وإنما يأخذ شيئًا من تقوس في بدايته ، ويمكن أن يرد خطه السفلي بشيء من التقويس كذلك أو خطًا مستقيمًا اعتمادًا على خطوط الكتابة المختلفة في العربية .

---

(١) سوف يثبت البحث جرافيمات اللغة حسب ورودها في أول الكلمة لا آخرها ؛ لأنه يرى أن صورة الحرف عندما يكون في آخر الكلمة أو مستقلًا تحمل زيادة ليست من أصله ، كما أن صورته في وسط الكلمة تحمل زيادة تتبع الحرف السابق عيه ، ومن ثَمّ كانت صورته وهو في أول الكلمة تخلو من الزيادة التي تتبع الحرف المتقدم عليه إذا كان وسطًا ، كما تخلو من الزيادة التي تتصل به إذا كان طرفًا . ولا يخفى أن عَدَّ صورة الحرف إذا كان مستقلًا أو طرفًا هي الأصل تنبني على أنه كله أصل ، وأن الذي يحدث هو حذف جزء من أصل الحرف ، هو طرفه الأخير ، إذا كان أولًا أو وسطًا . ولذلك تفصيل في الحديث عن ألوجرافات العربية .

٣ – **النبرات المتصلة** ونقصد بها ما يكون مع حرفي السين والشين ؛ إذ يقوم شكلهما الأساسي على هذه النبرات المتصلة فحسب .

٤ – **الدائرة** كما في الميم والفاء < **فـ قـ مـ** > .

ب – أوضاع الرسوم أو حالاتها .

يتم مضاعفة الرسوم الأساسية المشار إليها وتوليد جرافيمات مختلفة منها من خلال ورودها على حالات أو أوضاع مختلفة . وتتمثل هذه الأوضاع فيما يلي :

١ - الهيئة :

تتصل الهيئة برسمين من الرسوم الإملائية هما : الخط المستقيم والدائرة .

يرد الخط المستقيم :

– رأسيًا ، كما في الألف < ا > . والجزء العلوى من الطاء والظاء < **طـ ظـ** > .

– أفقيًا ، كما في الباء وأخواتها < **بـ تـ ثـ نـ – يـ** > .

– رأسيًا أفقيًا ، كما في اللام < **لـ** > .

– أفقيًا رأسيًا أفقيًا كما في الكاف < **كـ** > .

وترد الدائرة :

– سَوِّية ، كما في الميم والفاء والقاف < **مـ فـ قـ** > .

– مُفَلْطَحَة ، كما في الصاد والطاء وما يتولد عنهما < **صـ ضـ طـ ظـ** > .

– نصف دائرة فحسب ، كما الدال والراء ورأس العين وما يتولد عنها < **د ر عـ** > .

٢ - الحجم :

يتصل الحجم بنصف الدائرة على نحو خاص إذ يفرق بين بعض الحروف وبعض .

ترد نصف الدائرة :

– ضيقة ، كما في الدال والعين وتوليداتهما < **د ذ عـ غـ** > .

– واسعة ، كما في الراء وما يتولد عنها < **ر ز** > .

٣ - الاتجاه :

ويعني البحث به اتجاه رسم الأشكال أو الرسوم المختلفة . ويرد على النحو التالي :

يرسم الخط المستقيم :

- من اليمين إلى اليسار في الخط الأفقي ، كما في خط الباء وما يولد منها الذي يقع بعد نبرتها أي التاء ونحوها < بـ تـ ثـ نـ يـ > .

- من اليمين إلى اليسار أيضًا في الخط الرأسي الأفقي ، كما في حالة اللام < لـ > .

- مزدوج الحركة في الخط الأفقي الرأسي الأفقي وذلك خط الكاف من الكاف الذي يبدأ أوله من اليمين ثم يرد التالي ليكون من اليسار إلى اليمين ويختم الثالث بالاتجاه من اليمين على اليسار على السطر < ك > .

ويرسم القوس مع ما تحته من خط باتجاه :

- مزدوج ؛ إذ من السمات الكتابية المميزة للقوس الذي يُمَثِّلُ رأس الحاء وتوليدتها كون حركتها مزدوجة ؛ إذ تبدأ من اليسار إلى اليمين ، ثم يكون الخط الثاني الذي تحت القوس من اليمين إلى اليسار .

وترسم النبرات المتصلة :

- من اليمين ، فمن السمات الكتابية المميزة للنبرات المتصلة التي ترد في السين ومعجمتها كون حركة رسمها من اليمين .

وترسم الدائرة :

- من اليسار ، كما في رسم الصاد والطاء وما يتولد عنهما .

٤ - الموقع :

وهو موقع الرسم من الوصلة أو الخط الواصل بين الحروف المتصلة في الكلمة ، ويمكن أن تتحذ الرسوم الإملائية الأربعة بالنسبة لهذه الوصلة أحد مواقع عدة .

يرسم الخط المستقيم :

- على الوصلة نفسها كالباء التي يرسم خطها المستقيم عليها .

- فوق الوصلة كالألف التي ترسم فوق الوصلة .

- فوق الوصلة وعليها كاللام التي يرسم خطها الأعلى فوق الوصلة وخطها الذي يفصلها عن الألف < لـ > على الوصلة نفسها .

ويرسم القوس وما تحته من خط :

- على الوصلة نفسها وفوقها ؛ إذ نرسم القوس أعلى الوصلة ، ويكون ما تحت القوس من خط على الوصلة نفسها .

وترسم النبرات المتصلة :

– فوق الوصلة وعليها ، تتخذ النبرات المتصلة التي تكون في السين وما يولد منها موقعًا على الواصلة وفوقها .

وترسم الدائرة :

– فوقية في حالة كونها نصف دائرة أو بعض حالات الدائرة السوية ، كما في الدال والعين والفاء ومايتولد عنها < **د ذ عـ غـ فـ قـ** > .

– تحتية في بعض حالات الدائرة السوية ، كما في الميم ؛ إذ يغلب أن ترسم تحت الخط الواصلة هذا . وربما رسمت الميم على الوصلة نفسها في بعض أنواع الخطوط .

– على الوصلة وتحتها ، وذلك في حالة الدائرة الواسعة ، كما في الراء والزاى < ر ز > .

ج - تغييرات الرسوم :

ثمة وجه ثان غير أوضاع أو حالات الرسوم الأساسية يقوم بمضاعفة الرسوم من أجل توليد الجرافيمات ، وهو وجه التغيير ؛ إذ تقبل بعض الرسوم الكتابية التغيير ، كما يرد البعض الآخر منها بلا تغييرات ، أي يكون تغييرها صفريًّا . وتختلف تغييرات هذه الرسوم ما بين تغيير مفرد كالنقط أو إضافة خط أو إضافة دائرة ، وتغيير مزدوج كنقط ونبر أو نقط وزيادة خط .

١ - التغيير المفرد :

أ – النقط :

يرد النقط من أبرز تغييرات الأبجدية العربية ، وربما عُدَّ التغيير الوحيد الذي يرد للرسوم الكتابية في العربية . ويرجع عَدُّه التغيير الوحيد أو مجرد أحد التغييرات إلى مستوى تجريد الرسوم الأساسية الذي يصل الباحث .

وتبرز سمات عدة للنقط تتصل بما يلي :

– **وجوده وعدمه** ، كما في كل من < **جـ خـ** > و< **ذ** > و< **ز** > و <**شـ** > < **غـ** > في مقابل < **حـ** > و< **د** > و< **ر** > و< **سـ** > <**عـ** > على الترتيب .

– **عدده** ، كما يظهر من اختلاف الفاء والقاف ، إذ ترد الأولى بنقطة مفردة والثانية بنقطتين اثنتين < **فـ قـ** > .

– **موضعه** ، كما في < **خـ** > في مقابل < **جـ** > .

ب – زيادة النبر :

يمثل النبر تغييرًا مفردًا ثانيًا يدخل على رسوم الأبجدية العربية الأساسية لتوليد مختلف الجرافيمات العربية . ويظهر هذا النبر في جرافيم الصاد < صـ > الذي يتكون من مجموع الدائرة المفلطحة والنبرة التي تليها .

جـ – زيادة الخط :

يبرز الخط تغييرًا مفردًا ثالثًا للأبجدية العربية ؛ إذ يظهر على الدائرة المفلطحة لتوليد جرافيم الطاء < ط > الذي يقابل جرافيم الصاد التي اتخذ زيادة النبر على دائرته المفلطحة كما أشرنا إليه ، في التغيير السابق . ويظهر ذلك من مراجعة صورة جرافيم < ط > الذي يتركب من الدائرة المفلطحة والخط معًا .

د – زيادة الدائرة :

يرد لرسوم الأبجدية العربية تغيير مفرد رابع يتمثل في زيادة دائرة صغيرة على رسم نصف الدائرة الواسع الذي يكون في الراء ، ويتكون من مجموع الرسمين ، أي من نصف الدائرة الأساسي والدائرة الصغيرة الزائدة جرافيم جديد هو جرافيم الواو < و > .

٢ - التغييرات المزدوجة :

تتولد بقية جرافيمات العربية من رسوم العربية بعد تغييرها تغييرًا مزدوجًا بأن يتم إدخال تغييرين مما سبق من التغييرات المفردة ، كأن يرد ، مثلًا :

أ – زيادة النقط والنبر :

إذا راجعنا جرافيمات < بـ تـ ثـ نـ يـ > وجدنا أنها تتكون من رسم أساسي هو الخط المستقيم الأفقي ، وقد زاد عليه أمران معًا ، هما : النقط والنبر ، إذ يرد في أوله نبرة زائدة عن الخط المستقيم ونقاط تختلف عددًا وموضعًا كما يظهر من الرسم ، وذلك على النحو التالي :

– **العدد :**

يرد النقط :

– مفردًا في جرافيمَي الباء والنون .
– مزدوجًا في جرافيمَي التاء والياء .
– مُثَلَّثًا في جرافيم الثاء فحسب .

ويتم التفريق بين الجرافيمين اللذين يحملان رسمًا واحدًا عددًا واحدًا من النقاط من خلال :

- **الموضع :**

يتم من خلال موضع النقاط التفريق بين الجرافيمات ذات النقاط الواحدة ؛ إذ يرد النقط الموحد والمثنى :

- فوقيًا ، كما في النون والتاء .
- تحتيًا ، كما في الباء والياء .

ب - زيادة النقط والخط :

يتم توليد جرافيم من خلال زيادة النقاط والخط ، وهو جرافيم الظاء < ظ > الذي يتم فيه زيادة نقطة موحدة فوقية وخط مستقيم رأسي على رسمه الأساسي الذي يتمثل في الدائرة المفلطحة .

وثمة جدول في آخر البحث الحالي يبين توزيع السمات الكتابية المختلفة على مختلف جرافيمات الأبجدية العربية .

٢ - جرافيمات العربية :

يلزم بعد الحديث عن السمات الكتابية المميزة للأبجدية العربية من رسوم أساسية وأوضاع مختلفة وتغييرات لها تحديد مجموع الجرافيمات التي ينتجها تركب هذه السمات معًا ، وهو ما يُمَثِّلُ مادة الكتابة بتعبير بعض اللغويين [١] في مقابلة المادة الصوتية . وسوف يقف عليه البحث في معالجته لهذه النقطة لما وجده من عدم التفريق بين الألوجرافات والجرافيمات .

ونشير أولًا إلى أن الكتابة العربية في تصنيف اللغويين لأنظمة الكتابة المختلفة تعد من قبيل الكتابة الأبجدية التي يقابل الرمز الكتابي فيها الوحدة الصوتية « الفونيم » ، أي يوجد فيها اتصال مباشر بين الجرافيمات والفونيمات » [٢] ؛ ومن ثَمَّ فإنها « أقرب ما تكون قربًا من النظام الصوتي للغة » [٣] ، وذلك أن الرموز الكتابية قد عبرت في مراحلها المختلفة عن « كلمات ووحدات صرفية » مورفيمات « ومقاطع وفونيمات

---

(١) Lyons (1968) Introduction to Theoretical Linguistics, p. 38.

(٢) Crystal (1987) The Cambridge Encyclopedia of Language, p. 202.

(٣) Finegan & Besnier (1989) Language: its Structure and Use, p. 372.

ووحدات صوتية أصغر من الفونيمات ومركبات من الوحدات المختلفة » [١] .

وإذا أردنا الوقوف على الوحدات الكتابية « الجرافيمات » التي تقابل هذه الفونيمات وجدنا أننا بحاجة إلى تجريد نموذج يجمع صور الوحدة الواحدة ؛ ذلك أننا نقابل تغييرات عدة في الأبجدية العربية بعضها ينتج جرافيمات ، أي وحدات كتابية مختلفة ، وبعضها ينتج صورًا للجرافيمات لا جرافيمات .

ويعني ذلك : أنه يلزمنا تحديد الفروق التي تنتج رموزًا كتابية مختلفة والفروق التي تنتج صورًا مختلفة للرمز الواحد ، أي أن نقف على أنواع الفروق الكتابية التي تقوم بين مختلف الرموز لئلا نفرق بين رموز متفقة ، أو نوحد رموزًا مختلفة .

أ - نوعا الفروق الكتابية (نوعا تغييرات الرموز الكتابية) :

تتمثل الفروق أو تغييرات الكتابة في نوعين ، هما :

الأول - ما يؤدي إلى الانتقال من وحدة إلى أخرى كالفرق بين العين والغين الذي يتمثل في وجود النقطة وغيابها ، وينتقل به الرسم من وحدة كتابية هي العين ، إلى أخرى هي الغين . أي أن هذا الفرق يكون بين الوحدات الكتابية نفسها لا بين صورها .

الثاني - ما يؤدي إلى الانتقال من صورة من صور الوحدة الكتابية إلى أخرى . وهو بهذا نوع آخر من الفروق لا ينتج وحدات مختلفة ، وإنما فقط مجرد صور مختلفة لوحدة كتابية واحدة ، كالفرق بين صور العين التي تتمثل في رأي اللغويين في الرسوم التالية . < عـ ـعـ ـع ع > إذ تقوم زيادة شرطة بعد الوحدة الكتابية [٢] < عـ ـعـ > أو رسم نصف الدائرة كنصف الدائرة الذي يكون تحت رأس العين ، مثلًا : < ع ـع > في إنتاج صور مختلفة للوحدة نفسها ، أي أننا لا نزال مع الوحدة الكتابية نفسها العين .

ويجعل اللغويون النوع الأول من الفروق منتجًا لوحدات كتابية مختلفة ، أو بالتعبير اللغوي المعاصر جرافيمات graphemes . كما يجعلون النوع الثاني من الفروق منتجًا لصور الوحدة الكتابية الواحدة ، أي لصور هذا الجرافيم . ويقال للصور المختلفة للجرافيم

(١) Coulmas, Florian (1992) "Writing systems", in International Encyclopedia of Linguistics by William Bright, Oxford: Oxford University Press, Vol. 4, p. 253.

(٢) سوف يشير البحث فيما بعد إلى ضرورة إهمال هذا الفرق البسيط في تبيين صور الرمز الكتابي والاهتمام بالفروق الأكثر وضوحًا .

الواحد الألوجرافات [١] .

ويعني ما سبق : أن اللغة تعرف نوعين من الفروق في رموزها الكتابية ، أو تستخدم نوعين مختلفين من التغييرات في رموزها الكتابية ، وأنه لا حرج في أن يكون للجرافيم الواحد فيها صور متعددة ، وذلك قياسًا على الصور المتعددة لمختلف الوحدات اللغوية كالوحدة الصوتية « phoneme » والوحدة الصرفية morpheme والوحدة الدلالية sememe ... إلخ . يقول اللغويون في استمداد فكرة الجرافيمات من الفونولجي : « طورت فكرة الجرافيم قياسًا على الفونيم » [٢] .

ب - معيار التفريق :

لعل أبرز المعايير التي تتخذ لتحديد الجرافيمات أو التغييرات التي تنتج الجرافيمات هو معيار المعنى ؛ فالتغيير الذي يؤدي وحدة تحمل معنى مخالفًا للسابقة كان تغيير جرافيمات ، أما تغييرات الوحدة الكتابية التي لا تؤثر على المعنى فإنها لا تمثل تغييرًا في الوحدات ، وإنما تغييرًا في صور الوحدات فحسب . ويذكرنا هذا بما يكون للمعنى من دور في تحديد الفونيمات . يقول بعض اللغويين عن معيار المعنى هذا : « الجرافيم قياسًا على الفونيم هو أصغر وحدة في نظام الكتابة تقدر على إحداث تقابل في المعنى يأتي على سبيل المثال < s > و < r > جرافيمين مختلفين ؛ لأن كلًّا من < sat > و < rat > لهما دلالتان مختلفتان . على الجانب الآخر ، ليس التقابل بين < sat > و < sat > تقابل جرافيمات ؛ لأن التغيير الكتابي لا يرتبط بتغيير المعنى » [٣] .

ولا تقتصر جرافيمات اللغة أو مادة الكتابة على ما يقابل فونيماتها ، بل تشتمل كلًّا من رموز « الهجاء والترقيم » [٤] ، فعلامات الترقيم التي تقوم ببيان كيفية أداء الحروف تمثل جزءًا من النظام الكتابي ، يقول بعض اللغويين عن مصطلح نظام الكتابة : « مجموعة من العلامات الكتابية مع مجموعة خاصة من اصطلاحات استخدامها » [٥] .

---

(١) لا ترد لعلامات الترقيم ألوجرافات .

(٢) Crystal (1987) The Cambridge Encyclopedia of Language, p. 194.

(٣)Crystal (1995) The Cambridge Encyclopedia of English Language, Cambridge: Cambridge University Press, p. 257.

(٤) Mountford, John (1985 [1990]) "Language and writing system", in An Encyclopedia of Language, London: Routledge, p. 702.

(٥) Sampson, G. (1985) "Writing System: a Linguistic Introduction, London: Hutchinson, p. 21.

جـ - أفراد الجرافيمات :

- الجرافيمات الأصلية :

يرى البحث أن الجرافيم يختلف عن الفونيم قليلًا في وروده ماديًا لا تجريديًا ، كما هو الأمر في الفونيم الذي يرى اللغويون أنه صورة مجردة تجمع ألوفوناته (1) إذ يمكن في الكتابة الإمساك بصورة أصلية للجرافيم يتم تغييرها بإحدى صور التغيير التي يمكن أن تصنع له صورًا متعددة .

والحق أن عدم القول بتجريدية الجرافيم ومادية الألوجرافات أقرب إلى معالجة درسنا اللغوي لتعدد الصور ؛ إذ يقول بالأصل والفروع في تفسيره للصور المتعددة على حين يجعل الدرس المعاصر الصور المختلفة كلها تحققات أو تطبيقات لصورة تجريدية ترجع إليها هذه الصور جميعًا .

وإذا أردنا اختيار صورة أصلية للحروف أو الجرافيمات ترجع إليها مجموعة من الفروع أو الألوجرافات فإن البحث يختار اتخاذ صورة الحروف عندما ترد في ابتداء الكلمة صورة للجرافيمات ، أي اعتبار هذه الصورة هي الأصل في الأبجدية العربية باستثناء الهاء الذي اتخذ صورتها وهي في وسط الكلمة أصلًا . أي أنه لا يوافق على عد صورتها وهي في آخر الكلمة كما درج المنظرون للأبجدية العربية الأصل . وسوف يناقش البحث هذا الأمر في حديثه عن فروض الألوجرافات .

وتتمثل جرافيمات الخاصة بالفونيمات في العربية فيما يلي :

< ء ا بـ تـ ثـ جـ حـ خـ د ذ ر ز سـ شـ صـ ضـ ط ظ عـ غـ فـ قـ كـ لـ مـ نـ هـ و يـ > .

ويعني ذلك أنه يجعل رسمًا للهمزة وآخر للألف ، وهو ما لا يرد عند المنظرين الذين يجمعون الهمزة والألف في الحرف الأول على أساس أن رسم الألف هو الرسم الذي ترسم عليه الهمزة .

كما يرى البحث أن ما سوى ذلك من الصور المختلفة يُمَثِّلُ مجرد صور لجرافيم سبق ظهوره أي أنه يراها ألوجرافات .

- الجرافيمات التكميلية :

على أنه تلزم الإشارة إلى أن في العربية نوعًا ثالثًا من الجرافيمات ؛ إذ يرد فيه بالإضافة إلى رموزها الأصلية التي تقابل فونيماتها ورموزها الترقيمية رموزًا أخرى تكميلية تتمثل

(1) Fudge, E. C. (1970) "Phonology", in New Horizons in Linguistics, England: Penguin Books, p. 81.

في علامات ضبطها ؛ إذ يشار إلى العربية بأنها تستخدم « نظام كتابة أبجدي صامتي »(١) مثلها في ذلك مثل اللغات السامية التي « تمثل الحروف فيها الصوامت فقط »(٢) بمعنى أن الحركات لا تظهر في أصل كتابة الكلمة .

والحقيقة أن الحركات والتنوين والشدة والمدة لا تغيب عن نظام الكتابة العربية ، بل ترد فيها على نحو خاص فقط ؛ ذلك أنها تتخذ رموزًا لا يتم إدراجها داخل الأبجدية العربية أو داخل الهيكل الأساسي للكتابة . ويعني ذلك أن نظام الكتابة في العربية يشتمل على نوعين من الرموز ، أولهما : الرموز الأصلية وهي التي توضع في أصل الأبجدية ، والرموز التكميلية ويراد بها جرافيمات الحركات والتنوين والشدة والمدة . يشير بعض اللغويين إلى انفصال الرموز التكميلية عن هيكل الكتابة ، وهو ما سوف يناقشه البحث في دراسته التحليلية لمشكلات الكتابة العربية ، يقول : « لكن أكبر عيب في كتابة العربية هو بلا نزاع غياب الحركات من داخل الكلمة . إذا كانت النقاط خارج هيكل الكلمة سبب أقوى الحركات (voyelles) التي نلاحظها أيضًا فوق الحرف بالنسبة للفتحة والضمة وتحت الحرف بالنسبة للكسرة . أعني أننا لا نراها عمليًا مطلقًا عندما نكتب باليد ؛ لأن هذا يعقد كثيرًا ويعوق كذلك ملاحظة كل العلامات الكتابية الأخرى غير النقاط < الحركات الشدة همزة الوصل همزة القطع المدة >(٣) .

ثانيًا - نظام تحقق الأبجدية العربية :

(الوجرافات العربية : أسسها ومناهج معالجتها وتغييراتها) :

تأخذ الحروف العربية عددًا من الصور أو الألوجرافات بسبب موقعها من كل مِنْ الكلمة ، كما يرى دارسو العربية ، وما يجاورها من الحروف . وفيما يلي دراسة لتحقق الجرافيمات العربية في ألوجرافات من خلال مراجعة الأسس التي تحكم ورود الألوجرافات ، ثم مجموعة الرسوم التي تصنع ألوجرافات وهي تمثل الفروق التي ترد لصور الجرافيم المفرد مع استعراض لجانب من هذه الألوجرافات .

---

(١) Finegan, (1994) Language: its Structure and Use, p. 500.

(٢) Téné, David (1995) "Hebrew linguistic tradition", in Concise History of the Language Sciences, edited by E. F. K. Koerner & R. E. Asher, Oxford: Elsevier Science Ltd., p. 22.

(٣) Meynet (1971) L'écriture Arabe en Question, pp. 21 - 2.

١ - أسس الألوجرافات :

تتمثل أسس تغيير الألوجرافات في عدة أمور ، هي : موقع الجراف من الكلمة ، موقعه من الجراف المجاور له .

أ - موقع الجراف من الكلمة :

لقد ربط بعض اللغويين بين الألوجرافات التي تكون للجرافيم وبين موقع الجراف من الكلمة فوضع افتراض رباعية الموقع ؛ إذ جعلوا للحرف الواحد صورًا أربعًا وفقًا لمواقعه الأربعة من الكلمة : في أولها ووسطها وآخرها ومستقلًا عنها . ويتضح ذلك من مراجعة أمثلة الألوجرافات الشهيرة ، كصور العين < عـ ـعـ ـع ع > . يقول بعض اللغويين عن حروف الأبجدية العربية : « تختلف شكلًا وفقًا لاتصالها بما قبلها وبما بعدها ... وعندما ترسم وحدها أو في آخر الكلمة » [1] .

لقد وقف اللغويون هذا الفرض على عدد من ألوجرافات العربية وافترضوا لها رباعية الموقع فجعلوا الموقع ذا تأثير فعال في إنتاج ألوجرافات العربية . وبلغوا بالأبجدية إلى الأعداد التي يذكرها البحث الحالي فيما بعد والتي رأى أنه يجب أن تفصل عن الجرافيمات .

والملاحظ على هذا الفرض وعلى هذه الألوجرافات التي رصدوها غياب حدود الوحدة في ضبطهم للألوجرافات ؛ إذ يجعلون للجرافيم صورة إذا كان وسطًا بالإضافة إلى صورته إذا كان استهلالًا مع أن الفرق بينهما وجود شرطة قبل الحرف إذا كان وسطًا وعدم وجود هذه الشرطة إذا كان استهلالًا .

والحق أن هذه الشرطة لا تتبع الألوجراف الوسط ، بل تتبع ما قبله ؛ إذ إن الشرطة ترد بعد الحرف المتقدم ، ولا يرد للحرف المتوسط شرطة قبله ، بل توضع له شرطة بعده فقط . ولو كان الألوجراف يأخذ شرطة قبله وشرطة بعده لكان قبل الحرف المتوسط شرطتان واحدة هي ما بعد الحرف السابق عليه ، والثانية هي ما تسبقه . والأمر نفسه ينطبق على صورتي الحرف الطرف والمستقل ؛ إذ الفرق بين هذين الألوجرافين ورود شرطة قبل الحرف الأخير وعدم ورود هذه الشرطة مع الحرف المستقل . ولا يخفى أن هذه الشرطة تتبع ما قبله لا تتبعه ، ولو تبعته لكان قبل الحرف شرطتان ، إحداهما الخاصة به ، والثانية الخاصة بما قبله . ويؤكد على انعدام الشرطتين بين الحرفين أن مقدار

---

(١) Wright, W. (1997) Arabic Grammar, Chicago: The Institute of Traditional Psychethics and Guidance, p. 1.

الشرطتين قد جعل في خط الرقعة للسين والشين مع زيادة النقاط الثلاث .

ويعني ذلك باختصار : أن عَدَّ ألوجرافات الحروف أربعة تبعًا لمواقعها ليس صحيحًا . ويكفي إذا ما أردنا أن نشير إلى ألوجرافات الحروف بسبب موقعها من الكلمة أن نشير إلى ورود ألوجرافين للحرف بهذا السبب هما : الألوجراف الاستهلالي ويندرج فيه الألوجراف الوسطي ، والألوجراف الطرفي ويندرج فيه الألوجراف المستقل . ويرجع ذلك إلى التحديد الدقيق لبدء الحرف ؛ إذ يبدأ بعد الشرطة التي تخص ما قبله إذا كان وسطًا أو طرفًا . وقد التفت بعض المتخصصين إلى بساطة هذا التغيير ، يقول : « للحروف أشكال مختلفة على نحو طفيف اعتمادًا على مواضع ظهورها في الكلمة » (١) .

ويرى البحث أن الحروف إذا كانت طرفًا أو مستقلة فإنه يزيد عليها جزء تزييني يتمثل عادة في التدوير بنصف دائرة أيسر يرد مع الحاء والعين ومعجماتهما ، أو أسفل ويرد مع السين والشين والصاد والضاد ، أو في نبرة ترد مع الباء والفاء وأشباههما .

ويعني هذا التصور أن البحث يرى الأخذ بثنائية تشكيل الحروف ، بمعنى أنها تتكون من جزئين ، هما : الجزء الأساسي المميز ، والجزء التزييني الزائد . كما يعني ذلك أن البحث يأخذ بمبدأ الزيادة على الجزء الأساسي ، فهو يقول بزيادة نصف الدائرة والنبرة على الحروف إذا كانت طرفًا أو مستقلة ، وليس بحذف هذه الأجزاء من الحروف التي تدخل عليها إذا كانت أولًا أو وسطًا .

ب - موقع الجرافات بعضها من بعض :

يمكننا أن نقف على ألوجرافات أخرى بسبب موضع الحروف بعضها من بعض ؛ إذ ترد ألوجرافات في العربية ليس بسبب وقوع الجرافات من الكلمة « استهلالًا وتوسطًا وطرفًا واستقلالًا » فقط ، كما يسجله بعض الدارسين (٢) ، وإنما بسبب موقع الجرافات بعضها من بعض ، نحو وقوع الميم بعد اللام يجعل الميم ترسم بشكل خاص مختلف عما أشير إليه سابقًا ، وذلك على النحو التالي < لمـ > إذ تركب اللام فوق الميم كما سيرد تفصيله في الحديث عن تغييرات الألوجرافات .

وقد جعلت هذه الألوجرافات المختلفة سواء التي تنتج من موقع الجرافات من الكلمة ، أو موقعها بعضها من بعض عدد الرموز التي تقدمها كاسات المطابع الأميرية على

(١) Brustad, Kristen [et. al.] (1995) Al- Kitab fii Tac alum al-c Arabiyya: a Textbook for Beginning Arabic, Part One, USA: Georgetown University Press, p. 3.

(٢) للبحث تصور آخر حول هذه الألوجرافات يرد بعد قليل .

اختلاف أشكالها يبلغ أربعمائة وسبعين شكلًا بدون الحركات .

على أن هذا النوع الثاني من الألوجرافات ، وهو نوع الألوجرافات التي ترد بسبب موقع الحروف بعضها من بعض أكثر أهمية ودقة في العربية .

ويمكننا أن نفهم هذا النوع من الألوجرافات على النحو الذي نفهم به تأثير تجاور الأصوات بعضها على بعض .

والحق أنه يمكننا تطوير الألوجرافات وتعديلها من أجل تجويد النظام الكتابي ؛ إذ الكتابة صناعة كما هو مقرر [1] ، فيمكننا ، مثلًا ، عدم الاعتداد ببعض الألوجرافات أو تبسيطها ليسهل إتقان الناس للكتابة . ولا يخفى أن هذه الألوجرافت غير جوهرية لا يخل عدم الالتزام بها بتوصيل مراد الرمز .

ويمكن أن ننظر في أمثلة الألوجرافات في الحديث عن تغييرات الألوجرافات ، ومنها على سبيل المثال :

- تراكب الجرافيمات كتراكب اللام مع الميم أو الحاء أو إحدى معجمتيها أو الهاء < **لمس لحق لجأ لخص لهم** > .

٢ - تغييرات الألوجرافات :

إذا وقفنا مع الألوجرافات التي يرصدها بعض اللغويين اعتمادًا على موقع الوحدة الكتابية من الكلمة نجد أن التغييرين الأساسيين اللذين يقدمان للجرافيم هما :

أ - **زيادة خط أفقي < شرطة >** :

ويكون هذا الخط بعد الحرف كما يرى العمل الحالي ، أو بعد الحرف وقبله كما يرى اللغويون الذين يقولون برباعية الموقع . ويقال لهذه الشرطة الوصلة .

والحق أن الشرطة تغيير بسيط ، وهو ، كذلك ، أبسط صور وصل الحروف ؛ فهو بهذا لا يُمَثِّلُ شكلًا معقدًا ، وإنما مجرد خط بسيط ممتد بين الحرفين حيث يبدأ من الحرف المتقدم ليصل إلى الحرف التالي .

ومع تسليم العمل الحالي بوجوده في نظام الكتابة العربية إلا أنه يرى أنه لا يقوم بتنويع الجرافيمات وإكسابها صورًا مختلفة ، فهو لا يتغير من جرافيم إلى آخر ولا يكسب الجرافيم صورة خاصة .

---

(١) ابن خلدون ، عبد الرحمن ، مقدمة ابن خلدون ، بيروت : دار الجيل ، ص ٤٦٣ .

كما يرى العمل الحالي أن الاعتماد عليه لعمل أربع ألوجرافات للجرافيم الواحد مبالغة ليست ذات مسوغ ؛ إذ لا يتأثر شكل الحرف ذاته ، وإنما تزيد الوصلة هذه فحسب ، والمفترض لتكون تغييرًا ينتج ألوجرافات أن تُقَدِّم لنا صور متنوعة للجرافيم ، وهو ما لا يحدث معها .

ب - **زيادة خط رأسي :**

ويكون ذلك في جرافيم < م > .

جـ - **زيادة نبرة في آخر الحرف :**

وهي تؤدي إلى تدويره حين يكون في آخر الكلمة أو مستقلًّا ، وهو ما يظهر في :

- حروف الباء وأشباهها < **ب ت ث ن** > .
- حرفا الفاء والقاف < **ف ق** > .

د - **زيادة نصف دائرة :**

وهي ترد للحرف إذا كان آخرًا أو مستقلًّا ، كما ترد النصف الأيسر من الدائرة أو النصف السفلي منها فيما يلي من الحروف :

- **النصف الأيسر من الدائرة :**
- في الحاء ومعجمتيها < **ح ج خ** > .
- في العين ومعجمتها < **ع غ** > .
- النصف الأسفل من الدائرة :
- السين ومعجمتها المثلثة < **س ش** > .
- الصاد ومعجمتها < **ص ض** > .

ويلاحظ على هذه التغييرات المذكورة أنها ترد للحرف عندما يكون آخرًا أو مستقلًّا ، ويرجع ذلك ، في الحقيقة ، إلى أن البحث قد عد صورة الحرف إذا كان أولًا هي الأصل ؛ فليس ثمة تغيير حادث لها ، كما رأى البحث أن تغيير الشرطة تغيير بسيط واحد مطرد يستمر مع جميع الحروف باستثناء الحروف الستة التي لا توصل بما بعدها < **زر ذا ود** > مما يجعلها غير ذات صلة بتوليد صور مختلفة للجرافيمات .

على أن هناك تغييرات أخرى تقدم صورًا للجرافيم المفرد ، وهي تلك الصور التي ترتبط بما قبل الجراف وما بعده من جرافات . وأهم تغييرات هذا الأمر ما يلي :

أ – قلب النبرة إلى أسفل :

وذلك مستعار من الخط التراثي ويظهر في جرافيمات :

– الباء وأشباهها إذا كانت متبعة بحرف غير ذي نبرة أو خط رأسي ، كالجيم والميم ونحوها ، على حين لا يرد قلب هذه النبرة إذا كان الحرف التالي ذا نبأة أو خط رأسي قارن < **بحر – أبجد – اتخذ – أثمر – انجرف – إيجار – يملأ** > و < **أبيات – أتان – إثمار – يأخذ** > . لاحظ أن هذه الحروف تقلب نبرتها الأولى في أمثلة المجموعة الأولى دون الثانية .

كما يتصل بذلك ورود الباء وأشباهها إذا كانت وسطًا وبعدها الراء حيث يتم قلب النبرة فيبدو الحرف كما لو كان قنطرة سابقة على الراء < **قبر** > .

ب – **رفع الوصلة التي تكون بين الحروف** : ويعني ذلك أن ترد الوصلة فوق النبرة الأخيرة من الحرف السابق وليس تحتها ، ويكون ذلك مع الحرف الذي تكون له نبرة ، كالصاد والضاد أو السين والشين اللذين يتشكلان من ثلاث نبرات متصلة ، وتكون كذلك مع الحرف الذي تزاد عليه نبرة في آخره كالباء وأشباهه . من أمثلة ذلك : < **عرشى قلبى حتى عنى عيى** > .

ج – **تراكب الجرافيمات** : يراد بتراكب الجرافيمات أن ترد الحروف بعضها فوق بعض وذلك كما نرى في رسم خط اللام الرأسي فوق قوس الحاء ومعجمتيها أو دائرة الميم ، ويتبع ذلك حذف جزء من الجرافيم وهو الخط الأفقي من اللام .

– اللام بعدها الميم والحاء ومعجمتيها والهاء < **لمس لحق لجأ لخص لهم** > .

– الفاء بعدها الياء < **في** > .

ونلاحظ في التراكب أن جزءًا من الحرف التالي يسبق ما قبله مكانًا كنصف دائرة الميم تكون قبل اللام ؛ لأن اللام ترسم أعلى هذه الميم ، فلا بد أن يكون بعضها قبلها والبعض الآخر بعدها .

وإذا راجعنا كاسات الحروف بالمطبعة الأميرية والتي تبلغ ٤٧٠ كاسة وجدنا تغييرات أخرى تنتج ألوجرافات للحروف العربية ، مثل حذف الخط الأفقي للحرف أو تقصيره والذي يمكن أن نجده في الكاف قبل الواو والراء ، مثلًا .

٣ - فرضا الألوجرافات ومنهجا معالجتها :

أ - فرضا الألوجرافات : ثنائية التشكيل ورباعية الموقع :

الحقيقة أن أنواع التغييرات الثلاث التي تنتج الألوجرافات المختلفة للوحدات الكتابية التي يرى اللغويون أنها ترد نتيجة لموقع الوحدة الكتابية من الكلمة تفيد جملة من الأمور ، هي :

- أن تغيير الشرطة ليس أكثر من أداة بسيطة تتيح اتصال الكتابة ، وربما لم تعد من قبيل التغييرات الخاصة بجرافيمات دون أخرى ؛ إذ لا تتخلف إلا من الحروف الستة التي لا توصل بما بعدها ، وهي < **زر ذا ود** > . ويجعلها هذان الأمران ، أي اطرادها في جميع الحروف باستثناء ستة وعدم اختلافها تبعًا للجرافيمات التي تصاحبها ، غير ذات شأن كبير في تصنيع الألوجرافات ، ومن الأولى عدم الاعتداد بها في الحديث عن ألوجرافات العربية .

- أن التغييرين ذوي الأثر الواضح في تشكيل ألوجرافات العربية هما : الخط الرأسي والتدوير على اختلاف صوره وفق الجرافيمات التي يتم فيها .

- أن هذين التغييرين يمثلان كسرًا لاطراد الكتابة على مستوى خط الكتابة بالنزول إلى أسفل بالخط الرأسي للميم ، وبتدوير الباء وأخواتها فوق مستوى خط الكتابة من خلال النبرة التي تزاد عليها إذا كانت طرفًا أو مستقلة ، وبرسم نصف دائرة إلى أسفل مع السين ونحوها ، وبتدوير العين بنصف دائرة إلى اليسار . وهو كسر لرتابة الخط واطراده على مستوى السطر الذي يتم الكتابة عليه .

- أن هذا التغيير يرد على جهة التزيين .

- أنه يمكن تصور تشكيل الوحدات الكتابية على جهة ثنائية التشكيل ، بمعنى أنها مشكلة من جزأين أحدهما أساسي مميز لتمييز الوحدة عن غيرها ، والثاني تزيني لكسر رتابة الخط وتحسينه .

- أن تصور ثنائية التشكيل يضبط على نحو دقيق التغييرات التي ترد في الكتابة وتفسرها لنا على نحو مقنع ؛ إذ يرتبط بما كان طرفًا ، وبما كان مستقلًا بالتبعية ويغيب عما كان استهلالًا وما كان وسطًا كذلك . كما أن طبيعة التدوير أقرب إلى التزيين .

ب - منهجا معالجة الألوجرافات : الحذف والزيادة :

يتم معالجة التغييرات التي تنتج لنا مختلف الألوجرافات العربية من خلال منهج

الحذف أو اقتطاع الجزء الأخير من الوحدات الكتابية . ويرى البحث أن القول باقتطاع جزء من الوحدة يثبت كون هذا الجزء مكونًا أساسيًا من الحرف ، وأن إزالته من الحرف على خلاف الأصل . ويرى البحث عكس ذلك فيرى « زيادة » الجزء الوارد في الوحدات المتطرفة أو المستقلة بدلًا من « الحذف » ؛ إذ إن هذا الجزء يمتنع في موضعين ، هما الاستهلال والتوسط ، ويرد فقط في الطرف الذي يحمل عليه الاستقلال ؛ الأمر الذي يجعل السيادة لغياب هذا الجزء والقلة لوروده ، فتقتضي ، من ثَمَّ ، كثرة غياب هذا الجزء عن وجوده وطبيعته التزيينية أن يجعل هذا الجزء زائدًا في حالة التطرف ويحمل عليها الاستقلال لا محذوفًا في حالتي الاستهلال والتوسط .

إن التغيير يتم بالزيادة وليس بالحذف ؛ لأن الزائد هو الأقل عددًا ؛ إذْ ترد الزيادة في ختام الكلمة وفي الاستقلال ، وإذا اعتبرنا أن حالة الاستقلال حالة نظرية أكثر من كونها واقعًا قائمًا في اللغة كما أنها محمولة على حالة التطرف كانت الزيادة ثلث الأشكال ، إذ ترد مع حالة النهاية في مقابل غيابها في حالة البداية والتوسط .

ويؤكد منهج الزيادة لا الحذف كون غرض هذه الزيادة هو التزيين ؛ إذْ ترد لتزيين رسم الحروف في أواخر الكلمات . ولو قلنا بالحذف للزمنا أن نذكر له سببًا أو غرضًا .

إن تشكيل الحرف ثنائي ، فهو يتكون من جزأين متمايزين ، هما الجزء الأساسي الذي يتم في ضوئه التمييز بين الحروف الهجائية ، وهو بهذا « الجزء المميز Distinctive Part » و « الجزء الجمالي Decorative Part » الذي يراد به تزيين شكل الكتابة وتحويلها إلى فن من الفنون . ويمكن تسمية هذا الجزء الجمالي أو التزييني بالجزء التزييني « Decorative Part. » ، ويؤكد كون هذه الأجزاء جمالية وتزيينية أنها تميل إلى التدوير .

ثالثًا - الأبجدية العربية بين نظامي التوليد والتحقق :

نستعرض هنا بصورة سريعة تداخل الألوجرافات في الجرافيمات عند عَدِّ جرافيمات العربية في أعمال بعض اللغويين المعاصرين .

لقد اتخذ عدد الجرافيمات أرقامًا مختلفة ومتفاوتة بسبب ما تم إدراجه فيها من الألوجرافات وذلك على النحو التالي :

أ - (١١٢ - ١٢٤ - ١٠٠ - ٤٧٠)

يَجْمَعُ اللغويون في الأبجدية العربية كل الرموز الكتابية وصورها الفرعية في جدول واحد ليقرروا أن هذه الصور المختلفة تمثل في مجموعها الأبجدية العربية ، فإذا راجعنا ما

يسجله اللغويون المعاصرون بصدد الأبجدية العربية وجدنا أن عدد رموز الأبجدية العربية يتضاعف عندهم اعتمادًا على جمعهم الرموز الكتابية سواء أكانت وحدات مستقلة أم صورًا مختلفة لهذه الوحدات ، وهم يتحدثون في ذلك عن أربع صور للوحدة الواحدة فتتضاعف عندهم الوحدات أربع مرات اعتمادًا على فكرة رباعية الموقع التي يفترضونها لضبط مختلف الرموز الكتابية للعربية .

ويتردد العدد الذي تصل إليه رموز العربية الكتابية بذلك بين عدد من الاحتمالات بيان أهمها يرد على النحو التالي :

١١٢

يمثل هذا العدد حاصل ضرب عدد الرموز الكتابية ، أي ٢٨ رمزًا كتابيًا في عدد مواقع كل واحد من هذه الرموز ، وهو ٤ ، وذلك ما نجده في أعمال سمسون Simpson وغيره [١] .

١٢٤

لا يخفى أن عدد الرموز الذي وصلت إليه الأعمال السابقة أقل مما ينبغي إثباته وفقًا لافتراضهم المتمثل في « رباعية الموقع » ذلك أن الأعمال التي تقف على ١١٢ رمزًا كتابيًا للعربية تهمل أمرين :

– أولهما : الألف وتبلغ الأبجدية بها تسعة وعشرين رمزًا كتابيًا .

– الثاني : تركب بعض الرموز الكتابية في العربية وعدم إفرادها ، وهو رمز الهمزة الذي يرسم بالإضافة إلى وروده مفردًا مركبًا مع الألف مرة وثانية مع الواو وثالثة مع الياء . ويذكرنا بضرورة فصله عن غيره من الرموز الكتابية بصفته قسمًا منفصلًا انفصال الأصوات المركبة diphthongs عن غيرها من الأصوات غير المركبة . ويهمنا ، في هذا المقام ، أن نؤكد على أن مراعاتها يضاعف العدد المفترض بناء على فكرة « رباعية الموقع » ؛ إذ يصبح لدينا اثنان وثلاثون رمزًا بإضافة ثلاثة صور زائدة من الجرافيم المركب الهمزة على الأبجدية التي زدنا عليها من قبل رمز الألف . ويصبح ، بناءً على افتراضهم ، عدد رموز الكتابة العربية ١٢٤ ، وهو حاصل ضرب عدد رموز الأبجدية في المواقع الأربعة لكل واحد من هذه الرموز .

---

(١) Simpson (1995) "Writing: Overview of History", Vol. 9, p. 504. & Abdul- Rauf, Muhammad (1983) Arabic for English Speaking Students, London: Shorouk International, pp 36 - 38.

١٠٠

يبلغ بعض اللغويين [1] بالرموز الكتابية للعربية مائة رمز فحسب مع تسليمه بفرض رباعية الموقع الذي تتبناه شتى الأعمال على اختلاف ما تنتهي إليه من عدد رموز الأبجدية . ويرجع تجاهله لاثنتى عشرة حالة إلى عدم احتسابه موقعَي الاستهلال والتوسط للرموز التي لا توصل بما بعدها والتي يجمعها علماء العرب في قولهم « زر ذا ود » . ويكتفي برصد موقعي الاستقلال والطرف لهذه الحروف الستة . وبإلغائه موقعين لستة حروف يسقط من عدد الرموز اثني عشر رمزًا وتصبح مائة فقط . وربما جعلت بعض الدراسات التي تسقط الحروف التي لا توصل هذه الحروف أحادية الشكل على الرغم من أنها توصل بما قبلها ، تقول في اقتصار تعدد الشكل على الحروف التي توصل بما بعدها فقط : « سمة مثيرة لهذه الأبجدية أن اثنين وعشرين حرفًا من رموزها الكتابية الثمانية والعشرين له أشكال مختلفة اعتمادًا على موقعها في الكلمة أو خارجها ... في مواقع استهلالية ومتوسطة وطرفية بالإضافة إلى شكلها عندما تكتب مُسْتَقِلَّة » [2] .

٤٧٠

تبلغ المطابع الأميرية بالرموز الكتابية بدون الحركات أربعمائة وسبعين رمزًا لا باحتساب رباعية الموقع فحسب ، بل بإضافة الأشكال المختلفة للرموز التي يمكن أن تعد من تأثير تجاور الحروف بعضها مع بعض ، وذلك كما يظهر في صور الكاسات في المطابع الأميرية .

والحقيقة أن الأبجدية العربية تحتاج في ضبطنا لها أن نفرق بين جرافيماتها وألوجرافاتها ، أي أن نفرق بين الصور الأصلية أو الصور المجردة لها والصور الفرعية التي تتخذها مختلف هذه الجرافيمات أو الصور المجردة في تحققها .

وينتهي بنا التفريق بين الجرافيمات والألوجرافات إلى أن نعد للأبجدية العربية ثمانية وعشرين رمزًا فقط ، ونعد ما سواها صورًا فرعية أو ألوجرافات لها .

على أن هذا العدد قد جعل بعض اللغويين يفكر في اختزال هذه الأشكال إلى ثلاثين شكلًا فحسب .

ولا نريد بالجرافيمات الصور الأساسية التي تستخدم في توليد الرموز الكتابية ، وهي

---

(١) Fischer, Volfdietrich (1992) "Arabic", in International Encyclopedia of Linguistics, edited by William Bright, Oxford: Oxford University Press, Vol. 1, p. 94.

(٢) Dobrovolsky, Michael & O'Grady, William (1997) "Writing and language", in Contemporary Linguistics: an Introduction, edited by William O'Grady [et. al.], London & New York: Longman, p. 604.

التي يذهب إليها بعض اللغويين في اختزالهم الحروف الأبجدية إلى رموز تستخدم إنتاج الحروف الثمانية والعشرين من خلال النقط وغيره ، كما سيتم تفصيله في الحديث عن تغييرات الجرافيمات . ونرى أن هذه الصور الأساسية تفيدنا في بيان الفروق التي تكون بين الرموز الكتابية ، وفي تقرير مجموعة التغييرات التي تجري لتوليد الرموز الكتابية ؛ ذلك أن هذه الرموز الأساسية تمثل الأجزاء الثابتة غير المتغيرة في الرموز الكتابية .

رابعًا - دارسة تحليلية لمشكلات الكتابة : استعراض ومناقشة :

يلزم دراسة النظام الكتابي في لغة ما الوقوف على ما يقرره المتخصصون من مزاياه ومشكلاته [١] .

مما تتميز الأبجدية العربية مثلًا غياب تعدد الرمز الكتابي كما يكون فيما يلي :

- **الجرافات الثنائية** Digraphs ، وهي تلك الجرافات التي تأخذ رمزين كتابين في إشارتها إلى موضوعها ، وهي ما ترد في الإنجليزية التي يرد فيها « الجرافات الثنائية في الصوامت التي تشمل sh التي ترد في ship و gh التي ترد في tough والجرافات الثنائية في الصوائت وتشمل ea في bread و oa في boat » [٢] .

- **الجرافات الثلاثية** Trigraphs ، وهي تلك الجرافات التي تأخذ ثلاثة رموز كتابية للإشارة إلى موضوعها مثلما يرد في الإنجليزية « التي تشمل أمثلتها tch في (watch) » [٣] .

أما أهم ما يسجله اللغويون من مشكلات تتصل بنظام الكتابة العربية فأربع مشكلات تتمثل فيما يلي :

١ - **عدم تمايز رموز الأبجدية بعضها عن بعض** بشكل تام (مشكلة النقط)

يقول بعض اللغويين في مشكلات الكتابة العربية : « عيوب الكتابة : الصوامت Les consonnes العيب الأول المتعلق بشكل الحروف يتجه إلى علامات النقط . الأبجدية العربية تتكون بالنسبة لثمانية وعشرين حرفًا في الحقيقة من خمسة عشر شكلًا . نضع لإضافة الحروف الأخرى نقاطًا < نقطة أو نقطتين أو ثلاث نقاط > فوق الحرف أو تحته . يجب أن نضيف أن حروفًا معينة لا توجد بدون نقاط < الفاء ونبرة الباء إلا حين تدعم الهمزة > . يوجد ، إجمالًا ، نقاط في خمسة عشر حرفًا من الثمانية والعشرين

---

(١) وهو ما قام به بعض اللغويين بالنسبة للغة الإنجليزية ، انظر :
Bolinger & Sears (1981) Aspects of Language, p. 283 - 5.

(٢) Crystal (1995) The Cambridge Encyclopedia of English Language, p. 257.

(٣) Ibid, p. 257.

وهي أكثر من النصف » [١] .

ويرى بعض اللغويون هذا الأمر مدعاة إلى « اللبس والخلط بين الحروف للاعتماد على النقاط دون الرسم في تمييزها . ويزداد اللبس والخلط عندما تتجاور أو تتابع حروف متحدة في الرسم لا تتميز إلا بالنقاط خصوصًا إذا كان رسمها منحصرًا في نبرات صغيرة متماثلة » [٢] .

والحق أن تمايز الحروف برسوم مختلفة أو بسمات متبيانة لا يُمَثِّلُ فرقًا في التعلم والاكتساب . بل يُمَثِّلُ ذلك اقتصادًا في توظيف الرموز ، ويرى التربويون أنها تمثل اقتصادًا في التعليم كذلك ، كما تيسر عملية التعلم ، يقول بعضهم : « وتلك طريقة أكثر اقتصادًا من خلق حرف جديد يتطلب من الطفل تعلمه » [٣] .

٢ - الانفصال وعدم التزام الاتصال :

ويضيف « عيب ثان يتعلق بغياب الاتصال بين حروف معينة وما يليها من حروف بداخل الكلمة نفسها . حروف (ا - ذ - د - ر - ز) و تتصل بما قبلها لا بما يليها : رمسيس - ذهب - مطار - صورة . هذا اعتراض بوجوب رفع يدك في أثناء في كتابة الكلمة الواحدة فضلًا عن الكلمات التي تحمل كثيرًا من هذه الحروف التي تتردد . لكن الاعتراض الأكبر الذي يأتي غالبًا جدًّا من هذا الأمر هو أنه عندما نقرأ النص فإننا لا نعرف أين تبدأ الكلمة ؟ وأين تنتهي ؟ وما يجب أن نضعه معًا لتركيب الكلمات ؟ وما إذا كان ما نقرؤه كلمة مفردة أو كلمتين هذا الأمر ، فضلًا عن هذا المسافات بين الكلمات ليست منتظمة حتى في الطباعة نفسها وغالبًا ما يكون هناك مسافة بين جزئين منفصلين من كلمة واحدة أكبر من مسافة بين كلمتين » [٤] .

والحق أن انفصال الألف عما بعدها يميزها عن اللام ؛ إذ لا فرق بينهما حال التوسط إلا بالاتصال والانفصال ، وكأن الانفصال كان هنا ذا غاية وظيفية يقوم بتوظيف أمثل لرمز < ا > الذي يستخدم لرمزين كتابين اثنين هما الألف واللام ، ولولا هذا الفرق لاحتجنا لإحدى الوحدتين رمزًا مخالفًا لرمز الأخرى .

---

(١) Meynet (1971) L'écriture Arabe en Question: p. 19.

(٢) صبري ، عثمان (١٩٦٤) نحو أبجدية جديدة ، مصر ، ص ١٠١ .

(٣) شحاتة ، د. حسن (١٩٨٦) أساسيات في تعليم الإملاء ، القاهرة : مؤسسة الخليج العربي ، ط٢ ، ص ١١٧ .

(٤) Meynet, (1971) L'écriture Arabe en Question, pp. 20 - 1.

كما أن اتصال الراء سيجعل منها شكلًا قريبًا من الهاء المتوسطة . وليس في الحقيقة ثمة مشكلة في رفع اليد ؛ إذ إننا نرفع أيدينا في أثناء كتابة ما هو متصل شكلًا وهو الطاء مثلًا إذ نرسم تدويرها ثم ننتقل بعد رفع اليد إلى رسم ألفها . وكذلك النقط يتم برفع اليد إذ ينفصل عن الهيكل الأساسي للكتابة .

٣ - تغير أشكال الحروف :

يقول بعض اللغويين : « ثمة عيب ثالث نتائجه تربك ، بصفة خاصة ، الطباعة ، لكننا نجده عيبًا في الكتابة اليدوية : إنه تنوع أشكال الحروف نتيجة لموقعها في الكلمة الجزء الأكبر من الحروف تغير شكلها . كثير منها له أربعة أشكال : مستقلًا استهلاليًا متوسطًا طرفًا .

بـ - ـبـ - ب

عـ - ـعـ - ـع - ع

جـ - ـجـ - ـج - ج » [1] .

كما يشير بعض اللغويين إلى هذا الانتقاص ، يقول : « وهناك تهمة أخرى يوجهها السادة المجددون إلى الأبجدية العربية ؛ تلك هي : أن لكل حرف من حروفها صورًا تختلف باختلاف موقعه من الكلمة » [2] . ويؤكد ثان على هذا الأمر ، يقول : « يبلغ متوسط رسم الحرف الهجائي العربي في الكتابة أربعة عدا مما يحمل ذاكرة متعلم الكتابة العربية استيعاب (٢٨٤ = ١١٢) رسمًا إذا ما أضيفت إليها علامات الإعراب والعلامات نيفت على ١٢٠ رسمًا » [3] .

وقد سبق أن ناقش البحث مشكلة تعدد أشكال الحرف الواحد في حديثه عن الألوجرافات التي ترد لجرافيمات العربية وكيفية تبسيطها بما لا يخل بالغرض الذي يراد من الرمز أداؤه .

٤ - غياب الحركات من داخل الكلمة :

يمثل غياب الحركات عن الأبجديات ، بصفة عامة ، نقصًا قد لا يعدونها بسبب هذا

---

(١) Meynet (1971) L'écriture Arabe en Question, p. 21.

(٢) عبد القادر ، حامد (١٩٦٠) « دفاع عن الأبجدية والحركات العربية » ، مجلة مجمع اللغة العربية ، جـ ١٢ ، ص ٩٧ .

(٣) صبري (١٩٦٤) نحو أبجدية جديدة ، ص ٩٧ .

النقص من نظام الكتابة الأبجدية ؛ وذلك لأنهم يرون النظام الأبجدى مقابلًا للنظام الصوتي ؛ مما يقتضي تمثيل العناصر الصوتية المختلفة ، فنظام الكتابة الصحيح هو الذي تشير حروفه إلى الأصوات المتضمنة في اللغة » (١) . ولا ترجع هذه المشكلة إلى العربية فحسب ، بل ترجع إلى الكتابة الفينيقية التي اشتقت منها الكتابة العربية وأخذت عنها الكتابة اليونانية كذلك (٢) . يقول بعض اللغويين : « تجوهل كون الكتابة الفينيقية حالة من الكتابة الأبجدية الحقيقية لفشلها في كتابة الحركات » (٣) .

يشير المعاصرون إلى مشكلة غياب الحركات من الهيكل الأساسي للأبجدية العربية ويرون ذلك من أكبر مشكلات الأبجدية العربية ، يقول بعضهم في ذلك : « من المعلوم أن الألفباءات الصوتية الكاملة تتكون من حروف ساكنة وبعض حروف الحركة . ولكن طبيعة تكوين اللغات السامية ساعدت الفينيقيين عند وضع حروفهم على الاكتفاء باثنين وعشرين حرفًا كلها ساكنة ، ثم سار على نهجها هذا سائر ألفباءات اللغات السامية الأخرى التي اشتقت منها ... إلا أن هذا لا يعني أن كتابة اللغات السامية في غنى تام عن حروف الحركة ، وأنها لا تنوء بالثغرة المفتوحة » (٤) . وقد برز في بعض محاولات إصلاح نظام الكتابة العربية إدراج الحركات في بنية الكلمة بمحاولة وصلها بشرطة كالتي تكون بين وصل الحروف بعضها ببعض تقريبًا ، وذلك كما يظهر في محاولة الأستاذ على الجارم الذي لديه : « الضمة قوس تتصل بالحرف المضموم ... الكسرة خط مائل يتصل بالحرف المكسور من تحت ... السكون حلقة تتصل بالحرف الساكن » (٥) .

ويرى البحث أن انفصال الحركات عن الهيكل الأساسي للكتابة في العربية وعدم النص على الحركات في الكتابة العربية يمكن مناقشته من خلال جملة من المفاهيم :

الأول – الاختزال ، وقد قال به بعض اللغويين في تفسيره غيبة الحركات عن هيكل الكتابة الأساسي ، يقول : « فاللغة العربية لغة إيجاز في صورتها الكتابية ، ومن مظاهر هذا الإيجاز أنها لا تعني بكتابة علامات الحركة على عكس الكتابة في اللغات الأجنبية . ومؤدى هذا : أن حروف أية كلمة عربية تختزل بمقدار نصفها إذا روعي علامة الحركة

---

(١) Dinneen (1967) An Introduction to General Linguistics, p. 278.

(٢) Akmajian [et. al.] (1990) An Introduction to Language and Communication, p. 474.

(٣) Gleason (1961) An Introduction to Descriptive Linguistics, p. 419.

(٤) صبري (١٩٦٤) نحو أبجدية جديدة ، ص ص ١١٠ – ١١٢ .

(٥) الجارم ، علي (١٩٤٤) « مشروع تيسير الكتابة العربية » ، مستخرج من الجلسة التاسعة بتاريخ ٢ فبراير ١٩٤٤م ، تيسير الكتابة العربية ، القاهرة : المطبعة الأميرية ، ١٩٦٤م ، ص ٨١ .

لكل حرف »[١] . ولكي يتم الاختزال على نحو صحيح ، أي لكي يُمَثِّلُ اختصاراً دون الإخلال بوظيفة نظام الكتابي تلزم الإشارة إلى ما يلي :

الثاني – عدم انضباط بعض الحركات في العربية ، ويظهر هذا الأمر من تذكرنا أن الحركات في العربية على نوعين :

أ – سماعي ، ولا قبل لنا بضبطه على نحو دقيق ؛ ولذلك ينبغي أن نتذكر أن كثيرًا من حروف الكلمات العربية غير مضبوطة الحركات ، ومثال ذلك : عين الفعل الثلاثي المجرد إذا جاوزنا المشهور من الأفعال . ولا شك أن وجوب إدراج الحركة في بنية الكلمة سيفرض كثيرًا من الاحتمال ، وسيلزم القارئ باعتماد وجه التحريك الذي قضى به الكاتب دون أن يكون هناك لزوم افتراض هذا الوجه بعينه .

ب – قياسي ، ولا يكاد يخطئ فيه المتكلم كحركات الأوزان : **انفعل افتعل استفعال مفعول ... إلخ** . ولا نحتاج إلى النص على الحركات ما دامت مستقرة في نفوس مستخدمي اللغة .

الثالث – تعدد حركات الحرف الواحد مما يجعل اتخاذ حركة واحدة تقييدًا غير قائم في نظام اللغة نفسه . أي أن صلاحية بعض الحروف لأكثر من حركة دون فرق كورود الضمة والفتحة في حرف واحد يعوق النص على حركة الحرف ؛ إذ لا يخفى أنه لا يمكن أن نضع أكثر من حركة معًا على الحرف الواحد كما أن القطع بحركة دون الأخرى لا وجه له .

الرابع – طبيعة الحركة ونظامها الخاص في العربية التي تختلف فيها عن الحروف ؛ إذ إنها لا تمثل جزءًا من جذور الكلمات مثلما تمثل الحركات الطويلة باستثناء الألف . وقد التفت بعض اللغويين المعاصرين إلى هذه الطبيعة فنص على أن « عدم تسجيل الحركات في أبجديات اللغات السامية والحامية « طبيعي » لاتصال الحركات بأواخر الكلمات على حين يتصل هيكل الصوامت بالجذر »[٢] .

٥ – مدى تصويرها للغة المنطوقة (كفاءة الكتابة العربية)

---

(١) أمين ، محمد شوقي (١٩٧٠) « العربية أوجز عبارة وأخصر كتابة » ، مجلة مجمع اللغة العربية ، العدد السادس والعشرون ، ص ٣٣ .

(٢) Todorov, Tzvetan (1979) "Writing", in Encyclopedic Dictionary of the Sciences of Language, edited by Oswald Ducrot & Tzvetan Todorov, translated by Catherine Porter, Oxford: Blackwell Reference, p. 195.

نحتاج في تبيينها لمشكلات نظام كتابة ما أن نبين مدى مطابقته للغة المنطوقة وتمثيله لها . والحق أن اللغويين العرب قد عالجوا علاقة الكتابة بالنطق ، فقد أشار بعضهم إلى ذلك ، قال : « اعلم أنه قد يتساوى حروف الكلمة خطًّا ولفظًا ، نحو قولك : قام أحمد . وقد ينقص اللفظ عن الخط ، نحو : ضربوا وعمرو ، في الرفع والجر . وقد ينقص الخط عن اللفظ نحو : الرحمن وسليمان وداود ، ومن ذلك « زيد » في الرفع والجر . وقد ينطق بشيء ويكتب غيره ، نحو : الضارب ينطق بضاد مشددة ويكتب بلام وضاد . وينطق : رأيت زيدًا في الوصل بتنوين ويكتب ألفًا . وينطق بألف في حُبْلى وشِيْزِى ورَجْلَى ويكتب بالياء . وينطق بالألف في الصلوة والزكوة ويكتب بالواو . وينطق بالتاء في قائمة في الوصل وتكتبه بالهاء . وسنبينه في أماكنه مختصرًا إن شاء الله »[1] .

وقد قدم اللغويون العرب تفسيرات دقيقة لما خالفت فيه الكتابة النطق ، وهي أشبه بتفسيراتهم اللغوية العامة التي يقدمونها في الصرف والنحو وغير ذلك ومن أبرزها : الفرق بين ما يمكن أن يلتبسا وأمن اللبس وطرد الحكم والحمل على آخر . يقول اللغويون في بعض ذلك تفسيرًا للزيادة : « وإنما يزاد لأحد أمرين :

١ - إما أن يكون بين الكلمتين مشابهة فتقع إحداهما موقع الأخرى مخافة اللبس ، نحو : عمرو وعمر .

٢ - وإما للتوكيد نحو : ضربوا وسنبين ذلك .

وقال جماعة من الكوفيين : ألف الوصل يزاد بعد واو الجمع مخافة التباسها بواو النسق في مثل : كفروا وردوا فلو لم يدخلوا الألف بعد الواو واتصلت بكلمة أخرى لظن القارىء أنها كفر ووردا فتجيء الألف لهذا الفرق . وتعدوا ذلك إلى الأفعال التي واو جمعها متصلة بها ضربوا وشتموا ، وإن كان اللبس معدومًا ليكون الحكم في الموضعين واحدًا كما فعلوا في رفع الفاعل ونصب المفعول ... للفرق ، ثم رفعوه في الفعل اللازم وليس فيه فرق . وحملوا يغزوا ويدعوا وهي الفعل على كفروا . كتابة مائة : وكتبوا مائة بألف للفصل بينه وبين « منه » وأجروا تثنيته مجرى مفرده . وقيل : إنما فعل ذلك للفصل بينه وبين « مِيَّة » اسم امرأة »[2] .

---

(١) ابن الدهان ، سعيد بن المبارك ، باب الهجاء ، تحقيق د. فائز فارس ، بيروت والأردن : مؤسسة الرسالة ودار الأمل ، ط١ ١٩٨٦م ، ص ص ١ - ٢ .

(٢) السابق ، ص ص ٣ - ٦ .

<table>
<tr><th rowspan="5">الرسم</th><th colspan="4" rowspan="4">التغييرات / الأوضاع</th><th rowspan="2">النوع</th><th rowspan="4">لا جزء</th><th colspan="7">مفرد</th><th colspan="6">مزدوج</th></tr>
<tr><th colspan="4">نقط</th><th rowspan="3">نبر</th><th>خط</th><th>دائرة</th><th colspan="5">نقط ونبر</th><th>نقط وخط</th></tr>
<tr><th>العدد</th><th colspan="2">مفرد</th><th>مثنى</th><th>مثلث</th><th></th><th></th><th colspan="2">موحد</th><th colspan="2">مثنى</th><th>مثلث</th><th></th></tr>
<tr><th>الموقع</th><th>فوقي</th><th>تحتي</th><th>فوقي</th><th>فوقي</th><th>فوقي</th><th>فوقي</th><th>فوقي</th><th>تحتي</th><th>فوقي</th><th>تحتي</th><th>فوقي</th><th>فوقي</th></tr>
<tr><th>الهيئة</th><th>الحجم</th><th>الاتجاه</th><th>الموقع</th><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr>
<tr><td rowspan="4">الخط المستقيم</td><td>راسية</td><td></td><td></td><td>فوقية</td><td></td><td>أ</td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>أفقية</td><td></td><td>أيمن</td><td>على الوصلة</td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td>بـ</td><td>تـ</td><td>يـ</td><td>ثـ</td><td></td></tr>
<tr><td>راسية أفقية</td><td></td><td>أيمن</td><td>فوق الوصلة وعليها</td><td></td><td>لـ</td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>أفقية راسية أفقية</td><td></td><td>مزدوج</td><td>فوق الوصلة وعليها</td><td></td><td>ء</td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>القوس</td><td></td><td></td><td>مزدوج</td><td>فوق الوصلة وعليها</td><td></td><td>حـ</td><td>خـ</td><td>جـ</td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>النبرات المتصلة</td><td></td><td></td><td>أيمن</td><td>فوق الوصلة وعليها</td><td></td><td>س</td><td></td><td></td><td></td><td>شـ</td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr>
<tr><td rowspan="6">دائري</td><td>دائرة سوية</td><td></td><td></td><td>فوقية</td><td></td><td></td><td>ف</td><td></td><td>ق</td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>دائرة سوية</td><td></td><td></td><td>تحتية</td><td></td><td>م</td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>دائرة مفلطحة</td><td></td><td>أيسر</td><td>فوق الوصلة وعليها</td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td>صـ</td><td>ط</td><td></td><td></td><td></td><td>ضـ</td><td></td><td></td><td>ظ</td></tr>
<tr><td>نصف دائرة</td><td>ضيقة</td><td></td><td>فوقية</td><td>ء</td><td>د ع</td><td>ذ غ</td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>نصف دائرة</td><td>واسعة</td><td></td><td>على الوصلة وتحتها</td><td></td><td>ر</td><td>ز</td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td>و</td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>دائرة مزدوجة</td><td></td><td></td><td></td><td></td><td>ـهـ</td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr>
</table>

المراجع والدراسات

أولا - العربية

• الأعلم الشنتمري ، يوسف بن سليمان

١ - تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ، بهامش كتاب سيبويه ، القاهرة : طبعة بولاق ، ١٣١٦ هـ .

• أمين ، محمد شوقي

٢ - (١٩٧٠) « العربية أوجز عبارة وأخصر كتابة » ، مجلة مجمع اللغة العربية ، العدد السادس والعشرون .

• ابن الأنباري ، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن

٣ - كتاب أسرار العربية ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، دمشق : مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ، ١٩٥٧ م .

٤ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ، ط٤ ١٩٦١ م .

٥ - البيان في غريب إعراب القرآن ، تحقيق د. طه عبد الحميد طه ومراجعة مصطفى السقا ، مصر : الهيئة العامة المصرية للكتاب ١٩٦٩- ١٩٧٠.

• الأنباري أبو بكر محمد

٦ - كتاب المذكر والمؤنث ، تحقيق د. طارق عبد عون الجنابي ، بغداد : مطبعة العاني، ط١ ١٩٧٨ م .

• الأنصاري ، د. أحمد مكي

٧ - (١٩٦٤) أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ، القاهرة : مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب .

• أنيس ، د. إبراهيم

٨ - (١٩٦١) « صيغ جموع التكسير » ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ،

جـ ١٣ ، ص ص ١٥٩- ٦٥ .

• بشر ، د. كمال

٩ - (١٩٦٩) دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني ، مصر : دار المعارف .

• البعلبكي ، منير

١٠ - (١٩٨٣) موسوعة المورد : دائرة معارف إنكليزية عربية مصورة ، بيروت : دار العلم للملايين ، ط ١ .

• أبو بكر ، د. يوسف الخليفة

١١ - (١٩٨٣) « التدريب على الكتابة في مرحلة ما قبل الكتابة » المجلة العربية للدرسات اللغوية ، المجلد الأول ، العدد الثاني فبراير ١٩٨٣ ، ص ص ١٢٩ - ١٣٩ .

• البكوش ، الطيب

١٢ - (١٩٧٣) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، تونس : الشركة التونسية لفنون الرسم .

• البنا ، د. محمد إبراهيم

١٣ - (١٩٨٠) أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو ، سلسلة من أعلام النحو في الأندلس ، القاهرة : دار الاعتصام ، ط١ .

• الجارم علي

١٤ - (١٩٤٤) « مشروع تيسير الكتابة العربية » بالجلسة التاسعة (٢ فبراير ١٩٤٤) تيسير الكتابة العربية ، القاهرة : المطبعة الأميرية ، ١٩٦٤ م ، ص ص ٨١ - ٨٤ .

• الجرجاني ، السيد الشريف

١٥ - كتاب التعريفات ، ضبط وفهرسة محمد بن عبد الحكيم القاضي ، القاهرة : دار الكتاب المصري وبيروت : دار الكتاب اللبناني ، ط١ ١٩٩١ م .

• الجرجاني ، عبد القاهر

١٦ - المقتصد في شرح الإيضاح ، تحقيق د. كاظم بحر المرجان ، بغداد : دار

الرشيد للنشر ، ١٩٨٢ م .

• ابن جني ، أبو الفتح عثمان

١٧ - الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، القاهرة : دار الكتب المصرية ١٩٥٢ - ١٩٥٥ م .

١٨ - سر صناعة الإعراب ، دراسة وتحقيق د . حسن هنداوي ، دمشق : دار القلم ، ط١ ١٩٨٥م .

١٩ - المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين ، القاهرة : لجنة إحياء التراث الإسلامي بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٦هـ .

٢٠ - المنصف شرح كتاب التصريف ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، القاهرة : مصطفى البابي الحلبي ، ط١ ١٩٥٤ م .

• الجواليقي ، أبو منصور موهوب بن أحمد

٢١ - تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة ، تحقيق عز الدين التنوخي ، دمشق .

• الجوهري ، إسماعيل بن حماد

٢٢ - الصحاح : تاج اللغة وصحاح العربية ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، القاهرة : دار الكتاب العربي ط٢ ١٩٧٩ م .

• الجيلاني ، حلام

٢٣ - (١٩٩٤) « المعجم العربي بين المدارسية والنظرياتية » ، مجلة المعجمية ، ع ٩ - ١٠ ، ص ص ١٠٥ - ٢٨ .

• ابن الحاجب ، أبو عمرو عثمان بن عمر

٢٤ - الشافية بشرح الرضي مع شرح شواهده ، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٧٥ م .

• ابن حزم ،

٢٥ – التقريب لحد المنطق والمدخل إليه ، تحقيق د. إحسان عباس ، بيروت : مكتبة الحياة .

• حسان ، د. تمام

٢٦ – (١٩٥٥) مناهج البحث في اللغة ، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية .

٢٧ – (١٩٥٨) اللغة بين المعيارية والوصفية ، القاهرة : الأنجلو المصرية .

٢٨ – (١٩٧٣) اللغة العربية : معناها ومبناها ، مصر : الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٢٩ – (١٩٨١) الأصول : دراسة أيبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي « النحو – فقه اللغة – البلاغة » ، الدار البيضاء : دار الثقافة .

• الحسن ، محمد نور وزميلاه

٣٠ – تحقيقهم لكتاب شرح شافية ابن الحاجب ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٧٥م .

• الحلو عبده

٣١ – (١٩٩٤) معجم المصطلحات الفلسفية : فرنسي – عربي ، بيروت : مكتبة لبنان : ط١ .

• الحمزاوي ، د. محمد رشاد

٣٢ – (١٩٧٢) « عرض كتاب الكتابة العربية في أزمة : مشاريع مجمع القاهرة الإصلاحية (١٩٣٨ – ١٩٦٨) » ، حوليات الجامعة التونسية ، العدد التاسع ١٩٧٢م، ص ص ٣٠١ – ٧ .

٣٣ – (١٩٩١) « من إشكاليات المعجمية ونظريات علم الدلالة : متى يصبح للمعجم بنية ونظامًا » ، نُشِرَ في المعجم العربي : إشكالات ومقاربات ، تونس : بيت الحكمة ، ص ص ٣٠٩ – ٣٣٥ .

٣٤ – (١٩٩٤) « الخليل بن أحمد الفراهيدي ونظريته المعجمية : مشروع قراءة » ، مجلة المعجمية ، ع ٩ – ١٠ ، ص ص ١١ – ٢٨ .

• ابن الخشاب ، أبو محمد عبد الله بن أحمد

٣٥ - المرتجل ، تحقيق د. علي حيدر ، دمشق : ١٩٧٢م .

• ابن خلدون ، عبد الرحمن

٣٦ - مقدمة ابن خلدون ، بيروت : دار الجيل .

• خليل ، د . حلمي

٣٧ - (١٩٨٨) العربية وعلم اللغة البنيوي ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية .

• الخولي ، د . عبد الله

٣٨ - (١٩٩٧) قواعد التوجيه في النحو العربي » ، القاهرة : جامعة القاهرة ، رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم .

• درويش ، د . عبد الله

٣٩ - (١٩٥٦) المعاجم العربية مع اعتناء خاص بمعجم « العين » للخليل بن أحمد ، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية .

• الدريسي ، فرحات

٤٠ - (١٩٩٤) « حول نظامية المعجم » ، مجلة المعجمية ، ع ٩ - ١٠ ، ص ص ١٤١ - ١٥٤ .

• الدناع ، د. يوسف خليفة

٤١ - (١٩٨١) دور الصرف في منهجي النحو والمعجم ، ليبيا : نشر جامعة قار يونس .

• ابن الدهان ، أبو محمد سعيد بن المبارك

٤٢ - باب الهجاء ، تحقيق د. فائز فارس ، بيروت والأردن : مؤسسة الرسالة ودار الأمل ، ط١ ١٩٨٦ م .

• رابين ، تشيم

٤٣ - (٢٠٠٢) اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية ، ترجمه وقدم له

وعلق عليه د. عبد الكريم مجاهد ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط١ .

• الراجحي ، د. عبده

٤٤ - (١٩٧٢) فقه اللغة في الكتب العربية ، بيروت : دار النهضة العربية .

٤٥ - (١٩٨٨) النحو العربي والدرس الحديث : بحث في المنهج ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية .

• الرازي ، فخر الدين

٤٦ - مفاتيح الغيب المشتهر بالتفسير الكبير ، وبهامشه تفسير أبي السعود ، مصر : دار الطباعة العامرة .

• الرازي ، محمد أبو بكر

٤٧ - مختار الصحاح ، ترتيب محمود خاطر ، تصحيح حمزة فتح الله ، مصر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦ م .

• الرضي ، محمد بن الحسن

٤٨ - شرح كافية ابن الحاجب ، بيروت : دار الكتب العلمية .

٤٩ - شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده ، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ط ١٩٧٥ م .

• الزمخشري ، أبو القاسم محمود بن عمر

٥٠ - المفصل في صنعة الإعراب ، تحقيق د. علي بو ملحم ، بيروت : دار ومكتبة الهلال ط١ ١٩٩٣ م .

• الزجاجي ، أبو القاسم

٥١ - الإيضاح في علل النحو ، تحقيق د. مازن المبارك ، بيروت : دار النفائس ، ط ١ ١٩٧٤ .

• ابن السراج محمد بن سهل

٥٢ - الاشتقاق ، تحقيق محمد صالح التكريتي ، بغداد : مطبعة المعارف ، ط١

١٩٧٣ م .

٥٣ – الأصول في النحو ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ٣ ١٩٨٨ م .

• سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان

٥٤ – الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥ م .

• السيد ، د . أمين

٥٥ – (١٩٦٢) الاتجاهات النحوية في الأندلس وأثرها في تطوير النحو ، دكتوراه بدار العلوم ، جامعة القاهرة .

• السيد ، د . داود حلمي

٥٦ – (١٩٨٧) المعجم الإنجليزي بين الماضي والحاضر ، الكويت : نشر جامعة الكويت ط١ .

• السيد ، د . عبد الرحمن

٥٧ – (١٩٦٨) مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها ، مصر : دار المعارف .

• السيرافي ، الحسن بن عبد الله

٥٨ – شرح كتاب سيبويه ، تحقيق د. رمضان عبد التواب ، مصر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٠ م .

• السيوطي ، عبد الرحمن

٥٩ – الأشباه والنظائر ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ، بيروت : دار الرسالة ، ط١ ١٩٨٥ م .

٦٠ – الاقتراح في علم أصول النحو ، تحقيق د. أحمد محمد قاسم ، القاهرة : ١٩٧٦.

٦١ – المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزميليه ،

القاهرة : دار التراث ، ط٣ .

٦٢ - همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، تصحيح السيد محمد بدر النعساني ، بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر .

• شاهين ، د. عبد الصبور

٦٣ - (١٩٧٧) المنهج الصوتى للبنية العربية : رؤية جديدة في الصرف العربي ، القاهرة : مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي ، ط١ .

• شاهين ، د. كمال

٦٤ - (٢٠٠٢) نظرية النحو العربي القديم : دراسة تحليلية للتراث اللغوي العربي من منظور علم النفس الإدراكي ، القاهرة : دار الفكر العربي ، ط١ .

• شحاتة ، د. حسن

٦٥ - (١٩٨٦) أساسيات في تعليم الإملاء ، القاهرة : مؤسسة الخليج العربي ، ط٢ .

• شمس الدين ، د. جلال

٦٦ - (١٩٩٤) التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين : دراسة أيبستمولوجية ، الإسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية .

• الصبان ، محمد بن علي

٦٧ - حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ومعه شرح الشواهد للعيني ، القاهرة : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ط٢ ١٩٣٨م .

• صبري ، عثمان

٦٨ - (١٩٦٤) نحو أبجدية جديدة ، مصر .

• الصيمرى أبو محمد عبد الله بن إسحاق

٦٩ - التبصرة والتذكرة ، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، السعودية : مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، كلية الشريعة

والدراسات الإسلامية ، ط١ ١٩٨٢ م .

• ضيف ، د. شوقي

٧٠ - (١٩٦٨ [١٩٨٣]) المدارس النحوية ، مصر : دار المعارف ، ط٥ .

• طحان ، ريمون ، وطحان ، دنيز بيطار

٧١ - فنون التقعيد وعلوم الألسنية ، بيروت : دار الكتاب اللبناني ، ط١ .

• عبد الدايم ، د. محمد عبد العزيز

٧٢ - (١٩٩٢) أثر أقسام الكلم في الجملة العربية ، رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم ، جامعة القاهرة .

٧٣ - (١٩٩٨) أنماط الوحدة التركيبية في العربية ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية .

٧٤ - (١٩٩٨) المفاهيم النحوية بين الدرسين : العربي التراثي والغربي المعاصر ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية .

٧٥ - (٢٠٠٠ - ٢٠٠١) نظرية الصرف العربي : دراسة في المفهوم والمنهج ، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة الكويت ، الحولية الحادية والعشرون ، الرسالة ١٥٨ .

٧٦ - (٢٠٠٢) نظرية التحليل النحوى في القرن العشرين ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية .

٧٧ - (٢٠٠٢) « نماذج النظرية العربية للتركيب المعجمي العام » ، حولية الجامعة الإسلامية العالمية - إسلام آباد ، العدد العاشر ، ص ص ١٣٩ - ١٨٢ .

• عبد الغني ، د. أحمد عبد العظيم

٧٨ - (١٩٧٠) دور الوحدات اللغوية في بناء الكلمة ، رسالة ماجستير مخطوطة بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة .

• عبد القادر ، حامد

٧٩ - (١٩٦٠) « دفاع عن الأبجدية والحركات العربية » ، مجلة مجمع اللغة

العربية ، جـ ١٢ ، القاهرة : مطبعة المدني ، ص ص ٧٣ - ١٠١ .

● عبد اللطيف ، د. محمد حماسة

٨٠ - (١٩٨٣) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، القاهرة : دار الفكر العربي .

● ابن عصفور ، علي بن مؤمن

٨١ - الممتع في التصريف ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، بيروت : دار الآفاق الجديدة ، ط٤ ١٩٧٩ م .

● ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن

٨٢ - شرحه على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ، ط١٤ ١٩٦٥م .

● العكبري ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين

٨٣ - التبيان في إعراب القرآن ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .

٨٤ - اللباب ، تحقيق د. عبد الإله نبهان ، دمشق : دار الفكر ، ط١ ١٩٩٥ م .

٨٥ - مسائل خلافية في النحو ، تحقيق محمد خير الحلواني ، بيروت : دار الشرق العربي ، ط ١ ١٩٩٢م .

● عمر ، د. أحمد مختار

٨٦ - (١٩٧١ [١٩٩٧]) البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر ، القاهرة : عالم الكتب ، ط٧ .

٨٧ - (١٩٨٥ [١٩٩٣]) علم الدلالة ، القاهرة : عالم الكتب ، ط ٤ .

● عيد ، د. محمد

٨٨ - (١٩٧٢) الرواية والاستشهاد باللغة : دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث ، القاهرة : عالم الكتب .

٨٩ - (١٩٨١) المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللنثر والشعر ، القاهرة :

عالم الكتب .

• ابن فارس ، أبو الحسين أحمد

٩٠ - معجم مقاييس اللغة ، تحقيق وضبط عبد السلام هارون ، القاهرة : مكتبة الخانجي ط٣ ١٩٨١ م .

٩١ - الصاحبي في فقه اللغة ، القاهرة : ١٩١٠ م .

• الفارسي ، أبو علي

٩٢ - المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، بغداد : مطبعة العاني .

• فريحة ، أنيس

٩٣ - (١٩٨١) نظريات في اللغة ، بيروت : دار الكتاب اللبناني ، ط٢ .

• الفيروزآبادي ، مجد الدين محمد بن يعقوب

٩٤ - القاموس المحيط ، وبهامشه تعليقات وشروح ، القاهرة : المطبعة الأميرية ، ط٣ ١٣٠١ هـ .

• الفيومي ، أحمد بن محمد بن المقري

٩٥ - المصباح المنير ، بيروت : المكتبة العلمية .

• الكفوي ، أبو البقاء

٩٦ - الكليات : معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، تحقيق د. عدنان درويش ومحمد المصري ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط١ ١٩٩٢ م .

• فهمي ، منصور

٩٧ - (١٩٦٠) « تعقيبه على دفاع عن الأبجدية والحركات العربية » لحامد عبد القادر ، مجلة مجمع اللغة العربية ، جـ ١٢ القاهرة : مطبعة المدني ، ص ص ١٠٠ - ١٠١ .

• المازني ، أبو عثمان بكر بن محمد

٩٨ - التصريف ، بشرح ابن جني المنصف في التصريف ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، القاهرة : مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، ط١ ١٩٥٤ م .

• ابن مالك ، محمد بن عبد الله

٩٩ - مسألة في الاشتقاق ، تقديم وتحقيق محمد وجيه تكريتي ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، السنة ١٤ (١٩٩٠) ، العدد ٣٨ .

• مجمع اللغة العربية

١٠٠ - (١٩٧٣) المعجم الوسيط مصر : دار المعارف ط٣ .

١٠١ - (١٩٨٢) المعجم الفلسفي ، القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية .

• المخزومي ، د. مهدي

١٠٢ - (١٩٥٣ [١٩٥٨]) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو . القاهرة : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ط٢ .

• ابن مراد ، إبراهيم

١٠٣ - (١٩٩٤) « مقدمة لنظرية المعجم » ، مجلة المعجمية ، ع ٩ - ١٠ ، ص ص ٢٩ - ٨١ .

• المرزباني ، أبو عبد الله محمد بن عمران

١٠٤ - الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء ، تحقيق علي محمد البجاوي ، القاهرة : دار نهضة مصر ١٩٦٥ م .

• المسدى ، عبد السلام

١٠٥ - (١٩٨٣) « الأسس النظرية لتوظيف اللسانيات في تعليم اللغات » ، المجلة العربية للدراسات اللغوية ، المجلد الأول ، العدد الثاني فبراير ١٩٨٣ ، ص ص ٩ - ٢٣ .

• مصطفى ، إبراهيم

١٠٦ - (١٩٣٧ [١٩٩٢]) إحياء النحو ، القاهرة : دار الكتاب الإسلامي ، ط٢ .

• ابن مضاء ، الأندلسي

١٠٧ - كتاب الرد على النحاة ، تحقيق د. شوقي ضيف ، القاهرة : ١٩٤٧ م .

• مكرم ، د. عبد العال سالم

١٠٨ - (١٩٦٢ [١٩٧٣]) المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة ، القاهرة : دار الشروق .

• الملخ ، د . حسن خميس

١٠٩ - (٢٠٠٠) نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ، عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع .

١١٠ - (٢٠٠٢) التفكير العلمي في النحو العربي : الاستقراء - التحليل - التفسير ، عثمان : دار الشروق للنشر والتوزيع .

• ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدين

١١١ - لسان العرب ، بيروت : دار صادر ودار بيروت ، ١٩٥٥ م .

• موسى ، د. على حلمي

١١٢ - (١٩٧٣) دراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح باستخدام الكومبيوتر ، الكويت : مطبوعات جامعة الكويت .

• موسى ، د. على حلمي ، وشاهين ، د. عبد الصبور

١١٣ - (١٩٨٣) دراسة إحصائية لجذور معجم تاج العروس باستخدام الكومبيوتر ، الكويت : مطبوعات جامعة الكويت .

• الموسى ، د. نهاد

١١٤ - (١٩٨٧) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، الأردن : دار البشير ، ط٢ .

• الميداني ، أحمد بن محمد

١١٥ - نزهة الطرف في علم الصرف ، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي ، بيروت : دار الآفاق الجديدة ، ط١ ١٩٨١ م .

• ناصف ، د. علي النجدي

١١٦ - (١٩٧٩) سيبويه إمام النحاة ، القاهرة : عالم الكتب .

• النجفي ، علي أكبر بن محمود

١١٧ - التحفة النظامية في الفروق الاصطلاحية ، حيدر آباد الدكن : ط ٢ ١٣٤٠هـ .

• نصار ، د . حسين

١١٨ - (١٩٥٦) المعجم العربي : نشأته وتطوره ، القاهرة : مطابع دار الكتاب العربي .

• ابن هشام ، عبد الله بن يوسف بن عبد الله

١١٩ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت : المكتبة العصرية .

١٢٠ - شرح قطر الندى ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد القاهرة : الشركة المتحدة بمصر ط ١١ ١٣٨٣ هـ .

١٢١ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، جـ ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة .

• هنداوي ، د . حسن

١٢٢ - (١٩٨٩) مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة ، دمشق : دار القلم ، ط١ .

• وافي ، د . علي عبد الواحد

١٢٣ - (١٩٧٢) علم اللغة ، القاهرة : دار نهضة مصر ، ط ٧ .

• وهبة ، مجدي

١٢٤ - (١٩٧٤) معجم مصطلحات الأدب : إنكليزي - فرنسي - عربي ، بيروت : مكتبة لبنان .

• وهبة ، مجدي ، والمهندس ، كامل

١٢٥ - (١٩٨٤) معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب ، بيروت : مكتبة لبنان .

● وهبة ، مراد وزميلاه

١٢٦ - (١٩٣٥ [١٩٧١]) المعجم الفلسفي ، القاهرة : دار الثقافة ، ط٢ مزيدة ومنقحة .

● ابن يعيش ، موفق الدين يعيش بن علي

١٢٧ - شرح المفصل ، القاهرة : إدارة الطباعة المنيرية .

ثانيا - الأجنبية :

- Abdul- Rauf, Muhammad

1. (1983) Arabic for English Speaking Students, London: Shorouk International.

- Akmajian, Adrian [et. al.]

2. (1990) An Introduction to Language and Communication, Cambridge, Massachusetts: The MIT Press, , 3rd edition.

- Allan, Keith.

3. (1992) "Semantics: an overview", edited in International Encyclopedia of Linguistics, edited by William Bright, Vol. 3, New York and Oxford: Oxford University Press, pp. 394 - 9.

- Allerton, D. J.

4. (1979) Essentials of Grammatical Theory: A Consensus View of Syntax and Morphology, London: Routledge & Kegan Paul.

5. (1984) "Language as form and pattern: grammar and its categories", in Encyclopedia of Language edited by N. E. Collinge, London and New York: Routledge, pp. 68 - 111.

- Anderson, Stephen R.

6. (1988) Morphological Theory, In Linguistic Theory: Foundations, vol. 1 of Linguistics: The Cambridge Survey, Edited by Frederick J. Newmeyer.

7. (1992) A Morphous Morphology, Cambridge: Cambridge University Press.

- Andrews, Avery D.

8. (1987) "Lexical structure", Linguistics: The Cambridge Survey I: Linguistic Theory: Foundations, edited by Frederick J. Newmeyer, Cambridge: Cambridge University Press, pp. 60 - 88.

- Anttila, Raimo

9. (1972) An Introduction to Historical and Comparative Linguistics, New York: the Macmillan Company.

- Atkinson, Martin. [et. al.]

10. (1982 [1985]) Foundations of General Linguistics, 2[nd] impression, London: George Allen & Unwin.

- Asher, R. E.

11. (1994) "Transcriptional conventions and the IPA Alphabet", Encyclopedia of Language and Linguistics, edited by Asher, Thomas A. Sebeok (G. E), Berlin, New York, Amsterdam: Mouton de Gruyter, pp. 1165 - 8. Vol. 10, pp. 5271 - 5.

- Baalbaki, Ramzi

12. (1990) " 'I'rāb and Binā' from linguistic reality to grammatical theory", in Studies in the History of Arabic Grammar II, Proceedings of the 2[nd] Symposium on the History of Arabic Grammar, Nijmegen, 27 April 11 May 1987, by Kees Versteegh & Michael Carter, Amsterdam/ Philadelphia: John Benjamins Publishing Company, pp. 17 - 33.

- Bach, Emmon

13. (1974) Syntactic Theory, USA: University Press of America.

- Baron, Naomi S.

14. (1986) "Writing", edited in Encyclopedic Dictionary of Semiotic, edited by Oxford: pergamon press,

- Basbøll, Hans

15. (1979) "Remarks on Distinctive Feature and Markedness in Generative Phonology", in Theory of Markedness in Generative Grammar, edited by Adriana Belletti et. al., Italy: Scuola Normale Superiore Di Pisa, pp. 25 - 64.

16. Thomas A. Sebeok, Tome 2, Mouton de Gruyter, pp. 1165 - 8.

- Bauer, Laurie

17. (1988) Introducing Linguistic Morphology, GB: Edinburgh University Press.

- Beaugrande, Robert de

18. (1991 [1993]) Linguistic Theory: The Discourse of Fundamental Works, London: Longman.

- Beeston, A. F. L.

19. (1982) "Arabic language", in Dictionary of The Middle Ages, New

York: Charles Scribner's Sons, Vol. 1, pp. 376 - 8.

- Besnier, Niko.

20. (1996) "Malayo- Polynesian Languages", In Grolier Multimedia Encyclopedia.

- Bierwisch, Manfred.

21. (1970 [1975]) "Semantics", edited in New Horizons in Linguistics, edited by John Lyons, GB: Penguin Books, pp. 166 - 84.

- Bloch, B.

22. (1953) "Contrast", Language 29, pp. 59 - 61.

- Bloch, J.

23. (1947) English Verb Inflection, Language, Vol. 23, pp. 399 - 418 (Reprinted in Joos, M. (ed.) (1958) Readings in Linguistics, New York: American Council of Learned Societies).

- Bloomfield, Leonard

24. (1933 [1935]) Language, London: George Allen & Unwin LTD.

- Bolinger, Dwight & Sears, Donald A.

25. (1981) Aspects of Language, New York: Harcourt Brace Jovanovich, Inc.

- Brustad, Kristen [et. al.]

26. (1995) al- Kitab fii Tac alum al-c Arabiyya: a Textbook for Beginning Arabic, Part One, USA: Georgetown University Press.

- Buchler, Justus

27. (1961) The Concept of Method, New York and London: Columbia University Press.

- Catford, J. C.

28. (1969) "J. R. Firth and British Linguistics", Linguistics Today, edited by Archibald A. Hill, New York: Basic Books, Inc., Publishers, pp. 218 - 28.

- Chafe, Wallace

29. (1992) "Writing versus Speech", edited in International Encyclopedia of Linguistics by William Bright, Oxford: Oxford University Press, Vol. 4, pp.

257 - 9.

- Chafe Wallace & Deborah Tannen

30. (1987) "The relation between written and spoken language", edited in Annual Review of Anthropology, 16, 383 - 407.

- Chalker, Sylvia & Weiner

31. (1994) The Oxford Dictionary of English Grammar, Oxford: Oxford University Press.

- Chambers' Staff. Chambers

32. Dictionary of Synonyms and Antonyms, Cambridge: Chambers.

- Chomsky, Noam

33. (1956 [1968]) Syntactic Structures, the Hague. Paris: Mouton.

34. (1979) "Markedness and Core Grammar", in Theory of Markedness in Generative Grammar, edited by Adriana Belletti et. al., Italy: Scuola Normale Superiore Di Pisa, pp. 122 - 46.

- Chomsky, Noam & Halle, Morris

35. (1968) The Sound Pattern of English, New York: Evanston and London: Harper & Row, Publishers.

- Cohen, M. R.

36. (1933) "Method, Scientific", in Encyclopedia of Social Sciences, New York.

- Comrie, Bernard

37. (1976) Aspect: An Introduction to the Study of Verbal Aspect and Related Problems, Cambridge: Cambridge University Press.

38. (1993 - 1996) "Language", Microsoft® Encarta® 97 Encyclopedia© 1993 - 1996. Microsoft Corporation.

- Corder, S. Pit

39. (1978) Introducing Applied Linguistics, GB: Penguin Education.

- Coulmas, Florian

40. (1992) "Writing systems", edited in International Encyclopedia of Linguistics by William Bright, Oxford: Oxford University Press, Vol. 4, pp.

253 - 7.

- Chambers' staff

41. Chambers Dictionary of Synonyms and Antonyms, Cambridge: Chambers.

- Covington, Michel A.

42. (1984) Syntactic Theory in the High Middle Ages: Modistic Models of Sentence Structure, Cambridge: Cambridge University Press.

- Cruse, D. A.

43. (1986) Lexical Semantics, Cambridge: Cambridge University Press.

44. (1990) "Language, meaning and sense; semantics", in An Encyclopedia of Language, edited by N. E. Collinge, pp. 139 - 172.

- Crystal, David

45. (1971 [1976]) Linguistics, England: Penguin Books Ltd.

46. (1985 [1987]) A Dictionary of Linguistics and Phonetics, 2nd ed., UK: Basil Blackwell Ltd.

47. (1987) The Cambridge Encyclopedia of Language, Cambridge: Cambridge University Press.

48. (1995) The Cambridge Encyclopedia of the English Language, Cambridge: Cambridge University Press.

- 'čuk, Igor Mel,

49. (1992) "Lexicon: an overview", International Encyclopedia of Linguistics, edited by William Bright, Oxford: Oxford University press, Vol. 2, p. 332 -5.

- Dakubu, M. E.

50. (1992) "Genetic Classification", International Encyclopedia of Linguistics, edited by William Bright, New York and Oxford: Oxford University Press, Vol. 2, pp. 53 - 7.

51. Cambridge University Press.

- Dinneen, Francis P.

52. (1967) An Introduction to General Linguistics, New York: Holt, Rinehart and Winston, Inc.

- Dobrovolsky, Michael & O'Grady, William

53. (1997) "Writing and language", edited in Contemporary Linguistics; an Introduction, edited by William O'Grady [et. al.], London & New York: Longman, pp. 591 - 624.

- Ducrot, Oswald O'Grudy [et. al.].

54. (1972 [1981]) "Significative Units", in Encyclopedic Dictionary of the Sciences of Language, Oswald Ducrot and Tzvetan Todorov, translated by Catherine Porter, Oxford: Blackwell Reference pp. 199 - 03.

55. (1972 [1981]) "Norms", in Encyclopedic Dictionary of the Sciences of Language, edited by Oswald Ducrot and Tzvetan Todorov, translated by Catherine Porter, Oxford: Blackwell Reference.

56. (1972) "Semantic Combinatorial", in Encyclopedic Dictionary of the Sciences of Language, edited by Oswald Ducrot and Tzvetan, translated by Catherine Porter, Oxford: Blackwell Reference, pp. 264 - 73.

- Ebeling, C. L.

57. (1960) Linguistic Units, The Hague: Mouton & Co.'s.

- Editorial Staff

58. (1995) RogetÏs International Thesaurus, England: Harper Collins Publishers.

- Finegan, Edward & Besnier, Niko

59. (1994) Language: its Structure and Use, Fort Worth: Harcourt Brace College Publishers.

- Firth, J. R.

60. (1968 [1957]) "A synopsis of linguistic theory", Selected Papers of J. R. Firth 1952 - 59, edited by F. R. Palmer, GB: Longmans, p. 186.

- Fischer, Wolfdietrich

61. (1992) "Arabic", International Encyclopedia of Linguistics, edited by William Bright, Oxford: Oxford University Press, Vol. 1, pp. 91 - 98.

- Fought, John G.

62. (1995) "American Structuralism", Concise History of the Language Sciences from the Sumerians to the Cognitivists, edited by E. F. Koerner &

R. E. Asher, Oxford: Pergamon, pp. 295 - 306.

- Fudge, E. C.

63. (1970) "Phonology", in New Horizons in Linguistics, edited by John Lyons, GB: Penguin Books, pp. 76 - 95.

- Gleason, H. A.

64. (1961) An Introduction to Descriptive Linguistics, New York: Holt, Rinehart and Winston.

65. (1962) "The relation of lexicon and grammar", Problems in Lexicography, edited by Householder and Saporta, Bloomington.

66. (1964) "The Organization of Language: a Stratificational View", MSLL, Monograph Series on Language and Linguistics. Georgetown University, Washington DC 17. pp. 75 - 95.

- Grabe, William

67. (1992) "Writing Research", edited in International Encyclopedia of Linguistics by William Bright, Oxford: Oxford University Press, Vol. 4, pp. 251 - 3.

- Greenberg, Joseph H.

68. (1957) "The Definition of Linguistic Units", In Essays in Linguistics, Chicago: The University of Chicago Press.

- Gully, Adrian

69. (1995) Grammar and Semantics in Medieval Arabic: a Study of Ibn-Hisham's

Mughnil-Labib", England: Curzon Press.

- Guzman, Videa [et. al.]

70. (1991) Morphology: The Study of Word Structure, in O'Grady, William Contemporary Linguistics: An Introduction, New York: St. Martin's Press.

- Halliday, M. A. K.

71. (1967) Intonation and Grammar in British English, The Hague: Mouton.

72. (1973) Explorations in the function of Language, London: Arnold.

- Harris, Zellig

73. (1942) "Morpheme alternants in linguistic analysis", Language 18, pp. 169 - 180.

74. (1952) "Discourse analysis", Language, Vol. 28, No. 3, pp. 1 - 30.

- Hass, W.

75. (1957) "Zero in Linguistic Description", in Studies in Linguistic Analysis, (Special Publication of the Philological Society) Oxford: Blackwell.

- Haberland, H.

76. (1994) "Written and spoken language: relationship", edited in Encyclopedia of Language and Linguistics, edited by Asher, Oxford: Pergamon Press, Vol. 9, pp. 5061 -2.

- Hall, Robert A.

77. (1964) Introductory Linguistics, Philadelphia: Chilton.

- Halliday, M. A.

78. (1985) An Introduction to Functional Grammar, GB: Edward Arnold.

79. (1995) "Systemic theory", History of the Language Sciences from the Sumerians to the Cognitivists, edited by E. F. K. Koerner & R. E. Asher, Cambridge: Cambridge University Press, pp. 272- 6.

- Hamp. Eric P.

80. (1966) A Glossary of American Technical Linguistic Usage, 1925-50, Publications of the committee for terminology, spectrum Publishers.

- Harris, Z. S.

81. (1942) "Morpheme Alternants in Linguistic Analysis", Language, Vol. 18. pp. 169- 80 (reprinted in Joos, Martin (ed.) (1957) Readings in Linguistics. Washington, DC: America Council of Learned Societies.

82. (1946) "From morpheme to utterance", Language 22, edited by Bernard Bloch (et. al.), Baltimore: Waverly Press Inc., pp. 161-183 & Readings in Linguistics, edited by Martin Joos, Chicago and London: the University of Chicago Press, 1966, pp. 142-153.

- Hart, Donn V.

83. (1996) "Samoans", In Grolier Multimedia Encyclopedia.

- Hartmann, Peter

84. (1963) Theorie der Sparachwissenschaft, Assen: van Gorcum.

- Hays, David G.

85. (1964) "Dependency theory: a formalism and some observations", Language 40, Number 4, Baltimore: Waverly Press Inc., pp. 511- 25.

- Herndon, Jeanne

86. (1985) "Comparative and historical Linguistics", in Language: an Introductory Readings, edited by Virginia P. Clark (et. al.), New York: St. Martin's Press, 4th edition, pp. 581- 6.

- Hill, Archibald A.

87. (1958) Introduction to Linguistic Structure: From Sound to Sentence in English, New York: Harcourt, Brace & World.

- Hjelmslev, Louis

88. (1961 [1969]) Prolegomena to a Theory of Language, translated by Whitfield, Madison, Wisconsin: the University.

89. (1969) Prolegomena to a Theory of Language, Madison: University of Wisconsin Press.

90. (1972) "Structural analysis of language", Readings in Modern Linguistics, edited by Bertil Malmberg, Mouton: L¢romedelsf¢rlagen, pp. 97- 105.

- Hockett, Charles F.

91. (1947) "Problems of morphemic analysis", Language 23, pp. 321- 43. (reprinted in Joos, Martin (ed.) (1957) Readings in Linguistics, New York: American Council of Learned Societies, pp. 229- 42.

92. (1950) "Peiping Morphophonemics", Language 26, pp. 63-85.

93. (1954) "Two Models of Grammatical Description", Word, 10, 210-33 reprinted in Joos, Martin (ed.) (1957) Readings in Linguistics. Washington, DC: America Council of Learned Societies.

94. (1958) A Course in Modern Linguistics, New York: The Macmillan Company.

- Itkonen, Esa

95. (1991) Universal History of Linguistics: India, China, Arabia, Europe,

Amsterdam/ Philadelphia: John Benjamins Publishing Company.

- Jacobson, P.

96. (1994) "Constituent Structure", The Encyclopedia of Language and Linguistics, edited by R. E. Asher, Oxford: Oxford University Press, Vol. 2, pp. 713 - 24.

- Jeffries, Lesley

97. (1998) Meaning in English: an Introduction to Language Study, Macmillan Press LTD.

- Jensen, John T.

98. (1990) Morphology: Word Structure in Generative Grammar, Amsterdam: John Benjamin Publishing Company.

- Joos, M.

99. (1958) "Semiology: a Linguistic theory of meaning", Studies in Linguistics13, pp. 53-70.

- Joseph, John E.

100. (1995) "Saussurean Tradition in Linguistics", in Concise History of the Language Sciences, Concise History of the Language Sciences from the Sumerians to the Cognitivists, edited by E. F. K. Koerner & R. E. Asher, Cambridge: Cambridge University Press, pp. 233- 9.

101. (1995) "Trends in Twentieth Century Linguistics: An Overview", in Concise History of the Language Sciences, From the Sumerians to the Cognitivists, edited by E. F. K. Koerner & R. E. Asher, Cambridge: Cambridge University Press, p. 221- 33.

- Katz, J. J.

102. (1972) Semantic Theory, New York: Harper.

- Katz & Fodor, J. A.

103. (1964) An Integrated Theory of Linguistic Description, Cambridge: Cambridge University Press.

- Kean, Mary Louise

104. (1981) "On a theory of markedness: some general considerations and a case in point", in Theory of Markedness in Generative Grammar, edited by

Adriana Belletti [et. al.], Italy: Scuola Normale Superiore Di Pisa, pp. 559- 604.

105. (1992) "Markedness: an Overview", International Encyclopedia of Linguistics, New York, Oxford: Oxford University Press, vol., 2, pp. 390-1.

- Kempchinsky, Paula

106. (1995) "From the lexicon to the syntax: the problem of subjunctive clauses", edited in Evolution and Revolution in Linguistic Theory, edited by Hctor Campos and Paula Kempchinsky, Washington, D. C.: Georgetown University Press, pp. 228- 50.

- Kempson, Ruth M.

107. (1977) Semantic Theory, Cambridge: Cambridge University Press.

- Kiparsky, Paul

108. (1992) "Analogy", International Encyclopedia of Linguistics, edited by William Bright, New York and Oxford: Oxford University Press, Vol. 1, p. 56. pp. 56- 1.

- Kolln, Martha.

109. (1982) Understanding English Grammar, New York: Macmillan Co., Inc.

- Ladusaw, William A.

110. (1986) "Semantic theory", Linguistics: The Cambridge Survey I: Linguistic Theory: Foundations, edited by Frederick J. Newmeyer, Cambridge. New York Port Chester Melbourne Sydney: Cambridge University Press, pp. 89- 112.

- Lamb, S. M.

111. (1966) Outline of Stratificational Grammar, Washington DC: Georgetown University Press.

- Larcher, Pierre

112. (1987) "Elements Pragmatique dans la Theorie Grammatical Arab Post- Classique", in Studies in the History of Arabic Grammar II, edited by Kees Versteegh and Michael G. Carter, Amsterdam/ Philadelphia: John Benjamins Publishing Company, pp. 195-14.

- Lasnik Howard & Freidin, Robert

113. (1979) "Core Grammar, Case Theory and Markedness", in Theory of Markedness in Generative Grammar, edited by Adriana Belletti et. al., Italy: Scuola Normale Superiore Di Pisa, pp. 407- 421.

- Law, Vivien

114. (1985) "Language and its students: the history of Linguistics", in An Encyclopedia of Language, edited by N. E. Collinge, London and New York: Routledge, pp. 784- 842.

- Lehrer, Adrienne

115. (1974) Semantic Fields and Lexical Structure, Amsterdam: North-Holland Publishing Company.

116. (1992) "A theory of vocabulary structure: retrospectives and prospectives", edited in "Thirty Years of Linguistic Evolution, Studies in Honour of Ren Dirven on the Occasion of his Sixtieth Birthday, edited by Martin Putz, Philadelphia & Amsterdam: John Benjamins Publishing Company, pp. 243- 56.

117. Joseph (1995) "Saussurean Tradition in Linguistics", in Concise History of the Language Sciences, p. 232. & Levin, Samuel R. (1969) "Foreword", Analytic Syntax, by Otto Jespersen, New York: Holt Rinehart and Winston, Inc. p v.

- Lyons, John

118. (1968) Introduction to Theoretical Linguistics, Cambridge: Cambridge University Press.

119. (1970) "Introduction", in New Horizons in Linguistics, edited by John Lyons, UK: Penguin Books, pp. 7- 28.

120. (1974) "Linguistics", In the New Encyclopedia Britannica, Chicago: Helen Hemingway Benton. Publisher, Vol. 10.

121. (1977) Semantics, vol. 1, Cambridge: Cambridge University Press.

122. (1981) Language and Linguistics: An Introduction, Cambridge: Cambridge University Press.

- Martinet, Andr

123. (1950) Review of Eugene Nida Morphology, The Descriptive Analysis

of Words, second and completely new edition, 1949, Ann Arbor: University of Michigan Press, in Word, edited by Joseph Greenberg and Andre Martinet, New York: the Linguistic Circle of New York, Vol. 6, pp. 84- 87.

124. (1960[1964]) Elements of General Linguistics, with a forward by L. R. Palmer, translated by Elisabeth Palmer, London: Faber and Faber Ltd.

- Matthews, P. H.

125. (1970) "Recent Developments in Morphology", edited in New Horizons in Linguistics, edited by John Lyons, England: Penguin Books.

126. (1981) Syntax, Cambridge: Cambridge University Press.

127. (1986) "Distributional Syntax", Studies in the History of Western Linguistics, edited by Theodora Bynon & F. R. Palmer, Cambridge: Cambridge University Press, pp. 245- 277.

128. (1992) "Morpheme", International Encyclopedia of Linguistics, edited by William Bright, New York and Oxford: Oxford University, Vol. 3, p. 3.

- McCawley, James D.

129. (1986) "Syntax", Encyclopedic Dictionary of Semiotics, edited by Thomas A. Sebeok, Berlin. New York. Amsterdam: Mouton de Gruyter, Vol. 2, pp. 1061- 71.

- El-Menoufy A. M. E. S.

130. (1969) A Study of the role of Intonation in the Grammar of English, unpublished Ph.D thesis, London: University of London.

- Merriam Webster Editorial Staff,

131. Websters' Third New International Dictionary of the English Language, Chicago: William Benton, Publisher.

- Meynet, Roland

132. (1971) L'écriture Arabe en Question: Les Propjets de l'Académie de Langue Arabe du Caire de 1938 - 1968, Beyrouth: Dar el-Mashreq Editeurs.

- Michelson, Karin

133. (1992) "Comparative method", International Encyclopedia of Linguistics, edited by William Bright, New York and Oxford: Oxford University Press, Vol. 1, pp. 274- 81.

- Mortel, Richard T.

134. (1997) "Madrasas in Mecca during the medieval period: a descriptive study based on literary sources", in Bulletin of the School of Oriental and African Studies, University of London, Vol. 60, Part 2, pp. 236- 52.

- Mountford, John

135. (1985 [1990]) "Language and writing- system", edited in An Encyclopedia of Language, London: Routledge, pp. 701- 39.

- Murvet, Enc,

136. (1988) "The syntax-semantics interface", in Linguistics: The Cambridge Survey I: Linguistic Theory: Foundations, edited by Frederick J. Newmeyer, Cambridge: Cambridge University Press, pp. 239-54.

- Nasr, Raja T.

137. (1980) "Morphemics", in The Essentials of Linguistic Science: Selected and Simplified Readings, GB: Longman Group Ltd.

138. (1980) "The Major Grammatical Morphemes of English", in The Essentials of Linguistic Science: Selected and Simplified Readings, GB: Longman Group Ltd.

- Nida, Eugene A.

139. (1948) "The Identification of Morpheme", Language, Vol. 24, pp. 414-41 & in Joos, M. (ed.) (1958). Readings in Linguistics, New York: American Council of Learned Societies.

140. (1948) "The analysis of grammatical constituents", Language 24, edited by Bernard Bloch [et. al.], USA: Waverly Press Inc., pp. 168- 77.

- O'Grady, William

141. (1987 [1997]) Semantics: the analysis of meaning, Contemporary Linguistics: An Introduction, edited by O'Grady, William [et. al], London and New York: Longman, 3rd edition, pp. 268- 312.

- Owens, Jonathan

142. (1988) Foundations of Grammar, Amsterdam/ Philadelphia: John Benjamins Publishing Company.

143. (1990) "Themes in the development of Arabic grammatical theory", in

Studies in the History of Arabic Grammar II, Proceedings of the 2nd Symposium on the History of Arabic Grammar, Nijmegen, 27 April- 1 May 1987, edited by Kees Versteegh and Michael G. Carter, Amsterdam/ Philadelphia: John Benjamins Publishing Company, pp. 253-63.

144. (2000) "The structure of Arabic grammatical theory", in History of the Language Sciences, edited by Herausgegeben Von, Vol. 1, pp. 286- 300.

145. (2003) "Western Approaches to the Arabic Linguistic Tradition: a Critical Survey", 25 p.

- Owens, Robert E.

146. (1988) Language and Development: An Introduction, 2nd edition, Columbus: Merrill Publishing Company.

- Palmer, Frank

147. (1971) Grammar, GB: Penguin Books.

148. (1976) Semantics: a New Outline, Cambridge: Cambridge University.

149. (1995) "Firth and London School", in Concise History of the Language Sciences from the Sumerians to the Cognitivists, edited by E. F. Koerner & R. E. Asher, Oxford: Pergamon, pp. 268- 72.

150. (1996) "Firth and the London School, in Concise Encyclopedia of Syntactic Theories, edited by Keith Brown and Jim Miller, Oxford: Pergamon, pp. 81 - 4.

- Pei, Mario

151. (1966) Glossary of Linguistic Terminology, New York and London: Columbia University Press.

- Pike, Kenneth.

152. (1967) Language in Relation to a Unified Theory of the Structure of Human Behavior, The Hague: Mouton.

- Pelz, Jerzy

153. (1986) "Meaning", in Encyclopedic Dictionary of Semiotics, Vol. 1, Berlin: Mouton de Gruyter, pp. 497-57.

154. (1986) "Meaning, associationist theories of", in Encyclopedic Dictionary of Semiotics, Vol. 1, Berlin: Mouton de Gruyter, pp. 507-10.

155. (1986) "Meaning, Pragmaticist theories of", in Encyclopedic Dictionary of Semiotics, Vol. 1, Berlin: Mouton de Gruyter, pp. 511- 20,.

156. (1986) "Meaning, Stimulus-Response theories of", in Encyclopedic Dictionary of Semiotics, Vol. 1, Berlin: Mouton de Gruyter, pp. 520- 3.

- Petitot, Jean (Paul Perron)

157. (1986) "Structure", Encyclopedic Dictionary of Semiotics, Vol. 2, Berlin: Mouton de Gruyter, pp. 991- 022.

- Prakasam, V.

158. (1987) "Aspects of word phonology", in New Developments in Systemic Linguistics, Vol. 1: Theory and Description, edited by M. A. K. Halliday and Robin P. Fawcett, London and New York: Frances Pinter (Publishers).

- Radden, Gnter

159. (1992) "The cognitive approach to natural language", edited in Thirty Years of Linguistic Evolution: studies in Honor of Rene Dirven on the Occasion of his Sixtieth Birthday, by Martin Ptz, Philadelphia/ Amsterdam: John Benjamins Publishing Company, pp. 513- 41.

- Rey, Alain

160. (1986) "Lexicon", edited in Encyclopedic Dictionary of Semiotics, Vol. 1, Berlin: Mouton de Gruyter, pp. 451-2.

- Richards, Jack [et. al.].

161. (1985) Longman Dictionary of Applied Linguistics, GB: Longman Group Ltd.

- Robins, R. H.

162. (1964 [1980]) General Linguistics: An Introductory Survey, London and New York: Longman.

163. (1968) A Short History of Linguistics, Bloomington: Indiana University Press.

164. (1988) "Appendix: History of Linguistics", in Linguistic Theory: Foundations, vol. 1, Linguistics: The Cambridge Survey, edited by Frederick J. Newmeyer, pp. 462- 84.

- Sampson, Geoffrey

165. (1980) Schools of Linguistics: Competition and evolution, London: Hutchinson.

166. (1985) Writing System: a Linguistic Introduction, London: Hutchinson.

- Sapir, Edward.

167. (1921) Language: An Introduction to the Study of Speech, New York: Harcourt, Brace & World.

- Saussure, Ferdinand de

168. (1959) Course in General Linguistics, edited by Charles Bally and Albert Sechehaye in collaboration with Albert Riedlinger, translated by Baskin, Wade, New York, Toronto. London: McGraw-Hill Book Company.

- Schogt, Henry G.

169. (1986) "Structuralism", Encyclopedic Dictionary of Semiotics, Vol. 2, by Thomas A. Sebeok General Editor, Berlin: Mouton de Gruyter, pp. 980- 4.

170. (1986) "Lexical field", edited in Encyclopedic Dictionary of Semiotics, Vol. 1, Berlin: Mouton de Gruyter, Vol. 1, pp. 448- 51.

- Sells, Peter

171. (1987) Lectures on Contemporary Syntactic Theories: an Introduction to Government- Binding Theory, Generalized Phrase Structure Grammar, and Lexical-Functional Grammar, USA: Center for the study of Language and Information.

- Simpson, J M Y

172. (1979) A First Course in Linguistics, GB: Edinburgh University Press.

173. (1994) "Writing: overview of history ", edited in Encyclopedia of Language and Linguistics, edited by Asher, Oxford: Pergamon Press, Vol. 9, pp. 5038- 47.

174. (1994) "Writing: principles and typology", edited in Encyclopedia of Language and Linguistics, edited by Asher, Oxford: Pergamon Press, Vol. 9, p. 5052- 61.

- Singer, Eric

175. (1953) The Graphologists' Alphabet, London: Piatkus.

- Sproat, Richard

176. (1992) "Lexicon in Formal Grammar", in International Encyclopedia of Linguistics, edited by William Bright, Vol. 2, New York and Oxford: Oxford University Press, pp.335- 6.

- Stanosz, Barbara

177. (1986) "Analytic/synthetic", Encyclopedic Dictionary of Semiotics, edited by Thomas A. Sebeok, Berlin. New York. Amsterdam: Mouton de Gruyter, Vol. 1, pp. 28- 9.

- Sterelny, Kim

178. (1992) "Explanation", in International Encyclopedia of Linguistics, edited by William Bright, New York and Oxford: Oxford University Press, Vol. 2, pp.3-7.

- Stockwell, Robert P.

179. (1977) Foundations of Syntactic Theory, New Jersey: Prentice-Hall.

- Suleiman, Yasir

180. (1992) "Arabic linguistic tradition", in The Encyclopedia of Language and Linguistics, edited by R. E. Asher, Oxford: Pergamon Press, Vol. 1, pp. 194-02 & in Concise History of the Language Sciences from the Sumerians to the Cognitivists, edited by E. F. K. Koerner and R. E. Asher, UK: Pergamon pp. 28- 38.

181. (1999) The Arabic Grammatical Tradition: a Study in Ta'liil, Edinburgh: Edinburgh University Press.

- Talmon, Rafael

182. (1985) "An eight century grammatical school in Medina: the collection and evaluation of the available material", in Bulletin of the School of Oriental and African Studies, University of London, Vol. XLVII, Part 2, pp. 224-36.

183. (1997) Arabic Grammar in Its Formative Age, Leiden. New York> Köln: Brill.

- Tene, David

184. (1995) "Hebrew linguistic tradition", edited in Concise History of the Language Sciences, edited by E. F. K. Koerner & R. E. Asher, Oxford: Elsevier Science Ltd., pp. 21- 28.

- Todorov, Tzvetan

185. (1979) "Writing", edited in Encyclopedic Dictionary of the Sciences of Language, edited by Oswald Ducrot & Tzvetan Todorov, translated by Catherine Porter, Oxford: Blackwell Reference, pp. 193- 8.

- Trager, G. L.

86. (1949) "The Field of Linguistics", in Studies in Linguistics (Occasional Papers 1), Okla.: Norman.

- Trager G. L. & Smith, H. L.

187. (1951) "An Outline of English Structure", Studies in Linguistics, Occasional Papers 3, Oklahoma: Oklahoma Press.

- Trask, L. R.

188. (1993 [1996]) A Dictionary of Grammatical Terms in Linguistics, London and New York: Routledge.

- Traugott, Elizabeth and Pratt, Mary Louise.

189. (1980) Linguistics for the Students of Literature, San Diego: Harcourt Brace Jovanovich, Publishers.

- Trubetzkoy, N. S.

190. (1939) Principles of Phonology, English edition, Berkeley and Los Angeles: University of California Press.

- Ulack, Richard

191. (1993 - 1996). "Manila", in Microsoft®Encarta®97 Encyclopedia© 1993-1996. Microsoft Corporation.

- Versteegh, Kees

192. (1977) Greek Elements in Arabic Linguistic Thinking, Leiden: E. J. Brill.

193. (1984 [1995]) The Explanation of Linguistic Causes: Az-Zǧǧāǧi's Theory of Grammar: Introduction, Translation, Commentary", Amsterdam/ Philadelphia: John Benjamins Publishing Company.

194. (1997) "The development of linguistic theory: Az-Zajjaji on linguistic explanation", in The Arabic Linguistic Tradition, Series of Landmarks in Linguistic Thought III, London and New York: Routledge, pp. 64- 75.

- West, Fred.

195. (1975) The Way of the Language, New York: Harcourt Brace Jovanovich, Inc.

- Wright, W.

196. (1997) Arabic Grammar, Chicago: The Institute of Traditional Psychethics and Guidance.

- Wunderlich, Dieter.

197. (1974 [1979]) Foundations of Linguistics, translated from German Grundlagen der Linguistik by Roger Lass, Cambridge: Cambridge University Press.

- Young, David J.

198. (1948) Introducing English Grammar, London: Hutchinson Group.

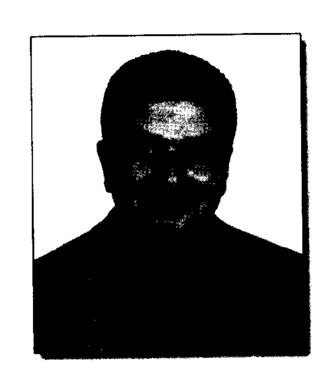
199. (1973) "Lamb", in The New Encyclopedia Britannica, Chicago: Helen Hemingway Benton. Publisher.

الفهرس

رقم الإيداع
٢٠٠٥/٢٤٠٠٠
الترقيم الدولي I.S.B.N
977-342-348-4




المؤلف في سطور



- **الأستاذ الدكتور :**

محمد عبد العزيز عبد الدايم .

- أستاذ العربية والدراسات النحوية واللغوية .
- رئيس قسم النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة .
- خبير بالمجمع اللغوي بالقاهرة .
- عضو المجلس الأعلى للثقافة .
- شارك في العديد من المؤتمرات المحلية والإقليمية .
- درَّس في العديد من الجامعات العربية والدولية .
- **صدر له عدد من الكتب والأبحاث منها :**

١ - نظرية الصرف العربي : دراسة في المفهوم والمنهج .

٢ - التحليل التوزيعي للغة العربية .

٣ - السمات النحوية للعربية .

٤ - الوحدة التركيبية للعربية ، معاييرها وأنماطها .



(من أجل تواصلٍ بنَّاء بين الناشر والقارئ)

عزيزي القارئ الكريم . .السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . .

نشكر لك اقتناءك كتابنا : « النظرية اللغوية في التراث العربي » ورغبة منا في تواصلٍ بنَّاء بين الناشر والقارئ ، وباعتبار أن رأيك مهمٌّ بالنسبة لنا ، فيسعدنا أن ترسل إلينا دائمًا بملاحظاتك ؛ لكي ندفع بمسيرتنا سويًا إلى الأمام .

*** فهيًا مارس دورك في توجيه دفة النشر باستيفائك للبيانات التالية :-**

الاسم كاملاً : .... **الوظيفة** : ....

المؤهل الدراسي : .... **السن** : .... الدولة : ....

المدينة : .... حي : .... شارع : .... ص.ب: ....

هاتف : ☐☐☐☐☐☐ / ☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐ : e-mail

- من أين عرفت هذا الكتاب ؟

☐ أثناء زيارة المكتبة ☐ ترشيح من صديق ☐ مقرر ☐ إعلان ☐ معرض

- من أين اشتريت الكتاب ؟

اسم المكتبة أو المعرض : .... المدينة .... العنوان ....

- ما رأيك في أسلوب الكتاب ؟

☐ ممتاز ☐ جيد ☐ عادي (لطفًا وضح لِمَ) ....

- ما رأيك في إخراج الكتاب ؟

☐ عادي ☐ جيد ☐ متميز (لطفًا وضح لِمَ) ....

- ما رأيك في سعر الكتاب ؟ ☐ رخيص ☐ معقول ☐ مرتفع

(لطفًا اذكر سعر الشراء) .... العملة ....

عزيزي انطلاقًا من أن ملاحظاتك واقتراحاتك سبيلنا للتطوير وباعتبارك من قرائنا فنحن نرحب بملاحظاتك النافعة . . . فلا تتوانَ ودَوِّن ما يجول في خاطرك : -

....

....

....

....

دعوة : نحن نرحب بكل عمل جاد يخدم العربية وعلومها والتراث وما يتفرع منه ، والكتب المترجمة عن العربية للغات العالمية - الرئيسية منها خاصة - وكذلك كتب الأطفال .

عزيزي القارئ أعد إلينا هذا الحوار المكتوب على e-mail:info@dar-alsalam.com

أو ص.ب ١٦١ الغورية - القاهرة - جمهورية مصر العربية

لنراسلك ونزودك ببيان الجديد من إصداراتنا

(من أجل تواصلٍ بنَّاء بين الناشر والقارئ)

عزيزي القارئ الكريم :

نشكرك على اقتنائك كتابنا هذا ، الذي بذلنا فيه جهدًا نحسبه ممتازًا ، كي نخرجه على الصورة التي نرضاها لكتبنا ، فدائمًا نحاول جهدنا في إخراج كتبنا بنهج دقيق متقن ، وفي مراجعة الكتاب مراجعة دقيقة على ثلاث مراجعات قبل دفعه للطباعة ، ويشاء العلي القدير الكامل أن يثبت للإنسان عجزه وضعفه أمام قدرته مهما أوتي الإنسان من العلم والخبرة والدقة تصديقًا لقوله تعالى :

﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ (النساء : ٢٨)

فأخي العزيز إن ظهر لك خطأ مطبعي أثناء قراءتك للكتاب فلا تتوان في أن تسجله في هذا النموذج وترسله لنا فنتداركه في الطبعات اللاحقة ، وبهذا تكون قد شاركت معنا بجهد مشكور يتضافر مع جهدنا جميعًا في سيرنا نحو الأفضل .

الخطأ	رقم الصفحة	السطر

شاكرين لكم حسن تعاونكم . . ،

(من أجل تواصل بنّاء بين الناشر والقارئ)